ملخص الرسالة

ظهرت جغرافية الخدمات ببداياتها كفرع حديث من فروع الجغرافيا مع تطور أساليب البحث وسهولة الحصول على البيانات وإستخدام نظم المعلومات الجغرافية ، وقد بدأ الإهتمام بجغرافية الخدمات مع تزايد الحاجة إلى الخدمات وفقاً لحاجة المجتمع سواء أكانت حكومية أم خاصة ، وإزداد الإهتمام بالخدمات الحكومية مثل التعليم والصحة والأمن مع تزايد أعداد السكان وإنتشارهم فوق مساحات كبيرة من رقعة بلدانهم الجغرافية وأصبحت دراسة خدمات الأمن جغرافياً من الأمور الهامة التي تسهم في تحقيق الإستقرار الأمني والقضاء على الجرائم وفقاً لنمط نموها وإنتشارها .

لقد شهد مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيام الإتحاد في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١م تطوراً حضارياً في كافة مجالات الحياة سواء أكانت إقتصادية أم إجتماعية أم تعليمية ، وصاحب ذلك تطوراً وزيادة في معدلات الجريمة على كافة المستويات الجغرافية سواء على مستوى الإمارات أم على مستوى الريف والحضر ، هذه الزيادة مثلت صعوبات أمام أجهزة الأمن والدولة بشكل عام وإمارة الشارقة بشكل خاص والتي تمر في طور الإنتقال والعديد من المتغيرات التي أدت إلى زيادة مثيرة في معدل الجريمة يجعل من هذه الإمارة إلى أن تقع ضحية سهله للمجرمين ولكافة صور الجريمة ، يقابل ذلك عدم قدرة الأجهزة الأمنية على اللحاق بهذا الكم من الجرائم المتعددة دائماً في الكم والنوع بفضل دراية المجرمين بالوسائل التكنولوجية الفنية والخبرة والسبق لهم في إستخدامها ، مما أدى بالجريمة بأن تقفز من طور المحلية إلى العالمية .

وتعتبر الخدمات الأمنية التي تقدّمها وزارة الداخلية في دولة الإمارات العربية المتحدة – كقطاع حكومي– بشتّى جوانبها المختلفة خدمات إنسانية في المقام الأول ، وخدمات حكومية للمواطنين والوافدين والمقيمين على أرض الدولة ، وهي وسيلة للحفاظ على الأمن والسلامة الإنسانية والوطنية ، وهذه الخدمات العديدة تتمثّل بعدة أوجه لعل أبرزها خدمات جهاز الشرطة ، وخدمات إدارة الدفاع المدني ، وخدمات إدارة الجنسية والإقامة ، حيث تكلّف الدولة أموالاً وجهوداً كبيرة لتقديمها كخدمات إنسانية لكل المقيمين على

أرض الدولة لا تقدّر بثمن ، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك شريحة معينة من أفراد المجتمع يجهل أو يتجاهل هذه الخدمات لعدم معرفته بأهميتها .

ومن هنا تعاني تلك الخدمات الأمنية قصوراً وعجزاً في بعض المناطق في إمارة الشارقة بشكل خاص ومن ثم تحدث الجرائم المختلفة ، والتي تؤثر بصورة سلبية على تهديد الأمن والإستقرار في المجتمع .

وتمثل دراسة جغرافية الخدمات الأمنية في دولة الإمارات أحد الموضوعات الجديدة في الجغرافيا وقد برز موضوع الخدمات كميدان له أولوية خاصة لإرتباطه بفرعي جغرافيا السكان والعمران بشكل مباشر بين فروع الجغرافيا البشرية.

ودراسة في مثل هذا الموضوع إمكانية أن يصبح حلقة في سلسلة دراسات عن الخدمات ككل في دولة الإمارات يستفاد منه في التخطيط والتنمية بالدولة ويمثل بُعداً ذو أهمية بالغة لدى المسئولين على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من جانبين ، الجانب الأول هو الجانب النظري حيث يمكن للباحثين الإستفادة من هذه الدراسة لكونها ذات بُعد إنساني وتاريخي، وتتناول بعض جوانب الحياة الإنسانية قديماً وحديثاً ، وتحاول تحقيق أكبر قدر من السعادة للإنسان من خلال تعريفه بما يحظى به من خدمات أمنية .

أما الجانب الثاني فهو الجانب العلمي ويشمل إبراز صور التباين الجغرافي للجرائم المستمرة في المنطقة وأسباب إنتشارها للوصول إلى أفضل صور لنشر الخدمات الأمنية ، وجدير بالذكر أن هناك الكثير من الدراسات التي بحثت في جوانب جغرافية شتى لكنها تجنّبت الخوض العميق في الجغرافيا الأمنية ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر .. دراسة نجاة محمد رضا إسماعيل عن الخدمات الصحية في دولة الإمارات وهي الدراسة التي تناولت أحد موضوعات الخدمات بالدولة ، بالإضافة إلى دراسة حصة الطاغي عن جغرافية الخدمات التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة .

أما عن منهج الدراسة فقد إستخدم المنهج الموضوعي ، حيث تناول دراسة الخدمات الأمنية في إطار مكاني محدد وهو إمارة الشارقة وقد تطرق إلى الإستعانه بالمنهج الأصولي عن دراسة العوامل المؤثرة في توزيع السكان ، والمنهج التاريخي ، وإستخدم بعض الأساليب الكمية

والكارتوجرافية التي أفاد منها في الوصول إلى نتائج دقيقة ساعدت في دقة وصف الظاهرة وتحليل عناصرها المدروسة وتحديد أثر العوامل الأكثر فاعلية في التأثير على الظاهرة موضوع الدراسة .

وقد شملت الدراسة خمسة فصول ، حيث جاء في الفصل الأول الملامح الطبيعية لدولة الإمارات العربية المتحدة وتأثيرها على الخدمات الأمنية في إمارة الشارقة ، وقد تضمن عرض نماذج للجرائم المرتكبة بفعل الخصائص الطبيعية وتأثير ذلك على دور أجهزة الخدمات الأمنية في الإمارة ، وإهتم الفصل الثاني السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة وأثرهم على الخدمات الأمنية في إمارة الشارقة ، وتم دراسة كل ما يتعلق بالسكان وخصائصهم ، والجرائم المرتكبة من قبلهم في فترة زمنية طويلة وما إنعكس من أثر على دور الخدمات الأمنية لمكافحة الظاهرة الإجرامية في إمارة الشارقة ، وشمل الفصل الثالث دراسة عن واقع الجريمة في إمارة الشارقة ، ويهتم بإبراز الجريمة في إمارة الشارقة وتباينها وفقاً للخصائص العمرية والنوعية والتعليمية ودور الهجرة في تزايد معدلات الجريمة ، وتفاوت الجرائم حسب الجنسية ، بالإضافة إلى تجسيد صورة النشاط البشري وعلاقتة بالجريمة في إمارة الشارقة ، أما الفصل الرابع فقد إهتم بدراسة التوزيع الجغرافي لمراكز العمران والخدمات الأمنية بإمارة الشارقة ، حيث يوضح هذا الفصل المظاهر العمرانية القديمة والحديثة في الإمارة ، وإهتم بدراسة الجرائم المرتكبة في كل منطقة عمرانية سواء كانت سكنية أو تجارية أو صناعية أو زراعية أو رعوية ودورها في التأثير على أجهزة الخدمات الأمنية ، وتضمن الفصل الخامس دراسة لجغرافية الخدمات الأمنية في إمارة الشارقة مع توضيح الجرائم المرتكبة في كل منطقة جغرافية حسب المركز الأمني

أما في الخاتمة فقد تم إستعراض أهم النتائج التي جاءت بدراسة جغرافية الخدمات الأمنية في دولة الإمارات (إمارة الشارقة نموذجاً) ، وتم إقتراح أهم التوصيات التي تساعد في حل مشكلة الخدمات الأمنية في إمارة الشارقة بصفه خاصة ودولة الإمارات العربية المتحدة بصفه عامة ومنها إدخال نظم المعلومات الجغرافية في جميع أجهزة الخدمات الأمنية ، وأستسمح لجنة المناقشة عذراً بعرض مختصر وموجز للتعرف على هذا النظام الإلكتروني

الفصـــــــــــــل الأول

الملامح الطبيعية لدولة الإمارات العربية المتحدة وتأثيرها على الخدمات الأمنية بإمارة الشارقة

تمهيد ..

١ – دولة الإمارات العربية المتحدة وتكوينها السياسي .

٢ – المقومات الطبيعية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

٣ – الملامح الطبيعية لإمارة الشارقة .

٤ – التقسيم الجغرافي لإمارة الشارقة .

٥ – دور الملامح الطبيعية والجريمة على الخدمات الأمنية .

الفصـــــــــــــل الأول

الملامح الطبيعية لدولة الإمارات العربية المتحدة وتأثيرها على الخدمات الأمنية بإمارة الشارقة

تمهيد ..

منذ جاء الإسلام والإمارات العربية تخضع لحكم المسلمين حتى القرن السادس عشر الميلادي عندما ظهر البرتغاليون في سواحل الخليج العربي الذي كان خاليا من أي تنظيم سياسي في ذلك الوقت ، بإستثناء عمان لوجود المذهب الأباضي ونظام الإمامة ، الذي كان محصوراً في الأسرة النبهانية التي إمتد نفوذها حتى عدن ، بالإضافة لدولة هرمز التي شملت قسماً من ساحل الإمارات حتى القطيف شمالاً ، ودخلت جزر البحرين في تبعيتها ، ولم تكن هذه الدولة تابعة لدولة الصفويين بفارس كما جاء في إدعاءات الكتاب الإيرانيين (١) .

١ – دولة الإمارات العربية المتحدة وتكوينها السياسي .

لقد كان لموقع منطقة الخليج العربي التي برزت بإنفتاح الشرق على الغرب قبله أنظار البريطانيين بعد الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨م ، حيث عمدت بريطانيا بالتدخل المباشر في شؤون العرب وخاصة منطقة شبه الجزيرة العربية ، لذلك سيطرت بريطانيا على الجزء الغربي من الجزيرة العربية وساحل الخليج ، وهناك تقطن القوى العربية القبلية كالقواسم ، وبنو ياس ، وبنوكعب وكان هدفها بذلك هو السيطرة والهيمنة على منطقة الخليج العربي ، ولمقاومة مغامراتهم البحرية وإستيلائهم على السفن التجارية . بلغ القواسم من القوة في رأس الخيمة مع نهاية القرن الثامن عشر إلى حد أنها إنتزعت جزيرة قشم على الساحل الإيراني ، وإنتقل أحد فروعها لتأسيس إمارة جديدة هي إمارة لنجة تابعة لرأس الخيمة ، وقد قدر مايلز أسطول القواسم بـ ٦٢ سفينة كبيرة و٨٠٠ قارب صغير .

---

(١) سليم التكريتي – الصراع على الخليج العربي – بغداد – ١٩٦٦ – ص٢٨ .

(2) Miles, The Countries and Tribes of the Persian Gulf, London, 1919, P 314

لقد دأب الإستعمار أينما حل ، يفتت عضد القوى التي تشل حركته وحريته بدعوى المحافظة على السلام حتى يحكم سيطرته الكاملة عليها ، لهذا تداخلت تبعيات الإمارات مع بعضها تداخلاً معقداً ، نجد على سبيل المثال لا الحصر .. أنه توجد قرى قسمتها الحدود السياسية الداخلية بين الإمارات إلى جزئين أو أكثر ، ولا تفسير لذلك إلا رغبة الإستعمار البريطاني في تمزيق وحدة هذا الوطن وإذكاء نفراته القبلية وإثارة الفجوة بين سكانه ، وإختلاق النزاعات المستمرة بين الأسرة الواحدة ضماناً لإستمرار مصالحة منذ بداية القرن العشرين بعد إكتشاف البترول بكميات تجارية في حوض الخليج العربي (١) .

لقد كان للحملات البريطانية البحرية التي وجهتها بريطانيا من مستعمرتها التي سميت شركة الهند الشرقية وحكومة مستعمرة الهند ما بين عام ١٨٠٦م إلى ١٨١٩م بحجة القضاء على الفرضية البحرية هدفها هو تحطيم التحالف القبلي بشكل عام في منطقة الخليج المنافسة لسيطرتها الإقتصادية والعسكرية في الخليج العربي والمحيط الهندي حتى إنتهى الأمر بالساحل المتصالح ، وفتتت إلى وحدات قبلية أعطتها بريطانيا الصفة القانونية والسياسية (٢)

لقد شهدت أرض دولة الإمارات العربية المتحدة قبل قيام الإتحاد عام ١٩٧١م أحداث عديدة البعض منها لا زال لها تأثير واضح وإنعكاس جلي على واقع الدولة ، وتصنف الأحداث الرئيسة ضمن مراحل ثلاث هي :

- المرحلة الأولى .

بدأت هذه المرحلة منذ عام ١٩٣٧م وإستمرت إلى عام ١٩٦٨م ، أما بالنسبة لأهم الأحداث التي شهدتها هذه المنطقة إبان هذه الفترة هي منح إمتياز التنقيب عن النفط من قبل حكام مشيخات الإمارات المتصالحة والتي كانت في حالة صلح أو هدنة مع بريطانيا منذ عام ١٨٢٠م ، ومنح هذا الإمتياز من قبل كل مشيخة على حدة لشركة بترول الساحل المتهادن

---

(١) محمود توفيق – الموقع كطرف في معادلة القوة السياسية لدولة الإمارات – الكتاب الجغرافي السنوي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – العدد الثالث – ١٩٨٧م – ص٩٣ .

(2) Hussaain Al-Baharna, The Legal Status of the Arabian , UAE , 1964, P77 Gulf States

المحدودة وهي شركة بريطانية ، حيث بدأت الإمارات المتصالحة تباعاً بتوقيع إتفاقيات منح إمتياز التنقيب عن النفط عام ١٩٣٧م وإنتهت عام ١٩٣٩م ، وهنا إحتكرت بريطانيا حق البحث والتنقيب عن النفط ضمن أرض الإمارات للشركات التابعة لها ، بحيث منعت الشركات النفطية التابعة للدول الأخرى بممارسة هذا النشاط على أرض الإمارات بتلك الفتــرة (١) .

أما الحدث الثاني فتمثل بطرح بريطانيا فكرة قيام إتحاد يلم شمل المشيخات ، وكانت تهدف من هذه السياسة إلى توحيد هذه المشيخات المتناثرة والمتباينة في المساحة والموارد الطبيعية والبشرية ضمن كيان واحد قوي بإستطاعته أن يقف صامداً ضد الأطماع الإيرانية والسعودية .

بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية والتي بدأت عام ١٩٣٩م وإستمرت لغاية ١٩٤٥م ، وبعد إنسحابها من شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧م عادت بريطانيا مرة أخرى إلى الإهتمام بالمنطقة ، وبدأت التدخل في الأوضاع الداخلية ، حيث قامت بتأسيس مجلس حكام الإمارات المتصالحة في بداية الخمسينيات ، وأرسلت (جوليان ووكر) لدراسة الأوضاع الإجتماعية والقبلية في هذه المنطقة وتحديد الحدود السياسية بين إمارات الساحل المتهادن والذي بدأ دراسته بإجراء زيارات ميدانية على أرض الواقع خلال عام ١٩٥٤م ، وإلتقى بحكام الإمارات المتصالحة والشيوخ وأبناء القبائل مستمداً منهم المعلومات اللازمة لدراسته ، وتوصل في النهاية وتحديداً عام ١٩٦٠م إلى إيجاد بعض الحلول للنزاعات الحدودية ، وتم رسم أول خريطة رسمية توضح الحدود السياسية بين المشيخات وبعضها البعض وبينها وبين سلطنة عمان وذلك في عام ١٩٦٣م .

- المرحلة الثانية .

بعد تلك الفترة مرت المنطقة بأسرها بمرحلة إنتقالية مفاجئة ، حيث أعلــن (هارولد

---

(١) سيف سالم القايدي وآخرون – مذكرة جغرافية دولة الإمارات العربية المتحدة – جامعة الإمارات – العين – ٢٠٠٤م – ص٢ – ص ٧

ويلسون) رئيس وزراء بريطانيا بتلك الفترة إنسحاب بريطانيا من شرق السويس وكان هذا الإعلان بتاريخ ١٦ – يناير – ١٩٦٨م ، فقد ولد هذا الإعلان شعوراً بالخوف من قبل المسئولين في المنطقة ، وذلك أن بريطانيا التي تواجدت في هذه المنطقة منذ عام ١٨٢٠م ولغاية ١٩٦٨م بما يقارب ١٥٠ عام قد تعهدت بحماية المنطقة من أي غزو خارجي أو إعتداء ، وهنا طرحت العديد من التساؤلات منها على سبيل المثال هل يمكن أن تأتي قوة أخرى تحل محل بريطانيا ، أم يكون الحل نابعاً من الداخل ومن قبل حكام وأهالي المنطقة ، وجاء الحل سريعاً مترجماً لطموح وأفكار ورغبات حكام المنطقة ، فقد إجتمع المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بصفته حاكم أبوظبي مع أخيه المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم بصفته حاكماً لإمارة دبي وإتفقا على الدخول في إتحاد ثنائي بين إمارتي أبوظبي ودبي ، وكان هذا الإتفاق في ١٨ – فبراير – ١٩٦٨م أي بعد إنسحاب بريطانيا بفترة وجيزة ، كما دعا الحاكمان إخوانهما حكام الإمارات الخمس الأخرى إلى التفاوض حول الإتحاد والدخول فيه ، وبعد إنسحاب إمارة البحرين وقطر من الإتحاد التساعي في ١٤ – أغسطس – ١٩٧١م والأول من سبتمبر من السنة نفسها ، إستمرت المساعي نحو قيام إتحاد يلم شمل الإمارات السبع ، ويحل هذا الكيان الجديد مكان القوة التي شكلتها بريطانيا قبل رحيلها ، حيث أعلن في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١م عن قيام إتحاد رسمي سمي بإسم دولة الإمارات العربية المتحدة وكان يضم الإمارات التالية (أبوظبي – دبي – الشارقة – عجمان – أم القيوين – الفجيرة) ، ثم إنضمت الإمارة السابعة رأس الخيمة في العاشر من فبراير عام ١٩٧٢م .

– المرحلة الثالثة .

تعد هذه المرحلة والتي بدأت منذ عام ١٩٧١م وهي مرحلة مستمرة من أبرز المراحل التي مرت بها الدولة ، حيث شهدت الدولة العديد من الأحداث والإنجازات سواء على المستويين المحلي والإقليمي ، ولم يستسلم سكان الإمارات لتجزئة الإستعمار ، فكثيراً ما كانت تلوح في

الآفاق بوادر فردية وجماعية للوحدة في أوقات متفاوتة ، لمواجهة الأخطار المحدقة بالمنطقة ، لذلك جاء إتحاد دولة الإمارات العربية ليزيل شوائب الماضي وينطلق بركب الإمارات نحو آفاق جديدة ومستقبل مشرق تفجرت في سنوات عمره المديد مجموعة من الإنجازات السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية والعمرانية والأمنية ، والتي دفعت بعجلة التنمية الشاملة نحو التقدم والإزدهار بهذه المجالات ، مما أسهمت في رقي سمعتها ورفعت من إسمها ، مما أضفت على الدولة مكانه طيبة في المحافل الدولية على المستوين العربي والعالمي .

٢ – المقومات الطبيعية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

تعد المقومات الجغرافية الطبيعية لأي دولة من العوامل المهمة التي تؤثر في تشكيل شخصية الدولة ، وتتكون هذه المقومات من عدة عناصر لعل أهمها الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس وعناصر المناخ .

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من دول الخليج العربي التي تتباين في جغرافيتها الطبيعية ، ويعد الموقع الجغرافي واحداً من أهم العناصر التي تهتم بها عادة الدراسات الجغرافية ، حتى أن مفهوم الجغرافيا عند كثير من الأشخاص قد لا يتجاوز فكرة موقع الدول والمدن وعلى الرغم من هذه الأهمية فإنه ليس من السهل حصر فكرة الموقع الجغرافي في تعريف موجز ومختصر ، ومع ذلك فإن فكرة الموقع الجغرافي تدور حول تعيين مكان ما بالنسبة لظاهرة جغرافية معروفة سواء طبيعية أو بشرية .

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة بين دائرتي عرض (٢٢ – ٢٦،٣٠°) شمالاً، وبين خطي طول (٥١ – ٥٦،٥°) شرقاً ، وشأنها شأن بقية دول مجلس التعاون الخليجي فهي تقع على الخليج العربي بساحل طوله يبلغ ٣٦٠كم يمتد من شمال شعم بإمارة رأس الخيمة إلى منطقة السلع في الجهة الشرقية من خور الدويهن ، وتتمتع دولة الإمارات بجهة بحرية أخرى على خليج عمان بإمتداد ٩٠كم من دبا الحصن شمالاً إلى خور كلبـــاء جنوباً (١) . شكل رقم ١

(١) جودة حسنين جودة – جغرافية العالم العربي الإقليمية – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية – الطبعة الأولى – ١٩٩٨ م – ص ١٩١ ص ١٩٣


رقم ١ الحدود السياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة

المصدر : الأطلس الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٣م

تغطي السهول نحو (٩٢٪) من أراضي دولة الإمارات بينما تشغل المرتفعات (٨٪) من مساحة الدولة . ونلاحظ أن المظاهر التضاريسية لدولة الإمارات تتمثل في سلسلة المرتفعات الجبلية حيث تتحد أراضيها الجبلية في أقصى الشرق ممتدة في هيئة نطاق بين الشمال والجنوب وهي تعتبر جزء من سلسلة جبال سلطنة عمان ، وتقترب الجبال من ساحل خليج عمان حتى أنها لا تترك بينها والبحر سوى سهل ساحلي ضيق جداً يتراوح عرضه بين ١ — ٥ كم ، وأحيانا تشرف المرتفعات بجروف شديدة الإنحدار على البحر مباشرة وتبرز فيه أحياناً أخرى مشكله بذلك أرضية مثلها في رأس دبا ورأس ضدنا (١) .

والى الغرب من النطاق الجبلي الشرقي تمتد أراضي دولة الإمارات في هيئة سهول فسيحة تترامى أطرافها ناحية ساحل الخليج العربي وأراضي المملكة العربية السعودية .

أما السهول الحصوية فهي تمتد كشريط طولي ضيق جداً يبدأ من سهل صير في الشمال وبالتحديد عند خط عرض قرية (شمل) شمال إمارة رأس الخيمة حتى نهاية سهـــل الجو الذي تقع فيه مدينة العين التابعة لإمارة أبوظبي جنوباً .

أما بالنسبة للكثبان الرملية فهي تبدو على شكل مثلث ينتهي رأسه في الشمال عند سهل الحمرانية في منطقة الخران والدقداقة بإمارة رأس الخيمة ، بينما تمثل قاعدته في الجنوب عند خط الحدود السياسية بين دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية .

تضم المياه الإقليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من الجزر يصل عددها نحو مائتي جزيرة تقريباً ، كما أنها متباينة في أهميتها الإقتصادية ، وجدير بالذكر أن معظم هذه الجزر غير مأهولة بالسكان ، منها البعيدة عن خط الساحل والمرتفعة مثل جزيرة أبو موسى وجزيرة طنب الكبرى ، وجزيرة طنب الصغرى ، والآخر القريبة من خط الساحل وهي منخفضة مثل جزيرة السعديات ، وجزيرة الشمالية ، وجزيرة بوكشيشة وغيرها .

---

(١) حسن أبو العنين – الخليج العربي تطوره الباليوجرافي – بحث في كتاب دولة الإمارات (دراسات وبحوث جغرافية) – درا صفاء للنشر والتوزيع – سلطنة عمان – ١٩٩٦م

أما بالنسبة للمناخ فإن دولة الإمارات تخلو من الأشكال التضاريسية التي تؤثر بصورة واضحة على خصائص العناصر المناخية سوى كتلة الجبال التي تغطي مساحة الدولة المتمثلة في قرية شعم بإمارة رأس الخيمة شمالاً ، ومدينة العين شرق إمارة أبوظبي ، بالإضافة إلى سلسة جبال عمان الممتدة من منطقة دبا شمالاً وحتى منطقة كلباء جنوباً ، أما باقي مساحة الدولة فهي عبارة عن سهول رمليـة منبسطة تتدرج إرتفاعها من منسوب (٥ — ٣٠٠ متر) عن سطح البحر ، لذلك تكون تأثيراتها في عناصر المناخ بسيطة تنحصر في مدى القرب أو البعد عن المسطحات المائية المجاورة .

نلاحظ أن دولة الإمارات تقع بين دائرتي عرض ٢٢ و ٢٦,٥° شمالاً ، مما يعني مرور مدار السرطان فوق أراضيها عند خط العرض ٢٣,٢٧° شرقاً ، وبذلك تتلقى أراضي الدولة كميات هائلة من الأشعة الشمسية على مدار السنة ولا سيما في فصل الصيف وتحديداً شهر يونيو عندما تتعامد الأشعة الشمسية الساقطة على أراضي الدولة ، وتتناقص كمية الإشعاع الشمسي في الشتاء وتحديداً في شهر ديسمبر عندما تتعامد الشمس على مدار الجدي .

ومن جانب آخر تطل دولة الإمارات على مسطحات مائية قليلة الإتساع وهي الخليج العربي وخليج عمان ، لذلك فإن تأثير هذه المسطحات المائية على مناخ الدولة محدود على بعض المناطق الساحلية ، وتقع دولة الإمارات على هوامش تأثيرات المسطحات المائية المحيطية الكبرى المتمثلة بالمحيط الهندي والمحيط الأطلسي .

لذلك تتميز دولة الإمارات بمناخ حار قليل الأمطار فهي تقع في المنطقة المدارية الجافة التي تمتد عبر آسيا وشمال أفريقيا وتطل على ساحل الخليج العربي وساحل عمان ، وبهذا فإنها تتأثر بمناخ المحيط الهندي ، رغم وقوعها في المنطقة المدارية الجافة ، وترتبط معدلات درجة حرارتها الشديدة صيفاً مع إرتفاع الرطوبة ، لإرتفاع حرارة الشمس الشديدة ، مع وجود فروق كبيرة بين مناخ المناطق الساحلية والصحراوية الداخلية والمرتفعات التي تشكل في مجموعها تضاريس الدولة ، حيث يزيد على الساحل متوسط درجة الحرارة في يوليو ، وترتفع نسبة الرطوبة أحياناً لتصل إلى حد الإشباع . بينما يتسع المدى الحراري كلما توغلنا قلب الصحراء

التي تمثل القسم الأعظم من أراضي الدولة ، في حين يعتدل المناخ في المناطق الجبلية .
ولكن هناك مناطق يتباين تساقط الأمطار فيها مثل إمارة الفجيرة وإمارة رأس الخيمة ومدينة العين عن باقي الإمارات الأخرى والتي تكون نسبة الأمطار المتساقطة فيها قليلة (الأمطار التضاريسية) ، نظراً لموقعها الجغرافي وقربها من سلاسل جبال عمان ، لذا نجد أن المنطقتين من أخصب أراضي الدولة في تربتها ويتم حجز كميات كبيرة من الأمطار بواسطة العديد من السدود التي أقيمت في مناطق كثيرة منها وادي حام بالفجيرة ، وادي أذن ، وادي الغيل .. الخ ، وتساهم الأمطار التي تسقط على الدولة من زيادة مخزون المياه الجوفية مما يسهم إلى حد كبير في تطوير الإنتاج الزراعي فيها والحفاظ عليه وسد أي عجز في المخزون الجوفي للمياه ، و لإلتقاء المنخفضات الجوية الباردة القادمة من الشمال ومنطقة الضغط المرتفع الآزوري فوق البحر المتوسط بالمنخفضات الجوية الدافئة القادمة من السودان والمحيط الهندي ، تتساقط زخات قوية من المطر مصحوبة بالعواصف الرعدية الشديدة والرياح الشمالية القوية ، وتتميز كميات الأمطار التي تتساقط على الدولة بتذبذبها من سنه لأخرى .
تنتج الرياح بشكل عام من الإختلافات في توزيع الضغط الجوي ، فتهب على دولة الإمارات العربية المتحدة نوعان من الرياح هي الموسمية وغير الموسمية ، وهي تشتد في الربيع والقسم الأخير من الصيف . وتنقسم إلى نوعين ، الأول هي الرياح الشمالية التي تمتاز بجفافها وصحتها وتعمل على تلطيف حرارة الجو ، ما لم تكن محملة بالأتربة والرمال ، والنوع الثاني الرياح الجنوبية الشرقية وهي قصيرة الأمد وقد تكون شديدة الرطوبة ، ويظهر الضباب في دولة الإمارات خاصة في المناطق الساحلية وذلك بسبب تشبع الجو بالماء .
من جانب آخر نلاحظ أن دورة الرياح السائدة (نسيم البر والبحر) غالباً ما تؤثر في السهول الساحلية للدولة بشكل يومي تقريباً بإستثناء تلك التي تمر فيها المنخفضات الجوية القادمة من المحيط الأطلسي وتمر على الخليج العربي أو تكون المنخفضات الجوية على منطقة الربع الخالي ، تجدر الإشارة إلى أن نسيم البحر يزيد تأثيره على الأراضي الداخلية للدولة في فصل الصيف .

٣ – الملامح الطبيعية لإمارة الشارقة .

تعتبر إمارة الشارقة إحدى الإمارات السبع التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة ، فهـــي تتمتع بخصائص جغرافية طبيعية ، لذلك إن من أبرز العوامل الجغرافية الطبيعية التي تميزت بها الإمارة تتلخص فيما يلي :

أ- الموقع الجغرافي .

تقع إمارة الشارقة بين خطي طول (٥٦,٥ – °٥٥ شرقاً)، ودائرتي عرض (٢٢ — ٢٥° شمالاً) في الجانب الغربي لقارة آسيا كشريط يحف بجزء من ساحل الخليج العربي محاطاً باليابس من الشرق والجنوب وبالخليج من الشمال والغرب ، وهي بالتالي تقع في الجزء الشمالي الغربي من دولة الإمارات العربية المتحدة على ساحل الخليج العربي وتتبع لها بعض المناطق الجغرافية الواقعة في الجزء الشمالي الشرقي من الدولة على ساحل خليج عمان إمتداداً لسهـــل الباطنة كما يتضح من دراسة الشكل رقم (٢) .

تتوسط إمارة الشارقة بقية إمارات الدولة من حيث موقعها الجغرافي ، حيث تطور النشاط الإقتصادي سواء كان على مستوى التجارة مثل تعدد المراكز التجارية وشركات الشحن المتمثلة في قرية الشحن بمطار الشارقة الدولي وغيرها ، بالإضافة إلى ميناء خالد البحري ، وميناء خورفكان ، أو على مستوى الصناعة مثل وجود المصانع المهنية المتعددة والورش الصناعية الصغيرة منها والكبيرة ، أو على مستوى الثقافة المتمثل في وجود العديد من المدارس الحكومية والخاصة والمعاهد العلمية إلى جانب وجود المدينة الجامعية ، أو على مستوى الصحة المتمثل بتعدد جودة الخدمات الصحية في الإمارة ، ومن ثم يكون مجال دراسة الخدمات في الإمارة من الأمور المفيدة .

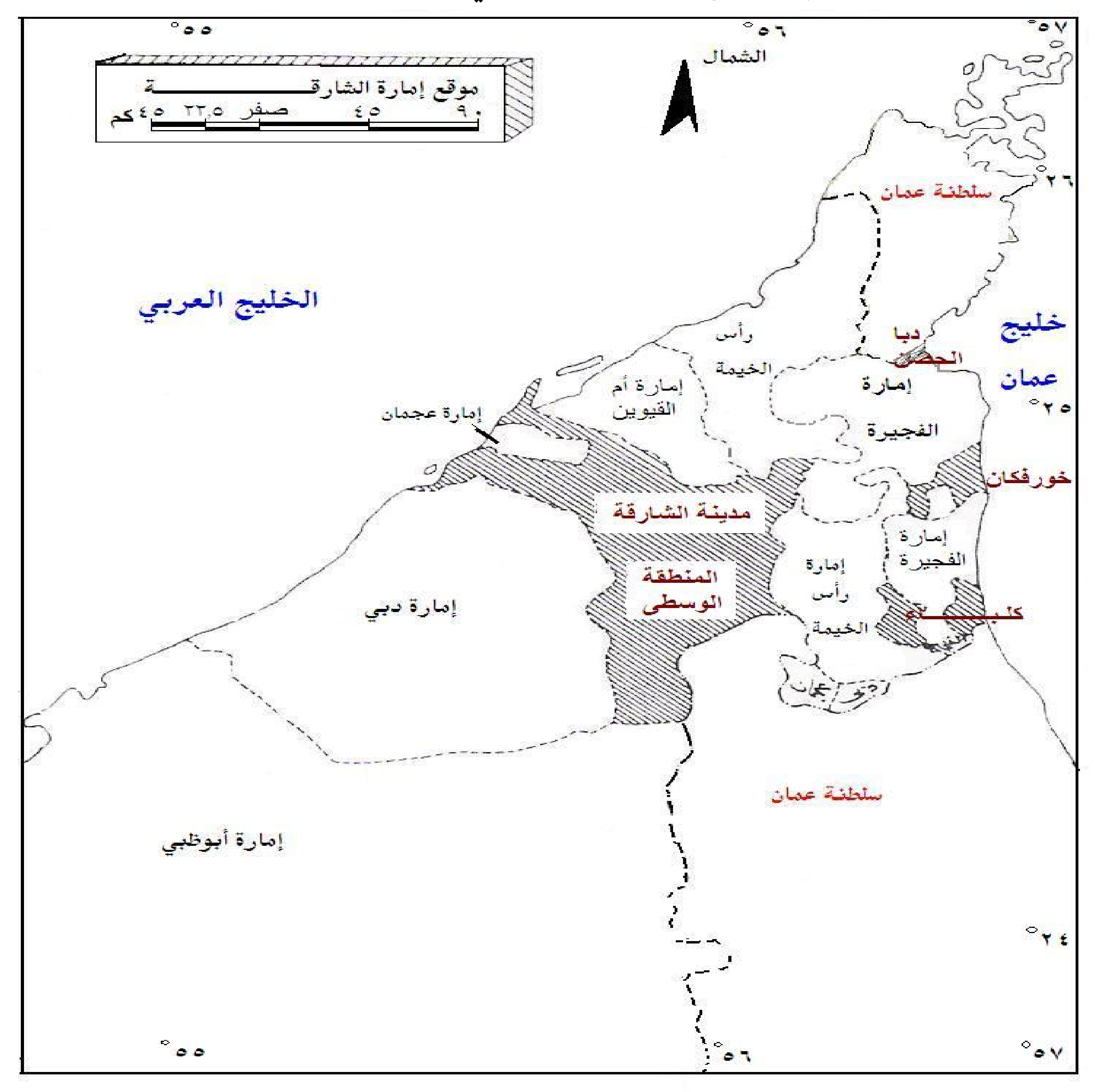
ب – المساحة والحدود .

تبلغ مساحة إمارة الشارقة حوالي٢٥٩٠كم٢ ، وهي تحتل المرتبة الثالثة بين إمارات الدولة من حيث المساحة وذلك بنسبة ٣,٣٣ ٪ من إجمالي مساحة الدولة (١) . جدول رقم (١)

---

(1) http-www.shj-planning.gov.ae-images-lib-01gif

رقم (٢) موقع إمارة الشارقة بين باقي إمارة الدولة



المصدر : الأطلس الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٣م

ويطل الجزء الرئيسي منها على ساحل الخليج العربي، وتشترك بالحدود الداخلية مع إمارة عجمان من جهة الشمال وإمارة دبي من جهة الجنوب .

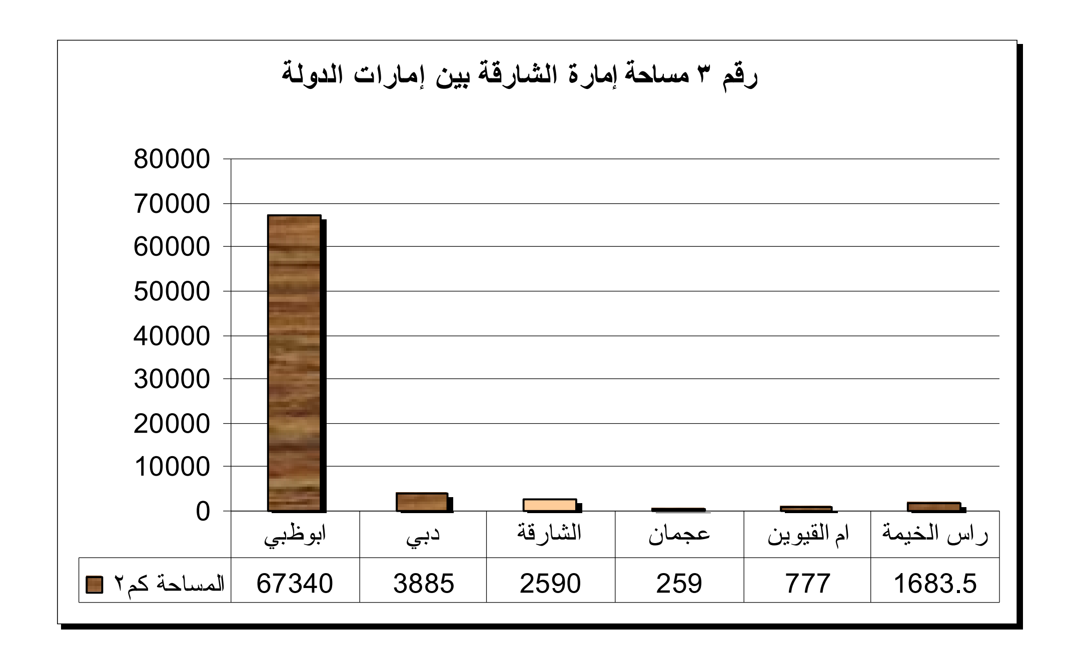
أما بالنسبة للمنطقة الوسطى من إمارة الشارقة فهي مشتركة بالحدود الداخلية مع مدينة العين التابعة لإمارة أبوظبي وذلك من جهة الجنوب الشرقي ، وبالحدود الدولية مع سلطنة عمان عن طريق منطقة حتا التابعة لإمارة دبي من جهة الغرب ، أما من جهة الشمال الغربي لمنطقة الذيد فهي تشترك بالحدود الداخلية مع إمارة أم القيوين عن طرق منطقة فلج المعلا .

جدول رقم (١) مساحة إمارة الشارقة بين إمارات الدولة

الإمارة	المساحة كم٢	النسبة
أبوظبي	٦٧٣٤٠	٨٦،٦٧٪
دبي	٣٨٨٥	٥٪
الشارقة	٢٥٩٠	٣،٣٣٪
عجمان	٢٥٩	٠،٣٣٪
أم القيوين	٧٧٧	١٪
رأس الخيمة	١٦٨٣،٥	٢،١٧٪
الفجيرة	١١٦٥،٥	١،٥٠٪
المجموع	**٧٧،٧٠٠**	**١٠٠٪**

المصدر : دولة الإمارات العربية المتحدة – وزارة التخطيط –- المجموعة الإحصائية – ١٩٩٥م

نجد أن الحدود في المنطقة الشرقية معقدة إلى حد ما ، حيث تتداخل الحدود الداخلية المحلية والحدود الدولية ، فمنــطقة خورفكان تتصل بحدود دولية مع سلطنة عمان عن طريــق محافــظة (مدحاء) ، ومن الملاحظ أن هناك مناطق تابعة لإمارة الشارقة واقعة بــعد المنطقة الحدودية المذكورة هي منطقتي (النحوة – شيص) من جهة الجنوب الغربي ، بالإضافة إلى أنها مشتركة بالحدود الداخلية من جهة الجنوب مع إمارة الفجيرة عن طريق



منطقة (قدفع) ومن جهة الشمال عن طريق منطقة (البدية) ، كما نلاحظ أن منطقة دبا الحصن تتداخل حدودها مع سلطنة عمان عن طريق محافظة (دبا البيعة) من جهة الشمال والشمال الغربي ، ومنطقة (دبا الفجيرة) التابعة لإمارة الفجيرة من جهة الجنوب والجنوب الغربي وهي حدود داخلية . على الرغم من إطلالة الإمارة علىالخليج العربي من جهة ، وعلى خليج عمان من جهة أخرى إلا أن حدودها البحرية محدودة المساحة وضيقة الإمتداد ، وتبرز أهمية الخليج العربي إلى جانب إعتباره منفذاً للتجارة العالمية ، فهو يمثل حلقة الوصل بين الإمارة وجزرها الثلاث (طنب الكبرى – طنب الصغرى – جزيرة أبوموسى) والمحتلة من قبل إيران ، لذلك يعتبر الخليج العربي بحر داخلي ، فهو قليل العمق إذا ما قيس بأعماق خليج عمان والبحار الأخرى ، وهو يتصل بخليج عمان عن طريق مضيق هرمز الذي يبلغ إتساعه ٦٠كم .

ومن هنا نجد أن خليج عمان يمثل المدخل الرئيسي إلى الخليج العربي الذي يمثل حلقة الوصل بين دول شرق وجنوب شرق آسيا بدولة الإمارات العربية المتحدة عن طريق الحدود البحرية ، ودول الجوار القريبة مثل إيران ، وباكستان ، وأفغانستان ،بإمارة الشارقة عن طريق مناطقها الجغرافية وخصوصاً منطقة خورفكان ، فهي تبعد عن إيران بمسافة ٦٥ ميل بحري تقريباً .

ج – مظاهر السطح .

مما لا شك فيه أن إمارة الشارقة تتميز بالتباين التضاريسي مثل باقي إمارات الدولة ، فإن الصفة الغالبة على مظاهر السطح هي التكوينات الرملية المنخفضة ذات الإمتداد السهلي مع وجود جزء في الشرق يصل إلى هوامش الجبال ، كما توجد بعض من الحواجز الرملية بجوار الساحل قليلة الإرتفاع وبإعتبارها تلالاً فليس لها تأثير يذكر على الأحوال المناخية في المنطقة أما عن الجبال الواقعة والمحيطة بالمنطقة الشرقية من إمارة الشارقة فهي عبارة عن سلسلة جبلية يصل إرتفاعها إلى حوالي ١٩٣٤ متر فوق سطح البحر (سلسة جبال عمان) ، وتمتد هذه السلسة في الجزء الشرقي من الإمارة موازية للساحل المطل على خليج عمان ومحور إمتدادها من الشمال إلى الجنوب ، ويمكن تقسيم مظاهر السطح في إمارة الشارقة إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي :

– السهل الساحلي الغربي : يمتد من الساحل إلى الخليج العربي وحتى السهل الأوسط ، ويكون مثلثا قاعدته الحدود الجنوبية لإمارة أبوظبي ، ورأسه الحدود الشمالية لإمارة رأس الخيمة ، ويتكون من كثبان رملية ، وهو يتمثل بمدينة الشارقة وضواحيها .

– السهل الساحلي الشرقي :وهو يطل على خليج عمان ويتكون من سهل حصوي تنفصل أجزاؤه ، ويتميز هذا السهل بكثرة المرتفعات الجبلية ، والأودية ، ويتمثل هذا السهل بالمنطقة الشرقية لإمارة الشارقة .

– السهل الأوسط :وهو السهل الواقع بين المنطقة الرملية والمنطقة الجبلية ، ويمثل هذا السهل المنطقة الوسطى من إمارة الشارقة ، حيث منطقة الذيد ، المدام ، المليحة .

د – المناخ .

تقع إمارة الشارقة في المنطقة المدارية الحارة ضمن النطاق الصحراوي الذي يتســــم بالظروف المناخية القاسية ، وتتميز درجات الحرارة في إمارة الشارقة بالإرتفاع وذلك في معظم أيام السنة تقريبا ، كما تتصف بالتباين الشديد بين الصيف والشتاء وبين الليل والنهار ، ويعد ذلك إنعكاساً للظروف المناخية الصحراوية التي يتميز بها مناخ الدولة ، لذلك تنخفض

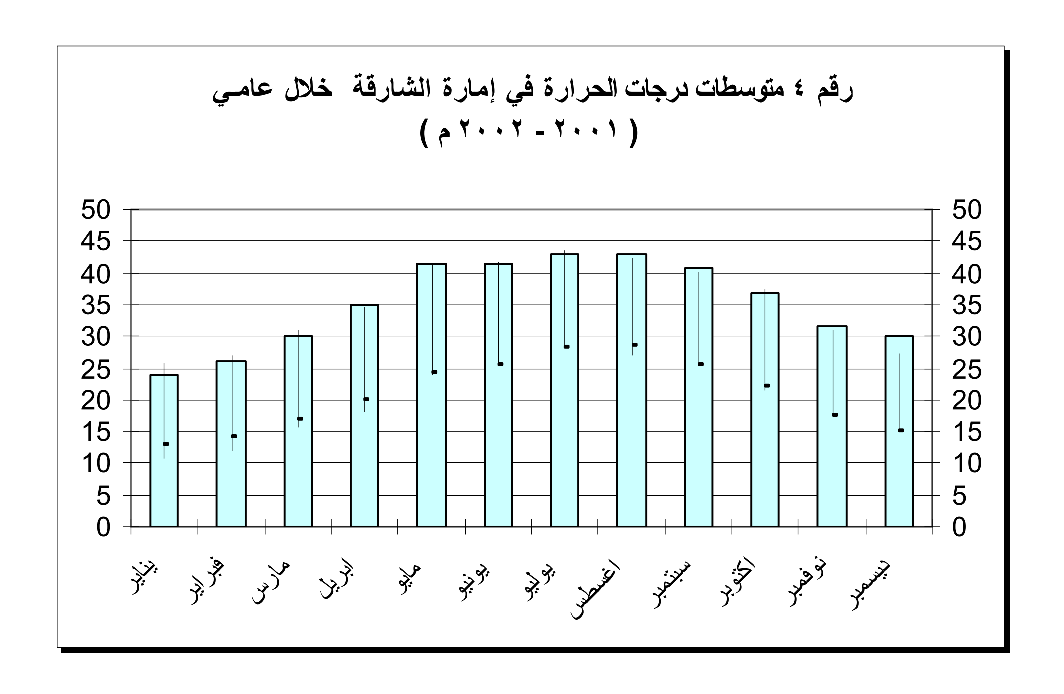
درجة الحرارة في شهر ديسمبر وشهر يناير و شهر فبراير حيث تتراوح ما بين ١٨ — ٢٥ درجة مئوية ، وبعدها تأخذ درجات الحرارة بالإرتفاع التدريجي حتى تصل حدها الأقصى في شهور يونيو ، ويوليو ، وأغسطس .

جدول رقم (٢) متوسطات درجات الحرارة الشهرية خلال الفتـرة (٢٠٠١ — ٢٠٠٢ م) في إمارة الشارقة .

السنة	٢٠٠١		٢٠٠٢	
النوع	عظمى	صغرى	عظمى	صغرى
يناير	٢٣,٨	١٠,٨	٢٥,٧	١٣
فبراير	٢٦,٢	١١,٩	٢٧	١٤,١
مارس	٣٠	١٥,٦	٣١,١	١٧
ابريل	٣٥,١	١٨,٢	٣٤,٦	١٩,٩
مايو	٤١,٣	٢٣,٩	٤١,٤	٢٤,٣
يونيو	٤١,٤	٢٥,٦	٤١,٨	٢٥,٦
يوليو	٤٣	٢٩	٤٣,٥	٢٨,١
أغسطس	٤٣	٢٦,٩	٤٢,٣	٢٨,٥
سبتمبر	٤٠,٨	٢٥,٩	٤٠,١	٢٥,٤
أكتوبر	٣٦,٨	٢١,٥	٣٧,٤	٢٢,٢
نوفمبر	٣١,٥	١٧,٦	٣١,١	١٧,٥
ديسمبر	٣٠	١٦,٦	٢٧,٣	١٤,٩

المصدر : دولة الإمارات العربية المتحدة – هيئة مطار الشارقة الدولي – ٢٠٠٢م

أما عن الرياح في إمارة الشارقة ، فتهب في فصل الصيف الرياح الجنوبية والجنوبية الشرقية وهي رياح مدارية تأتي من المحيط الهندي وتكون حارة متربة ، كذلك تهب على الإمارة رياح شمالية غربية قادمة من العراق وتكون جافة ، حيث أنها تثير بعض الأتربة عند إرتفاع معدل سرعتها ، ولعل السبب في هبوب هذا النوع من الرياح هو وقوع حوض الخليج العربي بين المنخفض الجوي المتمركز فوق آسيا وبين المرتفع الآزوري الذي يمتد إلى الحوض الشـرقي



للبحر المتوسط ، وعن فصل الشتاء فتهب رياح باردة على الإمارة قادمة من الشمال الغربي ، ويصل هذا الهواء في نهاية الإنخفاضات الجوية الشتوية التي تمر من الغرب إلى الشرق ومصدرها البحر المتوسط ، ولعل السبب في إنخفاض درجات الحرارة في فصل الشتاء هو هذا النوع من الرياح ، كما تتعرض إمارة الشارقة في فصل الشتاء إلى رياح دافئة وهي رياح مدارية تأتي من المحيط الهندي ، لذلك نجد أن معظم الأمطار تتساقط خلال فصل الشتاء وخصوصا شـــهور (ديسمبر – يناير – فبراير) وقد تمتد إلى مارس وابريل ، أما خلال فترة الصيف فقد تسقط كميات قليلة من المطر في الجزء الشرقي من الإمارة المواجهة لحركة الرياح الموسمية الجنوبية الشرقية ، وتكاد تنعدم تماماً في الجزء الغربي من دولة الإمارات بشكل عام ، ونلاحظ أن تباين كميات الأمطار المتساقطة على مناطق إمارات الدولة يرجع إلى العديد من الأسباب أهمها المظاهر التضاريسية التي يتجلى أثرها في العلاقة بين المناطق الساحلية والمرتفعات الجبلية .

تعتبر الرطوبة إحدى عناصر المناخ المؤثرة في النشاط البشري والإقتصادي والسياحي ...الخ ، ويعتبر المتوسط السنوي للرطوبة في دولة الإمارات العربية المتحدة من المتوسـطات العالية .

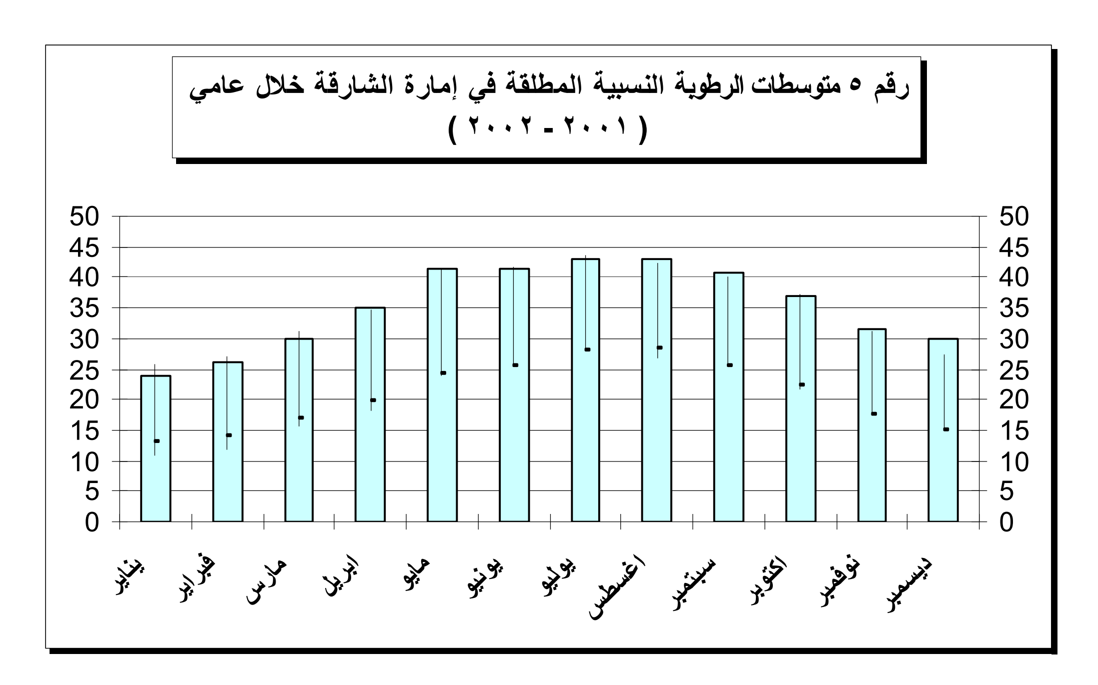
عندما ترتفع درجة حرارة الهواء وينخفض الضغط الجوي يمكن للهواء أن يحمل كمية أكبر من بخار الماء الذي يحمله نفس حجم هذا الهواء إذا كانت درجة حرارته منخفضة ، وعلى

جدول رقم (٣) متوسطات الرطوبة النسبية العظمى والصغرى المطلقة خلال الفـــترة (٢٠٠١ – ٢٠٠٢ م) في إمارة الشارقة

السنة	٢٠٠٢		٢٠٠٣	
النوع	عظمى	صغرى	عظمى	صغرى
يناير	٨٤	٣٢	٧١	٤٤
فبراير	٨٥	٣٥	٧٤	٤٥
مارس	٨٥	٢٥	٧٥	٣٨
ابريل	٧٨	٢٦	٧٥	٣٠
مايو	٦٨	١٩	٧٠	٢١
يونيو	٧٦	٢٤	٧٦	٣٣
يوليو	٧٩	١٨	٧٩	٤٥
أغسطس	٧٨	٢٨	٨٢	٥٢
سبتمبر	٧٨	٢٣	٨٦	٥٤
أكتوبر	٩١	٢٠	٨٠	٤٢
نوفمبر	٨٢	٣٠	٨٧	٣٧
ديسمبر	٨٤	٣٤	٧٣	٤٣

المصدر : دولة الإمارات العربية المتحدة – هيئة مطار الشارقة الدولي – ٢٠٠٢

ذلك فإن قدرة الهواء على حمل المزيد من بخار الماء تتناسب تناسباً طردياً مع درجة حرارته ، وعكسيا مع مقدار ضغطه ، إذ أنها تتجاوز ٦٢ ٪ في المناطق الساحلية ، وعادة ما تنخفض في المناطق الداخلية ، وهنا تختلف المتوسطات الشهرية في فترة الصيف إذ أنها تصل ما بين ٧٩٪ – ١٩٪ وذلك بمدينة الشارقة ، أما في المنطقة الشرقية فإنها تتراوح ما بين ٨٢٪ – ٢٥٪ . ونلاحظ أن متوسطات الرطوبة تنخفض في مدينة الشارقة إلى أن تصل ما بين ٦٨ ٪ – ١٨٪ ، وفي المنطقة الشرقية ما بين ٧٠٪ – ٢١٪، ونجد أن التغيرات المناخية في الرطوبة تتباين في شهور السنة ، كما نلاحظ من الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٥) أن الرطوبة النسبيـة ترتفـع بإمارة الشارقة في فصل الصيف ، وتنخفض في فصل الشتاء وذلك لما تتمتع به



دولة الإمارات العربية المتحدة من مناخ صحراوي كما تم ذكره سلفا ، بالإضافة إلى ذلك أنها تكون معتدلة في فصل الربيع والخريف .

٤ – التقسيم الجغرافي لإمارة الشارقة .

تضم إمارة الشارقة ثلاثة أقاليم جغرافية تتوزع في مساحات متفرقة من أراضيها وتتوزع هذه الأقاليم على النحو الآتي :

أ– إقليم الساحل الغربي .

يضم هذا الإقليم الواقع على الخليج العربي مدينة الشارقة ، ويوجد فيه عدة مراكز عمرانية منها القديم ، والأخرى الذي جاء مع التطور الحضاري بعد إكتشاف النفط عام ١٩٦٨م . وتتوزع فيها العديد من المناطق الجغرافية التابعة لها ، وتعتبر منطقة الحمرية الواقعة شمال المدينة واحدة من هذه المناطق ، كما توجد منطقة الصجعة وبها عدد قليل من السكان حيث تقع هذه المنطقة شرق المدينة ، وتحاصرها الكثبان الرملية ، وتوجد هناك أيضاً المناطق الصناعية التي تقع جنوب المدينة بالإضافة إلى العديد من المناطق السكنية والتجارية التابعة لمدينة الشارقة (١)

تتميز مدينة الشارقة جغرافياً بأنها منطقة سهلية ساحلية ، وبها عدة جزر منها جزيرتي

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة – الشارقة خلال خمسة عشر عاما – الديوان الأميري – إمارة الشارقة – ١٩٨٨م

أبوموسى ، وصير بونعير ، بالإضافة إلى وجود مناطق صحراوية تقع شرق الإمارة والتي مازالت تحت عمليات التعمير ، حيث تمتد حتى الحد الداخلي الفاصل بين مدينة الشارقة والمنطقة الوسطى (الذيد) ، وبعد التطور الذي شهدته مدينة الشارقة في مجالات البنية التحتية ، لوحظ في السنوات الأخيرة تعدد الميادين العملية والتي نشهدها في الدول الحضارية ، حيث تطورت المجالات بشكل سريع خصوصاً في مجال الثقافة ، والصحة ، وبرزت ملامح التقدم الإقتصادي ، والطفرة الصناعية المتوالية، والإتصال الخارجي الملموس بمختلف قطاع التجارة الحرة ، كلها عوامل أدت إلى نقل الإمارة بشكل عام ومدينة الشارقة بشكل خاص إلى مصاف المدن الحضارية المتقدمة .

ب- إقليم المنطقة الوسطى .

يتمثل هذا الإقليم منطقة الذيد وضواحيها ، فهي تقع إلى الشرق من مدينة الشارقة على بعد ٥٠كم تقريباً ، وتوجد هناك مناطق جغرافية تقع إلى الجنوب من منطقة الذيد أبرزها منطقة المدام ومنطقة المليحة بالإضافة إلى العديد من المناطق الصناعية الواقعة إلى الجنوب من مركـــــز المنطقة الوسطى ، وتنتشر مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والتي ميزت هذا الإقليم عن باقي الأقاليم الجغرافية التابعة للإمارة ، حيث تطور النشاط الإقتصادي وخصوصاً في قطاع الزراعة ، الأمر الذي أدى إلى زيادة الأهمية الإستراتيجية لدولة الإمارات بشكل عام وإمارة الشارقة بشكل خاص .

كما نجد أن جغرافية إقليم المنطقة الوسطى من إمارة الشارقة يتميز بوجود الكثبان الرملية في مختلف الجهات الجغرافية ، مما ساعد في تشكيل مساحات جغرافية واسعة غير مأهولة بالسكان والتي مازالت موجودة حتى يومنا هذا .

ج – إقليم الساحل الشرقي .

يشمل هذا الإقليم كل مناطق خورفكان ، وكلباء ، ودبا الحصن حيث يعتبر هذا الساحل الجزء الشرقي من الإمارة والجزء الشمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وتنتشر بين هذا الإقليم مساحات واسعة منها أراضي سكنية ، وزراعية ، وتجارية ، وصناعية ... الخ ، ولقد

غلبت الحياة الريفية على هذه المناطق لما تميزت به منذ القدم ، فهي تقع على إمتداد خليج عمان وتحاصرها المرتفعات الجبلية ، وتختلف بعادتها وتقاليدها عن باقي أجزاء الإمارة ، ونلاحظ أن المنطقة الشرقية لإمارة الشارقة من المناطق التي تتميز بوجود المرتفعات الجبليـــة والتي تنتشر على أجزاء متفرقة من أراضيها ، بالإضافة إلى أن مناخها يختلف عن باقي مناطق الإمارة حيث تتلقى نسبة كبيرة من الأمطار في فصل الشتاء ، أما في فصل الصيف عادة ما يكون فيها الجو حار نسبيا ويمتاز السهل الساحلي الشرقي بإستراتيجية الموقع الجغرافي حيث نجد أن هذا الإقليم يقع على بحر مفتوح وتشرف عليه كتلة جبال الشميلية من الغرب ، مما أدى إلى جذب السكان رغم وعورة بعض الناطق منذ القدم وإستقرارهم ، وبفضل إكتشاف النفط ، واتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١. والإهتمام المتواصل من حكومة الإمارة في عمليات التعمير وتطوير شبكات الطرق ورصفها أصبح الإتصال البشري بين أرجائها مرن الحركة ، الأمر الذي أسهم من إستراتيجية المنطقة مقارنة بالمناطق الأخرى على مستوى الدولة .

٥ – دور الملامح الطبيعية والجريمة على الخدمات الأمنية .

تعتبر الخصائص الطبيعية في دولة الإمارات من العوامل الجغرافية المؤثرة في إرتكاب الجريمة وتطورها ، وينعكس هذا التأثير على دور الأجهزة الأمنية بمختلف الخدمات التي تقدمها للمجتمع ، حيث تلعب مظاهر السطح في دولة الإمارات عامة وإمارة الشارقة خاصة دورها في إنتشار وإرتكاب جرائم بعينها وفقاً لطبيعة المكان ، فقد كان لإنتشار التضاريس الوعرة من جبال ووديان في منطقة رأس الخيمة والفجيرة (وهي مناطق تحيط بإمارة الشارقة وتقطع أراضيها) عاملاً جغرافيا هاماً في تخفي المجرم أو فراره خاصة إذا ما وجد من يمده بالغذاء ، وإذا ما إخترقت وعورة التضاريس وإلتقائها مع خط الساحل يمكن ويسهل عمليات تهريب المخدرات — مثال تلك الوعورة التضاريسية الموجودة في منطقة خورفكان — أو من رأس مسندم المجاورة لإمارة الشارقة أو لإمارة رأس الخيمة وخاصة كل من البلدان المجاورة مثـــل إيران وأفغانستان وباكستان ، فقد كانت أسواق دبي والشارقة هي بؤرة لبيع كميات المخدرات في

الستينات من القرن العشرين دون أن تكون هناك أي من القيود المفروضة لا سيما في ظل وجود الإستعمار البريطاني وهذا ما تؤكده نتائج بعض الدراسات والتي تشير إلى أن نسبة الجرائم في المناطق الجبلية مرتفعة بصورة واضحة من مثيلها في المناطق السهلية ، حيث تتيح للمجرم فرصة الهرب والإفلات من رجال الأمن (١) .

ويمكن إبراز علاقة الخصائص الطبيعية بالجريمة في مجتمع الإمارات كما يلي:

أ – دور الموقع الجغرافي والجريمة على الخدمات الأمنية .

لعب الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة دوراً هاماً في تعدد وإنتشار مظاهر الإجرام ، فقد تميز هذا الموقع بالطابع التجاري مما أسهم في تعضيد سهولة الإجراءات والنقل وحركة الإتصال البري والبحري على حد الخصوص ، لذلك أدى إلى إنتشار جرائم الهجرة غير المشروعة (جرائم التسلل) من الجنسيات الآسيوية المجاورة ، و أصبحت هذه الجرائم أكثر تنظيماً ومصدر إزعاج لأجهزة الخدمات الأمنية .

ونظراً لأهمية تنقل الأفراد عبر الحدود سواء للعمل أو التجارة أو السياحة ، فكان لابد لكل دولة من تنظيم عملية إنتقال الأشخاص عبر أقاليمها سواء كانوا قادمين أو مغادرين ، وعلى هذا الأساس قامت الدول بإيجاد قوانين ولوائح ونظم لحركة المرور عبر أراضيها ومياهها الإقليمية وأجوائها ، وفي المقابل إذا ما كانت هذه القوانين متشدده تنتشر ظاهرة التسلل (الدخول غير المشروع .

وجدير بالذكر ظاهرة الدخول غير المشروع ليست بجديدة ، فقد كانت ترتكب قبل قيام الإتحاد ، وعمل الإستعمار طيلة سنوات حكمه لمنطقة الخليج العربي على تشجيع هذه الظاهرة الإجرامية وخاصة من قبل الجنسيات الآسيوية غير العربية وغير المسلمة

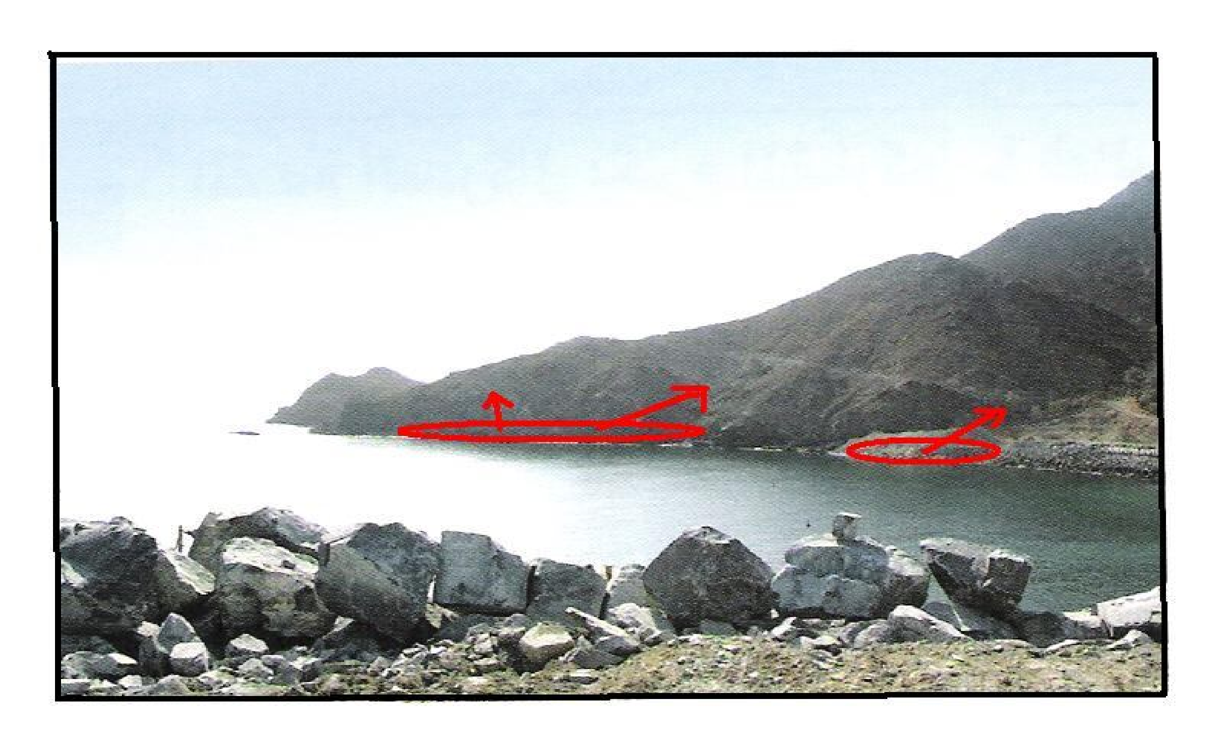
وكان الموقع الجغرافي لدولة الإمارات وخصوصا إمارة الشارقة أثراً في سهولة عملية الدخول غير المشروع ، ويظهر ذلك جلياً بقرب المساحة بين الدول الرئيسية المصدرة للمتسللين مثل

---

(١) محمد مدحت جابر – الأبعاد الجغرافية لظاهرة الجريمة في المدن الخليجية – معهد الدراسات والبحوث العربية – سلسلة الدراسات الخاصة – القاهرة – ١٩٨٧م – ص ٥٧ .

(إيران – الهند – أفغانستان – باكستان) ودولة الإمارات عن طريق رأس مسندم ، الأمر الذي أدى إلى أن تصبح الدولة مرتعاً للتسلل الجماعي والفردي غير الشرعي ولفترات زمنية طويلة ، بالإضافة إلى ذلك نجد أن الموقع الجغرافي لإمارة الشارقة أسهم في نمو هذا النوع من الجرائم ، سواء عن طريق البحر أو عن طريق الوديان الجبلية في سلسلة جبال عمان ، وتتعدد أنواع وأهداف الدخول غير المشروع في الشارقة ، فمنها التسلل الفردي بطريقة غير شرعية إلى أراضي الدولة بهدف تحقيق منافع أو دوافع إقتصادية ، وهناك أيضاً نوع آخر من التسلل (الدخول غير المشروع) وهو التسلل الجماعي وعادة ما يكون دخول منظم قد يكون هدفه سياسياً أو إقتصادياً أو أمنياً ..الخ ، وذلك بتحريض من جهة رسمية أو من الأفراد من بعض المنافذ البحرية غير المراقبة كما يتضح في الصورة رقم ١

رقم ١ المنفذ البحري للمتسللين في المنطقة الشرقية من إمارة الشارقة



تصوير الطالب

جدول رقم (٤) تطور عدد المتسللين الذين تم ضبطهم عند محاولتهم الدخول إلى دولة الإمارات العربية المتحدة خـــلال الفترة (١٩٩٥ — ٢٠٠٠م) .

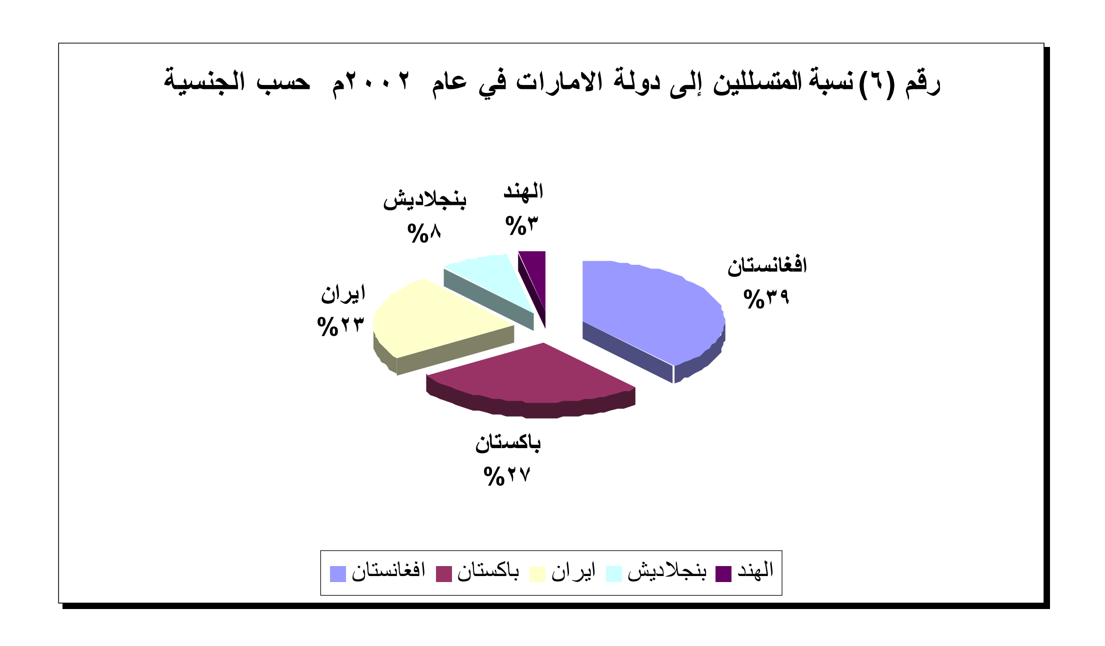
السنة الجنسية	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	المجموع	النسبة ٪
أفغانستان	٤٢٢٩	٨٨٧	٩٨١	٩٣١	١١٤٣	٢٢٠٧	١٠٣٧٨	٣٩
باكستان	٢٦٦٤	٩٨	٢٩٣	١٨٢	٦٧	٣٢٤٥	٧١٥٨	٢٧
إيران	٣١٠٨	٢٠٣	٥٥١	٤٤٨	٥٦٨	١٣٦٠	٦٢٣٨	٢٣
بنجلاديش	٧٢١	١٢	٤٦	٣	٧٠	١٢٧٤	٢١٦٢	٨
الهند	٦٣٢	–	٣	–	١١	١٩٥	٨٤١	٣
المجموع	١١٣٥٤	١٢٠٠	١٨٧٤	١٥٦٤	٢٥٠٤	٨٢٨١	٢٦٧٧٧	٪١٠٠

المصدر : دولة الإمارات العربية المتحدة – حرس الحدود والسواحل – إمارة أبوظبي – ٢٠٠٠م .

ومن دراسة الجدول رقم (٤) يمكن ملاحظة ما يلي :

– إن أكبر عدد للمتسللين الذين حاولوا الدخول إلى دولة الإمارات بصورة غير مشروعة كان في عامي ١٩٩٥م ، و ٢٠٠٠م ، في عام ١٩٩٥م بلغ نحو ١١٣٥٤ شخص متسلل ، تناقص هذا العدد في عام ٢٠٠٠م نحو ٨٢٨١ شخص

– ومن دراسة التوزيع الجغرافي للمتسللين حسب الجنسية يلاحظ أن الجنسية الأفغانية جاءت في المرتبة الأولى من حيث عدد المتسللين إلى دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تمثل ٣٩٪ من مجموع التسلل العام ، بينما إحتلت الجنسية الباكستانية المرتبة الثانية ، وشكلت نسبة بلغت نحو ٢٧٪ من المجموع العام تقريباً ، ويلاحظ أن أعدادهم زادت بصورة مذهلة في عام ٢٠٠٠م عما قبله من سنوات ، بالإضافة إلى ذلك إحتلت الجنسيات الأخرى وعلى رأسهم الجنسية الإيرانية المرتبة الثالثة والتي تمثل نسبة بلغت نحو ٢٣٪ ، ثم الجنسية البنغالية في المرتبـــة الرابعة مشكلة نسبة بلغت نحو ٨٪ ، وأخيراً الجنسية الهندية والتي شكلت نسبة بلغت ٣٪ ذلك ما يوضحه شكل رقم ٦



في عام ١٩٩٩م بلغ عدد المتسللين في الساحل الغربي من دولة الإمارات المتمثل بإمارة الشارقة وإمارة عجمان وما يجاورها من إمارات أخرى نحو ٢٥١ شخص متسلل ، بينما بلغ عدد المتسللين الذين حاولوا الدخول بصورة غير مشروعة إلى الدولة عن طريق الساحل الشرقي المتمثل بإمارة الفجيرة والمناطق التابعة لإمارة الشارقة وبالتحديد في المنطقة الشرقية نحو ٨٦٠ شخص متسلل .

أما في عام ٢٠٠٠م فقد زاد عدد المتسللين في الساحل الغربي من دولة الإمارات المتمثل بإمارة الشارقة وما يجاورها من إمارات أخرى نحو ٨١٢ شخص متسلل ، بينما بلغ عدد المتسللين الذين حاولوا الدخول بصورة غير مشروعة إلى الدولة عن طريق الساحل الشرقي من إمارة الشارقة وبالتحديد في المنطقة الشرقية نحو ٦٠٣ شخص متسلل (1) .

نلاحظ أن عدد المتسللين في عام ٢٠٠٠م تناقص عما كان علية في عام ١٩٩٥م مما تشير أرقام الجدول إلى مدى تباين الجريمة ، وقد حافظ المتسللين الأفغان على إحتلال قمة الترتيب طوال الدراسة ، حتى حل محلهم التسلل من الباكستانية الذين بدأ عددهم يتطور في السنوات الأخيرة .

ومن الآثار السلبية لظاهرة التسلل أنها تزيد العبء على دور الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة وذلك بمختلف إمارات الدولة بصفة عامة ومنطقة الدراسة بصفة خاصة ، كما أن

---
(1) http-www.Shj Police.gov.ae

للمتسللين دوراً بارزاً في إرتكاب الجرائم الخطيرة التي تهدد أمن وإستقرار الدولة وخاصة إذا لم يلتحقوا بأعمال لفترة زمنية طويلة حيث يقوموا بإرتكاب جرائم متنوعة منها على سبيل المثال لا الحصر .. جرائم التزوير ، السرقة ، والإتجار بالمخدرات ، وجرائم النصب والإحتيال أو جرائم الآداب ، ومما لا شك فيه أن جرائم التسلل تندرج تحت قائمة الجرائم التي تهز الكيان الإجتماعي والثقافي لمجتمع الإمارات .

ومع تزايد أعداد المتسللين وقلة فرص عملهم وإنخفاض دخولهم يتجهوا للإنخراط في بعض الأعمال الهامشية (odd Jobs) مثل العمل في سوق الخضار ، وغسيل السيارات ، أو بيع المشروبات والمأكولات في أماكن تجمع العمالة الوافدة وغيرها، وهذه الأعمال الهامشية في حقيقتها هي إحدى صور البطالة المقنعه ، مما تدفعهم إلى إرتكاب الجرائم الخطيرة مثل جرائم السرقة من الأماكن التي يعمل بها وخاصة الأسواق القديمة ، أو جرائم النصب والاحتيال ، أو جرائم خيانة الأمانة .

ب – دور الإمتداد الجغرافي والجريمة على الخدمات الأمنية .

تعتبر رقعة الدولة بأبعادها المساحة والحدود من العوامل الجغرافية الطبيعية المؤثرة في نمو الجريمة وإتساع رقعتها في دولة الإمارات ، وبعد أن لعب الإستعمار البريطاني دوره في رسم المناطق وتحديدها على الخرائط الجغرافية بين دولة الإمارات العربية المتحدة مع باقي دول مجلس التعاون من جهة وبين إمارة الشارقة والإمارات الباقية من جهة أخرى ، مثلث بعض مناطق المساحة والحدود سواء كانت برية أم بحرية في إنتشار الجريمة وبمعدلات متفاوتة وذلك بسبب تداخل مساحات واسعة من الأراضي التابعة لإمارة الشارقة مع مناطق دولية ومحلية. صورة رقم ٢ وصورة ٣

إن تزايد الحركة والإنتقال للأفراد المخالفين أو مرتكبي الجرائم المختلفة صعب من دور الخدمات الأمنية في تأمين الأمن الداخلي للإمارة ، ونجد أن هروبهم وإختبائهم في مناطق غير الإختصاص زاد من حدة التوتر الأمني ، الأمر الذي يقف عائقاً للقيام بالواجبات الأمنية والتدخل السريع لردع المخالفين والخارجين عن القانون ، كما نلاحظ أن هناك العـــــديد من

رقم (٢) ، رقم (٣) الحدود الدولية بين دولة الإمارات وسلطنة عمان (منطقة دبا الحصن في الساحل الشرقي) .





تصوير الطالب

الجرائم المرتكبة بفعل تأثير عاملي المساحة والحدود لدولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام و إمارة الشارقة على حد الخصوص منها جرائم المخدرات ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ... نلاحظ أن هناك تداخل معقد في الحدود الدولية بين مدينة العين التابعة لإمارة أبوظبي في دولة الإمارات ، ومحافظة البريمي التابعة لسلطنة عمان حيث لا يوجد بينهما مركز أمني حدودي ، ومن ثم يستغل المجرمون هذه النقاط والفواصل الحدودية للهروب والتسلل وتهريب بعض الممنوعات .

نفس الصورة نلاحظها في إمارة رأس الخيمة توجد مساحات واسعة مرتبطة بالحدود الدولية مع سلطنة عمان وخاصة في منطقة جبال مسندم ، ومن هنا يسهل على المجرمون تهريب أي نوع من أنواع الممنوعات مثل تهريب المخدرات .

وتعتبر جرائم تهريب وتعاطي المخدرات من الجرائم الجنائية الخطيرة التي يواجهها مجتمع دول الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص منذ القدم وحتى يومنا هذا ، وقد تطورت معدلاتها في السنوات الأخيرة نتيجة للتطور الإقتصادي والإجتماعي الذي شهدته إمارات الدولة .

جدول رقم (٥) تطور جرائم المخدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (١٩٩٩ – ٢٠٠٣م)

الإمارة	أبوظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة	المجموع
١٩٩٩	٩٠	٢٦٦	٧٨	٤١	١٩	٣٢	١٨	٥٤٤
٢٠٠٠	١٠٢	٤٣٩	١٠٨	١٨	١٣	٤٤	١٩	٧٤٣
٢٠٠١	٢٢٩	٨٥٩	٢٤٦	٦٦	٢٢	٨٠	٥٦	١٥٥٨
٢٠٠٢	١٩٤	٦٤٧	١٦٠	٥٧	١٠	٥٦	٢٢	١١٤٦
٢٠٠٣	١٤٦	٤٦١	١٢٣	٥٠	١٤	٢٣	١٨	٨٣٥

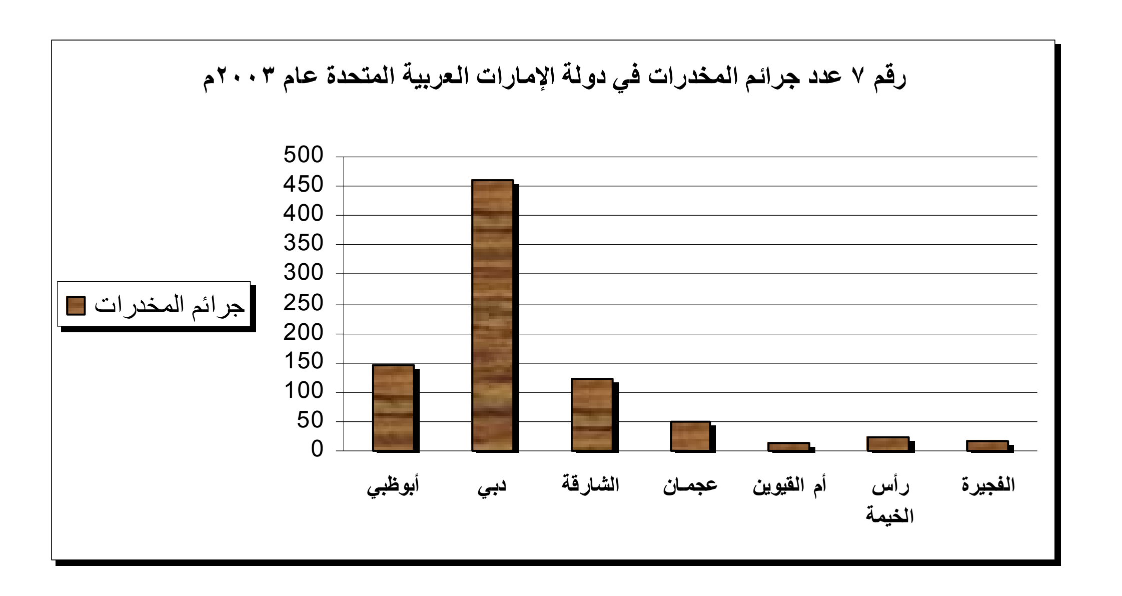
المصدر : دولة الإمارات العربية المتحدة – وزارة الداخلية – السنوية الإحصائية (١٩٩٩ – ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ م)

من دراسة التوزيع الجغرافي لجريمة المخدرات في إمارات الدولة طوال العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين يلاحظ ما يلي :

– في عام ١٩٩٩م بلغ مجموع عدد جرائم المخدرات المرتكبة في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو ٥٤٤ جريمة ، فقد بلغ عدد جرائم المخدرات المرتكبة في إمارة أبوظبي نحو ٩٠ جريمة ، بينما بلغ عدد هذا النوع من الجرائم في إمارة دبي نحو ٢٦٦ جريمة ، أما في إمارة الشارقة فقد بلغ عدد جرائم المخدرات المرتكبة فيها نحو ٧٨ جريمة ، بالإضافة إلى ذلك نجد أن إمارة عجمان قد إرتكب فيها عدد ٤١ جريمة من مجموع جرائم المخدرات من العام نفسه ، وبلغ عدد جرائـــم المخــــدرات المرتكبة في إمارة أم القيوين نحو ١٩ جريمة بينما إرتكب عدد ٣٢ جريمة من جرائم المخدرات في إمارة رأس الخيمة ، وبلغ عددها في إمارة الفجيرة نحـو ١٨ جريمة .

– إرتفع مؤشر الجريمة في عام ٢٠٠٠م حيث بلغ مجموع عدد جرائم المخدرات المرتكبة في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو ٧٤٣ جريمة ، فقد بلغ عدد جرائم المخدرات المرتكبة في إمارة أبوظبي نحو ١٠٢ جريمة ، بينما بلغ عدد هذا النوع من الجرائم في إمارة دبي نحو ٤٣٩ جريمة ، أما في إمارة الشارقة فقد بلغ عدد جرائم المخدرات المرتكبة فيها نحو ١٠٨ جريمة ، بالإضافة إلى ذلك نجد أن مؤشر الجريمة في إمارة عجمان قد إنخفض مقارنة بالعام الذي يسبقه حيث إرتكب فيها عدد ١٨ جريمة من مجموع جرائم المخدرات ، وبلغ عدد جرائم المخدرات المرتكبة في إمارة أم القيوين نحو ١٣ جريمة ، بينما إرتفع مؤشر الجريمة في إمارة رأس الخيمة مقارنة بعام ١٩٩٩م حيث إرتكب عدد ٤٤ جريمة من جرائم المخدرات ، وبلغ عدد جرائم المخدرات في إمارة الفجيرة نحو ١٩ جريمة .

– شهد عام ٢٠٠١م أعلى مستوى في عدد جرائم المخدرات ،حيث بلغ مجموع عدد جرائم المخدرات المرتكبة في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو ١٥٥٨ جريمة ، فقد بلغ عدد جرائم المخدرات المرتكبة في إمارة أبوظبي نحو ٢٢٩ جريمة ، بينما بلغ عدد هذا النوع من الجرائم في إمارة دبي نحو ٨٥٩ جريمة ، أما في إمارة الشارقة فقد بلغ عدد جرائم المخدرات المرتكبة فيها



نحو ٢٤٦ جريمة ، بالإضافة إلى ذلك نجد أن إمارة عجمان قد إرتكب فيها عدد ٦٦ جريمة من مجموع جرائم المخدرات من العام نفسه ، وبلغ عدد جرائم المخدرات المرتكبة في إمارة أم القيوين نحو ٢٢ جريمة ، بينما إرتكب عدد ٨٠ جريمة من جرائم المخدرات في إمارة رأس الخيمة ، وبلغ عددها في إمارة الفجيرة نحو ٥٦ جريمة .

– أما في عام ٢٠٠٢م إنخفض مؤشر الجريمة مقارنة بالعام السابق في جميع إمارات الدولـــة ، حيث بلغ مجموع عدد جرائم المخدرات المرتكبة في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو ١١٤٦ جريمة ، فقد بلغ عدد جرائم المخدرات المرتكبة في إمارة أبوظبي نحو ١٩٤ جريمة ، بينما بلغ عدد هذا النوع من الجرائم في إمارة دبي نحو ٦٤٧ جريمة ، أما في إمارة الشارقة فقد بلغ عدد جرائم المخدرات المرتكبة فيها نحو ١٩٤ جريمة ، بالإضافة إلى ذلك نجد أن إمارة عجمان قد إرتكب فيها عدد ٥٧ جريمة من مجموع جرائم المخدرات من العام نفسه ، وبلغ عدد جرائم المخدرات المرتكبة في إمارة أم القيوين نحو ١٠ جريمة ، بينما إرتكب عدد ٥٦ جريمة من جرائم المخدرات في إمارة رأس الخيمة ، وبلغ عددها في إمارة الفجيرة نحو ٢٢ جريمة .

– أما في عام ٢٠٠٣م إستمر مؤشر الجريمة بالإنخفاض مقارنة بعام ٢٠٠٢م ، حيث بلغ مجموع عدد جرائم المخدرات المرتكبة في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو ٨٣٥ جريمة ،وحافظت إمارة دبي على قائمة أعلى مرتكبو للجرائم في الدولة حيث ضبطت بها ٤٦١ جريمة من جرائم المخدرات، ثم تبعتها إمارة أبوظبي حيث ، بلغ عدد جرائم المخدرات المرتكبة فيها نحو ١٤٦ جريمة ، أما في إمارة الشارقة فقد بلغ عدد جرائم المخدرات المرتكبة فيها نحو ١٢٣ جريمة ،

بالإضافة إلى ذلك نجد أن إمارة عجمان قد إرتكب فيها عدد ٥٠ جريمة من مجموع جرائم المخدرات من العام نفسه ، وبلغ عدد جرائم المخدرات المرتكبة في إمارة أم القيوين نحو ١٤ جريمة حيث نلاحظ أن هناك إرتفاع في عدد الجرائم مقارنة بالعام السابق ، بينما إرتكب عدد ٢٣ جريمة من جرائم المخدرات في إمارة رأس الخيمة ، كما بلغ عدد جرائم المخدرات في إمارة الفجيرة نحو ١٨ جريمة . شكل رقم ٧

- تعتبر إمارة دبي من أكثر الإمارات تلقياً لجرائم المخدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وتليها إمارة أبوظبي ثم إمارة الشارقة ، ويرجع السبب في ذلك هو تداخل الحدود الداخلية للدولة حيث ترتبط إمارة دبي بحدودها من جهة الشمال مع إمارة الشارقة ، ومن جهة الجنوب تلتقي الحدود الداخلية مع إمارة أبوظبي .

بإستخدام معدل جريمة المخدرات على مستوى الإمارات يتضح الحجم الحقيقي لهذه الجريمة على مستوى كل إمارة ومنه يمكن أن نخرج بنتائج منها :

جدول رقم (٦) التوزيع الجغرافي لمعدل جريمة المخدرات في إمارات الدولة عام ٢٠٠٢م

الإمارة	عدد السكان	عدد مرتكبو الجريمة	المعدل لكل ١٠ آلاف نسمة
أبوظبي	١,٣١٥,٠٠٠	١٤٦	١,١١
دبي	١,٠٤١,٠٠٠	٤٦١	٤,٤٣
الشارقة	٥٩٣,٠٠٠	١٢٣	٢,٠٧
عجمان	٢١١,٠٠٠	٥٠	٢,٣٧
أم القيوين	٥٤,٠٠٠	١٤	٢,٥٩
رأس الخيمة	١٨٦,٠٠٠	٢٣	١,٢٣
الفجيرة	١١١,٠٠٠	١٨	١,٦٢
الجملة	٣٥١١,٠٠٠	٨٣٥	٢,٣٨

المصدر : بيانات أعداد السكان مصدرها وزارة التخطيط – المرجع السابق

بيانات أعداد الجريمة مصدرها وزارة الداخلية — المرجع السابق – والنسب من حساب الطالب

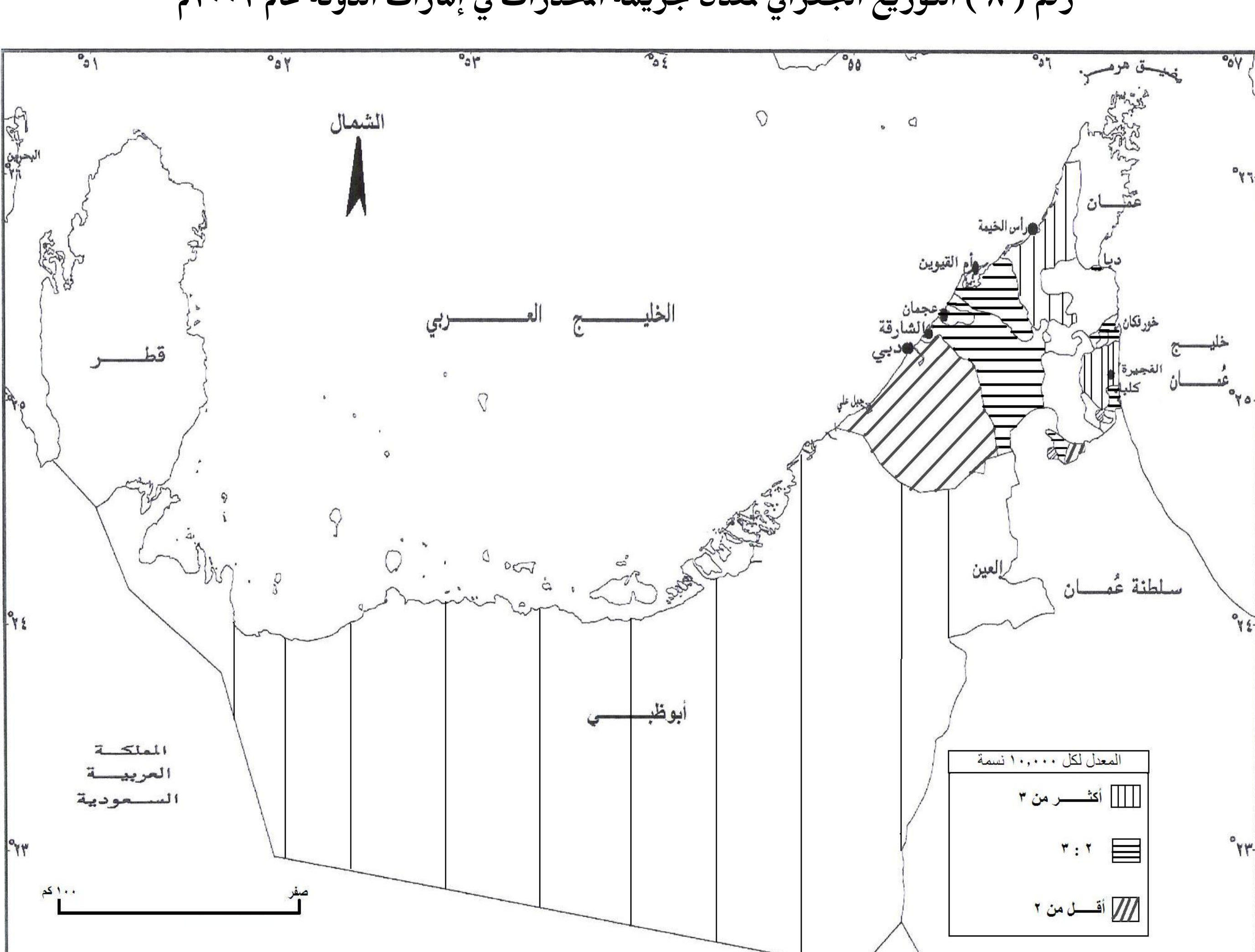
١ – يرتفع معدل الجريمة بصورة واضحة في إمارات دبي وأم القيوين وعجمان والشارقة عن المتوسط العام للدولة وقدره ٢,٣٨ لكل ١٠,٠٠٠ نسمة ، في حين تتسم باقي الإمارات بإنخفاض معدلها عن المتوسط العام .

٢ – أعلى معدل للجريمة في إمارة دبي حيث إرتفع يصورة لافته للنظر وبلغ ٤,٤٣ لكـــل ١٠,٠٠٠ نسمة ، أما أدنى المعدلات فكان من نصيب إمارة أبوظبي حيث بلـــغ ١,١١ لكـــل ١٠,٠٠٠ نسمة ذلك ما يوضحه شكل رقم ٨ .

لعل عامل المساحة والحدود في إمارة الشارقة وتعدد مناطقها الجغرافية وأحيائها العمرانية من أبرز الأسباب التي عملت على إنتشار جرائم المخدرات وذلك حسب نوعية وأسلوب إرتكابها ، ونجد مثلا أن هناك مساحات من الأراضي الصحراوية واقعة على الطريق المؤدي إلى جهة الشرق من مركز مدينة الشارقة ، وهو طريق تغطي أطرافه الكثبان الرملية مما سهل على مدمني المخدرات تعاطي المواد المخدرة في مثل هذه المساحات الواسعة .

ومن جانب آخر سهلت المساحات الواسعة والحدود الدولية المتداخلة من تطور هذا النوع من الجرائم الجنائية الخطيرة وتعدد مداخل تهريبها في المنطقة الشرقية من الإمارة سواء كان عبر مركز خطم الملاحة الحدودي الواقع في منطقة كلباء والذي يفصل الحدود الدولية بين دولة الإمارات وسلطنة عمان ، أو منطقة دبا الحصن التي ترتبط إرتباطاً مباشراً بمنطقة دبا البيعة العمانية ، حيث لا يوجد مركز حدودي يفصل بينهما ، ومن هنا نجد أن دور الأجهزة الأمنية يصعب كثيراً في مكافحة الجريمة بشكل عام ومكافحة جرائم المخدرات بشكل خاص ، ويرجع السبب في ذلك هو تداخل وتعقد حدودها الجغرافية مع المناطق الأخرى سواء كانت دولية أو محلية ، كما نلاحظ أن الحدود البرية أسهمت من تفاقم مشكلة تهريب المخدرات لداخل الدولة، وعلى سبيل المثال لا الحصر يقوم مهربي المواد المخدرة أحيانا بوضعها داخل سيارات كبيرة تحتوي على بضائع وحاويات تجارية لا يتخيل أحد بأن يكون بداخلها أي نوع من الممنوعات فتعبر الحدود الدولية التي تكون صيداً سهلاً لمروجي المخدرات في هذا النوع من المناطق الجغرافية .

رقم (٨) التوزيع الجغرافي لمعدل جريمة المخدرات في إمارات الدولة عام ٢٠٠٢م



إعداد الطالب

وبالنسبة للحدود البحرية الإقليمية ، فإمارة الشارقة بأجهزتها الأمنية كثيراً ما تعاني من دخول المواد المخدرة عن طريق المياه الإقليمية ، وعلى سبيل المثال لا الحصر .. في المنطقة الشرقية التابعة لإمارة الشارقة عبر ميناء خورفكان يتم تهريب المخدرات وذلك من مناطق تصديرها (إيران – وأفغانستان) عن طريق ميناء بندر عباس ، حيث تأتي أحيانا البضائع المحملة في قوارب خشبية (اللنش) من هذه الدولة أو ما يجاورها من دول ، ويقـــوم البحارة العاملون عــلى هذا القارب بإخفاء كميات من المواد المخدرة وبطرق محكمة يصعب إكتشافها سواء كانت (مادة الحشيش — مادة الأفيون — مادة الهيروين ..الخ) وذلك بقصد الإتجار أو الإستعمال الشخصـــي (تعاطيها من قبل أحد أفراد الطاقم البحري) ، وعلى الرغم من وجود النقطة الأمنية البحرية في ميناء خورفكان ، إلا أن مشكلة هذه الظاهرة الإجرامية قائمة حتى يومنا هذا .

وهناك منفذ آخر يستطيع من خلاله المجرمين وتحديداً مهربي المخدرات بأن يمارسوا إجرامهم وهو ميناء دبا البيعة التابع لسلطنة عمان ، حيث يستغل مهربي المواد الممنوعة تداخل الحدود الدولية بين دولة الإمارات وسلطنة عمان عن طريق منطقة دبا البيعة من تهريب المخدرات بعدها يتم نقل المواد الممنوعة إلى منطقة دبا الحصن ثم يقوم الشخص الذي يحوز هذه المواد المخدرة بترويجها في مناطق مختلفة من إمارات الدولة .

لقد تطورت جرائم المخدرات في إمارة الشارقة خلال السنوات الأخيرة ،وأصبحت خطراً يهدد ليس الجهاز الأمني فحسب ، وإنما يمتد هذا التأثير السلبي للمجتمع بأسره ، ويرجع ذلك للعديد من العوامل لعل أبرزها العوامل الإجتماعية منها التفكك الأسري الذي يحدث في العائلة بالإضافة إلى العوامل الإقتصادية ويتلخص ذلك في قيام بعض مرتكبو هذه الجرائم بالإتجار وترويج المواد المخدرة وما يحصل عليه من أموال وممتلكات .

ومن هذا المنطلق .. نلاحظ أنه تتباين معدلات جلب المواد المخدرة وحيازتها وتختلف طرق الإتجار بها وتعاطيها، بالإضافة إلى تباين طرق تهريبها وذلك بواسطة المناطق الجغرافية والمنافذ الحدودية التابعة لإمارة الشارقة .

جدول رقم (٧) تطور جرائم المخدرات في إمارة الشارقة خلال الفترة (١٩٩٩ – ٢٠٠٣ م)

نوع الجريمة	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
جلب	٧	٥	١٥	١٣	٩
إتجار	٧	١٦	٨	٥	٢
ترويج	٤	١٣	١٢	٦	٨
حيازة	٢١	٤٠	٦٨	٨١	٤٨
تعاطي	٣٩	٣٤	١٤٣	٥٥	٥٦
المجموع	٧٨	١٠٨	٢٤٦	١٦٠	١٢٣
نسبة التغير ٪	١٠٠	١٣٨,٤	٣١٥,٣	٢٠٥,١	١٥٧,٦

المصدر : دولة الإمارات العربية المتحدة – مركز البحوث والدراسات –التقرير الإحصائي السنوي – شرطة الشارقة – ٢٠٠٣م

نسبة التغير من حساب الطالب إعتماداً على بيانات الجدول

من بيانات الجدول رقم (٧) يمكن إستنتاج ما يلي :

– بلغ مجموع جرائم المخدرات المرتكبة في عام ١٩٩٩م بإمارة الشارقة نحو ٧٨ جريمة مشكلة نسبة بلغت ١٠,٩٪ من مجموع الجرائم المرتكبة خلال الفترة (١٩٩٩ – ٢٠٠٣م) ، كما يتضح من أرقام الجدول رقم (٧) أن مؤشر الجريمة في عام ٢٠٠٠ م إتجه نحو الأعلى حيث بلغ مجموع الجرائم المرتكبة نحو ١٠٨ جريمة بنسبة زيادة بلغت ١٣٨,٤٪ ، حيث إرتفع تدريجياً عدد الجرائم المرتكبة إلى ٣٠ جريمة مقارنة بعام ١٩٩٩م ، وإستمر مؤشر الجريمة نحو الإرتفاع التدريجي في عام ٢٠٠١م ، فقد بلغ مجموع جرائم المخدرات حسب نوع إرتكابها نحو ٢٤٦ جريمة مشكلة نسبة زيادة بلغت ٣١٥,٣٪ ، وبلغت الزيادة في الجرائم المرتكبة نحو ١٣٨ جريمة ، أما في عام ٢٠٠٢م بلغ مجموع جرائم المخدرات المرتكبة في إمارة الشارقة نحو ١٦٠ جريمة حيث بلغت نسبة التغير في جرائم المخدرات ٢٠٥,١٪ ، وإنخفض تدريجياً مؤشر جرائم المخدرات في عام ٢٠٠٣ مقارنة بالعام الذي سبقه بنسبة بلغت ١٥٧,٦٪ ، إذ بلغ عدد جرائم المخدرات المرتكبة بمختلف أنواعها نحو ١٢٣ جريمة .

– يمكن تفسير ذلك التباين في طرق إرتكاب جرائم المخدرات في إمارة الشارقة إلى طبيعة الرقعة المساحية المجزأة وتداخل حدودها ، حيث المنافذ البحرية المطلة على المثلث الذهبي لمناطق

تصدير المواد المخــدرة (إيران – أفغانستان – باكستان) إلى جانب العوامل المساعدة كإرتفاع المستوى الإقتصادي وسيولة الأموال بين أيدي الشباب وخصوصاً العاطلين ، أما عن جرائم تعاطي المخدرات فقد بلغت نسبتها في إمارة الشارقة خلال الفترة (١٩٩٩ – ٢٠٠٣م) نحو ٣٧٪ .

– نلاحظ أن نسبة جرائم الترويج لجرائم المخدرات في إمارة الشـــــارقة بلغت خلال الفتـرة (١٩٩٩– ٢٠٠٣) ٧٪ من المجموع الكلي لجرائم المخدرات المرتكبة حسب نوعها ، إذ بلغ مجموعها نحو ٤٣ جريمة ، وبالنسبة لجرائم جلب المخدرات فقد بلغ عددها في الفترة الزمنية سالفة الذكر نحو ٤٩ جريمة من مجموع جرائم المخدرات المرتكبة في إمارة الشارقة ، حيث بلغت نسبتها نحو ٨٪ .

كان لطبيعة إمارة الشارقة بصفة خاصة وتداخل الحدود الإقليمية في دولة الإمـــارات ساعدت على تباين معدلات بعض الجرائم مثل جرائم المخدرات ، فهناك بعض من الجرائم ما إرتكب في مساحة لم تتواجد به أي نوع من الرقابة الأمنية ، وأخرى إستغل تجار المخدرات تداخل الحدود الدولية والمحلية البرية منها والبحرية مع بعضها البعض ، مما أدى إلى تفعيل وتنشيط الدور الإجرامي في نشر السموم والمواد المخدرة داخل مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة .

مما لاشك فيه أن لمظاهر السطح علاقة قوية في تعدد الظاهرة الإجرامية وإنتشارها في دولة الإمارات بشكل عام وإمارة الشارقة بشكل خاص، حيث تعد الجبال والسهول والوديان والصحراء من أشد العوامل الجغرافية جذباً للجريمة لما تتميز به من وعورة في الأرض ، وسهولة إرتكاب أي نوع من الجرائم الجنائية ، ويسهل على المجرم أن يهرب بعد إرتكاب جريمته إلى المناطق الجبلية دون أن تتواجد أي نوع من الخدمات الأمنية ، كما نلاحظ أن مناطق السهول والوديان والأراضي الصحراوية هي عادة ما تكون مكشوفة وفسيحة لأي عمل إجرامي ، على سبيل المثال لا الحصر .. قيام بعض الأشخاص إرتكاب جرائم تعاطيالمشروبات الكحولية وتصل في بعض الأحيان إلى الإتجار بها .

وتكثر جرائم المشروبات الكحولية بشتى أنواعها ، ولا يقف الإجرام عند هذا الحد ، فنجد أن

هناك متهمين هاربين من العدالة يلجاؤن في أحيان كثيرة إلى هذه المناطق الجبلية أو السهول أو الوديان أو المناطق الصحراوية كي يحتمون بها وهي تمثل لهم ساتراً وواقياً من جهة ، وهرباً عن الرقابة الأمنية من جهة أخرى ، ومن هنا نجد أن لمظاهر السطح تأثيرات مباشرة مما تساعد في نمو الظاهرة الإجرامية داخل المجتمع .

جدول رقم (٨) تطور جرائم المشروبات الكحولية في إمارات الدولة بين عامي ١٩٩٩ – ٢٠٠٣م

الإمارة	أبوظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة	الجملة
١٩٩٩	٩٩٢	٢١٩٢	٥٥١	٤٢٠	١٣٧	١٨٩	١٠٠	٤٥٨١
٢٠٠٣	٧٢٩	١٧٥٠	٦٧٩	٣١٨	١٧٥	١٩٦	٨٣	٣٩٣٠
نسبة التغيــــر ٪	–٣٦	–٢٥,٢	١٨,٨	–٣٢	٢١,٧	٣,٥٧	–٢٠,٤	–١٦,٥

المصدر : وزارة الداخلية – المرجع السابق – (١٩٩٩ – ٢٠٠٣ م)

نسبة التغير من حساب الطالب إعتماداً على بيانات الجدول

من بيانات الجدول رقم (٨) يتضح ما يلي :

– في عام ١٩٩٩م بلغ مجموع عدد الجرائم المرتكبة المتعلقة بقانون المشروبات الكحولية في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو ٤٥٨١ ، حيث بلغ عدد جرائم المشروبات الكحولية في إمارة أبوظبي نحو ٩٩٢ جريمة ، بينما بلغ عدد الجرائم المرتكبة في إمارة دبي نحو ٢١٩٢ جريمة من مجموع جرائم المشروبات الكحولية المرتكبة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، أما إمارة الشارقة فقد بلغ عدد جرائم المشروبات الكحولية المرتكبة فيها نحو ٥٥١ جريمة ، وفي إمارة عجمان بلغ عدد جرائم المشروبات الكحولية نحو ٤٢٠ جريمة ، بالإضافة إلى أنه تم إرتكاب عدد ١٣٧ جريمة من جرائم المشروبات الكحولية في إمارة أم القيوين ، أما في إمارة رأس الخيمة فقد تم إرتكاب عدد ١٨٩ جريمة من جرائم المشروبات الكحولية ، وفي إمارة الفجيرة بلغ عدد



الجرائم المرتكبة المتعلقة بقانون المشروبات الكحولية نحو ١٠٠ جريمة .

أما في عام ٢٠٠٣م فقد إنخفض عدد الجرائم المرتكبة المتعلقة بقانون المشروبات الكحولية مقارنة بعام ١٩٩٩م حيث بلغ عددها نحو ٣٩٣٠ جريمة ، كما يتضح من دراسة الجدول رقم (٨) أن كل من إمارات أبوظبي دبي عجمان الفجيرة إنخفض مؤشر الجرائم بها المتعلقة بقانون المشروبات الكحولية بينما في إمارات الشارقة وأم القيوين ورأس الخيمة إتجه نحو الأعلى ذلك ما يوضحه شكل رقم ٩ .

ومن دراسة التوزيع الجغرافي لجريمة تناول المشروبات الكحولية يلاحظ ما يلي :

تتباين معدلات جريمة تناول المشروبات الكحولية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وليس من شك فيه أن هذا النوع من الجرائم الجنائية تولد العديد من الصور الإجرامية داخل المجتمع ، على سبيل المثال لا الحصر .. الجرائم الواقعة على الأشخاص وخصوصاً الإعتداء على سلامة الجسم ، أو جرائم الإغتصاب ** .

وبإستخدام معدل جريمة المخدرات على مستوى الإمارات يتضح الحجم الحقيقي لهذه الجريمة على مستوى كل إمارة ومنه يمكن أن نخرج بنتائج منها :

جدول رقم (٩) التوزيع الجغرافي لمعدل جريمة تناول المشروبات الكحولية في إمارات الدولة عام ٢٠٠٢م

الإمارة	عدد السكان	عدد مرتكبو الجريمة	المعدل لكل ١٠ آلاف نسمة
أبوظبي	١,٣١٥,٠٠٠	١٠٢١	٧,٧٦
دبي	١,٠٤١,٠٠٠	١٣٥٠	١٢,٩
الشارقة	٥٩٣,٠٠٠	٥٧٢	٩,٦٤
عجمان	٢١١,٠٠٠	٣٩٦	١٨,٧
أم القيوين	٥٤,٠٠٠	١٢٩	٢٣,٨
رأس الخيمة	١٨٦,٠٠٠	٢٠٦	١١
الفجيرة	١١١,٠٠٠	١٠٤	٩,٣٦
الجملة	٣٥١١,٠٠٠	٣٧٧٨	١٠,٧٦

المصدر : بيانات أعداد السكان مصدرها وزارة التخطيط .

بيانات أعداد الجريمة مصدرها وزارة الداخلية والنسب من حساب الطالب .

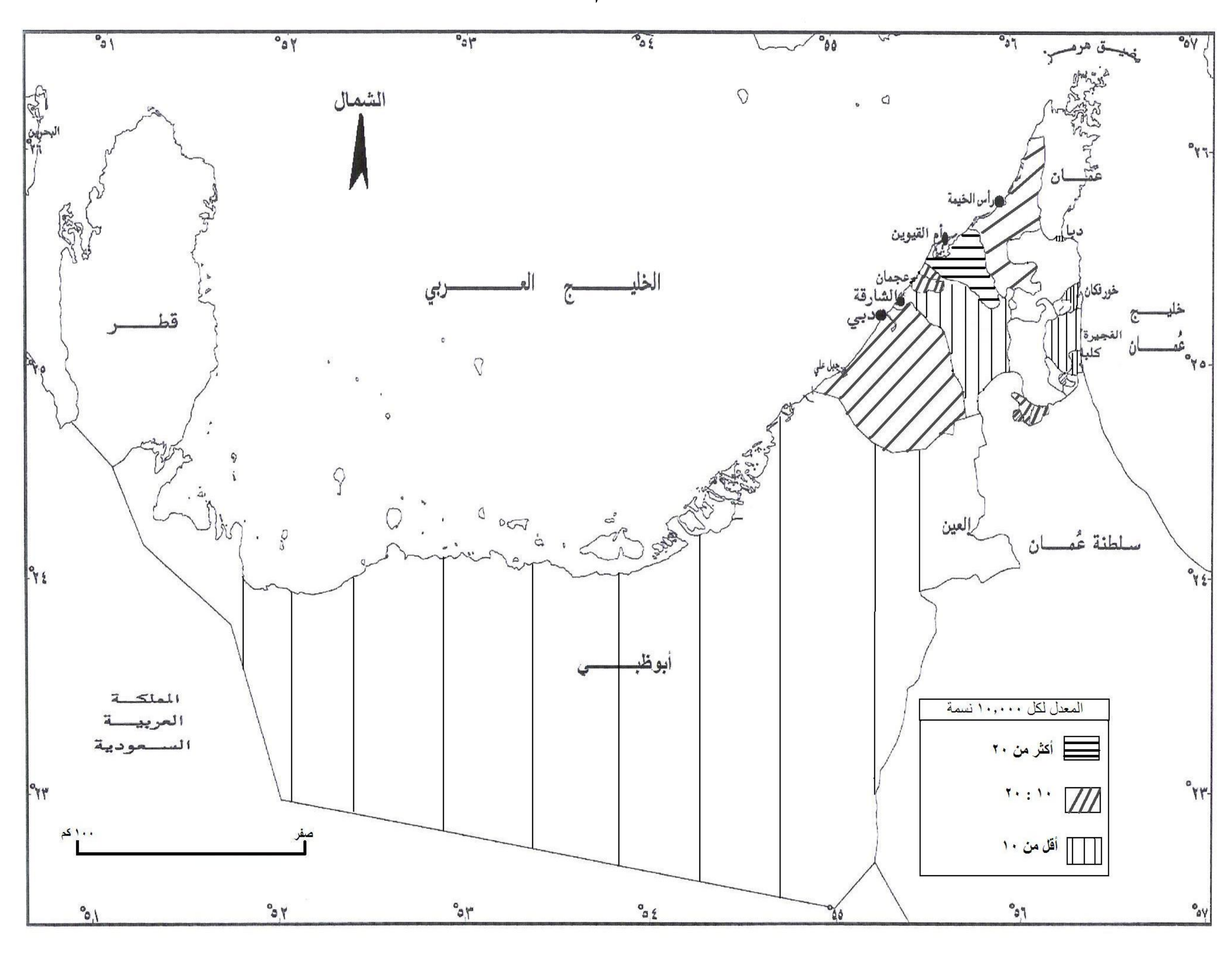
١ – يرتفع معدل الجريمة بصورة واضحة في إمارات أم القيوين وعجمان ودبي ورأس الخيمة عن المتوسط العام للدولة وقدره ١٠,٧٦ لكل ١٠,٠٠٠ نسمة ، في حين تتسم باقي الإمارات بإنخفاض معدلها عن المتوسط العام .

٢ – أعلى معدل للجريمة في إمارة أم القيوين حيث إرتفع يصورة لافته للنظر وبلغ ٢٣,٨ لكل نسمة ، أما أدنى المعدلات فكان من نصيب إمارة أبوظبي حيث بلغ ٧,٧٦ لكل١٠,٠٠٠ نسمة ذلك ما يوضحه شكل رقم ١٠ .

على الرغم من أن إمارة دبي هي من أكثر الإمارات تلقياً لجرائم المشروبات الكحولية إلى جانب إمارة أبوظبي ، إلا أن غالبية هذه الجرائم قد تكون مختلفة بطريقة إرتكابها في إمارة الشارقة، بمعنى أنه تزداد في بعض الأوقات جرائم تناول المشروبات الكحولية عن الإتجار بها ، إلى

** تم ضبط شخص آسيوي بتاريخ ٣ – ١١– ٢٠٠٤ م بشرطة الشارقة (إدارة شرطة المنطقة الشرقية) بتهمة السكر والإعتداء بالضرب وتعريض حياة الآخرين للخطر وعملت له قضية في التهم الثلاث .

رقم (١٠) التوزيع الجغرافي لمعدلات جريمة تعاطي المشروبات الكحولية في إمارة الدولة عام ٢٠٠٢م



إعداد الطالب

جانب إختلاف قانون المشروبات الكحولية بين كل إمارة من إمارات الدولة ، كما نلاحظ أنه كلما زادت حجم السكان وتعددت الجنسيات في إمارة معينة من إمارات الدولة كلما إرتفعت الجرائم المرتكبة بشكل عام وجرائم المشروبات الكحولية بشكل خاص .

من جانب آخر نلاحظ أن تطور جرائم المشروبات الكحولية في إمارة الشارقة تباين من سنة لأخرى خلال الفترة (١٩٩٩ – ٢٠٠٣م) ، حيث ساعدت التضاريس على إنتشار هذا النوع من الجرائم بمختلف طرق إرتكابها سواء كان ذلك عن طريق الإتجار بالمشروبات الكحولية أو تعاطيها (تناولها) ، ونجد على سبيل المثال لا الحصر .. في مدينة الشارقة خصوصاً تلك المناطق الصحراوية الرملية الواقعة (على الطريق المؤدي لمنطقة الذيد) تجمعات لأشخاص من جنسيات مختلفة وعادة ما تكون ليلية ، حيث أنهم يقومون بإرتكاب جرائم جنائية التي تندرج تحت قانون المشروبات الكحولية وما يترتب على ذلك من تهديد وتعريض حياة مستخدمي هذا الطريق العام للخطر ، إلى جانب قيام بعض من متناولي المشروبات الكحولية بممارسة جرمهم على الطرقات العامة خاصة عند قيادة مركباتهم وهم سكارى مما يؤدي إلى إرتكاب الحوادث المرورية المروعة ويكون سببها القيادة تحت تأثير المشروبات الكحولية ، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن المرتفعات الجبلية في المنطقة الشرقية تستخدم أحياناً بؤراً لتعاطي المشروبات الكحولية بعيداً عن أنظار رجال الأمن ، كما يوجد سبب آخر وهو كثرة المهاجرين وخاصة ممن الجنسيات غير الإسلامية ممن يعمل في إمارة دبي .

من جانب آخر يسهل على تجار الخمور وخاصة من الجنسيات الآسيوية بصفة عامـــــة و (الجنسية الهندية) بصفة خاصة من إستخدام الطرق الجديدة والبعيدة عن الرقابة الأمنية المؤدية إلى مستودعات تخزين هذه المواد الكحولية في الإمارة مثل إستخدام (طريق المدينة الجامعية الجديد) في مدينة الشارقة ، أو في تلك المناطق الجبلية مثل إستخدام (طريق وادي الحلو) الجديد في منطقة كلباء ، أو الطريق الجبلي المتصل بمنطقة دبا الحصن (طريق دبا – مسافي) حيث يستغل هؤلاء التجار أشخاص ينتمون لنفس جنسيتهم لتفيذ عملية بيع المواد الكحولية ، الشارقة مما يشكل عباءاً متزايداً على رجال الأمن في مكافحة هذه الظاهرة الإجرامية .

جدول رقم (١٠) تطور جرائم المشروبات الكحولية في إمارة الشـــــارقة خلال الفترة (١٩٩٩ – ٢٠٠٣م)

المنطقة الجغرافية	١٩٩٩	٢٠٠٣	نسبة التغير ٪
مدينة الشارقة	٤٨٥	٥٩٥	– ١٠
المنطقة الوسطى	٣٢	٣٦	٨٤,٤
المنطقة الشرقية	٣٤	٤٨	٤١,٢
المجموع	٥٥١	٦٧٩	٣,٨

المصدر : مركز البحوث والدراسات – المرجع السابق– ٢٠٠٣م .

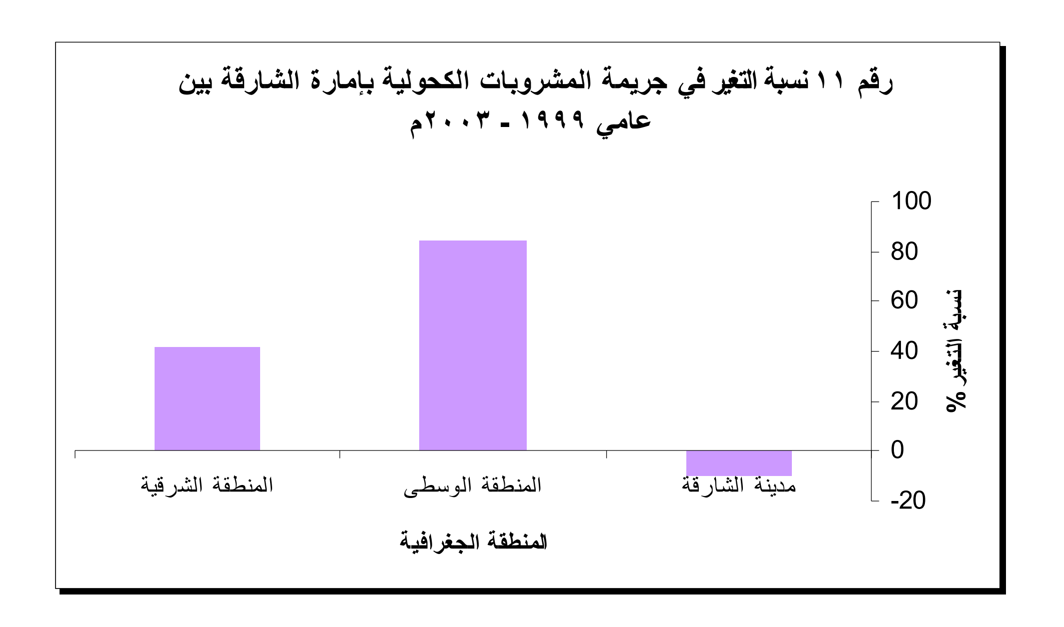
نسبة التغير من حساب الطالب إعتماداً على بيانات الجدول

ومن دراسة الجدول رقم (١٠) يتضح ما يلي :

– بلغ مجموع عدد جرائم المشروبات الكحولية في عام ١٩٩٩م نحو ٥٥١ جريمة بنسبة ١٨,٤٪ خلال الفترة (١٩٩٩ – ٢٠٠٣م) ، حيث تركز معظمها في مدينة الشارقة نحو ٤٨٥ جريمة ، بينما يقل العدد في باقي مناطق الإمارة حيث بلغ عدد الجرائم في المنطقة الوسطى نحو ٣٢ جريمة ، بينما بلغ عدد الجرائم المرتكبة في المنطقة الشرقية نحو ٣٤ جريمة .

– يلاحظ في باقي الأعوام أن مدينة الشارقة تستحوذ على غالبية مرتكبي هذا النوع من الجرائم من الناحية العددية ، بينما تتسم كل من المنطقة الوسطى والمنطقة الشرقية بتزايد نسبة مرتكبي جرائم تعاطي المشروبات الكحولية ، ففي الوقت الذي تناقصت نسبة مرتكبي الجريمة في مدينة الشارقة ، فإن المنطقة الوسطى زادت نسبتها بصورة كبيرة تنذر بالخطر ، حيث زادت النسبة إلى ٨٤٪ في عامي ١٩٩٩ ، ٢٠٠٣م ذلك ما يوضحه شكل رقم ١١ .

– في عام ٢٠٠٣م شهدت جرائم المشروبات الكحولية بإمارة الشارقة إرتفاعا تدريجياً في عددها مقارنة بالأعوام السابقة ، حيث بلغ عدد الجرائم في هذا العام نحو ٦٧٩ جريمة ، نجد أن في مدينة الشارقة قد إرتكب فيها عدد ٥٩٥ جريمة من مجموع جرائم المشروبات الكحولية المرتكبة بإمارة الشارقة ، كما نلاحظ أن هناك عدد ٣٦ جريمة من مجموع جرائم المشروبات الكحولية



قد إرتكبت في المنطقة الوسطى من إمارة الشارقة خلال العام نفسه ، وفي المنطقة الشرقية إرتكب عدد ٤٨ جريمة من مجموع جرائم المشروبات الكحولية ، فقد شهدت منطقة خورفكان عدد ١٧ جريمة ، ومنطقة كلباء عدد ٢٤ جريمة ، ومنطقة دبا الحصن عدد ٧ جرائم من إجمالي الجرائم المرتكبة في إمارة الشارقة .

لعل أبرز الأسباب في إرتفاع عدد جرائم المشروبات الكحولية في مدينة الشارقة هو عامل التضاريس إلى جانب العوامل المساعدة الأخرى التي تتميز به المدينة ، حيث سهلت الأراضي الصحراوية غير المستغلة وبالتحديد الطرق المؤدية لإمارة عجمان سهولة الحركة الإجرامية لتجار الخمور ، وتتصل هذه الطرق بمستودعات الخمور وغالبا ما تكون في المناطق الصناعية بعيدا عن مركز المدينة ، كما نجد في الجانب الآخر أن هناك طرق رئيسية غير مراقبة من قبل الأجهزة الأمنية إستحدثت في الفترة (١٩٩٩ – ٢٠٠٣) مما ساعدت على أن يقوم تجار المشروبات الكحولية من سلكها وإستغلالها ، أما في المنطقة الوسطى فإن الأراضي الصحراوية والتي تحيط بها من مختلف الجهات الجغرافية ، سهلت من إرتكاب جرائم المشروبات الكحولية وإرتفاع أعددها من سنة لأخرى .

أما في المنطقة الشرقية نلاحظ أن مظاهر السطح عملت على تفعيل النشاط الإجرامي لا سيما جرائم المشروبات الكحولية وغيرها ، حيث توجد هناك مناطق جبلية بعيدة عن الرقابة الأمنية ، وعلى سبيل المثال لا الحصر تكثر جرائم الإتجار بالمشروبات الكحولية في منطقة خورفكان

وذلك لبعدها عن إمارة الفجيرة بحوالي (٢٥كم) تقريبا والتي تتواجد بها أماكن بيع المشروبات الكحولية حيث يصعب على شريحة معينة في المجتمع وخصوصا من الجنسية الآسيوية غير العربيـــــــة (العمالة الهندية وغيرها) ذات الدخل الإقتصادي المحدود من الوصول لهذه الأماكن ، مما يدفع تجار الخمور إستغلال هذه الصفة السائدة وإندفاعهم لإستئجار المستودعات الصناعية القريبة من المرتفعات الجبلية في خورفكان أو المنـــــازل القديمة وذلك لتخـــــزين كميـــات من المشروبات الكحولية وبيعها.

وفي منطقة كلباء نلاحظ أن هناك طرق رملية فرعية سواء كانت تؤدي إلى مزارع أو تتصل بطرق رئيسية بين المرتفعات الجبلية مثال ذلك (طريق وادي الحلو) ، (الشارع المؤدي إلى حـــي الغيل) ، حيث يعمد بعض الأشخاص إلى تناول المشروبات الكحولية في مثل هذه الأماكن بعيداً عن أنظار الأجهزة الأمنية ، بالإضافة إلى إستغلال بعض من الجنسيات الآسيوية غير العربية من تخزين كميات كبيرة من المواد الكحولية وذلك في منازل قديمة قرب المرتفعات الجبلية والإتجار بها .

أما في منطقة دبا الحصن فقد أثرت مظاهر السطح في تزايد جرائم المشروبات الكحولية رغم صغر المنطقة الجغرافية ، فقد أثر إتصال السلاسل الجبلية من ناحية الجنوب الغربي وبالتحديد على مشارف حدود منطقة دبا البيعة التابعة لسلطنة عمان ساهم في تعدد نوع إرتكاب هذه الجرائم سواء كانت عن طريق الإتجار بها ، أو تناولها ، حيث لا تستطيع الأجهزة الأمنية بفعل تداخل الحدود من جهة وتضرس المنطقة من جهة أخرى ضبط مرتكبي جرائم المشروبات الكحولية ، لأنهم يستطيعون الهروب داخل الحدود الدولية التي لا تتجاوز الأمتار في مسافتها بين دولة الإمارات وسلطنة عمان .

ج – الجرائم الواقعة على الأشخاص ودور المناخ .

يعتبر عامل المناخ بعناصره الجغرافية من العوامل المؤثرة على دور الخدمات الأمنية في المجتمع ، ويظهر جلياً بإنتشار النشاط الإجرامي بين فترة وأخرى ، فهناك جرائم جنائية ترتكب في

أوقات مختلفة من السنة وتتزايد معدلاتها في شهور معينة ، ولعل أبرز النماذج الدالة في علاقة المناخ بالظاهرة الإجرامية بدولة الإمارات هي كثرة تلك الجرائم الواقعة على الأشخاص .

جدول رقم (١١) تطور الجرائم الواقعة على الأشخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (١٩٩٩ – ٢٠٠٣م)

الإمارة	أبوظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة	الجملة
١٩٩٩	١٩٢٦	١٣٤٥	١٠٠٠	٥٩٤	٨٠	٣٥٥	١٢٥	٥٤٢٥
٢٠٠٣	١٩٤٩	١٥١٩	١٨٢٧	٧٤٤	١٣٦	٥٩٨	١٧١	٦٩٤٤
نسبة التغير	١,٢٠٪	١٢,٩٪	٨٢,٧٪	٢٥,٢٪	٧٠٪	٦٨,٤٪	٣٦,٨٪	٢٨٪

المصدر : دولة الإمارات – وزارة الداخلية – المرجع السابق – ٢٠٠٣

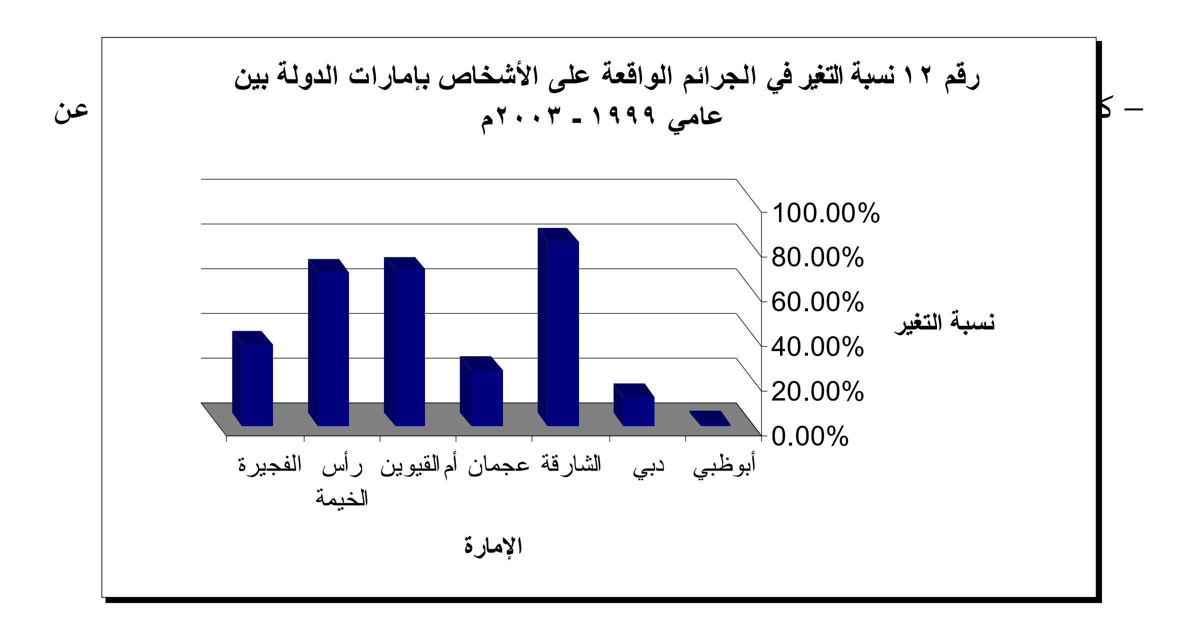
نسبة التغير من حساب الطالب إعتماداً على بيانات الجدول .

من بيانات الجدول رقم (٨) يتضح ما يلي :

– في عام ١٩٩٩م بلغ مجموع عدد الجرائم المرتكبة الواقعة على الأشخاص نحو ٥٤٢٥ جريمة ، فقد بلغ عدد الجرائم المرتكبة في إمارة أبوظبي نحو ١٩٢٦ جريمة ، بينما بلغ عدد الجرائم المرتكبة الواقعة على الأشخاص في إمارة دبي نحو ١٣٤٥ جريمة ، أما في إمارة الشارقة فقد إرتكب عدد ١٠٠٠ جريمة من مجموع الجرائم الواقعة على الأشخاص في دولة الإمارات ، وفي إمارة عجمان بلغ عدد الجرائم المرتكبة نحو ٥٩٤ جريمة من الجرائم الواقعة على الأشخاص ، ونجد أن هناك عدد ٨٠ جريمة إرتكبت في إمارة أم القيوين من الجرائم الواقعة على الأشخاص ، وفي إمارة رأس الخيمة بلغ عدد الجرائم المرتكبة نحو ٣٥٥ جريمة واقعة على الأشخاص ، وبالنسبة للجرائم المرتكبة في إمارة الفجيرة والواقعة على الأشخاص فقد بلغ عددها نحو ١٢٥ جريمة .

أما في عام ٢٠٠٣م فقد إرتفع عدد الجرائم المرتكبة المتعلقة بقانون المشروبات الكحولية مقارنة بعام ١٩٩٩م حيث بلغ عددها نحو ٦٩٤٤ جريمة .

– ك عن



المتوسط لهذا النوع من الجرائم الذي بلغ ٢٨٪ ، بينما في إمارات الشارقة وأم القيوين ورأس الخيمة وإمارة الفجيرة إتجه نحو الأعلى ذلك ما يوضحه شكل رقم ١٢ .

ومن دراسة تطور الجريمة في إمارة الشارقة حسب فصول السنة ، نلاحظ أن أبرز النماذج الدالة على علاقة المناخ بالجريمة ، وإنعكاسها على دور الخدمات الأمنية في إمارة الشارقة هي الجرائم الواقعة على الأشخاص .

جدول رقم (١٢) تطور نسب الجرائم الواقعة على الأشخاص في إمارة الشارقة خلال

الفتـــرة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٣ م) حسب التوزيع الفصلي

السنة	فصل الشتاء	النسبة ٪	فصل الربيع	النسبة ٪	فصل الخريف	النسبة ٪	فصل الصيف	النسبة ٪
٢٠٠٠	٢٥٨	٢٣,٩	١٦١	١٤,٩	٣٠٧	٢٨,٤	٣٥٥	٣٢,٨
٢٠٠١	٣٠٨	٢٤,٦	٢١١	١٦,٨	٣١١	٢٤,٨	٤٢١	٣٣,٦
٢٠٠٢	٣٥٢	٢٤,٦	٢٣٧	١٦,٦	٣٦٠	٢٥,٢	٤٧٧	٣٣,٤٪
٢٠٠٣	٤٧١	٢٥,٧	٣٣٥	١٨,٣	٤٢٣	٢٣,١	٥٩٨	٣٢,٧
متوسط الفصل	٣٤٧,٢		٢٣٦		٣٥٠,٢		٤٦٢,٧	
متوسط النسب	٢٤,٧٪		١٦,٦٥٪		٢٥,٣٧٪		٣١٪	

المصدر : البيانات مصدرها مركز البحوث والدراسات – شرطة الشارقة – المرجع السابق– ٢٠٠٣م .
بيانات متوسط الفصل ومتوسط النسب من حساب الطالب إعتماداً على بيانات الجدول .

من دراسة الجدول رقم (١٢) يمكن إستنتاج ما يلي :

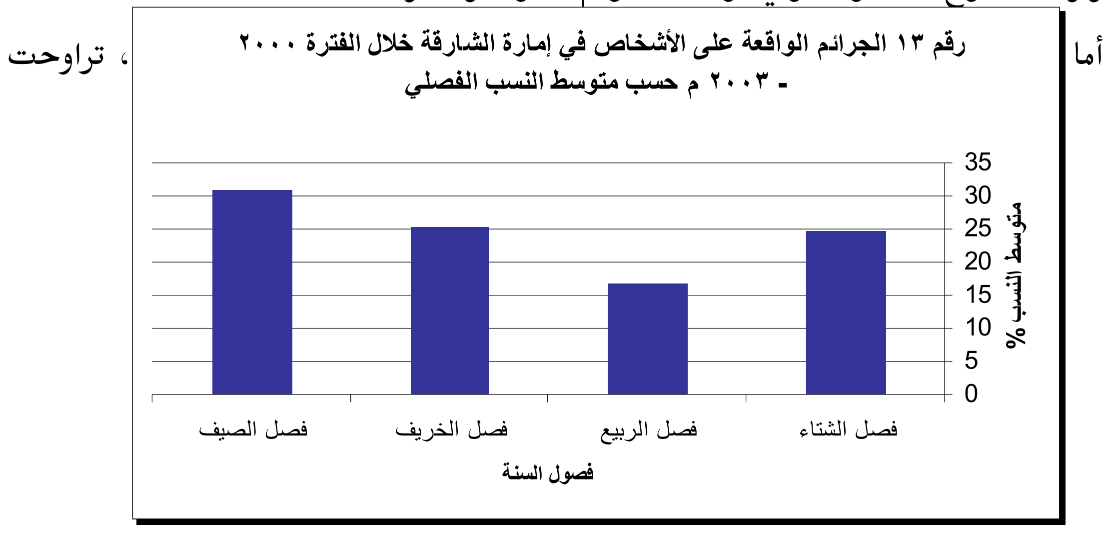
– نلاحظ من أرقام الجدول أن الجرائم الواقعة على الأشخاص في إمارة الشارقة يتباين عددها في كل فصل من فصول السنة خلال سنوات التطور ، فقد بلغ أعلى متوسط للجريمة في فصل الصيف ٤٦٢,٧ جريمة ، مسجل نسبة بلغت ٣١٪ ، بينما يلغ أدنى متوسط للظاهرة الإجرامية في إمارة الشارقة بفصل الربيع ٢٣٦ جريمة بنسبة بلغت ١٦,٦٥٪ . شكل رقم ١٣

– نلاحظ في عام ٢٠٠٣م شهد إرتفاعاً في عدد الجرائم المرتكبة الواقعة على الأشخاص وذلك بجميع فصول السنة ، حيث إرتكب في فصل الصيف نحو ٥٩٨ جريمة من مجموع الجرائم المرتكبة ، وبلغ إرتفاع عدد الجرائم في هذه الشهور نحو ١٢١ جريمة مما يدل على أنها نسبة مرتفعة مقارنة بعام ٢٠٠٢م ، ووقعت في فصل الخريف عدد ٤٢٣ جريمة من مجموع الجرائم المرتكبة الواقعة على الأشخاص في إمارة الشارقة ، وكان عدد الجرائم المرتفعة مقارنة بالعـــام السابق نحو ٦٣ جريمة ، وفي فصل الشتاء إرتكب عدد ٤٧١ جريمة من مجموع الجرائم الواقعة على الأشخاص في إمارة الشارقة ، ونجد أن عدد الجرائم المتزايدة مقارنة بعام ٢٠٠٢ م نحو ١١٩ جريمة ، بينما شهد فصل الربيع عدد ٣٣٥ جريمة من مجموع الجرائم المرتكبة حيث بلغ عدد الجرائم المرتفعة نحو ٩٨ جريمة مقارنة بالعام السابق .

مما تقدم ذكره سلفا .. نجد أن من أكثر الفصول التي إرتكب فيها الجرائم الواقعة على الأشخاص خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٣م) هو فصل الصيف ، حيث تراوحت نسبة الجرائم المرتكبة فيما بين ٣٢,٧ ٪ – ٣٣,٦ ٪ من مجموع الجرائم الواقعة على الأشخاص في إمارة الشارقة ، ويرجع السبب في ذلك هو الإرتفاع الكبير في درجات الحرارة ونسب الرطوبة التي تؤثر سلباً على سلوك الإنسان ، وينتج عن ذلك زيادة الإحتكاك المباشر بين أفراد المجتمع من ناحية وزيادة متطلباته الحياتية من ناحية أخرى .، لذلك نجد أن جرائم العنف والإعتداء

تكثر في فصل الصيف ، بالإضافة إلى مختلف أنواع جرائم الجنس ، ولعامل الإجازات الصيفية وأوقات الفراغ لها أثر كبير في إرتكاب جرائم السرقة وخصوصا من قبل الأحداث .

أما ، تراوحت



نسبة الجرائم المرتكبة الواقعة على الأشخاص في الإمارة مابين ١٤,٩ ٪ – ١٨,٣ ٪ ، وفي فصل الخريف تراوحت نسبة الجرائم ما بين ٢٣,١٪ – ٢٨,٤ ٪ ، وعن فصل الشتاء فقد تراوحت نسبة الجرائم المرتكبة الواقعة على الأشخاص ما بين ٢٣,٩ ٪ – ٢٥,٧ ٪ . شكل رقم ١٣

بإيجـــــــــــاز ..

إن الخصائص الطبيعية في إمارة الشارقة ساعدت من تطور الظاهرة الإجرامية والتي إنعكست سلباً على أجهزة الخدمات الأمنية ، حيث شهدت الإمارة إنفتـــاحاً واســـعاً في مجالات الحياة المختلفة من خلال إستراتيجية موقعها الجغرافي والذي أدى إلى إستحداث مفاهيم متطورة للجريمة ، كذلك أدت المساحة الجغرافية وتداخل الحدود الإقليمية إلى صعوبة التصدي للظاهرة الإجرامية من قبل الأجهزة الأمنية ، وقد لعبت السياسة الدولية دوراً بارزاً في تـطور معدلات الإجرام وبمختلف أنواعه وأساليبه في منطقة الخليج بصفة عامة ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص .

بالإضافة إلى ذلك زادت مظاهر السطح في إمارة الشارقة من صعوبة تنفيذ دور الأجهزة الأمنية تجاه مكافحة الإجرام على أكمل وجه ، وذلك لما تتصف به من مظاهر جغرافية فرضت نفسها

بقوة لجذب الظواهر الإجرامية المختلفة ، كما أن وقوع دولة الإمارات ضمن النطاق الصحراوي وبالتحديد في المنطقة المدارية الحارة جعل من مناخها عاملاً مؤثراً في إرتكاب العديد من الجرائم لا سيما الجرائم الواقعة على الأشخاص وغيرها ، مما ساهم في تصعيد دور الخدمات الأمنية في مواجهة التحديات الجغرافية الطبيعية وبمختلف مناطق إمارة الشارقة .

لذلك نلاحظ أن العوامل الطبيعية إرتبط تأثيرها على دور الخدمات الأمنية في إمارة الشارقة بالعوامل البشرية المتمثلة بالسكان والعمالة الوافدة وهذا ما سوف تتضمنه الدراسة في الفصل القادم .

الفصـــــــل الثاني

السكان في دولة الإمارات وعلاقتهم بالخدمات الأمنية في إمارة الشارقة

تمهيد ..

أولاً : السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة .

ثانياً- السكان في إمارة الشارقة .

ثالثا :العوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي لسكان إمارة الشارقة .

رابعاً : تطور الجريمة في مجتمع الإمارات .

الفصـــــــل الثاني

السكان في دولة الإمارات وعلاقتهم بالخدمات الأمنية في إمارة الشارقة

تمهيد ..

إن دراسة السكان وأعدادهم وتركيبهم النوعي والعرقي وتوزيعهم وكثافتهم وتركزهم تمثل الحلقة الرئيسية لجغرافية السكان ، فالسكان هم الدعامة الأساسية للحياة الإقتصادية والسياسية ، لأنهم الأداة التي يرجع لها الفضل في إستغلال الموارد الطبيعية المتواجدة في البيئة التي يعيشون فيها ، كما أنهم العنصر الخلاق الذي يتمكن بمواهبه وقدراته من تسخير هذه الموارد لما فيه من خيرهم وخير البشرية على وجه الأرض ، وبفضل جهودهم ونشاطهم وحركتهم تدرجت الحضارات بمختلف مواقعها في مدارج الإرتقاء والتطور حتى بلغت أعلى مراحلها .

أولاً : السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة .

عاش سكان الإمارات في هذا البلد منذ آلاف السنين ، كما تولى رؤساء القبائل الحكم تدريجياً ، وتتميز دولة الإمارات بوقوعها على أهم الطرق التجارية الرئيسية لذلك مع بداية القرن السادس عشر الميلادي أقامت الجاليات الأوربية مراكز تجارية في الإمارات ، وجدير بالذكر أن بريطانيا أصبحت من أقوى الدول الأوربية في الخليج . وخلال القرن الثامن عشر بدأت الإمارات العربية التي تتكون منها الآن دولة الإمارات العربية المتحدة في الظهور والنمو . وكانت في البداية كل من رأس الخيمة والشارقة من أقوى الدويلات الإماراتية ، حيث ترتبط قوتهما معاً بما يمتلكانه من قوة بحرية ، وبما يحصلان عليه من ثروة مستمدة في إستخراج وتجارة اللؤلؤ (١) .

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة دولة حديثة النشأة . ولا تزال تنقصها البيانات السكانية لإجراء التحليلات الديموغرافية الحديثة لأحوال السكان وعلاقتها بالمتغيرات الأخرى ، كما أن البيانات المتاحة ليست دقيقة بدرجه تناسب البحوث العلمية الدقيقة . وقد أجري أول تعداد رسمي للإمارات في الفترة من ١٥ مارس إلى ١٦ إبريل عام ١٩٦٨م .

---

(١) خالد بن محمد القاسمي – التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات – دار الثقافة العربية – بيروت – ١٩٩٨م – ص ٣٣

يرتبط نمو السكان في دولة الإمارات مثلها في باقي دول الخليج العربي ، حيث تتميز بالتغير الإقتصادي الذي تمثل في التحول من الإقتصاد التقليدي المبني على الزراعة والصيد والتبادل التجاري إلى الإقتصاد الحديث الذي يعتمد بالدرجة الأولى على البترول وعوائده والمعتمد أيضاً على حجم الأعمال الكبيرة المرتبطة ببرامج التنمية الإقتصادية المتتالية والنشاط الصناعي المتقدم ، ولقد كان لهذا التغير في نمط الحياة آثاراً ديموغرافية بارزة ، فحتى عام ١٩٤٥ م كان سكان الخليج قليلي العدد يعيشون في مستوى إقتصادي منخفض ، وقد نتج عن النشاط البحري في الصيد والتجارة وصيد اللؤلؤ مؤثرات عملاقة شملت منطقة الخليج العربي بأسره (١) .

ومن جانب آخر نلاحظ أنه لم يكن للهجرة الوافدة أو للزيادة الطبيعية أثر ملموس في زيادة أعداد السكان إلا بعد الإنقلاب الإقتصادي والديموغرافي الذي حدث في دول الخليج وبالتحديد بعد عام ١٩٦٠م ، وكان السبب في ذلك وما زال هو تدفق النفط وسيادة الإقتصاد النفطي ، وما أعقب بعد ذلك الوقت من توافد المهاجرين إلى داخل منطقة الخليج أو خارجه بحثاً عن العمل خاصة أن معظم الدخول التي نتجت عن عوائد النفط تم إستثمارها في تحقيق النهضة العمرانية والتنموية الشاملة في بداية السبعينات ومطلع الثمانينات في دولة الإمارات بشكل خاص ، وتوفير الخدمات الحياتية بأنواعها للسكان مثل الخدمات الصحية ، والخدمات التعليمية ، والخدمات الاقتصادية ، والخدمات الأمنية ، ولهذه العوامل في مجملها أثراً كبيراً من إرتفاع مستوى معيشة السكان وخفض معدلات الوفيات وخاصة وفيات الأطفال الرضع في الوقت الذي ظلت فيه معدلات المواليد مرتفعة بدرجه ملحوظة ، مما أدى إلى إرتفاع معدل الزيادة الطبيعية وهي الفرق بين المواليد والوفيات سواء بين السكان الأصلين أو المهاجرين والوافدين ، وبعد إكتشاف النفط في عام ١٩٦٨م وقيام الإتحاد في ٢ ديسمبر ١٩٧١م ، نزحت إلى الدولة من مختلف بلدان العالم أعداداً هائلة من المهاجرين للبحث عن فرص العمل المتاحة والإستقرار على أرض تتوفر بها مقومات الحياة المتقدمة لا سيما في ظل وجود الثروات الطبيعية ، الأمر الذي أدى إلى حدوث زيادة غير

---

(١) محمد متولي – حوض الخليج العربي – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة – ١٩٧٠م – ص ٨٨

طبيعية في حجم السكان ، وما نتج عنه من إحداث الخلل في التركيبة السكانية بالدولة حتى يومنا هذا .

وفي الجانب الآخر فقد بدأ عصر التطور الصناعي الحديث في دولة الإمارات العربية المتحدة بإكتشاف النفط الذي عاود الإهتمام بأسس التنمية الصناعية ومستلزماتها مثل شق الطرق ووسائل النقل وإنماء وسائل الإتصال الهاتفي والتلغرافي ، حيث توجهه النشاط الصناعي الحديث نحو خدمة أغراض حركة البناء والتشييد النشطة كصناعة الألمنيوم والبلاستيك والنجارة وصناعة النوافذ والأبواب ، إلى جانب تحديث حرفة الحدادة ، كما إنتشرت ورش إصلاح السيارات والأجهزة الكهربائي وصيانتها وظهرت صناعة طحن الغلال ومستخرجات الألبان والمياه الغازية وأنواع المرطبات والغازات الصناعية كالأكسجين والأستيلين ... الخ .من جهة أخرى نلاحظ أن دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول التي تتميز بالإستقرار السياسي ، حيث عملت حكومتها على توفير الأمن والطمأنينة للشعب المواطن والمقيم على أرضها ، لذلك إتجهت جماعات مختلفة من الدول المجاورة وسائر دول العالم للمعيشة الآمنة على أرض دولة الإمارات العربية المتحدة (١) .

عموما تنقسم دراسة سكان دولة الإمارات العربية المتحدة إلى ما يلي :

١ – تطور سكان دولة الإمارات في مرحلة ما قبل النفط .

إن تطور سكان دولة الإمارات العربية المتحدة إرتبط إرتباطاً مباشراً بفعل العوامل السابقة ، ومن هنا نجد أن البيانات السكانية قبل تعداد عام ١٩٦٨م كانت على شكل تقديرات من قبل بعض الباحثين المهتمين في ذلك الوقت ، أو البيانات الحكومية التي كانت متوفرة أثناء الحملات الإستعمارية على البلاد ، وقد كان مقتصراً على بعض إمارات الدولة ، حيث قدرت الحملة البريطانية على رأس الخيمة عام ١٨١٦م عدد السكان نحو ١٠ آلاف نسمة (٢) ، وقدر النقيب البريـــــطاني (هينيل) عام ١٨٣٢م عدد سكان إمارة أبوظبي نحو ١٨ ألف نسمة .

---

(١) أمل يوسف الصباح – سكان دولة الإمارات العربية المتحدة – جامعة الكويت (قسم الجغرافيا) – الكويت – ١٩٧٩م – ص ٢٦

(٢) فالح حنظل – المفصل في تاريخ الإمارات – الجزء الأول – لجنة التراث والتاريخ – مؤسسة دار الفكر – أبوظبي – ص ٦٣

أما التقدير الذي أورده سيد نوفل عام ١٩٦٥م مستنداً على مصادر بريطانية ، فقد قدر عدد سكان الإمارات نحو ٩٠ ألف نسمة ، نصف العدد في دبي حين لم يزد عدد سكان باقي الإمارات عن ٥ آلاف نسمة ، وقدر عدد سكان أبوظبي نحو ١٥٠٠٠ نسمة (١)

٢ – تطور سكان دولة الإمارات خلال الفترة (١٩٦٨ – ١٩٩٥م) .

بعد ظهور النفط وتدفقه في الإمارات ، تطور حجم السكان بشكل سريع نتيجة لنزوح العديد من الهجرة وبمختلف الجنسيات إليها ، إلى جانب إستثمار الأموال وعوائد النفط من قبل الشركات الأجنبية الموجودة فيها مما ساعد على تحول المجتمع البدائي إلى مجتمع متطور وحديث ، وشرعت دولة الإمارات بعد قيام الإتحاد في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١م إلى تطوير البنية التحتية في شتى المجالات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية ... الخ .

بعد قيام الإتحاد عام ١٩٧١ ظهر أول تعداد رسمي للدولة ، حيث بلغ عدد السكان في عام ١٩٧٥م نحو ٥٥٧٨٨٧ نسمة (٢) ، وتركز معظم السكان في مناطق متفرقة من الدولة حسب الأنشطة الإقتصادية الملائمة ، تميز الساحل الغربي بحرف الصيد والتجارة ، والساحل الشرقي والشمالي بالزراعة مع ظهور حرف الصناعات البدائية ، إلى جانب ذلك ظهرت في الأراضي الصحراوية حرفة الرعي .

تطور عدد السكان بشكل سريع بعد خمس سنوات نتيجة لما شهدته الدولة من مشاريع في البنية التحتية الأساسية ، وظهور الأنشطة الإقتصادية الحديثة فقد بلغ عدد السكان في الدولة عام ١٩٨٠م نحو ١٠٤٢٩٩ نسمة (٣) .

– إستمر هذا التطور حتى أن بلغ عدد السكان عام ١٩٨٥م نحو ١٣٧٩٣٠٣ نسمة (٤) ، حيث إستمر توافد المهاجرين من كافة دول العالم نتيجة للأمن والإستقرار الذي عم أراضيها في تلك الفترة ، وخروج المجتمع من التأخر الإقتصادي والإجتماعي الذي لازم الإمارات في مرحلة ما قبل النفط ، بعد فترة زمنية قدرت بعشر سنوات من عام ١٩٨٥م

---

(١) وزارة التخطيط – االمرجع السابق – ١٩٦٨م

(٢) وزارة التخطيط – المرجع السابق – ١٩٧٥م – ص ٢٢

(٣) وزارة التخطيط – المرجع السابق – ١٩٨٠م – ص٣٤

(٤) وزارة التخطيط – المرجع السابق – ١٩٨٥م – ص٤٥

إرتفع عدد السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة حتى عام ١٩٩٥م حيث بلغ نحو ٢٤١١٠٤١ نسمة (١) .

– كما نلاحظ من أرقام الجدول أن تطور عدد السكان يتزايد من فترة لأخرى ، مما يشير إلى قوة حركة السكان جذباً لإرتباطها بالمتغيرات الإقتصادية التي تتأثر بها الدولة خاصة ودول الخليج العربي عامة ، فكلما إرتفعت عوائد النفط مثلاً زادت مخصصاتها في بناء البنية الإقتصادية واالصناعية والإجتماعية وغيرها ، الأمر الذي تتطلب زيادة في حجم الأيدي العمالة الوافدة ، حيث قدر عدد سكان دولة الإمارات في عام ٢٠٠١م نحو ٣٤٨٨٠٠٠ نسمة.

جدول رقم (١٣) عدد السكان في كل إمارة من دولة الإمارات العربية المتحدة حسب تعداد ١٩٩٥م

الإمارة	مجموع عدد السكان	النسبة
أبوظبي	٩٤٢٤٦٣	٪ ٣٩
دبي	٦٨٩٤٢٠	٪٢٨,٥
الشارقة	٤٠٢٧٩٢	٪١٦,٧
عجمان	١٢١٤٩١	٪٥
أم القيوين	٣٥٣٦١	٪١,٤
راس الخيمة	١٤٣٣٣٤	٪٥,٩
الفجيرة	٧٦١٨٠	٪٣,١
المجموع	٢٤١١٠٤١	٪١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط – المرجع السابق – ١٩٩٥م

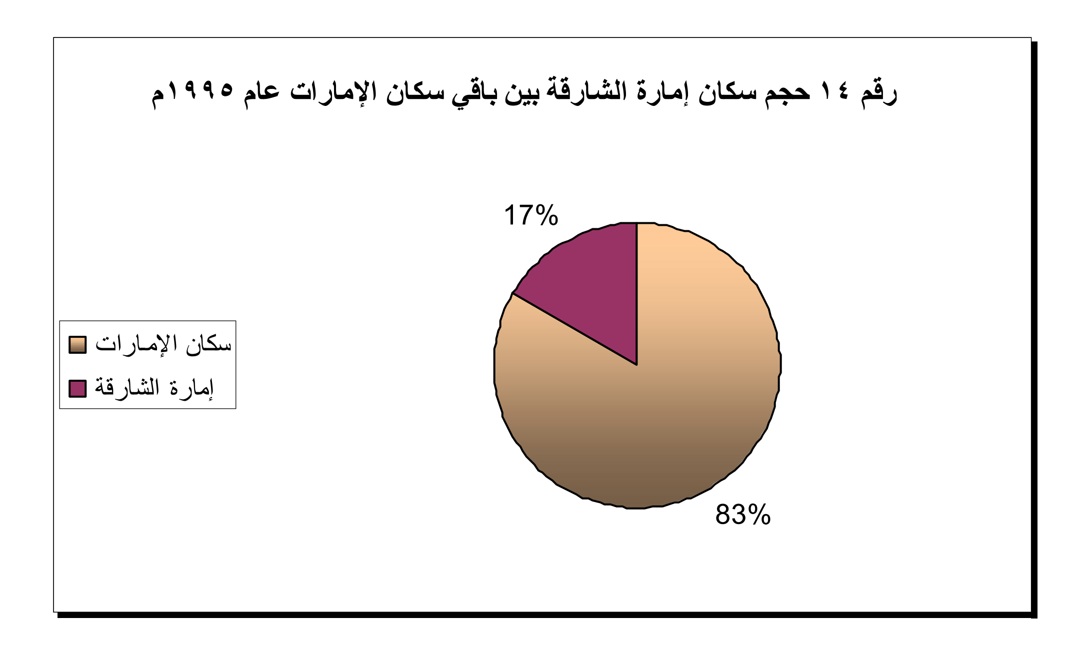
من بيانات الجدول رقم (١٣) يمكن إستنتاج ما يلي :

– بلغ مجموع عدد السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو ٢٤١١٠٤١ نسمة وذلك في عام ١٩٩٥م ، حيث تباين عدد السكان في كل إمارة من إمارات الدولة .

– إحتلت إمارة أبوظبي المرتبة الأولى حيث بلغ عدد السكان فيها نحو ٩٤٢٤٦٣ نسمة

---

(١) وزارة التخطيط – المرجع السابق – ١٩٩٥م – ص٦٥



بنسبة بلغت ٣٩٪ من مجموع عدد السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة .

– إحتلت إمارة دبي المرتبة الثانية وبلغ عدد السكان نحو ٦٨٩٤٢٠ نسمة وشكلت نسبة بلغت ٢٨,٥٪ .

– كما نلاحظ من الجدول السابق أن إمارة الشارقة إحتلت المرتبة الثالثة من حيث عدد السكان وبلغ عددهم نحو ٤٠٢٧٩٢ نسمة ، وبلغت نسبتهم نحو ١٦,٧٪ من مجموع السكان في دولة الإمارات . شكل رقم ١٤

– أما إمارة راس الخيمة فقد إحتلت المرتبة الرابعة بين إمارات الدولة من حيث حجم السكان ، وقد بلغ عدد سكانها نحو ١٤٣٣٣٤ نسمة بنسبة بلغت ٥,٩٪ .

– إحتلت إمارة عجمان المرتبة الخامسة من حيث عدد السكان الذي بلغ عددهم نحو ١٢١٤٩١ نسمة وبنسبة بلغت ٥٪ من مجموع عدد السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة

– إحتلت إمارة الفجيرة المرتبة السادسة بين إمارات الدولة وذلك في حجم السكان حيث بلغ عددهم نحو ٧٦١٨٠ نسمة مشكلة نسبة بلغت ٣,١٪ .

– أما إمارة أم القيوين فقد إحتلت المرتبة الأخيرة بين إمارات الدولة من حيث حجم السكان ، وبلغ عددهم نحو ٣٥٣٦١ نسمة وبنسبة بلغت ١,٤٪ ، ومما لا شك فيه أن إمارة أبوظبي هي عاصمة دولة الإمارات ، وأكبر الإمارات مساحة (٦٧٣٤٠ كم٢) وبالتالي من الطبيعي أن نسبة السكان فيها مرتفعة (٣٩٪) ، إلى جانب ذلك نلاحظ أن إمارة أم القيوين هي أصغر الإمارات من حيث المساحة مما جعل تركز السكان فيها منخفض جداً .

٣ – النمو السكاني في دولة الإمارات العربية المتحدة .

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين نمواً وتطوراً شاذاً في حجم السكان ، ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل لعل أبرزها هو أثر النفط على الوضع الديموغرافي في الدولة ، والذي شمل تأثيره كل الدولة بما فيها الإمارات غير المنتجة للنفط ، ومع ذلك فإنه من الطبيعي أن تشهد معدلات النمو السكاني في دولة الإمارات تبايناً بين كل إمارة وأخرى من إمارات الدولة ، ويرجع السبب في ذلك هو الفارق الكبير في المساحة التي تشغلها كل إمارة ، والموارد البترولية التي تحتوي عليها (١) .

ومن جانب آخر كان لتكثيف توجيه عائدات النفط إلى التنمية الإجتماعية والإقتصادية وتزايد الإنفاق على قطاع الخدمات المختلفة ومشروعات البنية الأساسية أثره في إزدهار كافة الأنشطة الإقتصادية بالدولة ، وقد كانت إحتياجات هذه التنمية من القوى العاملة والمدربة والماهرة لإنجازها لا تحققه القوى العاملة الوطنية ، ومن ثم تم التوجه لإستقدام العمالة المطلوبة والذي أدى إلى زيادة حجم السكان في دولة الإمارات .

ولعامل الزيادة الطبيعية المتمثل ب تحسن الأوضاع الصحية المتمثلة بإرتفاع معدل المواليد ، وإنخفاض معدل الوفيات الخام ، لا سيما إمارة الشارقة واحدة منها أثراً بالغاً في زيادة حجم السكان حيث توافدت الهجرات الجماعية والفردية لجميع مناطق الإمارة وإستقرت بها ، وجدير بالذكر أنه لا يمكن القول بأن عامل الهجرة يمثل ظاهرة غير صحية في الصور الديموغرافية للبلاد ، ذلك لأن دولة الإمارات تتميز قبل عهد النفط (١٩٥٨م) بندرة السكان وهي ظاهرة طبيعية فرضتها ظروف البيئة الطبيعة الصعبة محدودة الموارد ، مما لم يترك مجالاً للنمو السكاني وخاصة إلى الدول الخليجية المجاورة الغنية التي تم إكتشاف النفط فيها قبل دولة الامارات ، بل إن كثيراً من أبناء الدولة كان يضطر للهجرة خارج الإمارات للبحث عن موارد المعيشة والرزق ، مثل المملكة العربية السعودية ، والبحرين ، وقطر ، ودولة الكويت التي كانت تستقطب أعداد كبيرة من أبناء الدولة وخصوصا في فترة الأربعينات والخمسينات (٢) .

---

(١) ناصر ثابت – التحدي الاجتماعي– ندوة التحديات الحضارية والغزو الثقافي في دول الخليج العربي – الكويت – ١٩٨٧م ص ٦٧

(٢) مطر أحمد عبدالله – الخلل في التركيبة السكانية وطرق علاجها – وحدة الدراسات بجريدة الخليج – إمارة الشارقة – ١٩٩٩م – ص٣١

جدول رقم (١٤) معدل النمو السكاني في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفتــرة (١٩٦٨ – ١٩٩٥م)

الإمارة	١٩٦٨– ١٩٧٥	١٩٧٥ – ١٩٨٠	١٩٨٠ – ١٩٨٥	١٩٨٥ – ١٩٩٥
أبوظبي	٢١,٦	١٥,١	٤,٥	٥,١
دبي	١٦,١	٨,٢	٦,٠	٦,٢
الشارقة	١٢,٩	١٤,١	٧,٢	٥,٧
عجمان	١٩,٦	١٥,٤	٨,٣	٨,٠
لم القيوين	٨,٨	١١,٧	٨,٨	٤,٩
راس الخيمة	٨,٢	١٠,٤	٥,٣	٣,٩
الفجيرة	٧,٧	١٣,٢	٦,١	٢,٣
جملة الدولة	١٦,١	١٢,٥	٥,٦	٥,٦

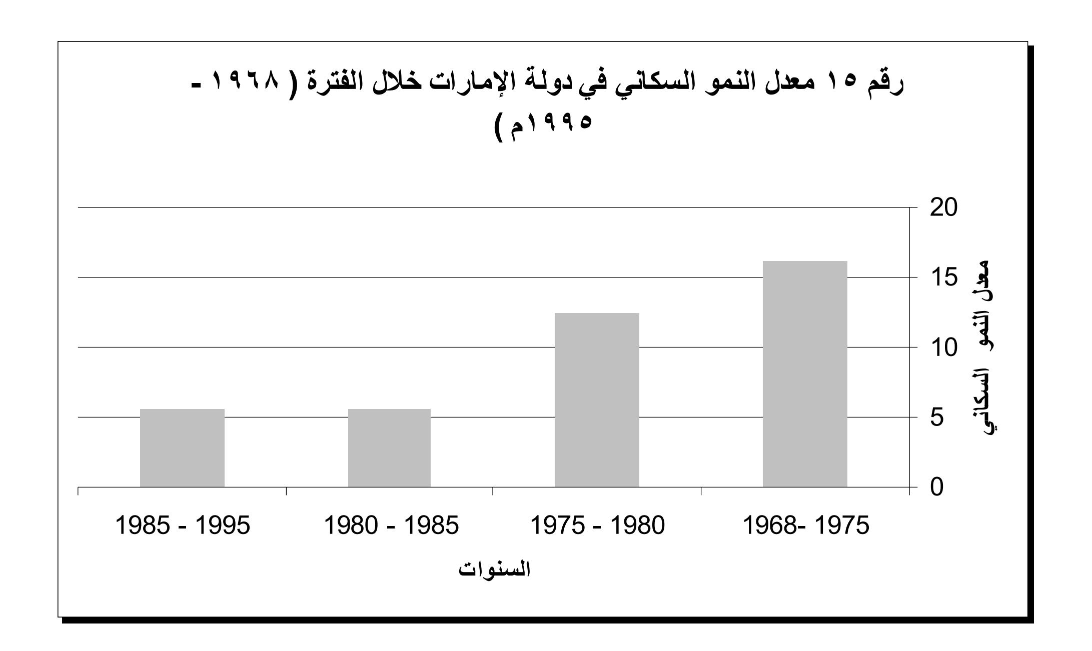
المصدر : إعتماداً على بيانات وزارة التخطيط – المرجع السابق – ١٩٩٥م

من أرقام الجدول رقم (١٤) يمكن إستنتاج ما يلي :

– بلغ معدل النمو السكاني في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (١٩٦٨ – ١٩٧٥ م) نحو ١٦,١٪ ، ويرجع السبب في ذلك هو الإرتفاع الكبير في عوائد النفط ، وما شهدته الدولة من مشاريع التنمية الشاملة خلال هذه الفترة والتي تعتبر بداية حقيقة للتنمية الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة الوافدة ، إلى جانب عودة أبناء الدولة المقيمين في الخارج .

– إنخفض معدل النمو السكاني خلال الفترة (١٩٧٥ – ١٩٨٠م) حيث بلغ ١٢,٥٪ ، ويرجع السبب في ذلك هو إكتمال معظم مشاريع البنية التحتية ، وإنخفاض النفط مما أدى إلى تقليص المشاريع والإستثمارات الحكومية ، بالإضافة إلى السياسة التي إتبعتها الدولة في إستقدام الأيدي العمالة الوافدة . شكل رقم ١٥

وإستمر معدل النمو السكاني في دولة الإمارات العربية المتحدة بالإنخفاض التدريجي حيث بلغ نحو ٥,٦٪ في الفترة الأخيرة و تباينت إمارات الدولة في معدلات نموها السكاني ، حيث إنخفضت في كل من دبي والشارقة و أبوظبي وهي الإمارات النفطية في الدولة ، حين سجلت إمارة عجمان أعلى معدلات نمو سكاني خلال الفترة (١٩٨٥ – ١٩٩٥م) بسبب



ظروف قربها المكاني من إمارتي دبي والشارقة .

أما في إمارة دبي فقد شهدت إنخفاضاً أيضاً في معدل نموها السكاني ، حيث تناقص خلال الفترة (١٩٦٨ – ١٩٩٥م) من ١٦,١٪ إلى ٦,٢٪ .

لقد شهدت إمارة الشارقة تحولات مختلفة سواء في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ..الخ الأمر الذي أدى إلى تناقص معدلات النمو السكاني فيها خلال الفترة (١٩٦٨ – ١٩٩٥م) حيث بلغ معدل النمو السكاني في بداية الفترة نحو ١٢,٩٪ وإنخفض بشكل ملحوظ إلى ٥,٧٪ .

أما في إمارة عجمان فقد بلغ معدل النمو السكاني خلال الفترة (١٩٦٨ – ١٩٩٥م) ما بين ١٩,٦٪ – ٨,٠٪ ، وفي إمارة أم القيوين بلغ معدل النمو السكاني في الفترة (١٩٦٨ – ١٩٩٥م) مابين ٨,٨٪ – ٤,٩٪ .

أما في إمارة رأس الخيمة فقد بلغ معدل نموها السكاني خلال الفترة (١٩٦٨ – ١٩٩٥م) مابين ٨,٢٪ – ٣,٩٪ .

وفي إمارة الفجيرة بلغ معدل النمو السكاني في الفترة (١٩٦٨ – ١٩٩٥م) مابين ٧,٧٪ ، ٢,٣٪ .

من خلال ما تقدم نجد أن مكونات النمو السكاني المتمثلة في الزيادة الطبيعية ، والهجرة الوافدة لها دور بارز في تباين معدل النمو السكاني في دولة الإمارات العربية المتحدة ، حيث أثبتت سجلات الإحصاءات الحيوية بدولة الإمارات أن معدلات الزيادة الطبيعية

للسكان مرتفعة ، ولكن بفعل تيارات الهجرة الوافدة للدولة جعلت من الزيادة الطبيعية عاملاً ثانوياً في النمو السكاني للدولة .

٤ – التركيب العمري والنوعي للسكان في دولة الإمارات .

تبرز أهمية دراسة التركيب العمري والنوعي للسكان بشكل عام وسكان الإمارات بشكل خاص لسببين هما :

الأول : أن هناك إرتباطاً وثيقاً بين خصائص التركيب النوعي العمري للسكان والتخطيط في شتى المجالات ، خاصة قطاعات الصحة والتعليم والإسكان ، فنجاح مخططات التنمية يتوقف على مدى إدراك المخططين لخصائص السكان .

الثاني : أن حجم ودور الهجرة الوافدة في البناء السكاني لدولة الإمارات العربية المتحدة لا يتضح إلا من خلال دراسة شكل التركيب النوعي العمري للسكان فيما يعرف بنسبة النوع أو بدراسة شكل الأهرامات السكانية .

جدول رقم (١٥) التركيب النوعي لسكان دولة الإمارات حسب تعداد ١٩٩٥م

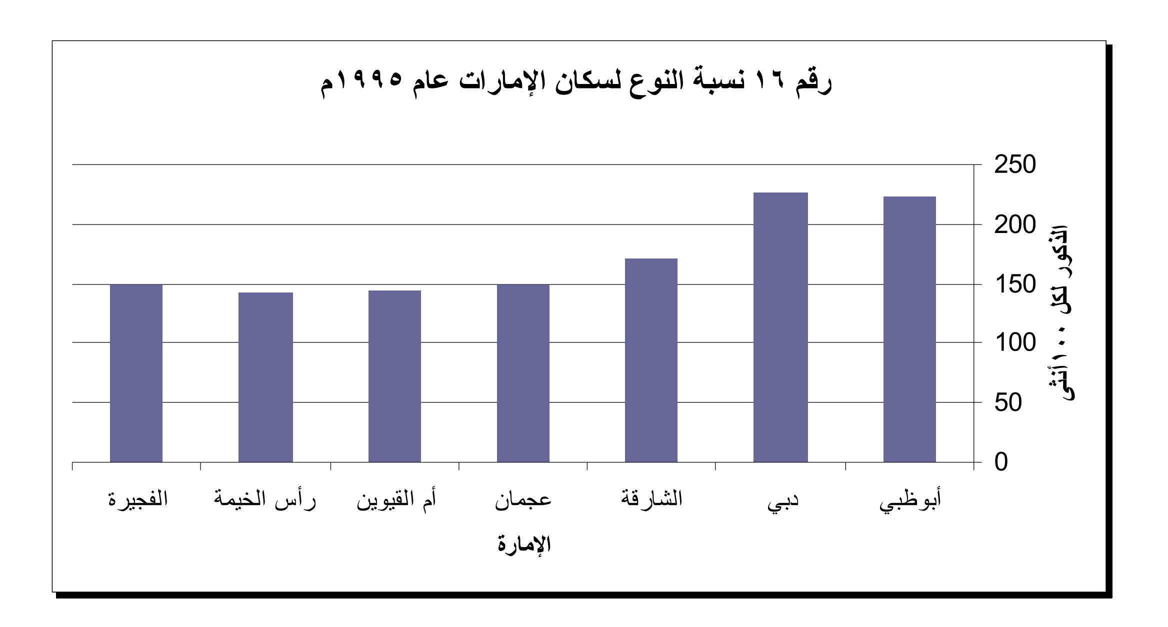
الإمارة	عدد الذكور	عدد الإناث	نسبة الذكور لكل ١٠٠ أنثى
أبوظبي	٦٥٠٦٤٤	٢٩١٧١٩	٢٢٣
دبي	٤٧٨٠٢٩	٢١١٢١١	٢٢٦
الشارقة	٢٥٤٣١٤	١٤٨٤٧٨	١٧١
عجمان	٧٢٨٣٢	٤٨٦٥٩	١٥٠
أم القيوين	٢٠٩٤٧	١٤٤١٤	١٤٥
رأس الخيمة	٨٣٩٩٢	٥٩٣٤٢	١٤٢
الفجيرة	٤٥٧٦٦	٣٠٤١٤	١٥٠
المجموع	١٦٠٦٨٠٤	٨٠٤٢٣٧	٢٠٠

المصدر : وزارة التخطيط – المرجع السابق – ١٩٩٥م .

نسبة النوع من حساب الطالب إعتماداً على بيانات الجدول

من دراسة بيانات الجدول رقم (١٥) يمكن إستنتاج ما يلي :

– بلغ مجموع السكان الذكور نحو ١٦٠٦٨٠٤ نسمة ، وبلغت نسبة النوع ٢٠٠ ذكر لكل



١٠٠ أنثى ، وهذا يبرز مدى إسهام الهجرة الوافدة في تكوين سكان الدولة .

– تتباين نسبة النوع بين ريف وحضر الإمارات العربية المتحدة ، وهي في الريف أعلى منها في المدن ، كما أنها ترتفع في الأحياء الفقيرة في وسط المدن أو بالمناطق الصناعية عنها بين مناطق الأطراف التي تتكون من فيلات أو بيوت يسكنها المواطنون ، والخلل في نسبة النوع يظهر في الأحياء والقرى التي تستقطب أعداداً كبيرة من المهاجرين الذكور (١) .

– من دراسة الجدول رقم ١٥ يلاحظ أيضاً تباين نسبة النوع جغرافياً على مستوى الدولة ، ويتضح تباين النسبة أيضاً بين إمارة وأخرى وفقاً لشدة تيارات الهجرة الوافدة إلى كل إمارة ، حيث ترتفع في إمارتي أبوظبي ودبي ، سجلت إمارة أبوظبي ٢٢٣ ذكر لكل مائة أنثى على مستوى إجمالي سكان الدولة ، بينما سجلت إمارة دبي ٢٢٦ ذكر لكل ١٠٠ أنثى ، وبالنسبة لباقي إمارات الدولة فقد إنخفضت نسبة النوع فيها وسجلت إمارة الشارقة ١٧١ ذكر لكل ١٠٠ أنثى ، أما في إمارة عجمان فقد سجلت ١٥٠ ذكر لكل ١٠٠ أنثى ، وسجلت إمارة أم القيوين ١٤٥ ذكر لكل ١٠٠ أنثى ، وبلغت نسبة النوع في إمارة رأس الخيمة ١٤٢ ذكر لكل ١٠٠ أنثى ، أما إمارة الفجيرة فقد بلغت نسبة النوع ١٥٠ ذكر لكل ١٠٠ أنثى .

من جانب آخر تترك الهجرة بصمة واضحة على التركيب العمري والنوعي ، وتبرز خللاً واضحاً في نسبة النوع في فئات العمر المختلفة ، فتزداد في فئات معينة بينما تقل في أخرى ، وجدير بالذكر أن الهجرة دائماً ما تميل إلى جانب الذكور (٢) .

---

(١) فايز محمد العيسوي – نمو سكان دولة الإمارات العربية المتحدة (١٩٧٥ – ٢٠٠٢م) وأبعاده الجغرافية – مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية – مجلد ٢١ – العدد الأول – ٢٠٠٥م ص ٣٩٥ ص ٣٩٨

(٢) فايز محمد العيسوي – المرجع السابق – ص ٣٩٩

جدول رقم (١٦) التركيب العمري والنوعي ونسبة النوع لسكان دولة الإمارات العربية المتحدة في تعداد (١٩٩٥م)

فئات السن	ذكور	إناث	نسبة النوع لكل فئة
٠- ٤	١٠٩٥٢٤	١٠٣٥٢٥	١٠٦
٥ – ١٤	٢١٧٨٦٩	٢٠٣٤٧٦	١٠٧
١٥ – ١٩	٨٣٤٣٨	٧٥٤٧١	١١١
٢٠ – ٢٩	٣٧٧٩٧٢	١٦٦٢٩١	٢٢٧
٣٠ – ٣٩	٤٤٩٠٢٧	١٤٨٩٥٣	٣٠١
٤٠ – ٤٩	٢٦٧٧٤٩	٦٧٤٩٦	٣٩٦
٥٠ – ٥٩	٧٦٧٠١	٢٢٠٣٨	٣٤٨
٦٠ – ٦٩	١٧٠٣٠	١٠١٨٤	١٦٧
٧٠ – ٧٩	٥٣٠٠	٤٦٤٠	١١٤
٨٠ فأكثر	٢١٩٤	٢١٦٣	١٠١
الجملة	١٦٠٦٨٠٤	٨٠٤٢٣٧	٢٠٠

المصدر : وزارة التخطيط – المرجع السابق

ونسبة النوع من حساب الطالب

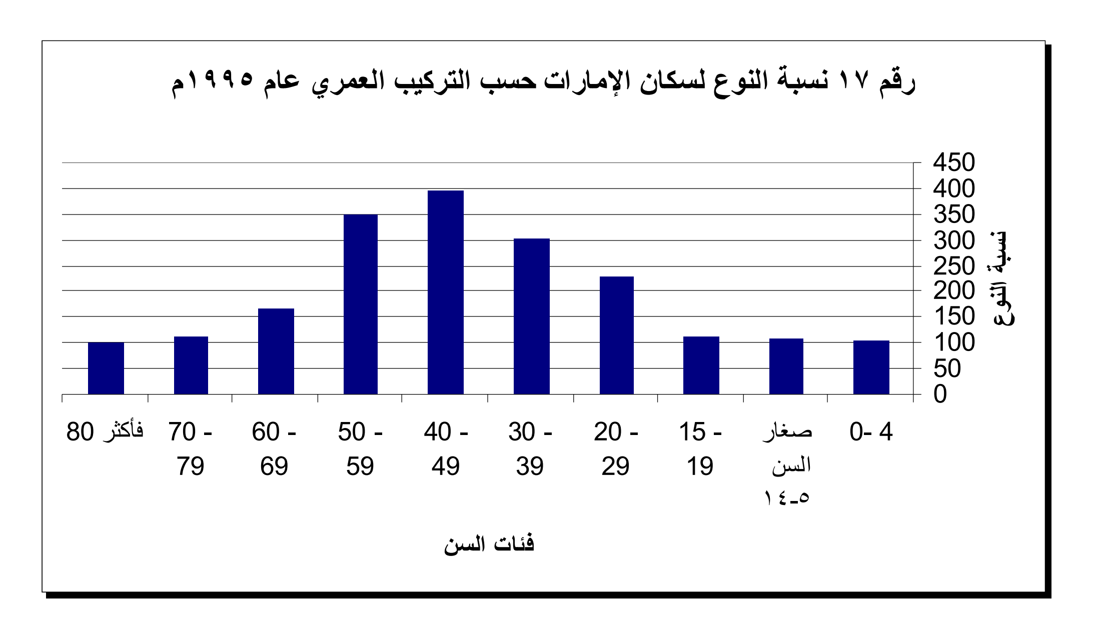
من دراسة بيانات الجدول رقم (١٦) يلاحظ ما يلي :

– إرتفاع نسبة النوع إلى أكثر من ٢٨٩ ذكر لكل ١٠٠ أنثى في فئات العمر (٢٠ – ٥٩سنة) لأنها تعتبر من فئات السن الفتية وهي سن العمل والإنتاج ، وقد رصدت الفئة العمرية (٤٠ – ٤٩سنة) أعلى نسبة للنوع على مستوى إجمالي سكان الإمارات وبلغت ٣٩٦ ذكر لكل ١٠٠ أنثى . شكل رقم ١٧

– هناك خلل واضح في نسبة النوع في كل من فئات العمر الوسطى (٢٠ – ٢٩سنة) إلى فئة العمر (٥٠ – ٥٩سنة) حيث تجاوزت نسبة النوع ٢٠٠ ذكر لكل ١٠٠ أنثى .

– تترك الهجرة بصمات واضحة على شكل الهرم السكاني الذي ترجم التركيب العمري والنوعي لسكان دولة الإمارات العربية المتحدة ، فهو يشذ تماماً عن الشكل العادي الذي نراه في المجتمعات التي تنمو بصورة عادية .

فالتراكم والترهل الواضح في كل من فئات العمر الوسطى وخاصة ما بين الذكور أدى إلى



خلل حاد في باقي فئات السن الأخرى بين الذكور والإناث على جانبي الهرم ، وتناقصت نسب الأطفال والشيوخ بصورة لافته ، فنسبة الكبار تعد من أدنى المعدلات عالمياً ، على الرغم من تناقص معدلات الوفيات بصورة كبيرة ، هذا التناقص الديموجرافي لا يصنعه سوى ظاهرة الهجرة الإنتقالية التي تميل لجانب الذكور في فئات العمل (٢٠ – ٩٥سنة) مما يؤدي إلى خلل واضح في شكل هرم السكان للوافدين . شكل رقم ١٨

ثانياً– السكان في إمارة الشارقة .

منذ القدم تميز سكان إمارة الشارقة هم من الذين تميزت حياتهم بالبساطة في حياتهم مثل باقي سكان الإمارات ، وإستقرت القبائل في مدينة الشارقة والمنطقة الوسطى والمنطقة الشرقية .

١ – تطور السكان في إمارة الشارقة .

شهدت إمارة الشارقة تطوراً سريعاً في عدد السكان منذ قيام دولة الامارات العربية المتحدة عام ١٩٧١م ، وإرتبط هذا التطور السكاني بالتطورات الإقتصادية والإجتماعية التي مرت بها الدولة بصفة عامة الإمارة بصفة خاصة، بالإضافة إلى تأسيس مشاريع البنية التنموية الشاملة في جميع الميادين العملية ، وقدم تطور السكان في إمارة الشارقة مر بعدة مراحل خلال السنوات الماضية ، لذا قسمت هذه المراحل إلى :

أ – تطورسكان إمارة الشارقة في الفترة (١٩٠١ – ١٩٦٨ م) .

من الصعب تتبع نمو السكان في هذه الفترة نظراً لعدم وجود بيانات دقيقة تفيد ملاحظة تغيرات السكان ، فجميع البيانات والتقديرات الموجودة قبل تعداد عام ١٩٦٨م عبارة عن


رقم ١٨ الهرم السكاني لدولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٩٥م

(أ) الوافدون

(ب) جملة السكان

(ح) المواطنون

فئات السن

ذكور إناث

النسبة

المصدر : فايز محمد العيسوي – نمو سكان دولة الإمارات العربية المتحدة (١٩٧٥ – ٢٠٠٢م) وأبعاده الجغرافية – المرجع السابق – ص ٣٨٨ .

تقديرات عامة وأرقام تقريبية وردت عن بعض الرحالة والمؤرخين الذين زارو منطقة الخليج العربي في أوائل هذا القرن ، فقد أشار تقدير (لوريمر) في بداية هذا القرن وبالتحديد في عام ١٩٠١ إلى أن عدد سكان إمارة الشارقة بلـغ نحـو (٧٦٠٠) نسمة (١) ، ثم ناقض تقديره وأورد تقريراً آخر للسكان بإمارة الشارقة في عام ١٩٠٤م حيث أشار إلى أن سكان الإمارة بلغ نحو (١٩٠٠٠) نسمة ، وهذه التقديرات تدل على قلة الدقة ، ومنذ بداية الستينات وتحديداً في عام ١٩٦٢م بذلت محاولة لتقدير السكان بإمارة الشارقة قام بها (عبد القادر زلوم) حيث قدر عدد السكان في ذلك الوقت حوالي (٣٠٠٠٠) نسمة، أما في عام ١٩٦٨م فقد ظهر أول تعداد رسمي للإمارة قبل قيام دولة الإمارات حيث أشير إلى أن تعداد سكان إمارة الشارقة بلغ (٣١٦٦٨) نسمة منهم ٦٥٪ في مدينة الشارقة وحدها والباقي موزعون في بقية مناطق الإمارة .

ب – تطور سكان إمارة الشارقة في الفترة (١٩٦٨ – ١٩٩٥ م).

كان لتدفق النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة وأن توفرت فرص العمل والرقي بالنظام الإقتصادي الذي إعتمد في بداية الأمر على الحرف الصغيرة كالصيد والزراعة وصناعة الخشب حتى بداية الثمانينات ، ومن ثم تطور ليشمل الصناعات الكبيرة والتجارة الحرة العالمية ، أكبر الأثر في إرتفاع مستوى المعيشة والنمو السكاني السريع في هذه المرحلة وقد نتج عن ذلك تغيرات ديموغرافية سريعة .

جدول رقم (١٧) تطور سكان إمارة الشارقة خلال الفترة (١٩٦٨ – ٢٠٠٢م)

السنة	١٩٦٨	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٢
مواطنين	٢٣٣٣٦	٤١٢٧٧	١٢٣٤٣٠	١٩٦٤٥٩	٤٠٩٥٨٣
وافدين	٨٦٣٢	٣٧٥٦٣	١٤٥٢٩٣	٢٠٦٣٣٣	١٨٣٤١٧
الجملة	٣١٩٦٨	٧٨٨٤٠	٢٦٨٧٢٣	٤٠٢٧٩٢	٥٩٣٠٠٠

المصدر : وزارة التخطيط – المرجع السابق

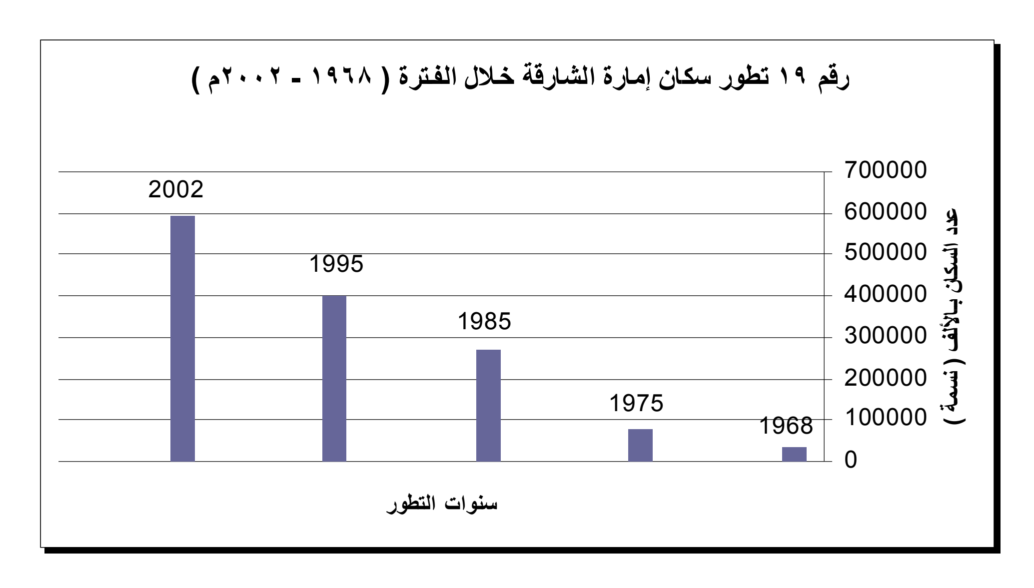
بيانات عام ٢٠٠٢ بيانات تقديرية غير منشورة عن سكان الإمارات –وزارة التخطيط – لإدارة العامة للإحصاء

(١) ج.ج.لوريمر – دليل الخليج – القسم الجغرافي –– الجزء الثاني – ترجمة الديوان الاميري القطري – الدوحة – ١٩٠٤م

من دراسة بيانات الجدول رقم (١٧) يلاحظ ما يلي :

- بلغ مجموع عدد سكان إمارة الشارقة في عام ١٩٦٨ م نحـو ٣١٩٦٨ نسـمة ، سـرعان مـا تطور حجم السكان نتيجة لظهـور الـنفط وقيـام الإتحـاد الـذي أدى تحـول إمـارة الشـارقة وإندفاع أنشطتها الداخلية نحو العالمية ، فقد بلغ مجموع عدد السكان خلال الفترة (١٩٧٥ – ١٩٨٥م) نحو ٧٨٨٤٠ نسمة ، ونتيجة لزيادة الطلـب علـى الأيـدي العاملـة ، طـرأت تغيرات جذرية في عدد السكان لم تشهدها الإمارة منذ الأعوام الماضية ،حيث بلـغ مجمـوع عدد السكان في إمارة الشارقة حتى عام ١٩٨٥ م نحو ٢٦٨٧٢٣ نسمة ، وسجلت هذه الفترة زيادة عددية في حجم السكان بلغت نحو ١٨٩٨٩٣ نسمة .

- أما في الفترة (١٩٨٥ – ١٩٩٥م) فقد شهدت إمارة الشارقة تطوراً كبيراً في البنية التحتية الأساسية خصوصاً في مجالات التعليم والصحة والثقافة والتجارة الحرة ، لذلك من الطبيعي أن يصاحب هذا التطور زيادة في عدد السكان ، فقد بلغ عدد سكان الإمارة حتى عام ١٩٩٥ نحو ٤٠٢٧٩٢ نسمة ، وقدرت الزيادة العددية في حجم السكان ٣٧١ألف نسمة في ٢٧ سنة فقط ، أي أن السكان تزايدوا بصورة سريعة حيث بلغت نسبة زيادتهم فيما بين الفترتين للتعداد ١١٦٠٪ وهي زيادة ضخمة مما لاشك فيه ، وتعكس مدى توافر فرص عديدة للعمل جذبت القوى المواطنة من الريف ، والعمالة الأجنبية هم الأغلبية سواء أكانت آسيوية أم عربية أم أوروبية ، ويمكن تأكيد دور الهجرة الوافدة في زيادة عدد السكان من دراسة نسبة النوع في الإمارة والتي تراوحت بين ١٨٦ ذكر لكل ١٠٠ أنثى في تعداد ١٩٧٥م إلى ١٧١ ذكر لكل ١٠٠ أنثى في تعداد ١٩٩٥م . شكل رقم ١٩



ج – تطور سكان إمارة الشارقة في الفترة (١٩٩٨ – ٢٠٠٣ م)

بعد الإنجازات التي حققتها إمارة الشارقة في مجالات التنمية الشاملة في المستويات الإقتصادية ، الإجتماعية ، الثقافية ، الصحية ، الأمنية.. الخ ، ونتيجة للإستقرار المعيشي ، إستمر تزايد حجم السكان في إمارة الشارقة بعد عام ١٩٩٥م حيث قدر عدد السكان في إمارة الشارقة في عام ١٩٩٨م نحو ٥٧٥٣١٣ نسمة ، ومع إستمرار تدفق العمالة الوافدة ، وتوفر شواغر عمل جديدة سواء على المستوى الحكومي أو الخاص ، وزيادة الأنشطة الإقتصادية المختلفة في الإمارة أن زاد عدد السكان في عام ٢٠٠٣م ليصل إلى ٧٥٢ ألف نسمة حيث شهدت إمارة الشارقة قفزة نوعية في مجال الثقافة ، حيث تم إنشاء المدينة الجامعية بجميع فروعها ، إلى جانب إنشاء العديد من المدارس الحكومية والخاصة، والتوسع بالرقعة العمرانية وذلك بمختلف الجهات نتيجة تدفق أعداد كبيرة من العاملين في دبي للإقامة في الشارقة لرخص السكن نسبياً مقارنة بمدينة دبي ، بالإضافة إلى زيادت المشاريع التنموية في المجتمع المتحضر ، وما صاحبها من زيادة في عدد الأيدي العاملة من العمالة الوافدة بها ، مما أدى إلى إحداث طفرة في حجم السكان خلال هذه الفترة الزمنية الوجيزة .

وتعد الهجرة الوافدة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة من أكثر المكونات في تغير حجم السكان ، ويختلف دور الهجرة عن دور الزيادة الطبيعية في درجة تأثيرها على تغير سكان الدولة ، فالزيادة الطبيعية (ويقصد بها الفارق بين المواليد والوفيات) من الأطفال حديثو الولادة ، أو سلب فرداً من المجتمع نتيجة للوفاة ، وهذا الأمر حيوي يحدث مرة واحدة فقط للفرد طوال حياته ، أما الهجرة فهي تحدث عدة مرات وفي أي مرحلة عمرية ، وللهجرة دور فاعل في إحداث تغيرات واضحة في نمو السكان وتوزيعهم ، وأن الهجرة وبأعداد كبيرة في دولة الإمارات العربية المتحدة قد تركت بصمة واضحة على التركيب والخصائص الديموجرافية ، ولعبت دوراً حيوياً في دفع عجلة التنمية ، وعوضت نقصاً واضحاً في عنصر السكان المواطنين كماً وكيفاً (١) ، وشهدت السنوات الأخيرة تدفقاً ضخماً

---

(١) فايز محمد العيسوي – المرجع السابق – ص ٣٨١

من المهاجرين الوافدين إلى الدولة ، حيث زادت نسبتهم لتصل إلى ٧٨,٣٪ من جملة السكان في الدولة ككل في عام ١٩٩٥م (١) .

أما بالنسبة على مستوى إمارة الشارقة فإن نسبة المهاجرين الوافدين تصل إلى ٧٣,٥٪ ، أي أن السكان المواطنين تصل نسبتهم إلى ٢٦,٥٪ فقط من جملة السكان ، وهي نسبة متناقصة ، حيث كانت أكثر من ذلك عام ١٩٧٥م عندما بلغت ٥٢٪ من جملة السكان (٢) وهذا يجسد تأثير الهجرة الوافدة تأثيراً ضخماً على تغير سكان وخصائصهم في الإمارة .

٢ – الخصائص العامة للسكان في إمارة الشارقة .

تعتبر دراسة الخصائص الديمغرافية وتركيب السكان من أهم الجوانب التي تهتم بها الدراسة في جغرافية السكان ، فهي تعكس كثيراً من الظروف البيئية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وغيرها للسكان (٣) ، وذلك لإن هذه الخصائص تعد نتاج لمجموعة معقدة من الظروف التي تتأثر بها وتؤثر فيها ، ويمكن إيجاز الخصائص العامة السكانية لإمارة فيما يلي :

أ- التركيب العمري والنوعي للسكان

تعد دراسة التركيب العمري والنوعي على قدراً كبيراً من الأهمية في دراسة السكان ، ذلك لأنها توضح الملامح الديموغرافية للمجتمع ذكوراً وإناثا وتحدد الفئات المنتجة فيه والتي تقع على عاتقها عبْ إعالة باقي أفراده ، كذلك فان التركيب العمري والنوعي نتاج للعوامل المؤثرة في النمو السكاني من مختلف الجوانب الحياتية.

ويكشف التركيب العمري في إمارة الشارقة مدى الإستقرار بالمراكز العمرانية المختلفة ، وطبيعة أعداد الفئات القادرة على العمل في مختلف المجالات والأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وغيرها التي تتميز بها إمارة الشارقة خصوصا في تلك الفئة الوسطى (١٥ — ٦٤ سنة) ، ومن دراسة الجدول رقم (١٨) يمكن أن نستخلص بعض ملامح التركيب العمري والنوعي لسكان إمارة الشارقة فيما يلي :

---

(١) وزارة التخطيط — المرجع السابق — ١٩٩٥م .

(٢) وزارة التخطيط — المرجع السابق — ١٩٩٥م .

(٣) فتحي أبو عيانه – سكان دولة الإمارات العربية المتحدة — معهد البحوث والدراسات العربية — القاهرة – ١٩٨٨م — ص ٤٤

جـدول رقـم (١٨) التركيب العمري والنوعي لإمارة الشارقة حسب تعداد السكان عام ١٩٩٥م

فئات السن	ذكور	إناث	المجموع
٠- ٤	٢١٠٣٨	١٩٤٠٨	٤٠٤٤٦
٥ – ١٤	٣٩٩٢٢	٣٧١٩٥	٧٧٠٨١
١٥ – ٢٤	٣٥٦٧٣	٢٧١٤٢	٦٢٨١٥
٢٥ – ٣٤	٧١٤٠٠	٣٣٢٧٥	١٠٤٦٧٥
٣٥ – ٤٤	٥٥١٩٠	١٩٧٢٤	٧٤٩١٤
٤٥ – ٥٤	٢٢٦٥١	٦٨٨٠	٢٩٥٣١
٥٥ – ٦٤	٥٥٩٠	٢٦٤٨	٨٢٣٨
٦٥ – ٧٤	٢٠٦٢	١٥٣٥	٣٥٩٧
٧٥ – ٨٤	٥٩١	٤٩٠	١٠٨١
٨٥ — فما فوق	١٩٧	١٨١	٣٧٨
الإجمالي	٢٥٤٣١٤	١٤٨٤٧٨	٤٠٢٧٩٢

المصدر : وزارة التخطيط — المرجع السابق — ١٩٩٥م

– بلغ مجموع عدد الذكور من إجمالي السكان في إمارة الشارقة نحو ٢٥٤٣١٤ نسمة مشكلين نسبة بلغت نحو ٦٣,١٣ ٪ وقد إرتفعت نسبة الذكور عن نسبة الإناث التي بلغت ٣٦,٨٦ ٪ ، حيث بلغ عددهن نحو ١٤٨٤٧٨ نسمة من مجموع عدد السكان في الإمارة ، ويرجع ذلك إلى تدفق العمالة الوافدة بأعداد كبيرة خاصة في الشباب الذكور في قوة العمل ذلك لما تطلبه سوق العمل والذي فرض في الحد وبنسب مختلفة من عدد الإناث ، بالإضافة إلى أثر الهجرة إلى دولة الإمارات وخاصة إمارة الشارقة والذي يظهر واضحاً في هذه الفئة العمرية ، ويتجلى من خلال إرتفاع أعداد السكان متوسطو العمر لفئات (١٥ — ٦٥ سنة) حيث يشكلون ٦٩,٥ ٪ من جملة سكان الإمارة ، في الوقت الذي بلغت فيه نسبة صغار السن ٢٩,١٧ ٪ ، أما كبار السن فقد بلغت نسبتهم حوالي ١,٥٪ فقط ، ويدل التضخم في نسبة الشباب وقلة كلاً من نسبة صغار السن وكبار السن على مدى الترهل في الفئات الوسطى نتيجة لتكدس أعداد كبيرة من المهاجرين في هذه الفئات .

ب – الحالة التعليمية للسكان في الإمارة في عام ١٩٩٥م .

تعتبر الحالة التعليمية للسكان إحدى الخصائص الهامة التي تبين الصورة الحضارية للمجتمع ، ونجد أن هناك كثير من السكان في إمارة الشارقة يختلفون في مستواهم التعليمي ، ولعل عامل الهجرة إلى دولة الامارات أثر بشكل كبير من تداخل الثقافات والمستويات التعليمية التي سرعان ما أدت إلى إختلاف الأفكار بين أفراد هذا المجتمع ، ولقد شكلت الحالة التعليمية لأفراد هذا المجتمع العديد من الإنعكاسات السلبية في كثير من الأوقات على بعض المجالات الحياتية لاسيما المجال الأمني منها ، حيث تمثلت في إنتشار الظاهرة الإجرامية داخل المجتمع ، وذلك بمختلف صورها وأساليبها إرتكابها ، وتطورت من فترة لأخرى ، مما أسهمت في تشويه صورة المجتمع المتطور .

جدول رقم (١٩) توزيع عدد السكان في إمارة الشارقة خلال عام ١٩٩٥م حسب الحالة التعليمية والنوع .

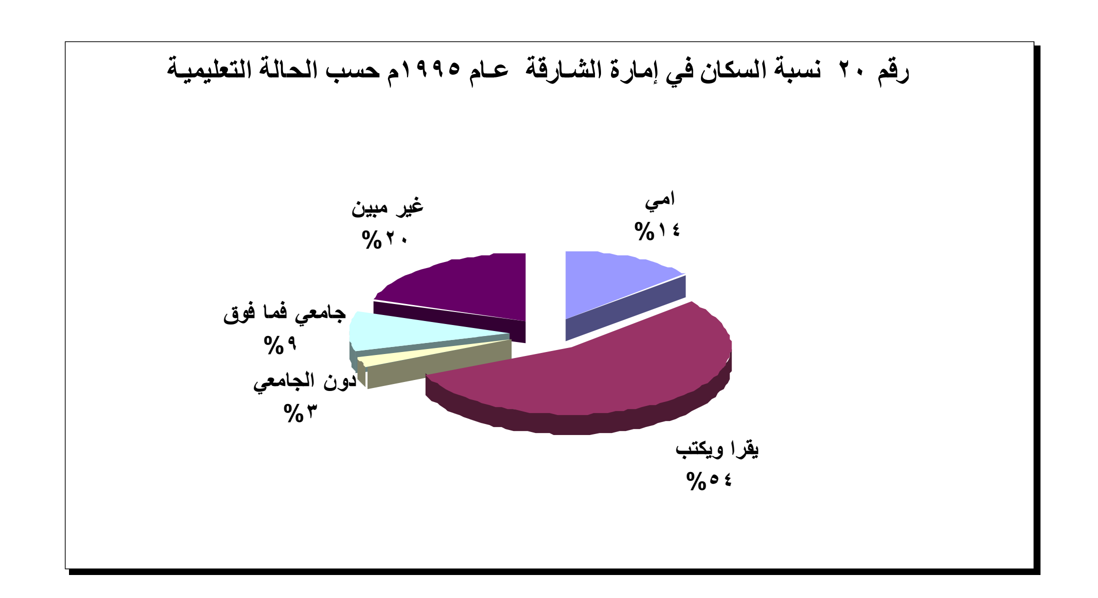
المستوى التعليمي	عدد الذكور	عدد الإناث	المجموع	النسبة
أمي	٣٦٣٧٧	١٨٣٠٥	٥٤٦٨٢	١٤٪
يقرأ ويكتب	١٤٥١٠١	٧٣٩٣٧	٢١٩٠٣٨	٥٤٪
دون الجامعي	٦٣٠٨	٤٥٠١	١٠٨٠٩	٣٪
جامعي فما فوق	٢٤٧٣٤	١٢٦٧٢	٣٧٤٠٦	٩٪
غير مبين	٤٨٧٦٦	٣١٩٩١	٨٠٧٥٧	٢٠٪
المجموع	٢٦١٣٥٤	١٤١٤٣٨	٤٠٢٧٩٢	١٠٠٪

المصدر : وزارة التخطيط – المرجع السابق – ١٩٩٥ – ص٧٨

من دراسة بيانات الجدول رقم (١٩) يمكن إستنتاج ما يلي :

– سجل السكان الذين يجيدون القراءة والكتابة بمستواهم التعليمي أعلى نسبة من جملة السكان في إمارة الشارقة والتي بلغت ٥٤٪ ، بينما قلت نسبة السكان الحاصلين على شهادات دون الجامعية في مستواهم التعليمي حيث بلغت ٢,٦٨٪ .

– على الرغم من تطور المجال الثقافي في إمارة الشارقة حتى عام ١٩٩٥م إلا أن نسبة الأمية فيها مرتفعة نسبياً حيث بلغت ١٤٪ من جملة السكان ، وهو مؤشر خطير على مجتمع



يتمتع بخدمات تعليمية متقدمة ، كما يوجد تباين ملحوظ في المستويات العلمية بين السكان الذكور والإناث .

– تعتبر نسبة الأمية في السكان الذكور ٦٧٪ أعلى من نسبة الإناث ٣٣٪ ، هذا يدل على أن غالبية السكان الذكور وخصوصا الوافدين متجهين في قطاعات العمل الهامشية والتي لا تتطلب لأي شهادات علمية أو حتى القراءة والكتابة .

– بلغت نسبة السكان الذكور ممن يجيدون القراءة والكتابة ٦٦,٢٪ ، بينما بلغت نسبة الإناث ٣٣,٧٪ .

– شكل السكان الذكور في إمارة الشارقة والذين حصلوا على شهادات علمية دون الجامعية في مستواهم التعليمي نسبة بلغت ٥٩٪ ، أما الإناث فقد بلغت نسبتهن ٤١٪ .

– بلغت نسبة السكان الذكور الذين حصلوا على شهادات جامعية فما فوق في مستواهم التعليمي ٦٦٪ ، أما الإناث فقد بلغت نسبتهن ٣٤٪ .

لقد تباينت الحالة التعليمية لدى السكان في إمارة الشارقة ، ومما لا شك فيه أن التعليم يعتبر من المؤشرات الهامة المستخدمة لقياس مدى التقدم الثقافي والإجتماعي والحضاري للمجتمع ، إذ يؤثر في عملية التنمية بمختلف مجالاتها وفي معدلات النمو السكاني ، فالمستوى الثقافي على حد الخصوص في إمارة الشارقة يتباين على مر السنوات (١) .

يتوزع سكان إمارة الشارقة توزيعاً جغرافياً في مناطق متفرقة من الحدود الإقليمي للإمارة في الدولة ، ومما لا شك فيه أن السكان غالبياً ما يتركزون حول سوق العمل الإقتصادي .

---

(١) حصة محمد الطاغي – جغرافية الخدمات التعليمية بدولة الإمارات – منشورات دائرة الإعلام والثقافة – إمارة الشارقة – ٢٠٠٠م – ص ٩٦ .

جدول رقم (٢٠) توزيع السكان في مناطق إمارة الشارقة حسب تعداد عام ١٩٩٥ م

المنطقة الجغرافية	عدد السكان	النسبة
مدينة الشارقة	٣٢٢٣٧٥	٨٠,٠٣٪
المنطقة الوسطى	٢٤٧١٦	٦,١٣٪
منطقة خورفكان	٢٥٢٠٧	٦,٢٥٪
منطقة كلباء	٢٢٥٢٨	٥,٥٩٪
منطقة دبا الحصن	٧٩٦٦	١,٩٧٪
المجموع	٤٠٢٧٩٢	١٠٠٪

المصدر : دولة الإمارات – دائرة التنمية الإقتصادية – التقرير السنوى – ٢٠٠٢م

ومن خلال دراسة بيانات الجدول رقم (٢٠) يلاحظ ما يلي :

– يتركز معظم سكان إمارة الشارقة في مدينة الشارقة المرتبة الأولى ، حيث بلغ عدد السكان وذلك حسب تعداد عام ١٩٩٥ م فيها نحو ٣٢٢٣٧٥ نسمة وذلك بنسبة ٨٠,٠٣ ٪ من جملة سكان إمارة الشارقة ، ويرجع السبب في ذلك هو إتساع مدينة الشارقة في مساحتها الجغرافية وإتساع رقعتها العمرانية بالإضافة إلى التطور الإقتصادي الذي شهدته خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين وما تبعه من تدفق أعداد كبيرة من الهجرة الوافدة لتستقر في المدينة .

– إحتلت منطقة خورفكان المرتبة الثانية حيث بلغ عدد السكان فيها ٢٥٢٠٧ نسمة ، مشكلة نسبة بلغت ٦,٢٥ ٪ من مجموع سكان إمارة الشارقة ، ولعل الموقع الجغرافي التي تتميز به منطقة خورفكان والتي تقع على السهل الساحلي الشرقي جعلها كعاصمة ثانية لإمارة الشارقة حيث تتوفر بها جميع المرافق الإدارية الفرعية الحكومية والمتصلة بدوائرها الرئيسية في مدينة الشارقة ، بالإضافة إلى وجود ميناء تجاري وإزدهار حرفتي الصيد والسياحة بالمنطقة ، وتعدد الأنشطة التجارية والصناعية وغيرها ..الخ .

– أما منطقة الذيد فجاءت المرتبة الثالثة من حيث عدد السكان الذي بلغ ٢٤٧١٦ نسمة وبلغت نسبة السكان في هذه المنطقة ٦,١٣ ٪

– أما منطقة كلباء فجاءت في المرتبة الرابعة حيث بلغ عدد سكانها ٢٢٥٢٨ نسمة بنسبة ٥,٥٩ ٪ ، بينما جاءت منطقة دبا الحصن في المرتبة الخامسة وبلغ عدد سكانها ٧٩٦٦

نسمة بنسبة ١,٩٧٪ وهي تعتبر من أقل مناطق الإمارة سكاناً وذلك لصغر مساحتها .

ثالثاً :العوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي لسكان إمارة الشارقة .

إن التفاوت الواضح في الكثافة السكانية على مستوى دولة ما هو إلا نتاج لمجموعة معقدة من العوامل ، فتوزيع السكان فوق منطقة معينة ما هي إلا عملية ديناميكية مستمرة تختلف أسبابها ونتائجها مكانياً وزمانياً ، ويتحكم في توزيع السكان عدد من العوامل المركبة المتغيرة سواء أكانت من صنع البشر أنفسهم ، أو نتاج لظروف الطبيعية ، وتتباين أشكال هذا التوزيع وفقاً لفاعل قائم بين مجموعة من العوامل الطبيعية والإقتصادية والإجتماعية (١) .

وقد أثرت التحولات المستمرة التي شهدتها منطقة الخليج العربي سواء كانت هذه على المستوى السياسي أو المستويين الإقتصادي والإجتماعي تأثيراً واضحاً على شكل توزيع السكان بمختلف مناطق إمارة الشارقة بشكل خاص (٢) .

ومما لا شك فيه أن هناك العديد من العوامل الجغرافية التي تؤثر في توزيع السكان ، ولعل أبرز هذه العوامل المؤثرة في توزيع السكان سواءاً كانت عوامل طبيعية أم بشرية .

فمن بين أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في توزيع سكان إمارة الشارقة هو الموقع الجغرافي التابع لمناطقها الثلاث والظروف المناخية والموارد المائية ، وسبق القول بأن سكان الشارقة رغم بيئتهم الصحراوية إلا أنهم يميلون نحو التركز في إقليمين رئيسيين هما الإقليم الساحلي الشرقي المطل على خليج عمان ، وإقليم الساحل الغربي المطل على الخليج العربي ويتأثر توزيع السكان في إمارة الشارقة بالعوامل الطبيعية تأثيراً جوهرياً ، حيث تلعب هذه العوامل دوراً هاماً في حياة السكان ونشاطهم وتطورهم ، فقد عمل الموقع الجغرافي من مراكز العمران في الساحلين الشرقي والغربي بيئه صالحه للظروف الحياتية وتجمع السكان ونلاحظ أن لمظاهر السطح تأثيراً بالغاً في تركز السكان وإستقرارهم والمتمثلة في إستغلال المرتفعات الجبلية منذ القدم وحتى يومنا هذا في العديد من الأعمال الحياتية مثل تربية الماشية ووجود بعض من المزارع التي يعتمد عليها بعض السكان ، ونجد من طبيعة خط الساحل وخاصة في

---

(١) فايز العيسوي – أسس جغرافية السكان – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية – ٢٠٠١م – ص ١٠٦

(٢) مطر أحمد عبدالله – المرجع السابق – ص ٥٦.

القطاع الشرقي وما يتميز به من أخوار وإعتدال المناخ أثره على توافر فرص العمل منذ القدم .

يرتبط تركز السكان في بإمكانات المكانة الإقتصادية ، ومقدراً ما أتاحه من تسهيلات الحصول على الغذاء ، فمنذ أقدم العصور كان الأفراد يعيشون في الأماكن التي يجدون بها أعمالاً وأينما يتوفر العامل الإقتصادي ، لذلك يمكن تتبع التجمعات السكانية في إمارة الشارقة منذ زمن بعيد ، فقد تم إكتشاف العديد من الآثار والمواقع التي إستقر بها السكان منذ القدم ، وعموما نجد أن هناك تجمعات سكانية زراعية في السهل الساحلي الشرقي كأحياء المنطقة الشرقية ، بالإضافة إلى المنطقة الوسطى والمتمثلة بمنطقة الذيد والقرى التابعة لهذه المنطقة (المدام – والمليحة) ، إلى جانب تلك التجمعات السكانية والتي عمل سكانها في مهنة النقل البحري والتجارة كما هو موجود في السهل الساحلي الغربي بمدينة الشارقة .

ويمكن لسكان هذه المناطق التنقل بين المناطق الجبلية بمرونه حيث تم ربطها بمركز المدينة عن طريق تطوير شبكات الطرق وذلك برصف الطرق الداخلية والخارجية المرتبطة بإمارات الدولة مع بعضها البعض وعلى سبيل المثال لا الحصر .. تم إيصال منطقة وادي الحلو التي تقع غرب منطقة كلباء إلى وسط مدينة الشارقة، حيث تتقاطع مع هذه الطرق حدود داخلية مع إمارة رأس الخيمة وإمارة الفجيرة ، كما تم خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٣م) رصف كافة الطرق الرملية والحصوية التي تتصف بها المناطق الجغرافية الواقعة على الساحل الشرقي (المنطقة الشرقية) التابعة لإمارة الشارقة .

ومن جانب آخر نجد أن توفر المياه العذبة في المناطق التابعة للإمارة تعد أحد العوامل الطبيعية المؤدية إلى تركز السكان حول العيون والأفلاج ، وهي تعتبر من المصادر التي يعتمد عليها السكان في الزراعة والنشاط الإقتصادي .

إن الأحداث التاريخية والسياسية التي مرت بها الإمارة منذ نشأتها وحتى قيام الإتحاد عام ١٩٧١م أثرت بصورة مباشرة وغير مباشرة على توزيع السكان جغرافياً بين مناطق الإمارة ، ذلك لما شهدته هذه الفترة الزمنية الطويلة من سلبيات تاريخية و سياسية ، حيث نجد الإنقسامات التي أحدثتها الغزوات القبلية والمشاحنات الأسرية جعلت كثيراً من القبائل والأسر تهجر إمارتها الأم إلى إمارة أخرى حيث تجد فيها ما تبتغيه من التبعية أو

حل مشاكلها الإقتصادية والإجتماعية . ويمكن تفسير هذا التفاوت في شكل التوزيع السكاني على ضوء دراسة العوامل المؤثرة في هذا التوزيع .

رابعاً : تطور الجريمة في مجتمع الإمارات .

إن مجتمع الإمارات مر بالعديد من التغيرات التي إنتابت الكيان والتركيب الإجتماعي والإقتصادي والسياسي خلال العقود الثلاثة الماضية وخاصة بعد تزايد إنتاج البترول وتدفق العوائد المادية نتيجة لتصديره ، فقد أدى ذلك إلى تغير جذري في الوضع الإقتصادي المتمثل بإرتفاع متوسط دخل الفرد ، وإيجاد فرص عمل في الدولة الإتحادية من جهة ، وفي الإدارات المحلية لكل إمارة من جهة أخرى ، خاصة بعدما إتفق على إنشاء العديد من المشاريع التنموية لترسيخ مظاهر الدولة الحديثة .

لقد نزحت إلى دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من الأيدي العاملة بسبب العوامل المذكورة سلفاً مما أدى إلى زيادة في حجم السكان وتباين معدل النمو السكاني ، وبالتالي إنعكست العديد من الآثار السلبية على نمط الحياة السائدة منها على سبيل المثال المستوى الإجتماعي والمتمثل بالتغيرات التي طرأت على التركيب الديموغرافي للسكان ، وضعف التلاحم في الطبيعة الإجتماعية الإنعزالية للأحياء السكنية في مناطق الدولة ، فهناك أحياء سكنية مقصورة على المواطنين وحدهم ، وأحياء أخرى مخصصة للوافدين والمقيمين ، إلى جانب عامل التفاوت والتمييز في المزايا المادية ، وفرص الترقي الوظيفي ، والمزايا الإجتماعية والوظيفية الأخرى بين العمالة المواطنة والعمالة الوافدة ، مما جعل بعض الوافدين يبدي التبرم والسخط تجاه البلد المضيف له ، إذ يتزايد في أعماقه الشعور بالتمييز والتفرقة في المعاملة عدا القانون المنصوص عليه في الدولة بشكل عام ، إلى جانب ذلك تعدد وتداخل اللغات في المجتمع وما نتج عنه من تأثير سلبي على لغة الحياة اليومية السائدة .

إنتشار الظاهرة الإجرامية ، وتعدد أنماطها ، وتباين أعدادها ، حيث شهدت الدولة وعلى مر السنوات الماضية تباين في أعداد الجرائم المرتكبة بمختلف أنواعها ، مما أدى إلى زيادة صعوبة دور الخدمات الأمنية في مكافحة الجريمة والتصدي لها لذلك تتمثل علاقة السكان

---

(١) عائشة على السيار – الاصول التاريخية والتطورات المعاصرة الموحدة بين إمارات الساحل العماني – رسالة دكتوراة غير منشورة القاهرة – ١٩٩١م – ص ٩٣ .

بالجريمة بتطور الجرائم المرتكبة خلال حقبة زمنية معينة .

١ – السكان وتطور الجريمة في دولة الإمارات .

تزايدت الجريمة في منطقة الدراسة بصورة لافته للنظر ، حيث أوشك عددها على التضاعف في الدولة ككل وإن تباينت صور التزايد بين إمارة لأخرى وهذا ما تظهره بيانات جدول رقم رقم (٢١) ، ومنه يمكن أن نستخلص عدة حقائق مثل :

جدول رقم (٢١) تطور عدد الجرائم المرتكبة في إمارات الدولة خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٠ م)

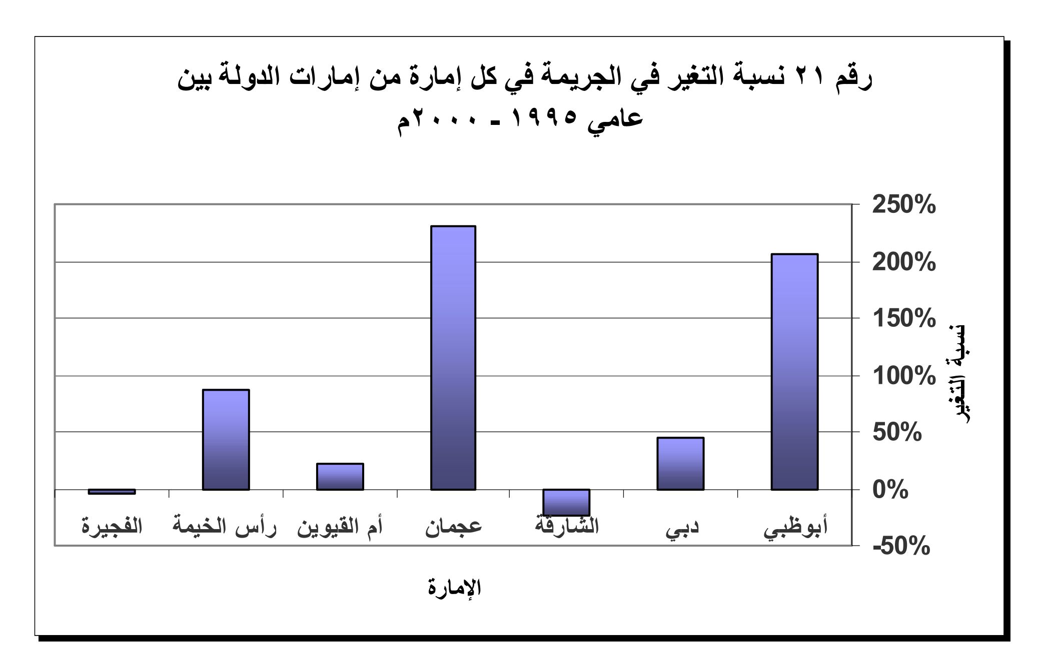
السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	نسبة التغير بين عامي ٩٥، ٢٠٠٠م
أبوظبي	٦٧٩٢	٦٤٦٤	٥٥٩٢	٦٥٦٧	٢١٣٠٠	٢٠٨١٥	٢٠٦٪
دبي	١٣٠٦٠	١١٥٨٠	١١٠٦٤	١٢٤٢٩	١٧٩١١	١٩٠٢٣	٤٥٪
الشارقة	١٠٩٤٠	١٠٣٥٣	٩٤٠٠	١٥٦٧٥	١١٢٧١	٨٣٧٤	–٢٣٪
عجمان	٢٧٣٤	٤٦٢٣	٦٦٧	٢١٤٨	٧٦٦٤	٩٠٥٨	٢٣١٪
أم القيوين	٦٣٣	٥٧٩	٤٢٥٢	٤٦٣٣	٦٠٨	٧٦٩	٢١,٥٪
رأس الخيمة	١٩٠٦	١٨٣٥	١٩٣٤	٥٩٧	٢٥٩٥	٣٥٤٧	٨٦٪
الفجيرة	٢٢٢٤	١٩٢٥	١٣٠٠	١٨٥٩	٢٢٦٩	٢١٤٣	–٣,٦٪

المصدر : وزارة الداخلية – المرجع السابق .

نسبة التغير من حساب الطالب إعتماداً على بيانات الجدول

– بلغ مجموع عدد الجرائم المرتكبة إمارات الدولة عام ١٩٩٥م نحو ٣٨٢٨٩ جريمة ، وتطور عدد الجرائم بمرور السنوات حتى أن بلغ في عام ٢٠٠٠م نحو ٦٣٧٢٩ جريمة .

في عام ١٩٩٥م تصدرت إمارة دبي المرتبة الأولى في عدد الجرائم المرتكبة في الدولة حيث بلغت ١٣٠٦٠ جريمة ، وتلتها إمارة الشارقة إذ بلغ عدد الجرائم المرتكبة نحو ١٠٩٤٠ جريمة ، بينما قل عدد الجرائم المرتكبة في إمارة أم القيوين مقارنة بباقي إمارات الدولة حيث بلغت ٦٣٣ جريمة .



أما في عام ٢٠٠٠م فقد تصدرت إمارة أبوظبي في عدد الجرائم المرتكبة حيث بلغت ٢٠٨١٥ جريمة ، وجاءت خلفها مباشرة إمارة دبي حيث بلغ عدد الجرائم المرتكبة فيها نحو ١٩٠٢٣ جريمة ، بينما قلت الجرائم المرتكبة في إمارة أم القيوين إذ بلغت ٧٦٩ جريمة .

– أما عن دراسة نسبة التغير في كل من إمارات الدولة فإننا نلاحظ أنه على الرغم من التزايد في أعداد الجريمة في كل إمارة ، إلا أن نسب تزايدها تباينت بصورة واضحة ، حيث نجد أن نسبة التغير بين عامي ١٩٩٥ ، ٢٠٠٣م في إمارة عجمان وإمارة أبوظبي سجلت أعلى مستوى لها بلغت على التوالي ٢٣١٪ ، ٢٠٦٪ أي أن نسبتها تزايدت بصورة ضخمة لا مثل لها في باقي إمارات الدولة ، أما بالنسبة لإمارتي دبي وأم القيوين فإن نسبة التغير في الجريمة لم يتعدى المعدل العام ٦٢٪ ، أما في إمارة رأس الخيمة فقد إرتفعت نسبة التغير نسبياً عن المعدل بلغت ٨٦٪ ، أما في إمارة الشارقة فقد تناقصت النسبة بشكل لافت للنظر حيث بلغت –٢٣٪ ، كما تناقصت نسبة التغير في إمارة الفجيرة بلغت –٣٫٦٪ ذلك ما يوضحه شكل رقم ٢١

٢ – السكان والجريمة في إمارة الشارقة

لقد أدت الزيادة الملحوظة في عدد السكان بإمارة الشارقة في الفترة (١٩٩٥– ٢٠٠٣م) إلى تعدد الجنسيات وتداخلها مع بعضها البعض ، كما تباين عدد الذكور والإناث في قطاعات العمل المختلفة ، وتعددت الثقافات في مجتمع الإمارات ، مما أدى إلى زيادة الجريمة وتباين أعدادها وأنماطها ، كما إختلفت أساليب ارتكابها ومن دراسة الجدول يلاحظ أن :

جدول رقم (٢٢) تطور عدد الجرائم في إمارة الشارقة خلال الفتـــــرة (١٩٩٥ – ٢٠٠٣ م)

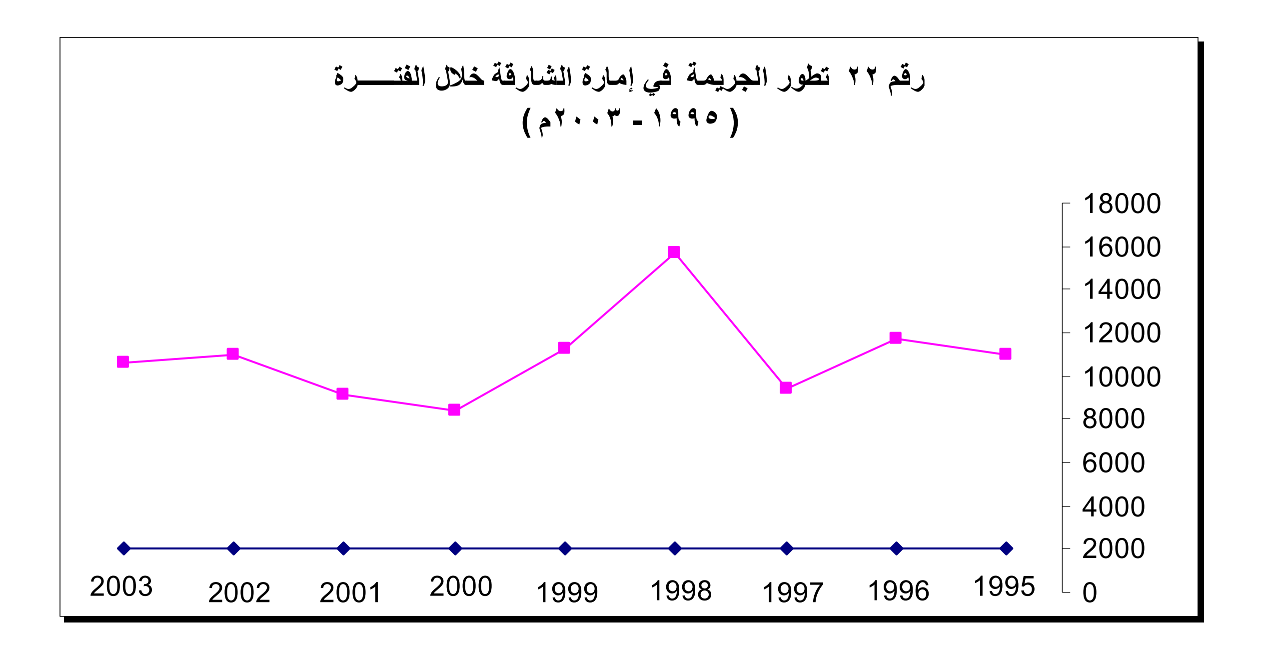
السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
عدد الجرائم	٠٩٤٠	١٠٣٥٣	٩٤٠٠	١٥٦٧٥	١١٢٧١	٨٣٧٤	٩١٥١	١١٠٢٥	١٠٦٤٤
متوسط التغير	١٠٠٪	٩٤٪	٨٦٪	١٤٣٪	١٠٣٪	٧٦٪	٨٤٪	١٠١٪	٩٧٪

المصدر : مركز البحوث والدراسات – المرجع السابق – ٢٠٠٣م

متوسط التغير من حساب الطالب إعتماداً على بيانات الجدول

– في عام ١٩٩٥م بلغ عدد الجرائم المرتكبة من قبل السكان نحو ١٠٩٤٠ جريمة ، وبلغ عدد الجرائم المرتكبة في عام ١٩٩٦ بإمارة الشارقة نحو ١٠٣٥٣ جريمة ومؤشر الرقم بلغ ٩٤٪ مجموع الجرائم المرتكبـــــة ، أما في عام ١٩٩٧م إستمر مؤشر الجريمة بالإنخفاض حيث بلغ عدد الجرائم التي إرتكبها السكان المواطنين والوافدين بإمارة الشارقة نحو ٩٤٠٠ جريمة ومؤشر الرقم بلغ ٨٦٪ ، كما بلغ عدد الجرائم المرتكبة في عام ١٩٩٨م نحو ١٥٦٧٥ جريمة ، ليسجل هذا العام بذلك أعلى المستويات بعدد إرتكاب الجرائم مقارنة بالأعوام السابقة ، وفي عام ١٩٩٩م بلغ عدد الجرائم المرتكبة من قبل السكان في إمارة الشارقة خلال نحو ١١٢٧١جريمة وتغير مؤشرها ليصل ١٠٣٪ ، حيث تناقص بمقدار ٤٤٠٤ جريمة مقارنة بالعام الأسبق .

– أما في عام ٢٠٠٠م ، فقد بلغ عدد الجرائم المرتكبة في إمارة الشارقة نحو ٨٣٧٤ جريمة ومؤشرها تناقص ليصل إلى ٧٦٪ ، ونلاحظ أن مؤشر الجريمة قد إنخفضت بنسبة بلغت نحو ٢,٥٪ مقارنة بعام ١٩٩٩م ، أما في عام ٢٠٠١م فقد بلغ عدد الجرائم المرتكبة من قبل السكان في الإمارة نحو ٩١٥١ جريمة ، مسجلة بذلك إرتفاع في عدد الجرائم بلغ نحو ٧٧٧ جريمة مقارنة بعام ٢٠٠٠م ، وفي عام ٢٠٠٢م واصل مؤشر الجريمة بإرتفاعه وبلغ عدد الجرائم المرتكبة في هذا العام نحو ١١٠٢٥ جريمة بنسبة تغير بلغت ١٠١٪، مقارنة بعام ١٩٩٥م .



أما في عام ٢٠٠٣م حيث بلغ عدد الجرائم المرتكبة نحو ١٠٦٤٤ جريمة وهو رقم يقل قليلاً عن نظيره في بداية فترة المقارنة عام ١٩٩٥م حيث بلغ مؤشره ٩٧٪ . شكل رقم ٢٢

بإيجـــــاز ..

شكلت الجريمة خطراً يهدد أمن وسلامة مجتمع الإمارات من خلال تطور أعدادها خلال السنوات القليلة الماضية ، وقد تباينت بين كل إمارة من إمارات الدولة حسب مرتكبيها وخصائصهم الديموجرافية التي يتمتعون بها ، ومن هذا المنطلق ... يمكن تتبع واقع الجريمة في إمارة الشارقة من خلال دراسة تطور الجرائم المرتكبة من قبل السكان في إمارة الشارقة خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٣م) ودور الهجرة الوافدة على الخدمات الأمنية من خلال الفصل القادم .

الفصل الثالث

واقع الجـــــــريمة في إمارة الشارقة

تمهيد ..

أولاً : تطور الجرائم المرتكبة في إمارة الشارقة وتباينها بين أعوام ١٩٩٥ – ٢٠٠٣م .

ثانياً : مقومات الهجرة في إمارة الشارقة .

ثالثاً : العلاقة بين الهجرة والجريمة في إمارة الشارقة .

رابعاً: دور الهجرة (العمالة الوافدة) على الخدمات الأمنية في إمارة الشارقة .

الفص الثالث

واقع الجريمة في إمارة الشارقة

تمهيد ..

أكدت الدراسات والبحوث المتخصصة وجود علاقة كبيرة بين الجريمة ومجموعة من العوامل الإجتماعية والإقتصادية الهامة منها سوء التنظيم والتفكك الإجتماعي وإنتشار البطالة وحالات الفقر الزائدة ، وكل هذه المتغيرات تؤدي إلى ظهور الإنحرافات المختلفة التي تؤدي بدورها إلى إرتكاب الجرائم وإنتشارها في المجتمع .

أولاً : تطور الجرائم المرتكبة في إمارة الشارقة وتباينها بين أعوام ١٩٩٥ – ٢٠٠٣م .

تباينت الجريمة وصورها بين السكان في منطقة الدراسة خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٣م) ، وظهر التفاوت في عدد الجرائم المرتكبة وبين كل نوع من أنواعها .

جدول رقم (٢٣) تطور بعض أنواع الجرائم المرتكبة من قبل السكان في إمارة الشارقة خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٣م)

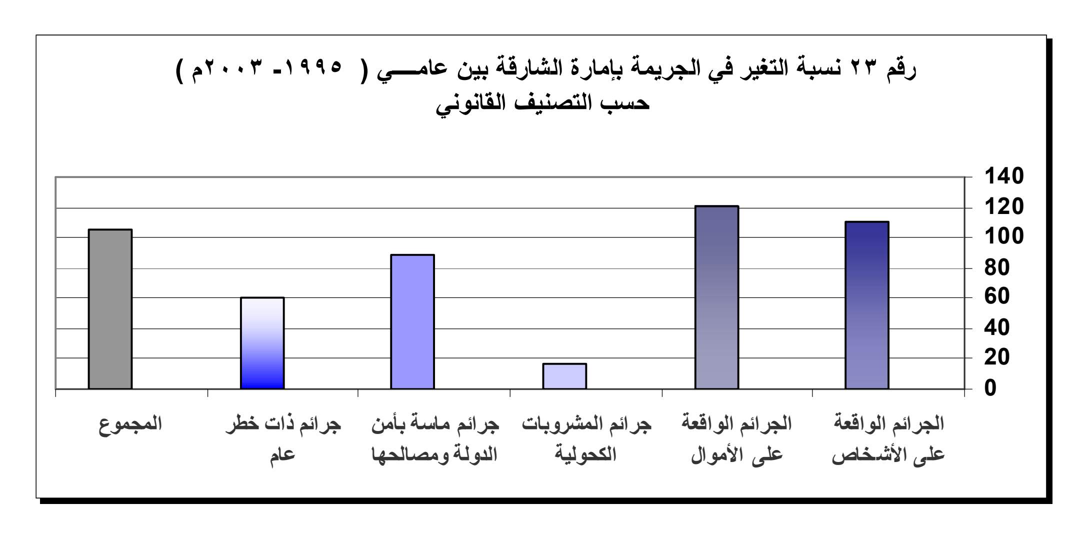
نوع الجريمة	الجرائم الواقعة على الأشخاص	الجرائم الواقعة على الأموال	جرائم المشروبات الكحولية	جرائم ماسة بأمن الدولة ومصالحها	جرائم ذات خطر عام	المجموع
١٩٩٥	٨٦٥	٣١٥٥	٥٨٤	٨٩	٨٣	٤٧٧٦
١٩٩٦	٨٥٥	٣٥٠٣	٦٠١	٧٩	٨٢	٥١٢٠
١٩٩٧	٨٩٣	٣٦٨٢	٦٣٨	٥٨	٧٣	٥٣٤٤
١٩٩٨	١٠٠١	٦٤٧٠	٧٣٩	٨٠	٩٧	٨٣٨٧
١٩٩٩	١٠٠٠	٥٣٨٨	٥٥١	٦٦	٦٥	٧٠٧٠
٢٠٠٠	١٠٨١	٥٤٤١	٤٨٥	٧٠	٨٥	٧١٦٢
٢٠٠١	١٢٥١	٦٣٢٦	٥٠٦	١٢٧	٩٠	٨٣٠٠
٢٠٠٢	١٤٢٦	٧٨٥٢	٥٧٢	١٦٩	١١٤	١٠١٣٣
٢٠٠٣	١٨٢٧	٦٩٨٥	٦٧٩	١٦٨	١٣٣	٩٧٩٢
نسبة التغير	١١١٪	١٢١٪	١٦,٢٪	٨٨,٧٪	٦٠,٢٪	١٠٥٪

المصدر : مركز البحوث والدراسات – المرجع السابق ، نسبة التغير بين عامي ١٩٩٥ ، ٢٠٠٣م من حساب الطالب .

ومن دراسة بعض أنواع الجرائم المرتكبة حسب تصنيفها القانوني يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٢٣) يمكن إستنتاج ما يلي :

– بلغ مجموع عدد الجرائم المرتكبة في إمارة الشارقة عام ١٩٩٥م نحو ١٠٩٤٠ جريمة ، الجرائم المرتكبة الواقعة على الأشخاص نحو ٨٦٥ جريمة ، كان نصيب الجرائم الواقعة على الأموال بكل صورها السمة السائدة للجريمة حيث إستحوذت على ٦٦٪ من جملة الجرائم وجاءت الجرائم الواقعة الأشخاص ٨٦٥ جريمة تمثل ١٨,١٪ من جملة الجرائم التي بلغ عددها ٣١٥٥ جريمة بنسبة ٢٨,٨٪ من جملة الجرائم المرتكبة ، أما بالنسبة لجرائم المشروبات الكحولية فقد بلغ عددها نحو ٥٨٤ جريمة بنسبة ١٢,٢٪ ، وبلغ عدد الجرائم ذات خطر عام نحو ٨٣ جريمة ، وفي عام ٢٠٠٣م بلغ مجموع الجرائم المرتكبة نحو ١٠٦٤٤ جريمة ، حيث واصلت الجرائم الواقعة على الأموال بجميع صورها تصدرها لسمة الجريمة في الإمارة وقد إستحوذت ٧١,٣٪ من جملة الجرائم ، وجاءت الجرائم الوقعة على الأشخاص ١٨٢٧ جريمة تمثل ١٨,٦٪ من جملة الجرائم ، أما بالنسبة لجرائم المشروبات الكحولية فقد بلغ عددها نحو ٦٧٩ جريمة ، بالإضافة إلى أن هناك عدد ١٣٣ جريمة إرتكبت من قبل السكان بإمارة الشارقة وهي جرائم ذات خطر عام .

– أما عن دراسة نسبة التغير في كل جريمة فإننا نلاحظ أنه على الرغم من التزايد في أعداد الجريمة في فرع من فروعها ، إلا أن نسب تزايدها تباينت بصورة واضحة ، وإن ظلت الجرائم الواقعة على الأموال في مقدمة أنواع الجرائم السائدة في إمارة الشارقة ، حيث زاد عددها من ٣١٥٥ جريمة في عام ١٩٩٥م إلى ٦٩٨٥ جريمة في عام ٢٠٠٣م ، أي أن نسبتها تزايدت بصورة ضخمة لا مثل لها بين باقي الجرائم حيث بلغت نسبة التغير فيها ١٢١٪ ، أما بالنسبة للجرائم الواقعة على الأشخاص فقد إحتلت المرتبة الثانية طوال فترة المقارنة ، بل أنها زادت بصورة واضحة أيضاً ، حيث زاد عدد الجريمة من ٨٦٥ جريمة في عام ١٩٩٥م إلى ١٨٢٧ جريمة في عام ٢٠٠٣م وبلغت نسبة زيادتها ١١١٪ ، أما بالنسبة لجرائم المشروبات الكحولية فقد تباينت أعدادها خلال فترة المقارنة ، إذ أن نسبة التغير فيها بلغت ١٦,٢٪ وهي أقل



الجرائم المتزايدة في الإمارة إذا ما قورنت بالجرائم الأخرى ، وعن الجرائم الماسة بأمن الدولة ومصالحها فقد زاد عددها من ٨٩ جريمة في عام ١٩٩٥م إلى ١٦٨ جريمة في عام ٢٠٠٣م وبلغت نسبة زيادتها ٨٨,٧٪ ، أما بالنسبة للجرائم ذات خطر عام فقد بلغت نسبة زيادتها ٦٠,٢٪ في فترة المقارنة . شكل رقم ٢٣

أ – تطور الجرائم المرتكبة حسب التركيب النوعي .

يتباين نوع مرتكبي الجرائم من السكان في إمارة الشارقة ، كما تختلف أعدادهم سواء أكانت الجريمة مرتكبة من قبل الذكور أم الإناث ، وتتنوع أساليب الجريمة عند إرتكابها .

جدول رقم (٢٤) تطور الجرائم المرتكبة في إمارة الشارقة خلال الفتـــرة (١٩٩٥ – ٢٠٠٣م) حسب التركيب النوعي للسكان

نوع الجريمة	عدد جرائم الذكور	عدد جرائم الإناث	المجموع
١٩٩٥	٩٤٢٠	١٥٢٠	١٠٩٤٠
١٩٩٦	٩٥٣٣	٨٢٠	١٠٣٥٣
١٩٩٧	٨٤٩٥	٩٠٥	٩٤٠٠
١٩٩٨	١٣٤٥٢	٢٢٢١	١٥٦٧٥
١٩٩٩	٩٨٧٩	١٣٩٢	١١٢٧١
٢٠٠٠	٧٨١٥	٥٥٩	٨٣٧٤
٢٠٠١	٨٥٠٤	٦٤٧	٩١٥١
٢٠٠٢	١٠٠٦٢	٩٦٣	١١٠٢٥
٢٠٠٣	٩٩٨٥	٦٥٩	١٠٦٤٤
نسبة التغير	٦٪	–٥٦,٦٪	–٢,٧٠٪

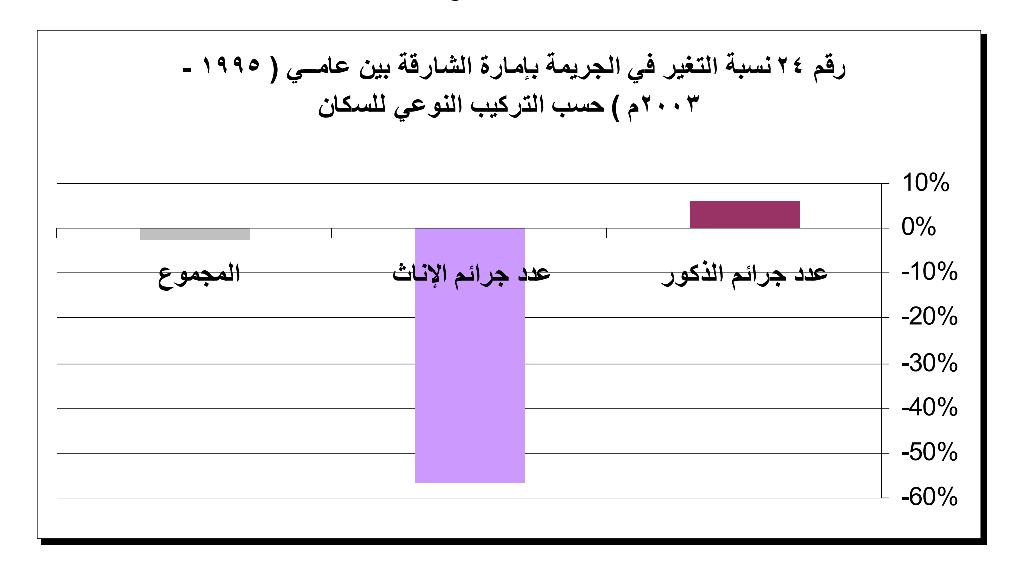
المصدر : مركز البحوث والدراسات – المرجع السابق ، نسبة التغير بين عامي ١٩٩٥ ، ٢٠٠٣م من حساب الطالب .

ومن بيانات الجدول يمكن إستنتاج ما يلي :

– بلغ عدد الجرائم المرتكبة في منطقة الدراسة عام ١٩٩٥م من قبل السكان الذكور نحو ٩٤٢٠ جريمة ٨٦٪ من جملة الجرائم ، بينما كان نصيب الجرائم المرتكبة من قبل الإناث ١٥٢٠ جريمة من جملة الجرائم ، وفي عام ٢٠٠٣م تزايد عدد الجرائم المرتكبة من قبل السكان الذكور حيث بلغ عددها ٩٩٨٥ جريمة ، أما عن الجرائم المرتكبة من قبل الإناث فقد قل عددها من العام نفسه حيث بلغ ٦٥٩ جريمة ، كما يلاحظ أن الجرائم المرتكبة من السكان الذكور هي السمة السائدة للجريمة طوال فترة المقارنة .

– أما عن دراسة نسبة التغير في كل جريمة فإننا نلاحظ أن مؤشر الجريمة لدى السكان الذكور يعد من المؤشرات الأمنية الخطيرة على المجتمع ، أي أن نسبتها تزايدت بصورة ضخمة لا مثل لها مقارنة بتلك الجرائم المرتكبة من الإناث ، وقد بلغت نسبة التغير ٦٪ ، أما بالنسبة للجرائم المرتكبة من قبل الإناث فقد تناقصت طوال فترة المقارنة ، وبلغت نسبة التغير – ٥٦,٦٪ ، بل أنها تناقصت بصورة واضحة أيضاً ، حيث قل عدد الجريمة من ١٥٢٠ جريمة في عام ١٩٩٥م إلى ٦٥٩ جريمة في عام ٢٠٠٣م . شكل رقم ٢٤

– لعل أبرز الأسباب التي أدت إلى تصدر السكان الذكور في إرتكاب الجرائم هو توفر فرص العمل في قطاعات الأنشطة الاقتصادية مما أدى إلى تزايد حجم الأيدي العاملة الذكور في مثل هذه القطاعات ، لذلك انتشرت الجريمة في المجتمع .



ب – تطور الجرائم المرتكبة حسب التركيب العمري.

أدى إختلاف الفئات العمرية للسكان في منطقة الدراسة إلى تباين عدد الجرائم المرتكبة في كل فئة عمرية من هذه الفئات ، وتعدد أنماطها ، إلى جانب إختلاف الأسلوب الإجرامي المتبع في إرتكابها .

جدول رقم (٢٥) تطور الجرائم المرتكبة في إمارة الشارقة خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٣م)

حسب التركيب العمري للسكان

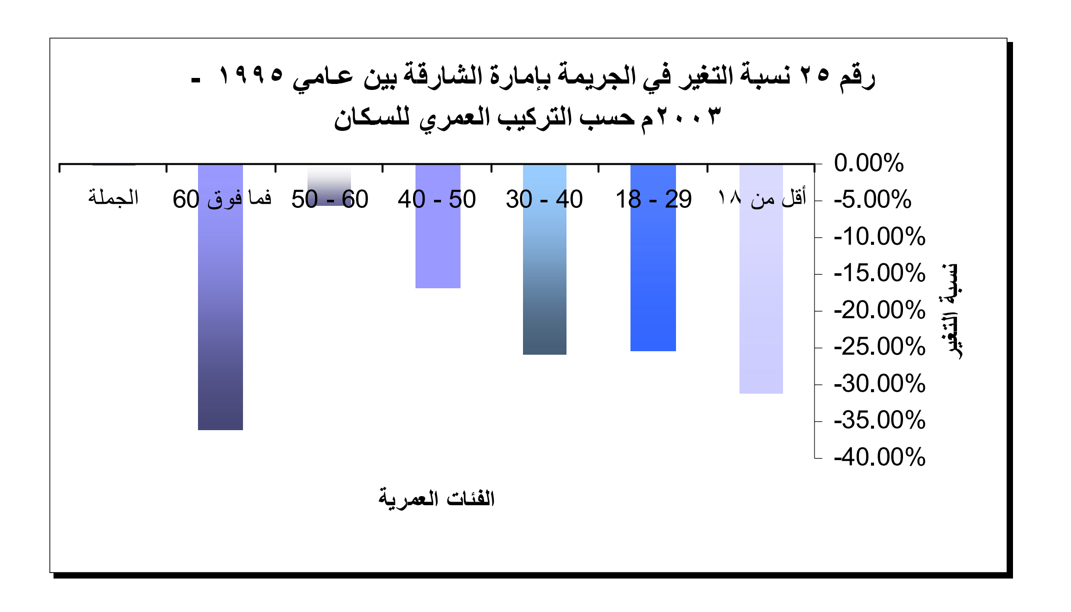
الفئة العمرية	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	نسبة التغير بين عامي ٩٥ – ٢٠٠٣م
أقل من ١٨	٧٣١	٦٨٩	٦١٤	٦٨٧	٧٧٤	٤٥٦	٤٠٨	٤١٤	٥٠٢	-٣١,٣٪
١٨ – ٢٩	٥٠٥٢	٥٠٢٦	٤٤٦٧	٦٠٥٥	٥٧٣٤	٣٢٨٨	٢٩٢٣	٣٠٩٣	٣٧٥٧	-٢٥,٦٪
٣٠ – ٤٠	٣٢٩٣	٢٩٨٦	٢٨٤٥	٦٦٩٨	٣٢٢٤	٢٧٨٤	٢٥٧٨	٢٥٥٠	٢٤٣١	-٢٦,١٪
٤٠ – ٥٠	١٤٥٦	١٢٤٠	١١٠٦	١٧١٩	١٢٨٧	١٣٦٨	١٣٨٦	١٤١٢	١٢٠٩	-١٦,٩٪
٥٠ – ٦٠	٣٢٨	٣٣١	٢٩٨	٣٩٨	١٩٨	٣٨٣	٣٦٩	٤٠٧	٣٠٩	-٥,٧٪
٦٠ فما فوق	٥٥	٥٠	٤٤	٩٥	٣٥	٦٦	٧٥	٩٩	٣٥	-٣٦,٣٪
الجملة	١٠٩١٥	١٠٣٢٢	٩٣٧٤	١٥٦٥٢	١١٢٥٢	٨٣٤٥	٧٧٣٩	٧٩٧٥	٨٢٤٣	-٢٥٪٪

المصدر : مركز البحوث والدراسات – المرجع السابق .

نسبة التغير من حساب الطالب إعتماداً على بيانات الجدول .

من دراسة بيانات الجدول يمكن إستنتاج الحقائق التالية :

- إن الفئة العمرية (١٨ – ٦٠ سنة) هي أكثر الفئات العمرية إرتكاباً للجرائم في منطقة الدراسة ، وهي تعتبر الفئة الشابة مقارنة بباقي الفئات العمرية ، ولعل أبرز الأسباب في تصدرها للجرائم هي قدرة هذه الفئة على التعامل الإجرامي المنظم وغير المنظم في المجتمع وخصوصاً تلك الجرائم الواقعة على الأموال ، والجرائم الواقعة على الأشخاص ، خاصة بعد تزايد العمالة الوافدة في إمارة الشارقة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ، الأمر الذي سهل من إيجاد فرص العمل بمختلف الأنشطة الحياتية في إمارة الشارقة ، لا سيما الأنشطة الإقتصادية والصناعية والثقافية ، مما أسهم تطور الجريمة بمختلف صورها .



– تناقص عدد الجرائم المرتكبة في فئة الأحداث (أقل من ١٨سنة) في إمارة الشارقة خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٣م ، حيث بلغ عددها في عام ١٩٩٥م ٧٣١ جريمة مشكلة نسبة ٦,٦٩٪ ، وفي عام ٢٠٠٣م بلغ عددها ٥٠٢ جريمة بنسبة ٦٪ ، وعلى الرغم من قلة عدد الجرائم المرتكبة في هذه الفئة العمرية ، إلا أنها تشكل خطر بالغ الأثر على المجتمع لما يرتكبه الأحداث من جرائم خطيرة على سبيل المثال لا الحصر .. جرائم سرقة ، أو جرائم تعاطي المخدرات ، أو جرائم إتلاف مال الغير ، وفي كثير من الأحيان تصل إلى ارتكابهم جرائم الحريق العمد .

– أما عن دراسة نسبة التغير في كل فئة عمرية فإننا نلاحظ أن مؤشر الجريمة في جميع الفئات العمرية تناقص بصورة واضحة (ذلك ما يوضحه شكل رقم ٢٢) ، وعلى الرغم من ذلك إلا أن هناك تباين لافت للنظر بنسبة التغير بين عامي (٩٥ ، ٢٠٠٣م) ، حيث قلت الجريمة في الفئة العمرية (٦٠ سنة فما فوق) من ٥٥ جريمة عام ١٩٩٥م إلى ٣٥ جريمة عام ٢٠٠٣م أي أنها تناقصــت بنسبة –٣٦,٣٪ ، وعلى الرغم من تناقص الجريمة في الفئة العمرية (١٨ – ٢٩سنة) من ٥٠٥٢ جريمة في عام ١٩٩٥م إلى ٣٧٥٧ جريمة عام ٢٠٠٣م إلا أن نسبتها – ٢٥,٦٪ تساوت تقريبا مع نسبة المعدل العام –٢٥٪ للجرائم المرتكبة في جميع الفئات العمرية بمنطقة الدراسة ، وجدير بالذكر أن هناك عدد من الجرائم المرتكبة لم تحدد فئات عمر مرتكبيها .

ج – تطور الجرائم المرتكبة حسب المستوى التعليمي .

تلعب الثقافة للعديد من الأفراد دوراً بارزاً في خصائصهم وسلوكهم وتصرفاتهم داخل المجتمع ، مما يترتب على ذلك بعض من الآثار إما تكون إيجابية المتمثلة في رقي كافة المجالات الحياتية والتي تعود بالنفع على المجتمع ، أو آثار سلبية المتمثلة بإنتشار الظاهرة الإجرامية وما ينتج عنها من هدم في البناء الإجتماعي والثقافي في المجتمع ، وما يعود بالضرر على مرتكبي الجريمة .

جدول رقم (٢٦) تطور الجرائم المرتكبة في إمارة الشارقة خلال الفتـــرة

(١٩٩٥ – ٢٠٠٣م) حسب المستوى التعليمي للسكان

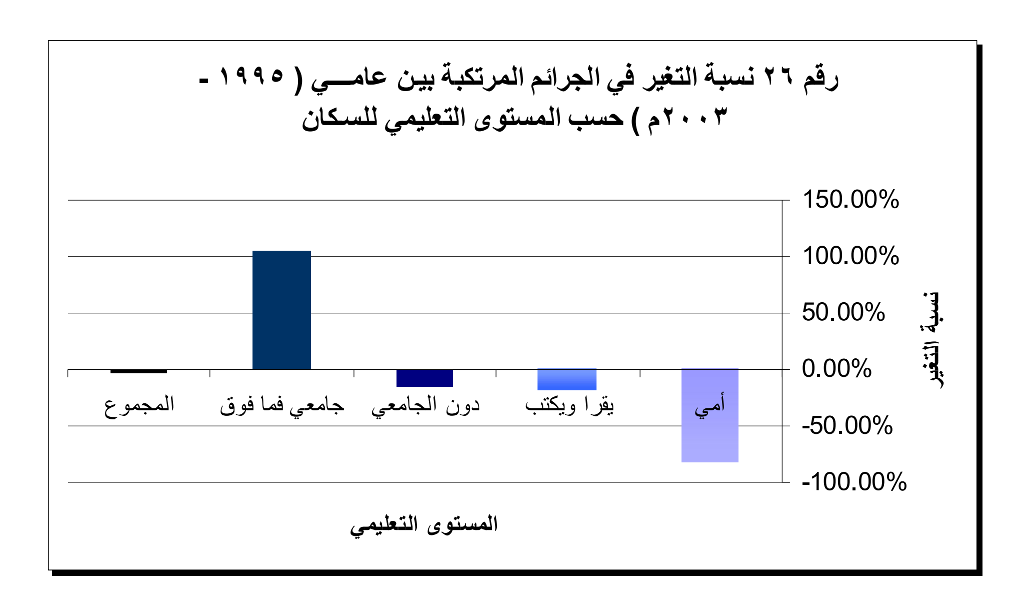
المستوى التعليمي	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	نسبة التغير بين عامي ٩٥– ٢٠٠٣م
أمي	٢٠٦٠	١٥٤٦	١٢٧٣	٩٩٦	٦٧٩	٦٢١	٥١٥	٤٥٧	٣٦١	– ٨٢,٤٪
يقرا ويكتب	٦٢٣٣	٦٠٤٢	٥٧٠٦	٨٠٦٥	٥٦٩٢	٤٤٠٨	٤٨٨٦	٥١٥٠	٤٩٩٣	–١٩,٨٪
دون الجامعي	٢٣٤٥	٢٤٤٩	٢٠٤٣	٣٨٩٢	٣٥٢٦	١٧٠٢	١٤٧٧	١٦٠١	١٩٩١	– ١٥٪
جامعي فما فوق	٣٠٢	٣١٦	٣٧٨	٢٧٢٢	٨٤٣	٧٦٧	٥٥٣	٤٨٨	٦٢٢	١٠٥٪
المجموع	١٠٩٤٠	١٠٣٥٣	٩٤٠٠	١٥٦٧٥	١١٢٧١	٨٣٧٤	٩١٥١	١١٠٢٥	١٠٦٤٤	– ٢,٧٠٪

المصدر : مركز البحوث والدراسات – المرجع السابق

نسبة التغير من حساب الطالب إعتماداً على بيانات الجدول

– بلغ عدد الجرائم التي إرتكبها السكان بإمارة الشارقة خلال عام ١٩٩٥م الذين تميز مستواهم التعليمي بالأمية نحو ٢٠٦٠ جريمة ، بينما بلغ عدد الجرائم المرتكبة من السكان الذين يجيدون القراءة والكتابة في مستواهم التعليمي نحو ٦٢٣٣ جريمة ، وتم إرتكاب عدد ٢٣٤٥ جريمة من قبل السكان الذين تميزوا بمستوى تعليمي دون الجامعي ، بالإضافة إلى أن هناك عدد ٣٠٢ جريمة إرتكبت من قبل الأشخاص الذين كان مستواهم التعليمي جامعي فما فوق .

– تباين عدد الجرائم المرتكبة في المستويات التعليمية بمنطقة الدراسة بعد عام ١٩٩٥م نتيجة للزيادة التي شهدتها الإمارة في مستوى الخدمات التعليمية ، وتوافد الأيدي العاملة والذين تميزوا بمستويات تعليمية مختلفة ، ففي عام ٢٠٠٣ م بلغ عدد الجرائم التي إرتكبها السكان



والذي كان مستواهم التعليمي (أمي) نحو ٣٦١ جريمة ، بينما بلغ عدد الجرائم المرتكبة من قبل السكان والذين تميزوا بالقراءة والكتابة في مستواهم التعليمي نحو ٤٩٩٣ جريمة ، وقد إرتكب عدد ١٩٩١ جريمة من قبل السكان الذين تميزوا بمستوى تعليمي دون الجامعي ، أما عن السكان الذين كان مستواهم التعليمي جامعي فما فوق فقد إرتكبوا عدد ٦٢٢ جريمة من مجموع الجرائم المرتكبة في إمارة الشارقة خلال العام نفسه ، بالإضافة إلى أن هناك عدد ٢٦٧٧ جريمة إرتكبت لم يتبين المستوى التعليمي لمرتكبيها .

– أما عن دراسة نسبة التغير في كل مستوى تعليمي للسكان فإننا نلاحظ أن مؤشر الجريمة في جميع المستويات التعليمية للسكان تناقص بصورة واضحة عدا المستوى التعليمي جامعي فما فوق طوال فترة المقارنة(ذلك ما يوضحه شكل رقم ٢٢) ، حيث تزايد عدد الجريمة من ٣٠٢ جريمة في عام ١٩٩٥م ليصل إلى ٦٢٢ جريمة عام ٢٠٠٣م ، أي أن نسبتها زادت ١٠٥٪ ، ويعد من المؤشرات الأمنية الخطيرة التي تشكل صعوبات متزايدة على دور الخدمات الأمنية بمنطقة الدراسة .

أما بالنسبة لباقي المستويات التعليمية وعلى الرغم تناقصها إلا أن هناك تباين لافت للنظر بنسبة التغير في فترة المقارنة ، حيث قلت الجريمة بالنسبة للسكان الأميون في مستواهم التعليمي من ٢٠٦٠ جريمة عام ١٩٩٥م إلى ٣٦١ جريمة عام ٢٠٠٣م أي أنها تناقصت بنسبة –٨٢,٤٪ ، في الجانب الآخر تناقص مؤشر الجريمة في المستوى التعليمي (يقرأ ويكتب) للسكان من ٦٢٣٣ جريمة في عام ١٩٩٥م إلى ٤٩٩٣ جريمة عام ٢٠٠٣م بنسبة – ١٩,٨٪

أما بالنسبة للجرائم المرتكبة من قبل السكان الذين تميزوا بمستوى تعليمي دون الجامعي فقد تناقص عددها من ٢٣٤٥ جريمة في عام ١٩٩٥م إلى ١٩٩١ جريمة في عام ٢٠٠٣م ، وبلغت نسبة تناقصها — ١٥٪ ، وجدير بالذكر أن هناك عدد من الجرائم المرتكبة لم تحدد فيها المستويات التعليمية لمرتكبيها من السكان .

من تطور الجرائم المرتكبة في إمارة الشارقة خلال المراحل الثلاث يمكن إستخلاص الحقائق التالية :

– شهد عام ١٩٩٨م مؤشرات خطيرة على المجتمع وهي إرتفاع عدد الجرائم المرتكبة في الإمارة بفعل زيادة حجم السكان ، حيث أثرت الهجرة الوافدة على منطقة الدراسة خاصة في إرتكاب الجرائم المختلفة .

– ارتفع عدد الجرائم المرتكبة في إمارة الشارقة خلال الفترة (١٩٩٥ — ٢٠٠٣م) في الفئة العمرية (١٨ — ٦٠ سنة) في ظل تأثير العوامل الإقتصادية والإجتماعية التي تميزت بها منطقة الدراسة .

– نلاحظ تطور عدد الجرائم المرتكبة من قبل السكان في إمارة الشارقة خلال الفتـــــــــرة (١٩٩٥– ٢٠٠٣م) الذين تميزوا بمستوى تعليمي جامعي فما فوق دون غيرهم ، ويرجع السبب في ذلك هو عدم إدراك الشخصية الذاتية عند إرتكابهم للجرائم متعددة الأنواع ، فمنهم من يريد إكتساب المال دون النظر إلى مكانته الإجتماعية التي يتميز بها بين أفراد المجتمع ، ومنهم ممن يريد إشباع النفس بالتعدي على حرمة الآخرين دون وجود أي من المخاوف النفسية وما يترتب عليه من عقوبة ردع في المستقبل عند تنفيذ الجريمة ، على سبيل المثال لا الحصر .. أن غالبية الجرائم المرتكبة من هذه الفئة هي الجرائم الواقعة على الأموال .

– على الرغم من وضع القيود المفروضة على العمالة الوافدة من قبل وزارة العمل والعمال في دولة الامارات العربية المتحدة وذلك بشرط توفر الشهادة العلمية الجامعية وما دونها في قطاعات العمل المختلفة للحد من توافد بعض من الجنسيات وذلك لتنظيم سوق العمل ، إلا أن هناك جرائم ترتكب من قبل الأشخاص الذين يتميزون بمستوى تعليمي دون الجامعي .

ثانياً: الهجرة الوافدة إلى إمارة الشارقة .

أدى التدفق الهائل من المهاجرين إلى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إستقرارهم في أماكن متفرقة ومتقاربة، وتباينت أحجام هؤلاء المهاجرين ، كما إختلفت جنسياتهم ، وقدمت إلى إمارة الشارقة هجرات من مناطق جغرافية مختلفة في العالم ، وإتسمت هجرة العمالة بدوافع متنوعة كان القاسم المشترك الأعظم فيها هو العامل الإقتصادي وإيجاد فرصة للعمل .

١ – نماذج للهجرة إلى إمارة الشارقة

أ – المهاجرون من السواحل الإيرانية ووسط إيران والبلوشستان .

كان لموقع الإمارات المتميز بقرب المسافة من السواحل الإيرانية فضل كبير في نزوح تيارات من المهاجرين من السواحل الإيرانية وخاصة الناطقين باللغة العربية إلى إمارة الشارقة على وجه الخصوص ، حيث كان الإحتكاك التجاري بين البلدين يتزايد منذ عام ١٩٢٠م ، وبحكم أن موقع الخليج العربي كان ملتقى للبضائع القادمة من الهند وشرق أفريقيا وباكستان واليمن وأندونيسيا بواسطة السفن الشراعية ، إستقر العديد من العمال الإيرانيين وعائلاتهم في إمارة الشارقة ، ولعل هناك العديد من الظروف الحياتية المتمثلة بقلة الحركة التجارية في مناطقهم ، أو هرباً من الفقر الشديد الذي قاسته هذه العائلات كانت من أبرز الأسباب في ترك مواطنهم والهجرة خارجها ، بالإضافة إلى إمتلاك بعض من الأفراد القدرة المالية على إستثمارها بمجال التجارة في الدولة بصفة عامة .

إن دولة الإمارات بشكل عام وإمارة الشارقة بشكل خاص أصبحت منطقة جذب يسعى إليها القادمين من المناطق القريبة للعمل والإرتزاق بعد إكتشاف النفط ، فقد قدم مهاجرون من وسط إيران وإستقروا في مناطق مختلفة ، وإختلفوا عن المهاجرون من السواحل والجزر الإيرانية ونلاحظ أن عاداتهم وتقاليدهم وثقافتهم ودينهم مختلفة جداً عن مجتمع الإمارات حيث أنهم لا يتقنون اللغة العربية ومنهم من لا يتحدث بها ، وبعض هؤلاء ممن يعتنق المذهب الشيعي الذي يختلف عن المذهب السنى السائد في الإمارة ، لذلك ظلت هذه الفئة تقطن في مساكن ومناطق محددة ومتقاربة مع بعضها البعض ، ولم تنجح في الإندماج مع أفراد المجتمع

الإماراتي ، وإنما كونت مجتمعاً خاصاً بها هذه الأقلية من المهاجرين تحيزوا بتمسكهم بقوميتهم وقلة ولائهم لأرض الإمارات ، بينما نلاحظ الجزء السني من هؤلاء المهاجرين كان أقرب من السواحل الإيرانية في تقاليدهم وبعض عاداتهم ، فكان هناك نوع من التقدير لهؤلاء المهاجرين من أبناء المجتمع الإماراتي ، ويظهر ذلك جلياً في تشابه الروابط والعلاقات الإجتماعية والإقتصادية والدينية اليومية ، وإستقرارهم في أماكن متقاربة على أرض الإمارة .

ونظراً لعامل الفقر والبحث عن العمل في الوظائف غير الغنية (العضلية) ، قدم من مناطق البلوشستان مهاجرون وبأعداد كبيرة لحاجة الدولة لهذه العمالة الرخيصة ، حيث ينتمي هؤلاء المهاجرون لقبائل وعشائر متباينة ، وينقسمون سياسياً وجغرافياً حسب مناطق التوزيع في موطنهم ، وتوجد قبيلة يطلق عليها (البلوش) وتنقسم إلى جزئين ، الجزء الأول يطلق عليم (بلوش إيران) والذين يقطنون في مناطق جغرافية قريبة من الحدود الإيرانية ، والجزء الثاني (بلوش باكستان) حيث يقطنون في مناطق جغرافية تقع على الحدود الباكستانية ويتبعونها سياسياً ، وهؤلاء المهاجرين من البلوش إستقروا في مناطق سكنية عشوائية وخاصة في المناطق الهامشية من المدن ، حيث يتجمع الأقارب الذين ينتمون لعشيرة واحدة في مساكن متقاربة ، إذ أن الغالبية العظمى منهم يتبعون المذهب السني ، وتجمعهم عادات وتقاليد وقيم إجتماعية ، إذ تتصف حياتهم بالبساطة وعدم التعقيد ، كما يتصفون بالشجاعة وتنتشر بينهم عادة أخذ الثأر (١) ، ولقد إستطاعت هذه الجماعات أن تشكل وحدة إجتماعية متميزة عن غيرها من الهجرات الوافدة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام ، حيث أنهم من المهاجرين الأكثر إنتماء لقوميتهم وثقافتهم .

ب – المهاجرون بقصد العمل والإستقرار .

كان للمهاجرون من شبه القارة الهندية السبق في التواجد بمدن الإمارات الساحلية منذ فترة طويلة لاسيما إمارة الشارقة منها ، وقد إمتهن هؤلاء التجارة وخاصة الهنود منهم ، وغالبية

---

(١) عبدالرزاق فارس الفارسي – تخطيط القوى العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – رسالة ماجستير غير منشورة – ١٩٨٣م – ص ١١٥

هؤلاء المهاجرون الأوائل كانوا من الوثنيين ويطلق عليهم في الإمارات قديما إسم (البانيان) ، وهناك فئة قليلة مسيحية ، بالإضافة إلى وجود بعض من المهاجرين الباكستانيين والأفغان الذين يعملون في المهن التجارية المختلفة والمهن الدنيا . وجدير بالذكر أن هذه الفئات المهاجرة من الهنود من أبعد الفئات عن مجتمع الإمارات ، ولم تستطيع أن تندمج مع المجتمع الإماراتي ، لذلك يوجد هناك حاجز كبير بين هذه الجماعات والسكان المواطنين، الأمر الذي جعل هذه العمالة المهاجرة على صلة فيما بينها ، ولقد شكلت كل جنسية منها كأسرة واحدة تربطها علاقات قوية ووثيقة ، وقد تزايد عدد العمالة الوافدة من شبه القارة الهندية بشكل ملحوظ في إمارة الشارقة بعد قيام الإتحاد عام ١٩٧١م .

جـ – المهاجرون بقصد العمل في هجرة مؤقتة .

بعد تصدير أول شحنة نفطية من أبوظبي عام ١٩٥٨م ، وتدفق النفط في الدولة وظهور الشركات الأجنبية التي ساهمت في عمليات بناء التنمية الشاملة ، وتطوير البنية التحتية الأساسية في إمارة الشارقة عام ١٩٧١م ، توافدت الهجرات الفردية والجماعية وذلك لإغتنام فرص العمل في ظل قلة العمالة المواطنة وندرة السكان والتي عملت في المؤسسات والشركات الخاصة سواء التجارية أو الصناعية أو التعليمية أو الصحية ..الخ ، ولقد جلب بعض من المهاجرين أسرهم معهم والآخر بدونها ، وتجمعوا في مناطق مختلفة من الإمارة (مدينة الشارقة أو المنطقة الوسطى أو المنطقة الشرقية) ، سواء بالقرب من المنشآت التي يعملون فيها أو بعيداً عنها ، ونجد أن المهاجرين بقصد العمل في هجرة مؤقتة ينقسمون إلى قسمين ، القسم الأول يتمثل في المهاجرين الأجانب الذين عملوا في القطاعات الخاصة على سبيل المثال لا الحصر ... شركات المقاولات والبناء ، والمؤسسات التجارية ، والصناعية ، أما القسم الثاني فقد تمثل في المهاجرين العرب حيث إتجه عدد منهم للعمل بالقطاعات الحكومية في (مجال التدريس ، والصحة ، والبلدية ، ودائرة الكهرباء والماء ، دائرة التخطيط والمساحة ...الخ) ، وهي فئة قليلة إذا ما قورنت بالعمالة الوافدة غير العربية في إمارة الشارقة بشكل خاص .

إن هذه العمالة المهاجرة متباينة التركيب الديمغرافي قد تزايدت من خلال إتساع رقعة التطور

الإقتصادي والحضاري الذي شهدته الدولة ، وساهمت في إكتشاف أنواع جديدة للتواصل التجاري والإجتماعي وغيرها عبر الوسائل المختلفة ، وعلى الرغم من الآثار الإيجابية التي حققتها لدولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام ، والشارقة بشكل خاص في فترات زمنية سابقة، إلا أن الآثار السلبية على المجتمع تتزايد وتتطور من فترة لأخرى كلما زاد حجم المهاجرين .

٢ – تطور حجم الهجرة في إمارة الشارقة .

ليست الهجرة في إمارة الشارقة حديثه أو وليدة عهد النفط ، بل أنها معروفة من قبل ذلك في ظل ظروف مختلفة ، وكانت لها دوافع متميزة ، وهي في القدم محدودة بأعدادها ، كما أنه لا يوجد سجل دقيق أو تقديري على الأقل لهذه الأعداد منذ عام ١٩٨٥م وحتى يومنا هذا .

وتعد دراسة الهجرة إلى إمارة الشارقة قبل إكتشاف النفط أمراً صعباً نظراً لعدم وجود بيانات أو إحصاءات يتوفر بها عنصراً من عناصر الثقة والدقة ، فضلاً عن عدم وجود أية قوانين تنظم عملية الهجرة لأنها كانت بعضها تتم بصورة غير شرعية عن طريق التسلل عبر الحدود الدولية ، ولقد أورد لوريمر في سياق إستعراضه للسكان والقبائل في إمارة الشارقة عدد الجاليات التي كانت تعيش على أرضها ، وذكر أن هناك حوالي (١٤٠٠) نسمة من البلوش والألبانيين ، وحوالي (١٩٤) نسمة من الهندوكيين ، وحوالي (١٢٣) نسمة من الخواجة ، وعدد من الإيرانيين وغير العرب ، كما توجد مجموعات كبيرة من الزنوج القادمين من إثيوبيا وشرق أفريقيا (١) .

أ – تطور حجم المهاجرين خلال الفترة (١٩٧٥ – ١٩٩٥م) .

زادت أعداد المهاجرين إلى الشارقة بصور ضخمة ، فبعد أن كانت جملتهم تبلغ ٣٧,٥ ألف نسمة في تعداد ١٩٧٥م ، زاد عددهم إلى ما يقرب من ٢٩٦ ألف مهاجر في عام ١٩٩٥م ، أي أن أعداد المهاجرين زادت بما يقرب من ٦ أمثال العدد في عام ١٩٧٥م (في عشرين عام فقط)

---

(١) ج.ج.لوريمر – المرجع السابق – ص ١٠٨٨

وبدراسة تيارات الهجرة إلى إمارة الشارقة لوحظ :

جدول رقم (٢٧) تطور عدد المهاجرين إلى إمارة الشارقة حسب التعدادات الرسمية

(١٩٧٥ – ١٩٨٠ — ١٩٨٥ – ١٩٩٥ م)

التعداد	١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٥	
الجنسية	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الدول العربية	٩٥٦٩	٢٥,٤	٣٠٤٨١	٣٠,٨	٣٩٣١٤	٢٧,١
الدول الآسيوية غ ع	٢٦٢٧٣	٦٩,٩	٦٤١٩٠	٦٤,٩	١٠٠٠١١	٦٨,٨
الدول الإفريقية غ ع	٣٥	٠,١	٤٤٣	٠,٥	٥١٨	٠,٤
الدول الأوروربية	١٢٤٧	٣,٣	٣٥١٠	٣,٦	٢٦٥١	١,٨
الأمريكتان	١٢١	٠,٣	١٦٥	٠,٢	٣٣٧	٠,٢
دول أخرى	٣١٨	٠,٩	٣٣	٠,٠٣	٢٤٦٢	١,٧
المجموع	٣٧٥٦٣	١٠٠	٩٨٨٢٢	١٠٠	١٤٥٢٩٣	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط — المرجع السابق— تعدادات ١٩٧٥ — ١٩٨٠ — ١٩٨٥م

غ . ع إختصاراً للجنسية غير العربية .

– بلغ عدد المهاجرين إلى إمارة الشارقة حسب تعداد عام ١٩٧٥م نحو ٣٧٥٦٣ نسمة ، حيث إحتل المهاجرين من الدول الآسيوية غير العربية المرتبة الأولى بالنسبة لمجموع عدد السكان المهاجرين البالغ عددهم نحو ٢٦٢٧٣ نسمة في إمارة الشارقة مشكلين بذلك نسبة بلغت ٦٩,٩٪ ، وإحتل المهاجرين من الدول العربية المرتبة الثانية حيث بلغ عـددهم ٩٥٦٩ نسمة بنسبة ٢٥,٤٪ من مجمـوع السكان في إمارة الشارقة ، وتعتبر الدول الأفريقية غير العربية هي من أقل الدول المصدرة للعمالة إلى إمارة الشارقة حتى عام ١٩٧٥م ، حيث بلغ عددهم ٣٥ نسمة بنسبة بلغت ٠,١٪ .

– إن العمالة الوافدة الآسيوية غير العربية تطور نموها بشكل سريع عن باقي المهاجرين خلال الفترة (١٩٧٥ — ١٩٨٥م) حتى بلغت نسبتهم أكثر من ثلثي جملة الوافدين إلى إمارة الشارقة ، ولعل أبرز الأسباب في ذلك هو إقبالهم على الأعمال الوضيعة التي يرفضها الوافدون من العرب وغيرهم وبأجور منخفضة أقل ممن يقبل بها غيرهم ، كما يتوفر لديهم عنصر الطاعة ،

فكان من الطبيعي أن يعتمد القطاع الخاص على هذه النوعية من العمالة في كافة مستوياتها الفنية سواء الوضيعة أم المتقدمة نسبياً (١) .

بلغ مجموع عدد المهاجرين إلى إمارة الشارقة حتى عام ١٩٩٥م ٢٩٥٧٨١ مهاجر ، وبذلك تزايدت نسبة السكان المهاجرين إلى إمارة الشارقة إلى ٧٣,٥٪ مقارنة بعام ١٩٧٥م .

وتأتي العمالة الوافدة من الدول العربية في المرتبة الثانية بعد الآسيويين ومعظمها يعمل في الخدمات سواء الحكومية أو الخاصة ، وجدير بالذكر أن تيارات الهجرة تزايدت بعد دخول إمارة الشارقة في منعطف التقدم الحضاري العصري الذي شهدته في مجالات واسعة لا سيما في عمليات التشيد والبناء ، وطرق النقل والمواصلات ، وظهور بعض من الجامعات والمدارس التعليمية الحكومية منها والخاصة الجديدة في مختلف مناطق الإمارة ، وتعدد الأنشطة التجارية الخالية من الضرائب الجمركية ، وإنتشار الأراضي الزراعية ، وظهور المناطق الصناعية المختلفة ، أصبحت الهجرة يتزايد نفوذها وبأعداد كبيرة ، لذلك شهدت الإمارة قفزة نوعية في حجم العمالة الوافدة إليها من جميع دول العالم ، وتطورت أعداد المهاجرين خلال السنوات الماضية كما سبق وأوضحت الدراسة.

– لقد شهدت جميع القطاعات في إمارة الشارقة إقبالاً متزايداً من العمالة الوافدة منذ عام ١٩٩٥م (وغالبيتهم من الذكور في سن العمل حيث بلغت نسبة الإناث المهاجرات ١٥٪ فقط من جملة القوى العاملة) ، وإتجه البعض منهم للعمل في القطاعات الحكومية الإتحادية والمحلية ، والبعض الآخر عمل في الشركات التجارية والمؤسسات الخاصة ، وتباينت أعداد العاملين من الذكور والإناث في مثل هذه القطاعات ، مما أدى إلى إتساع نطاق العمل وظهور مهن جديدة في سوق العمل لم تكن معروفة في مسمياتها منذ القدم ، وبعد أن كانت المهن التجارية والصناعية والحرفية تندرج تحت مسميات مهنية بسيطة خلال الفترة (١٩٧٥ – ١٩٩٠م) وهي محدود في حيز معين من الإمارة ، إتسع هذا الحيز بعد تلك الفترة ليشمل العديد من المسميات المهنية الجديدة في إمارات الدولة بشكل عام و إمارة الشارقة بشكل

---

(١) فايز محمد العيسوي – نمو سكان دولة الإمارات – المرجع السابق – ص ٣٨٥

خاص .

وكان لظهور مهن جديدة في سوق العمل بعد عام ١٩٩٥م ، أثره في زيادة حجم الهجرة إلى الإمارة ، فقد تطور عدد الأنشطة المختلفة سواء كانت إقتصادية ، أو ثقافية أو صحية ، وعلى سبيل المثال لا الحصر .. بلغ عدد الرخـــص التـــجارية (الجديدة) الصادرة في عام ٢٠٠١ بإمارة الشارقة نحو ٣٦٩٣ رخصة ، وتطور هذا العدد في عام ٢٠٠٢م ليصل إلى ٤٤٢٧ رخصة ، وإستمرت الزيادة في أعداد الرخص التجارية لتصل إلى ٥٠٥١ رخصة عام ٢٠٠٣م (١) ، وشملت هذه الرخص على كل من المؤسسات الفردية البسيطة ، والشركات التضامنية ، وشركات ذات مسؤولية محدودة ، وشركات مساهمة عامة ، ووكالات للخدمات ، بالإضافة إلى أفرع شركات محلية وأجنبية ، وشركات أعمال مهنية ، إلى جانب رخص تجارية لشركات مساهمة خاصة ، بالإضافة إلى تزايد أعداد الرخص التجاريـــة (المجددة) من ٢٠٨٧٨ رخصة إلى٢٥٠٩٣ بإمارة الشارقة في عام ٢٠٠٣م ، وبلغ عدد الرخص المجددة للمنشآت التجارية نحو ١٣٠١٨ ، وبلغ عدد الرخص التجارية المجددة للمنشآت الصناعية نحو ٨٥٥ ، بينما بلغ عدد الرخص التجارية للمنشآت المهنية نحو ١١٢٠٣ ، كما شهدت المنطقة تزايداً في أعداد المدارس والمستشفيات والعيادات الخاصة وغيرها من منشآت خدمية تشير إلى التطور الإقتصادي والإجتماعي الذي شهدته الإمارة ، مما ساعد على تزايد تدفق المهاجرين إلى المنطقة سواء من الريف إلى المدن أو كان معظمها من المهاجرين الوافدين لسد النقص الملحوظ التي تعاني الدولة بشكل عام وإمارة الشارقة بشكل خاص منذ سنوات طويلة ، ولكن ترتبت على هذه المعطيات أمور عدة تأتي في مقدمتها عدم إستقرار الحالة الأمنية في بعض الفترات والمتمثلة بإنتشار الظاهرة الإجرامية التي دفعت بعض من أفراد العمالة الوافدة إلى إرتكاب جرائم متطورة وحديثة ، آخذين بعين الإعتبار تخصص بعض من شرائح هذه العمالة لجرائم واحدة ترتكب بين حين وآخر ، والتي إنتشرت بشكل كبير مما أدى إلى صعوبة التصدي لها ومكافحتها من قبل أجهزة الخدمات الأمنية في إمارة الشارقة .

---

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة – دائرة التنمية الاقتصادية – الكتاب الإحصائي السنوي – إمارة الشارقة – ٢٠٠٣م

٣ – الهجرة والجريمة في إمارة الشارقة .

يرتبط عامل الهجرة بالجريمة إرتباطاً مباشراً، ومما لاشك فيه أن للعمالة الوافدة أثر كبير في تغير صورة أي مجتمع من المجتمعات الحديثة وذلك من النواحي المختلفة لا سيما الناحية الأمنية منها خاصة إذا ما كانت أعدادها تمثل نسبة كبيرة من مكونات الدولة سكانياً ، ويبرز هذا التأثير بإرتكاب بعض من أفرادها جرائم متنوعة وبفكر متطور وحديث ، مما تعمل على إنتقال الظاهرة الإجرامية لأفراد المجتمع سواء المواطنين أو الوافدين في الإمارة ، وقد تطورت الجرائم المرتكبة من قبل بعض أفراد العمالة الوافدة في إمارة الشارقة بعد ظهور النفط ، وإستمر مؤشر الجريمة بالتباين خلال السنوات القليلة الماضية ، ومن هذا المنطلق ... يمكن رصد علاقة الهجرة بالجريمة من خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٣م) وفقاً للتصنيف القانوني للجريمة ، ونوع الجنسية .

جدول رقم (٢٨) تطور بعض الجرائم المرتكبة في إمارة الشارقة من قبل بعض أفراد العمالة الوافدة خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٣م)

نوع الجريمة	واقعة على الأشخاص	واقعة على الأموال	ماسه بالعقائد الدينية	قانون المشروبات الكحولية	ماسه بأمن الدولة ومصالحها	المجموع
١٩٩٥	٨٠٩	٢١٤٠	٢١	٦٦٦	٧٠	٣٧٠٦
١٩٩٦	٧٢٠	٢٤٠٤	٥	٦٧٢	٥١	٣٨٥٢
١٩٩٧	٨٦٦	٢٤١٤	٥	٧٦٨	٥٨	٤١١١
١٩٩٨	٩٦٥	٤٣٤١	٤	٨٧٦	٩٤	٦٢٨٠
١٩٩٩	٩١١	٣٨٦٤	٥	٦٦١	٥٧	٥٤٩٨
٢٠٠٠	١٠٣٩	٤٤٤٠	٦	٥٨٠	٨٤	٦١٤٩
٢٠٠١	١٠٩٨	٤٩٧٥	١٢	٦٢٨	١٤٧	٦٨٦٠
٢٠٠٢	١٥١٦	٥٧١٨	٨	٧٤٥	٢٢٤	٨٢١١
٢٠٠٣	١٧٥٦	٥٣٣١	٤	٨٦٥	١٩٧	٨١٥٣
نسبة التغير	٪١١٧	٪١٤٩	–٪٨٠	٪٢٩	٪١٨١	٪١٢٠

المصدر : مركز البحوث والدراسات – المرجع السابق – (١٩٩٥ – ٢٠٠٣م) .

نسبة التغير من حساب الطالب إعتماداً على بيانات الجدول

– بلغ مجموع عدد الجرائم التي إرتكبت من قبل بعض أفراد العمالة الوافدة بإمارة الشارقة خلال عام ١٩٩٥م نحو ٣٧٠٦ جريمة ، كان نصيب الجرائم الواقعة على الأموال بكل صورها هو السمة السائدة للجريمة حيث إستحوذت على ٥٧,٧٪ من جملة الجرائم ، وجاءت الجرائم الواقعة على الأشخاص ٨٠٩ جريمة تمثل ٢٢٪ أي خمس الجرائم بصفة عامة وهي نسبة كبيرة إذا ما قورنت بالجرائم الأخرى ، كما بلغ عدد الجرائم المرتكبة الماسة بأمن الدولة ومصالحها في الإمارة نحو ٧٠ جريمة بنسبة بلغت ١,٨٨٪ ،وبلغ عدد الجرائم المرتكبة الماسة بالعقائد الدينية نحو ٢١ جريمة بنسبة بلغت ٠,٥٦٪ ، وهي أقل الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في الإمارة خلال العام نفسه .

– أما في عام ٢٠٠٣ م بلغ مجموع عدد الجرائم المرتكبة من قبل بعض أفراد العمالة الوافدة في إمارة الشارقة نحو ٨١٥٣ جريمة ، وهذا يعني مدى الزيادة الكبيرة في أعداد في الإمارة ، حيث تضاعف عددهم تقريباً إذا ما قورن بمثيلة عام ١٩٩٥م ، وظلت الجرائم الواقعة على الأموال متصدرة قائمة الجرائم حيث بلغت ٦٥٪ من إجمالي الجرائم ، تلتها الجرائم الواقعة على الأشخاص وجاءت في المرتبة الثانية بنسبة ٢١,٥٪ من إجمالي الجرائم .

أما الجرائم المرتكبة المتعلقة بقانون المشروبات الكحولية فقد بلغت ٨٦٥ جريمة ومثلت نسبة مقدارها ١١٪ من إجمالي الجرائم ، في حين بلغت أعداد الجرائم المرتكبة الماسة بأمن الدولة نحو ١٩٧ جريمة بنسبة بلغت نحو ٢,٤٪ من إجمالي عدد الجرائم المرتكبة في إمارة الشارقة .

– أما عن دراسة نسب التغير في كل جريمة فإننا نلاحظ أنه على الرغم من التزايد في أعداد الجريمة في كل فرع من فروعها إلا أن نسب تزايدها تباينت بصورة واضحة ، وإن ظلت الجرائم الواقعة على الأموال في مقدمة أنواع الجرائم السائدة في إمارة الشارقة ، حيث زاد عددها من ٢١٤٠ جريمة إلى ٥٣٣١ جريمة في عام ٢٠٠٣م ، أي أن نسبتها تزايدت بصورة ضخمة لا مثيل لها بين كافة الجرائم الأخرى حيث بلغت نسبة زيادتها ١٤٩٪ ، وجاءت الجرائم الواقعة على الأشخاص في المرتبة الثانية طوال فترة المقارنة ، بل أنهـــا زادت

بصورة واضحة أيضاً ، حيث زاد عدد الجريمة من ٨٠٩ جريمة في عام ١٩٩٥م إلى ١٧٥٦ جريمة في عام ٢٠٠٣م وبنسبة زيادة بلغت ١١٧٪ ، أما الجرائم المتعلقة بقانون المشروبات الكحولية فقد زادت بصورة طفيفة من ٦٦٦ جريمة في عام ١٩٩٥م إلى ٨٦٥ جريمة في عام ٢٠٠٣م وبنسبة بلغت ٢٩٪ فقط ويمكن إستخلاص أهم السمات التي تميز نوع الجريمة في الإمارة فيما يلي :

- إحتلت الجرائم الواقعة على الأموال المرتكبة من قبل العمالة الوافدة المرتبة الأولى في إمارة الشارقة ، حيث تطورت معدلاتها بشكل كبير خلال هذه المرحلة ، ويرجع السبب في ذلك هو تعدد الشركات التجارية والصناعية وتقارب النشاط بينهما خصوصا في مدينة الشارقة وما نتج عن ذلك من غزارة المعاملات وتبادلها بين شرائح مختلفة من هذه العمالة سواء المقيمة أو القادمين إلى الإمارة بقصد الزيارة مما أدى إلى تصاعد الجرائم الواقعة على الأموال منها على سبيل المثال لا الحصر .. إتساع جرائم النصب والاحتيال ، وجرائم خيانة الأمانة ، وجرائم الإختلاس بأساليب إجرامية محترفه .

- إحتلت المرتبة الثانية الجرائم الواقعة على الأشخاص التي إرتكبها بعض من أفراد العمالة الوافدة في إمارة الشارقة ، حيث أدى تعدد وإختلاط الجنسيات مع بعضها البعض في المجتمع إلى تكوين مجتمعات صغيرة (أقليات) ، إنتشرت فيما بينها الأفكار الإجرامية وتم تبادل الأساليب الإجرامية في تنفيذ الجريمة فيما بينهم ، وبذلك إرتكب بعض من أفرادها جرائم مثل جرائم الزنا ، وهتك العرض ، والإعتداء على سلامة جسم الغير بمختلف درجاته، وجرائم الشتم والقذف لا سيما في ظل وجود العوامل المساعدة كالعوامل الجغرافية والبيئية ...الخ .

- إحتلت المرتبة الثالثة الجرائم المتعلقة بقانون المشروبات الكحولية ، حيث ساهمت العمالة الوافدة من خلال إقامتها على حد الخصوص في إمارة الشارقة من تطور هذه الظاهرة الإجرامية خلال المرحلة الأولى ، ويرجع السبب في ذلك هو صدور القانون المحلي لإمارة الشارقة كما ورد ذكره سلفاً ، ومن المعروف أن العمل اليومي المتواصل في مواقع مختلفة

لبعض من أفراد العمالة الوافدة ، وكثرة الإحتكاكات يسبب لها العديد من بذل الجهد الجسدي والعقلي ، إلى جانب تعودهم على تناول الكحول في بلدهم يعمل على تطور هذه الجرائم من سنة لأخرى في إمارة الشارقة .

– إحتلت المرتبة الرابعة الجرائم الماسة بأمن الدولة ومصالحها ، كما إحتلت الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة والماسة بالعقائد الدينية المرتبة الخامسة خلال المرحلة الأولى

– شهد عام ١٩٩٨م ارتفاعا في عدد الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة ، ويرجع السبب في ذلك هو التحول الكبير الذي شهدته الإمارة من توافد الأيدي العاملة والعمل في القطاعات الحيوية المختلفة ، مما أدى إلى زيادة في حجم المهاجرين بعد هذا العام .

ومن دراسة التوزيع الجغرافي للجرائم التي إرتكبت في الإمارة وفقاً لنوع الجنسية التي إرتكبت هذه الجرائم وفقاً لبيانات عام ٢٠٠٣م يلاحظ ما يلي :

جدول رقم (٢٩) التوزيع الجغرافي للجريمة حسب النوع والجنسية للمهاجرين في إمارة الشارقة عام ٢٠٠٣م

الجنسية	٢٠٠٣			
النوع	ذكور	النسبة	إناث	النسبة
دول مجلس التعاون الخليجي	٢٦٢	٣,٢٪	١٢	١,٤٪
الدول العربية	٢٧٨٥	٣٤,٥٪	٢٢٣	٢٦,٦٪
الدول الآسيوية غير العربية	٤٦٨١	٥٨٪	٥٤٥	٦٥٪
الدول الأفريقية غير العربية	٦٠	٠,٧٪	٢٨	٣,٣٪
الدول الأوروبية	٧٣	٠,٩٪	١١	١,٣٪
دول الأمريكتان	٣٢	٠,٣٪	٣	٠,٣٪
لا يحمل أوراق ثبوتية	١٧٠	٢,١٪	١٦	١,٩٪
المجموع	٨٠٦٣	١٠٠٪	٨٣٨	١٠٠٪

المصدر : مركز البحوث والدراسات – المرجع السابق – ٢٠٠٣م

النسب من حساب الطالب إعتماداً على بيانات الجدول

– تصدرت الدول الأسيوية غير العربية المرتبة الأولى في إرتكابها للجرائم بمنطقة الدراسة ، حيث بلغت نسبة الجرائم التي إرتكبها الذكور ٥٨٪ ، بينما بلغت نسبة الجرائم المرتكبة من قبل الإناث ٦٥٪ .

– جاءت الجنسيات العربية في المرتبة الثانية بإرتكاب الجرائم في إمارة الشارقة حيث يعد السكان الذكور هم الأكثر إرتكاباً للجريمة مشكلين نسبة بلغت ٣٤,٥٪ ، بينما بلغت نسبة الجرائم المرتكبة من قبل الإناث ٢٦,٦٪

– على الرغم من تواجد جنسيات مختلفة في إمارة الشارقة إلا أن الجرائم التي ترتكب من أفرادها قليلة مقارنة بالجنسيتين السابقتين .

ومن دراسة التوزيع الجغرافي للجرائم التي إرتكبت في الإمارة وفقاً للفئات العمرية ونوع الجنسية التي إرتكبت هذه الجرائم وفقاً لبيانات عام ٢٠٠٣م يلاحظ ما يلي :

جدول رقم (٣٠) التوزيع الجغرافي للجريمة حسب التركيب العمري والجنسية للمهاجرين في إمارة الشارقة عام ٢٠٠٣م

الفئة العمرية	دول خليجية	دول عربية	دول آسيوية غ ع	دول افريقية غ ع	دول أوروبية	دول الأمريكتان	لا يحمل أوراق ثبوتية	المجموع
أقل من ١٨	٢٦	١٠٣	٨٧	–	١	١	٢٥	٢٤٣
١٨ – ٢٠	٥٢	١١٧	٢١٤	٥	–	١	٤٦	٤٣٥
٢١ – ٣٠	٤٦	٥٩٤	١٤٦١	٢٠	٤	–	٦٠	٢١٨٥
٣١ – ٤٠	٤٢	٧٢٨	١٢٣٣	٢١	١٢	٦	٢٦	٢٠٦٨
٤١ – ٥٠	٢٦	٤٢١	٧٠٦	١١	٢٥	٧	٧	١٢٠٣
٥١ – ٦٠	٤	١٤٠	١٩٨	٣	٦	٧	٦	٣٦٤
٦١ – ٧٠	٢	١٣	٢١	٢	٤	١	٢	٤٥
غير مبين	٧٦	٨٣٢	١٠٩١	٢٦	٣٢	١٢	١٤	٢٠٨٣
المجموع	٢٧٤	٢٩٤٨	٥٠١١	٨٨	٨٤	٣٥	١٨٦	٨٦٢٦
النسبة	٣,١٪	٣٤,١٪	٥٨٪	١٪	٠,٩٪	٠,٤٪	٢,١٪	٨٦٢٦

المصدر : مركز البحوث والدراسات – المرجع السابق – ٢٠٠٣م ، و النسب من حساب الطالب إعتماداً على بيانات الجدول

– إحتلت الفئة العمرية (٢١ — ٣٠ سنة) للسكان المهاجرين المرتبة الأولى في إرتكابها للجريمة مشكلة نسبة بلغت ٢٥,٢٪ مقارنة بباقي الفئات العمرية ، وتلتها مباشرة في المرتبة الثانية الفئة العمرية (٣١ — ٤٠ سنة) إذا ما أخذ بعين الإعتبار بأن هناك جرائم إرتكبت في فئات عمرية مختلفة لم تحدد حيث بلغت نسبتها ٢٤,١٪ ، وجاءت بعد الفئتين السابقتين الفئة العمرية (٤١ — ٥٠ سنة) بنسبة بلغت ١٣,٤٪ ، أما باقي الفئات العمرية فقد تباينت نسبها حيث أنها لم تتجاوز ٥٪ من جملة الجرائم المرتكبة في منطقة الدراسة .

ثالثاً : علاقة النشاط البشري والجريمة بالخدمات الأمنية في إمارة الشارقة .

تواجه الخدمات الأمنية في أي مجتمع للعديد من التحديات العصرية سواء كانت عوامل طبيعية أو بشرية ، ونجد أن السكان أحد هذه العوامل وسببه المباشر هو لما يرتكبوه من جرائم تؤثر على دور الخدمات الأمنية في مختلف الأنشطة التي تقدمها وتسعى إلى تحقيق هدفها في المجتمع الإماراتي .

وبعد معرفة علاقة السكان بالجريمة و مدى تأثير سكان إمارة الشارقة من الناحية الأمنية، تتضح بعض الحقائق التي يمكن الأخذ بها لمعرفة الآثار التي خلفها سكان الإمارة على الخدمات الأمنية ، ولا شك أن للتغير الاجتماعي دوراً كبيراً في حدوث الجريمة ، ومن هنا نجد أن أثر السكان على الخدمـــات الأمنية يتلخص في النقاط التالية :

– يؤثر سكان إمارة الشارقة بشكل عام على الخدمات الأمنية بشتى أنواعها من خلال إرتفاع نسبة الجرائم التي يرتكبوها وذلك لأسباب إقتصادية وإجتماعية ونفسية ... الخ ، حيث تباين الوضع الديموغرافي بين مناطق الإمارة ، وإختلف دور كل من أجهزة الشرطة ، والدفاع المدني ، إدارة الجوازات والجنسية بالإمكانيات المتوفرة والمتاحة لديها في مكافحة الجريمة بمختلف أوجهها في هذه المناطق الجغرافية ، الأمر الذي ساعد على بروز بعض الثغرات والتي تم إستغلالها من قبل المجرمين وذلك من خلال تفعيل النشاط الإجرامي فيها .

– واجهت الخدمات الأمنية بإدارتها العديد من الصعوبات في تقديم خدماتها تجاه المجتمع ، حيث إستقرار السكان في مناطق بعيدة عن مراكزها أدى إلى عدم توفر سرعة الإنتقال عند حدوث الجريمة في بعض المناطق الجغرافية التابعة للإمارة وهذا يرجع إلى العوامل الجغرافية الطبيعية . بالإضافة إلى تداخل الحدود الداخلية والدولية بين مناطق الإمارة الذي سهل من خلق الفجوات الأمنية و مثال على ذلك لا الحصر هو إستقرار السكان في المنطقة الشرقية من إمارة الشارقة وتداخل الحدود الجغرافية مابين مناطقها وسلطنة عمان

– نقص القوة العاملة في بعض مراكز الخدمات الأمنية والذي أثر بشكل واضح على أداء عملها في مناطق الإمارة بعد الطفرة التي شهدتها إمارة الشارقة في التركيبة السكانية خلال السنوات الأخيرة ، ولذلك نجد أن عدد العاملين في مراكز الشرطة أو الدفاع المدني في بعض مناطق الإمارة لا يتناسب مع عدد السكان وهنا نلاحظ إرتفاع عدد الجرائم في مركز الخدمة الأمنية عن غيره وما ينعكس على مستوى الخدمات الأمنية في المنطقة بشكل خاص وإمارة الشارقة بشكل عام ، مع العلم بأن بيانات عدد القوة العاملة في الأجهزة الأمنية هي بيانات سرية ولا يمكن الإفصاح عنها من قبل الجهات المختصة في دولة الامارات العربية المتحدة .

– تعدد الجنسيات في إمارة الشارقة وإختلاط العادات والتقاليد بين المواطنين والمقيمين في مختلف مناطق الإمارة جعل دور بعض أنواع الخدمات الأمنية يزداد مما أدى إلى إختلاف أوجه الإجرام فيها .

– نلاحظ أن مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة يمر بعدة متغيرات ديموغرافية ساهمت في تطور الظاهرة الإجرامية ولأن مجتمع الشارقة جزا لا يتجزأ من المجتمع الإماراتي فقد واجه هذه التغيرات بشتى ظروفها المختلفة .

إن عملية التغير الإجتماعي والإقتصادي والثقافي التي تجتازها الإمارة تنطوي عملياً على هدم نظم إجتماعية بأكملها وبناء نظم وتشكيل قيم وعناصر ثقافية ومعايير إجتماعية جديدة ويتوقع أن تظهر في كل هذه الأحوال مجموعة من المشكلات الاجتماعية لعل أهمها إنهيار الروابط والعلاقات التقليدية وتدهور إتساق القيم التي كانت تحكم هذه العلاقات والتفاعلات

بـين الأفـراد والجماعـات في المجتمـع ، ولا شـك أن في ذلـك خلخلـة بالبنيـة الإجتماعيـة ستتجلى في تقويض أسس الأمن الإجتماعي وإنهيار الروابط التي تقوم عليها وحدة الجماعـة وتماسكها وإستمرار وجودها في حالة عدم الإستقرار والتوازن سوف تشـكل مناخـاً إجتماعيـاً ملائما لظهور العديد من الجرائم المنظمة وغير المنظمة .

إن إختلاف الإجرام في المدينة عنه في الريـف يعـزى إلى كثـرة السـكان في المدينـة وكثـافتهم وتنوعهم مما يؤثر بالضرورة في العلاقـات المتبادلـة بـين الأفـراد وبـذلك نسـتطيع نلاحـظ أن سياسة التعامل من جانب أفراد الخدمة الأمنية يتباين بالمدينة عنه في الريف ، ويبدو ذلـك واضحاً بين مناطق إمارة الشارقة حيث تعتبر مدينة الشارقة أكثر تحضـراً عـن بـاقي منـاطق الإمارة رغم وجود بعض من الخدمات المصاحبة للخـدمات الأمنيـة في منـاطق الريـف إلا أن الدور الذي يقدمة أفراد الخدمة الأمنية يختلف ، فيزداد صـعوبة بطبيعـة الحـال في مدينـة الشارقة مثلا عن المنطقة الشرقية نظراً لزيادة حجـم السـكان وإتسـاع المسـاحة الجغرافيـة ، ولكن هناك جرائم معينة ترتكب في المنطقة الشـرقية تفـوق بنسـبتها عـن مدينـة الشـارقة (جرائم الدخول غير المشروع) .

إن الإختلاف في عدد الجرائم المرتكبة بـين منـاطق الإمـارة أثـر بشـكل واضـح علـى مسـيرة الخدمات الأمنية في التقدم للأمام ، حيث توجد هناك عوامل إجتماعية تؤدي دورهـا الـذي يسهم في تحقيق تقدم وتطور دور الخدمات الأمنيـة إن بـرزت بشـكل واضـح بـنفس الوقـت ولعل أبرزها وسائل الإعلام ، حيث تعتـبر أداه مـن أدوات للتحـول والـتغير الاجتمـاعي إذ يتطلب من تلك الوسائل المساعدة في جعل مهمة التحول الاجتماعي تبرز على هيئة عـادات وممارسات جديدة وإلى علاقات إجتماعية مختلفة ، ومن الملاحظ أن وسـائل الإعـلام قـادرة على غرس مفاهيم وأفكار وعادات وقيم جديدة تعتبر متطلبات للتقـدم والتطـور وإلى إعـادت بناء الأفراد في المجتمع .

ومن منظور جانبي آخـر ... أثـر السـكان وبشـكل واضـح علـى الخـدمات الأمنيـة في إمـارة الشارقة من خلال مساعدتهم على إنتشار جرائم جنائية متنوعـة لعـل أبرزهـا تلـك الجـرائم

الواقعة على الأموال ، حيث يقوم بعض من أفراد المجتمع والذين يجهلون العقوبات الرادعة لجرائم الشيكات المرتجعة من زيادة تفعيل هذه الظاهرة الإجرامية في المجتمع ، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة إلقاء القبض على المتهمين من قبل أجهزة الشرطة وخاصة إذا كان المتهم من أفراد العمالة الوافدة ، كما تقوم شريحة معينة من السكان المواطنين أو الوافدين والمقيمين في إمارة الشارقة بإرتكاب جرائم ذات خطر عام على المجتمع أبرزها جرائم الحريق العمد ، لذلك نجد أن دور أجهزة الخدمات الأمنية يزداد صعوبة من حيث تعقب مرتكبي هذا النوع من الجرائم في منطقة جغرافية واسعة المساحة والحدود .

نلاحظ أن عامل السكان لعب دوراً بارزاً في تطور الظاهرة الإجرامية وتعددها ، ولكن نجد أن السكان المواطنين يتباين عدد إرتكابهم للجرائم بالنسبة للسكان الوافدين والمقيمين على أرض الإمارة .

شكلت الهجرة في إمارة الشارقة العديد من المخاطر والمخاوف التي إمتدت آثارها وإنعكست سلباً على المجتمع ، حيث تتمثل هذه المخاطر في خطر إخفاء الهوية الإماراتية ، فالتجمعات الأجنبية تشكل في واقع الأمر مجتمعات غير مرتبطة بالمحيط السياسي والإجتماعي بقدر ما هي مرتبطة بمجتمعاتها الكبيرة ،هناك كل من جنسيات الهند وباكستان وبنجلاديش وإيران وغيرها وهي من باب العزل الاجتماعي تحولت من مجتمعات مهاجرة إلى مجتمعات مصغرة في دولة الإمارات بشكل عام وامارة الشارقة بشكل خاص ، لها أنديتها وعاداتها وتقاليدها ولغتها وثقافتها .

ومن جانب آخر أدت العمالة الوافدة إلى تفكيك وتصدع الأسر من خلال إختلاط هذه الجنسيات في المجتمع ، وما نتج عنها من تأثير سلبي على اللغة العربية وذلك من الناحية الثقافية ، وتقليد شريحة معينة من المجتمع لهذه العمالة في ملبسها وطقوسها ، وإنتشار الزواج من الأجنبيات من قبل المواطنين من الناحية الإجتماعية ، لذلك إنتشرت الظاهرة الإجرامية في إمارة الشارقة بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة ، فأصبح بعض من أفراد هذه العمالة الوافدة يتخصص بعمل إجرامي أو أكثر ، ويتبع أساليب إجرامية حديثة في

إرتكاب الجريمة والتي إمتدت إلى المصالح الحكومية في بعض من الأوقات ، وعلى سبيل المثال لا الحصر .. إنتشرت في إمارة الشارقة ظاهرة إجرامية خطيرة في الآونه الأخيرة وهي جرائم التزوير في الأوراق والمستندات الرسمية ، وبعد إدخال أجهزة الحاسب الآلي وماكنات التصوير الحديثة في المنشآت التجارية وغيرها ، ووجود الخبرة المؤهلة والمدربة لهذه المهنة من الأيدي العاملة ، نجد أن مثل هذا النوع من الجرائم قد يرتكب بسهولة ، كتزوير تأشيرات الزيارة وذلك عن طريق نسخها وإعادة تدوين تواريخها ، أو تزوير جوازات السفر وخصوصا تلك التابعة للعمالة الآسيوية غير العربية ، حيث يتوافد العديد من أفراد هذه الجنسية إلى دولة الإمارات بشكل عام وإمارة الشارقة بشكل خاص بتأشيرات سياحية ، وبعدها يقوم من يشرف على هذا النوع من الجرائم بأخذ جواز سفر الوافد إلى الإمارة ويرتكب جريمتة مقابل تأمين حياة هذا العامل ومستقبلة في الدولة بشكل عام من خلال توفير له عمل بسيط في قطاع معين .

ومن هنا يصعب على أجهزة الخدمات الأمنية المعني بها هنا (جهاز الشرطة) ، (إدارة الجنسية والإقامة بإمارة الشارقة) في الحد من هذه الظاهرة الإجرامية الخطيرة ، حيث نلاحظ أيضاً هناك بعض من المنشآت التجارية بجميع أنواعها في الإمارة عمدت على توفير العمل لمن يخالف القوانين والأنظمة المنصوص عليها بشأن قانون دخول وإقامة الأجانب ، وبعد تحصيل العامل المخالف على مبلغ معين من المال ، يلجأ إلى أحد أفراد هذه الشبكة الإجرامية لتهريبه خارج الدولة عن طريق المنافذ البرية أو الجوية أو البحرية وذلك بإصدار جواز سفر مزور له.

ومن جانب آخر نلاحظ أن هناك جرائم ترتكب في إمارة الشارقة لا تقل أهمية عن باقي أنواع الجرائم المرتكبة وهي جرائم تحدث في العيادات والصيدليات الطبية الخاصة لا تكاد معروفة عند بعض أفراد هذا المجتمع ، حيث إنتشرت في إمارات الدولة تلك الجرائم الواقعة على الأشخاص (جرائم الزنا) على حد الخصوص ، ، حيث توسع نطاق هذه الجرائم ليشمل إمارة الشارقة وما ترتب على ذلك من نتائج سلبية تحدث عند بعض من

النساء ، وهنا يتجلى دور العيادات الطبية الخاصة التي تخصصت في إرتكاب جرائم الإجهاض إما يكون ذلك في نطاق هذه العيادة أو خارجها ، أما بالنسبة للدور الإجرامي الذي تلعبه بعض من الصيدليات الطبية وهو بيع الحبوب المخدرة لمن لا يصرح لهم بتناولها وخصوصا من متعاطي المخدرات .

لذلك برزت الآثار السلبية الذي خلفها بعض من أفراد العمالة الوافدة في مثل هذه القطاعات العملية على دور الخدمات الأمنية (جهاز الشرطة) في مكافحة هذه الظواهر الإجرامية التي تتصاعد وتيرتها من فترة لأخرى في ظل التطور الإجتماعي والثقافي الذي يواجهه أفراد هذا المجتمع .

إن الظاهرة الإجرامية في إمارة الشارقة لم تلق بصعوباتها على دور جهاز الشرطة فحسب ، بل إمتدت لتشمل أجهزة الخدمات الأمنية الأخرى ، حيث نلاحظ وجود المصانع والورش والمستودعات التي تحتوي على مواد خطرة حيث يعمل بها العديد من الجنسيات المختلفة ، ومع تداخل الثقافات واللغات ، وتعدد الطقوس والأديان للعاملين فيها ، تحدث الإحتكاكات بين حين وآخر في هذه المنشآت الصناعية ، وبفعل العوامل المساعدة الأخرى، وعدم إلتزام أصحاب هذه المنشات بوسائل الوقاية والسلامة ، وبفعل عامل الإهمال المتمثل بإنتشار البقع الزيتية القابلة للإشتعال في مثل هذه المناطق من قبل بعض العاملين في الورش الصناعية القريبة وغيرها ، تندلع الحرائق وتكون بأحجام كبيرة يصعب على جهاز الدفاع المدني في السيطرة عليها ، بل أنه في بعض الفترات يستوجب إستدعاء والإستعانة بأجهزة الدفاع المدني المجاورة مثل الدفاع المدني بإمارة عجمان وإمارة دبي ، لما يوجد من تنسيق بينهم على عكس جهاز الشرطة في الإمارة .

ومما لا شك فيه أن حدوث الخسائر المالية في بعض المشاريع التجارية والصناعية ..الخ وارد ، وهنا يتجلى دور الفكرة الإجرامية في بعض العقول البشرية وخصوصا أصحاب بعض المصانع والمستودعات التجارية من العمالة الوافدة أو المواطنة ، حيث يعمل على تأمين مشروعه من قبل إحدى الشركات الخاصة بمبلغ مالي معين في بداية الأمر ، وعند إحساسه

بالضرر يقبل على إرتكاب جريمة الحريق العمد (جرائم ذات خطر عام) وبأسلوب إجرامي مبتكر ، مما يسبب المزيد من الصعوبات على دور الأجهزة الأمنية في مكافحتها للجريمة .

ومما تم ذكره سلفا .. إن قضية الأمن الإجتماعي والسياسي المرتبطة بوجود العمالة الوافدة حقيقة يتجاهلها شعب الإمارات عامة ، حيث يزداد حجم العمالة الوافدة ، ويصحب هذه الزيادة إنتشار الظاهرة الإجرامية في أرجاء المجتمع ، وعليه يمكن استخلاص الحقائق التالية :

- إن وجود العمالة الآسيوية غير العربية بصفة خاصة لها آثار سلبية على المجتمع من ناحية ، وعلى دور الخدمات الأمنية من ناحية أخرى ، لذلك نلاحظ إن معظم الجرائم المرتكبة في إمارة الشارقة ناتجة من هذه الجنسية وبنسب مختلفة .

- لقد أدى تعدد الجنسيات من العمالة وتداخلها مع بعضها البعض في مجتمع الشارقة إلى حدوث آثار سلبية على الخدمات الأمنية ، وتتجلى هذه السلبيات في صعوبة التعامل مع مرتكبي الجرائم المختلفة وعدم إمكانية السيطرة على الجرائم المخصصة بهم لما يبتكرون من وسائل حديثة بتنفيذ مشروعهم الإجرامي على سبيل المثال لا الحصر .. ضبط تجار المشروبات الكحولية لما يتبعوه من أسلوب إجرامي جديد في بيع هذه المشروبات الكحولية ، وضبط الأشخاص المشعوذين الذين يوهمون أفراد المجتمع بأنهم قادرين على تحقيق كل ما يتمناه الفرد وهي جرائم ترتكب بين حين وآخر من قبل بعض من أفراد العمالة الوافدة من الدول الأفريقية غير العربية على حد الخصوص وغيرها .

- إن مساعدة أفراد المجتمع للمتسولين من بعض أفراد العمالة الوافدة والدور التي تلعبه الإنسانية في بعض قلوب الأشخاص من السكان ، أدت إلى خلق الحواجز بين الجمهور وأفراد الأجهزة الأمنية ، وهي نقطة هامة في ظل تطوير وتفعيل دور الخدمات الأمنية في إمارة الشارقة مع الجمهور ، حيث يوهم المتسول أفراد المجتمع بأنه ممن قست به ظروف الحياة ، وإتجه لهذا العمل الحسن ، ولكن في مفهوم القانون هو يعتبر مجرم وتطبق عليه عقوبة

الردع ، فبعض من الجمهور سواء المواطنين أو الوافدين يجهل هذا المفهوم الأمني ويساعد بذلك على نمو الظاهرة الإجرامية التي تؤدي إلى تشويه الصورة الحضارية في المجتمع المتطور وخلاصة القول ... رغم التطور الذي تشهده أجهزة الخدمات الأمنية في إمارة الشارقة وما يمكن أن تقدمه من سبل راحة وإستقرار تجاه المجتمع ، إلا أن بعض أفراد العمالة الوافدة عمد على إحداث الفجوة بين هذه الأجهزة الأمنية والمجتمع ، وتمثلت في إتساع نطاق الظاهرة الإجرامية وتطورها الملحوظ مع مرور الوقت .

بإيجـــــاز ..

لقد أصبحت إمارة الشارقة بوابة للتجارة العالمية ، وأسهمت الشركات والمؤسسات المتمثلة بكثرة الأيدي العاملة في تنمية الإقتصاد القومي لا سيما في مجال التجارة والصناعة ، لذلك السبب نلاحظ أن الرقعة العمرانية إتسعت خلال العقدين الماضيين والعقد الحالي من خلال تطور المراكز العمرانية والتي شملت المناطق السكنية ، التجارية ، الصناعية ، الزراعية ، الرعوية ، ويمكن ملاحظة تلك التطورات العمرانية وتأثيرها على دور الخدمات الأمنية تجاه المجتمع من خلال دراسة الفصل القادم .

الفصـــــــــــــل الرابع

التوزيع الجغرافي لمراكز العمران والخدمات الأمنية في إمارة الشارقة

تمهيد ..

أولاً : العمران في دولة الإمارات العربية المتحدة .

ثانياً : المراكز العمرانية في إمارة الشارقة .

ثالثاً – التوزيع الجغرافي للمراكز العمرانية والعوامل المؤثرة فيه.

رابعاً : التطور الإقتصادي والنمو العمراني والجريمة في إمارة الشارقة .

الفصـــــــــــــل الرابع

التوزيع الجغرافي لمراكز العمران والخدمات الأمنية في إمارة الشارقة

تمهيد ..

إن الإهتمام الكبير الذي يوليه المهتمون بالدراسات العمرانية من العاملين بالتخطيط والإجتماعيين والجغرافيين للعمران الحضري في المجتمعات النامية عامة ، والبلاد العربية خاصة يزيد من الفجوة الحضارية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية والعمرانية بين الريف والمدينة ، الأمر الذي يتطلب بالضرورة من إرساء قاعدة إستراتيجية سليمة توجه إلى تنمية متوازنة تضيق هذه الفجوة ، وتنظم العلاقة بين مناطق الإنتاج ومناطق الإستهلاك .

إن الإنسان في عالمنا المعاصر يعيش حياة متشابكة معقدة فهو يعتمد على التقنية الحديثة ووسائل النقل والمواصلات السريعة المتقدمة ، ويحيا في مستويات معيشية أعلى مما عاشه أجداده المحدثون والقدامى ، وتزدحم البيئات الجغرافية المعمورة بسكانها إزدحاماً لم تشهده من قبل ويتزايد سكان المدن والريف تزايداً سريعاً يكاد يكون قد شمل العديد من المجتمعات لاسيما مجتـمع دولة الإمارات العربية المتحدة واحد من بين هذه المجتـــمعات البشرية (١) ، التي شهدت نمواً حضرياً ضخماً وفي الوقت نفسه تناقصت نسبة سكان الريف والبادية .

وفي هذه الدراسة سيحاول الطالب إلقاء الضوء على تطور شكل العمران في الإمارة وإرتباطه بالجريمة من جانب ، وإلقاء الضوء على شكل توزيع الخدمات الأمنية ، وتأتي دراسة العمران في دولة الإمارات بشكل عام وإمارة الشارقة بشكل خاص وما تلعبه العوامل الطبيعية والبشرية من دور كبير في التوزيع الجغرافي للمراكز العمرانية .

أولاً : العمران في دولة الإمارات العربية المتحدة .

يمتد تاريخ الإستقرار البشري في دولة الإمارات إلى الألف الرابعة قبل الميلاد (٤٠٠٠ ق . م) هذا ما أكدته التنقيبات الأثرية التي تم العثور عليها في عدة مناطق في الدولة مثل العين ، الذيد ، ورأس

---

(١) سليمان سعدون البدر – منطقة الخليج العربي خلال الألفين الرابع والثالث قبل الميلاد – مطبعة حكومة الكويت – الكويت – ١٩٧٨م – ص ٣٥ ، ص ٣٨

الخيمة ، حيث أثبتت هذه الشواهد أن المنطقة قد شهدت ظهور مراكز كثيرة للإستقرار البشري وإن كانت لا توجد تحديات قاطعة عن تاريخ بدء الإستقرار البشري في المنطقة ، ولكن من المؤكد أن المنطقة قد شهدت منذ القرن الثاني قبل الميلاد ٢٠٠ ق . م هجرات عربية وفدت إليها من قلب الجزيرة العربية وإستقرت على سواحل هذه المنطقة .

وخلاصة ما يذكره التاريخ القديم أن المنطقة كانت في أحيان كثيرة عبارة عن سلسلة من الحوادث السياسية والغزو والحصار وما نتج عنها من هدم البيوت وإحراق المزارع مما أدت في النهاية إلى تدهور العمران وإضمحلال معالمه حتى أصبح من الصعب تتبع مظاهر التطور العمراني في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل واضح .

بعد تأسيس الإتحاد عام ١٩٧١م ، وتوفر موارد كبيرة من النفط بعد إكتشافه ، خلقت هذه العوامل ضغطا شديداً للإسراع بإعمار السكن والخدمات اللازمة لرفع المستوى الإجتماعي والثقافي والصحي والإقتصادي ، وكان الحل هو الشروع بالمشاريع العمرانية كمشاريع مستقلة بدون تخطيط شامل ، لأن أي تخطيط سوف يستغرق وقتاً طويلاً ، ويتطلب الكثير من المعلومات وهي نادرة إن لم تكن غير متوفرة في تلك الفترة ، ولقد أوضحت التجربة في دولة الإمارات قدرة فائقة قوية على الرقي إلى المستوى الواجب ، فتوطين سكان الدولة في مساكن ملائمة تعتبر تحدياً رائعاً للمنطقة الصحراوية وحالة التخلف ، لذلك تأثرت ملامح الشخصية العمرانية لدولة الإمارات بالعامل الإقتصادي المتعلق بإكتشاف النفط وتسويقه تجارياً وإستثمار عوائده في مختلف مجالات التنمية الشاملة (الإقتصادية والإجتماعية والأمنية والعمرانية ..الخ) ، فقد ساهم النفط في كافة التغيرات التي تشهدها الدولة للنظم الإقتصادية والأسرية والتربوية والسياسية ، بالإضافة إلى ما نتج من تدفق الأموال الأمر الذي أدى إلى توسع العمران والبناء والتشيد ليفي حاجة الأعداد المتزايدة من القوى العاملة العربية والأجنبية التي جاءت لتسهم في دفع عجلة التقدم وتنمية البلاد ، مما أدى إلى تزايد الحاجة إلى سكن وإلى خدمات ومشاريع إضافية أدت إلى تزايد رقعة العمران الإماراتي وقد تميز العمران في دولة الإمارات بشكل عام وإمارة الشارقة بشكل خاص بالتنوع والتباين ، الأمر الذي يعكس تأثير الظروف والعوامل الجغرافية بمعناها الشامل على المظهر العمراني ، ويتسم نمط العمران الإماراتي

بقلة أعداد المحلات العمرانية وتباعدها وخاصة تلك التي إرتبطت بموارد المياه والعيون ، وتأتي إمارة الشارقة على رأس الإمارات وتستحوذ على ١١٩ قرية من إجمالي عدد المحلات العمرانية الريفية في الدولة عام ٢٠٠٢م أي أنها تشكل ٣٩٪ ، وهي نسبة صغيرة لا تتناسب مع مساحتها الشاسعة التي تصل إلى ٨٧٪ من جملة مساحة الدولة (١) .

جدول رقم (٣١) التوزيع الجغرافي للمستوطنات البشرية في دولة الإمارات العربية المتحدة حتى عام ٢٠٠٢م

الإمارة	المساحة كم٢	عدد السكان بالألف (نسمة)	عدد المدن	عدد القرى	الكثافة السكانية نسمة / كم٢
أبوظبي	٦٧٣٤٠	١,٣١٥	٢	١١٩	١٠
دبي	٣٨٨٥	١,٠٤١	١	١١	٢٧٧
الشارقة	٢٥٩٠	٥٩٣	٢	٤٤	٢٢٩
عجمان	٢٥٩	٢١١	١	٨	٨١٤
أم القيوين	٧٧٧	٥٤	١	٧	٧٠
رأس الخيمة	١٦٨٤	١٨٦	١	٧١	١١٠
الفجيرة	١١٦٥	١١١	١	٤٣	٩٥
المجموع	٧٧٧٠٠	٣٥١١	٩	٣٠٣	٤,٥

المصدر : وزارة التخطيط – المرجع السابق ، والكثافة السكانية من حساب الطالب إعتماداً على بيانات الجدول

ومن دراسة الجدول رقم (٣١) يمكن إستنتاج بعض الحقائق عن شكل العمران بصفة عامة ما يلي :

– تفاوتت كثافة الإستيطان الريفي بين إمارات الدولة تفاوتاً شديداً ، حيث بلغت أقصاها ٤,٢ قرية /١٠٠كم٢ في إمارة رأس الخيمة ، في حين بلغت أدناها ٠,٢ قرية /١٠٠كم٢ في إمارة أبوظبي ، أما بقية الإمارات فقد جاء ترتيبها على التوالي إمارة الفجيرة ٣,٧ قرية /١٠٠كم٢ ، إمارة عجمان ٣,٠ قرية /١٠٠كم٢ ، إمارة الشارقة ١,٧ قرية /١٠٠كم٢ ، إمارة أم القيوين ٠,٩ قرية /١٠٠كم٢ ، إمارة دبي ٠,٣ قرية /١٠٠كم٢ .

– نلاحظ من أرقام الجدول السابق أن كثافة الإستيطان البشري في دولة الإمارات العربية المتحدة

(١) فتحي أبو عيانه – المرجع السابق – ص ٩ .

منخفضة جداً حتى عام ٢٠٠٢م ، حيث تبلغ ٠,٤ قرية في كل ١٠٠ كيلو متر مربع ، أي قريتين في كل ٥٠٠ كيلو متر مربع ، ويشير ذلك إلى التوزيع المبعثر والمتشتت للتجمعات السكنية الريفية .

– لا توجد هناك أي علاقة بين الكثافة السكانية وكثافة الإستيطان الريفي لسيطرة العواصم الإدارية في إستقطاب السكان الوافدين للبحث عن عمل أو المقيمين منهم في تلك الإمارات ، وعلى سبيل المثال لا الحصر بلغت الكثافة السكانية في إمارة الشارقة والتي إحتلت المرتبة الثالثة نحو ٢٢٨ في الكيلو متر مربع عام ٢٠٠٢م ، في حين إحتلت المرتبة الخامسة بالنسبة لكثافة الإستيطان الريفي ، أما إمارة رأس الخيمة التي إحتلت المرتبة الأولى في كثافة الاستيطان الريفي جاءت في المرتبة الرابعة بالنسبة للكثافة السكانية الحسابية ، ولا تتفق علاقة الكثافة السكانية مع كثافة الإستيطان الريفي إلا في إمارة أبوظبي لإتساع مساحتها التي تشكل حوالي ٨٧٪ من مساحة الدولة الإجمالية .

– كما نلاحظ من أرقام الجدول أن إقليم الكثافة المتوسطة – نسبيا – وهي التي تتراوح كثافتها حوالي ١,٧ قرية /١٠٠كم٢ ، يغطي أراضي إمارة الشارقة المنتشرة في نطاق متصل جنوب محور الطريق المعبد الذي يصل بين قريتي الذيد والمدام حتى حدود الإمارة مع إمارة دبي وساحل الخليج العربي ، بالإضافة إلى المنطقة الشرقية التابعة لها وبالتحديد في جنوب كلباء وخورفكان ودبا الحصن ، ويضم هذا الإقليم ٤٤ قرية تنتشر على مساحة مقدارها ٢٩٥٠كم٢ أي حوالي ٣,٣٪ من جملة مساحة الدولة (١) .

بعد تطور المشاريع العمرانية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وإزدهار النهضة الحضارية في كافة مدن الدولة بلغ جملة المراكز العمرانية في دولة الإمارات حسب ما أوردته بيانات التقسيمات الإدارية لتعداد عام ١٩٩٥م نحو (٨٥٥) مركزاً عمرانياً منها (٩) مدن و(٣٠١) قرية و (٥٤٥) توابع للقرى ، ولقد تباينت هذه المراكز العمرانية في أحجامها السكانية وفي مناطق توزيعها ، حيث توزعت على خمسة أقاليم على النحو التالي:

---

(١) عبدالحميد غنيم – جغرافية دولة الإمارات العربية المتحدة – جامعة دولة الإمارات – مدينة العين – الإمارات العربية المتحدة – ٢٠٠١ – ص ١٩٤ .

أ – السهل الساحلي الغربي الطل على الخليج العربي : تضم هذه المنطقة ما نسبته ٧٨,٤٪ من إجمالي سكان الدولة يتوزعون على ٤٧ مركزاً عمرانياً متفاوتة الأحجام والأهمية الوظيفية (٢) ، وهو نطاق التركز السكاني والعمراني بالدولة حيث تتوطن على هذا النطاق ست من كبريات مدن الدولة بدءاً من رأس الخيمة مروراً بمدن أم القيوين ، عجمان ، الشارقة ، دبي ، وإنتهاء بمدينة أبوظبي ، وعلى الرغم من أن طول هذا الساحل يبلغ ٦٤٠ كم إلا أن العمران يتركز في ثلثه الأول من رأس الخيمة وحتى رأس غناضة ، بينما يقل ظهور العمران بعد مدينة أبوظبي ، أي من رأس غناضة حتى السلع حيث تكون غالبيتها تجمعات سكانية لا يزيد حجم كل منها عن ١٠٠٠ نسمة ، بل قد يصل حجم بعضها إلى ٣٠ نسمة فقط ، وهي في أغلبها قرى صيادي أسماك أو موانئ لتصدير النفط مثل جبل الظنة ، وحبشان ، أو لتصنيع النفط كما في مدينة الرويس الصناعية (١) .

ب – السهل الساحلي الشرقي المطل على خليج عمان : يضم هذا النطاق ٥,٢٪ فقط من إجمالي سكان الدولة موزعين على ٣١ مركزاً عمرانياً تتصدرها الفجيرة وخورفكان بحجم سكاني يتراوح ما بين (١٠ – ٣٠ ألف) نسمة في حين يصل حجم ١٥ مركزاً عمرانياً ضمن هذا النطاق إلى أقل من ٥٠٠ نسمة كما هو الحال في قرى زكت (١٣١) ، و (رول ضدنا ٢٧٠ نسمة) و (وادي نحوه ٥٠ نسمة) و (وادي شي ٨ نسمة فقط) ، وبشكل عام فإن ضيق السهل الساحلي وقلة الموارد الإقتصادية ومحدوديتها تعدان من أبرز العوامل المؤدية إلى الخلخلة العمرانية والسكانية لهذا الإقليم .

ج – نطاق السهل الحصوي : يمتد العمران في هذا النطاق في صورة شريط طولي غير متصل ، وعلى إمتداد أقدام السفوح الغربية لجبال عمان في دولة الإمارات العربية المتحدة بطول (١٥٥كم) يضم هذا النطاق ٨,١٪ من إجمالي سكان الدولة ، ويتفق توزيع المراكز العمرانية في هذا النطاق مع الدلتاوات المروحية التي تتركز عند مخارج الأودية ، حيث تعد التربة

---

(١) سيف سالم القايدي وآخرون – المرجع السابق– ص ١٥٥ ، ص ١٥٧

الخصبة والمياه العذبة أحد أسباب التركز السكاني في هذا الإقليم .

وتعد مدينة العين المدينة الوحيدة في هذا الإقليم (٣١١ ألف نسمة) عام ٢٠٠١م ، حيث تضم ٩٨٪ من إجمالي سكانه ، قرية الذيد (المنطقة الوسطى) التابعة لإمارة الشارقة ، بينما يتراوح حجم السكان الغالبية العظمى من مراكز العمران في هذا الإقليم ما بين ٥٠٠ – ١٠٠٠ نسمة بل قد يصل حجم بعضها إلى ١٨ نسمة فقط .

د – **نطاق الكثبان الرملية** : تبلغ جملة المراكز العمرانية وتوابعها في هذا النطاق ٧٩ مركزاً عمرانياً تتراوح ما بين قرى ووحدات صغيرة ، في حين يخلو الإقليم تماماً من وجود أيه مدن ، ويضم هذا الإقليم ما نسبته ٣,٧٪ من إجمالي سكان الدولة ينتشرون على ٧٥٪ من إجمالي مساحة الدولة ، وبشكل عام يعد هذا النطاق من أكثر أقاليم الدولة التي شهدت نمواً عمرانياً في مشروعات توطين البدو الرحل مما غير كثيراً من الصورة التوزيعية للسكان .

هـ – **نطاق المرتفعات الجبلية** : يعد هذا الإقليم أقل الأقاليم سكاناً وعمراناً ، إذ يضم ٢٤,٢١٠ نسمة أي نسبته ١,٨٪ فقط من إجمالي سكان الدولة يتوزعون على ٥٢ قرية ، وبإستثناء سبع قرى نلاحظ أن حجم سكانها يتراوح ما بين (١٠٠٠ – ٢٠٠٠ نسمة) فإن الغالبية العظمى من سكان هذه القرى يتراوح حجمها ما بين (١٠٠ – ١٠٠٠ نسمة) ، وتعد قرى حتا ومصفوت ومسافي من أهم المراكز العمرانية في هذا الإقليم .

ثانياً : المراكز العمرانية في إمارة الشارقة .

شهدت إمارة الشارقة كغيرها من الإمارات الأخرى التي تكون دولة الإمارات تحولات ديموجرافية وعمرانية ضخمة واكبت التقدم الإقتصادي الذي شهدته الدول في الآونه الأخيرة وفي فتره زمنية طويلة إستغرقت ثلاثة عقود منذ عام ١٩٧١م حتى عام ٢٠٠٣ م ، وأدى ذلك كله إلى خلق العديد من التحولات الحياتية سواء كان على المستوى العمراني ، أم الإقتصادي ،أم الإجتماعي ، أم والسياسي ، أم الأمني .

وعلى المستوى الاقتصادي أدت التوسعات العمرانية إلى ظهور المراكز التجارية والشركات التجارية الخاصة وبأحجام كبيرة في مناطق جغرافية مختلفة ، إلى جانب تعدد البنايات السكنية والتي

أخذت الطابع السكني التجاري بمواقعها الحالية .

أما على الصعيد الاجتماعي أدى التوسع العمراني إلى ظهور ملامح عدم التجانس والإندماج الإجتماعي في العادات والتقاليد ، حيث ساهمت الهجرة الوافدة المتمثلة بالأيدي العاملة إلى إدخال نمط بيئتها الأصلية على مجتمع الإمارات ، وتأثر السكان المواطنين بثقافات مختلفة خلقت العديد من المشاكل الإجتماعية المعاصرة ، لا سيما في ظل التطور الحضاري التي تشهده الدولة خلال السنوات الأخيرة .

أما على المستوى السياسي أدى التوسع العمراني إلى ظهور أحياء سكنية خارج الحدود الدولية ، ويظهر ذلك جليا في المنطقة الشرقية من إمارة الشارقة منطقتي (شيص – النحوه)، حيث ساهم في صعوبة التعامل وتوفير الخدمات الحياتية لها سواء كانت اجتماعية أو تعليمية أو خدمات أمنية .

أما على المستوى الأمني أدى التوسع العمراني إلى زيادة صعوبة دور الخدمات الأمنية ، حيث ظهرت مناطق جديدة منها التجارية ، والصناعية ، والزراعية والرعوية وهي بحاجة إلى حماية أمنية وتتمثل في حماية ممتلكات أصحابها من الضياع ، إلى جانب مكافحة الظاهرة الإجرامية التي تنتشر في أحيائها ، ونجد أن مراكز الخدمات الأمنية غالبا ما تكون بعيدة عن هذه المناطق سواء كانت في المدينة أو المناطق الريفية (الجبلية) وذلك لأسباب عديدة تأتي في مقدمتها التوسعات العمرانية التي شهدتها الدولة بشكل عام وإمارة الشارقة بشكل خاص خلال السنوات الأخيرة ، ولكي يسهل فهم الواقع الحالي لشكل العمران في إمارة الشارقة ستحاول الدراسة فيما يلي عرض صورة عن تطور شكل العمران في الإمارة منذ عام ١٩٥٠م إلى عام ٢٠٠٣م ، وحيث أن إمارة الشارقة من الإمارات التي شهدت العديد من التطورات المختلفة في شتى ميادين الحياة لا سيما منها تطور المراكز العمرانية ، حيث مر بعدة مراحل لعل أبرزها :

١ – مرحلة ما قبل الإتحاد (١٩٥٠– ١٩٧٠) .

تعكس هذه الفترة صورة التحديات السياسية والإقتصادية التي قابلت سكان المنطقة إرتبط توزيع أماكن الإستقرار البشري أبان هذه الفترة من التاريخ بالمساحات الصالحة للسكن ، وبالتغيرات

السياسية التي طرأت عليها وذلك في ظل وجود النفوذ البريطاني في إمارة الشارقة ، لذلك تميزت المحلات العمرانية في إمارة الشارقة قديماً بنواياتها وأحجامها الصغيرة ، وتصميمها العمراني المتمثل في البيوت الطينية والسقوف المكسوة بالجريد أو الطين ، كما إتسم العمران في ذلك الوقت بالتقارب والتلاصق والإلتفاف حول مقر الحاكم وحول المسجد وبالقرب من المقبرة ، وكان نمو مراكز العمران في إمارة الشارقة بطيئاً حتى السبعينات وقائماً على أساس النظام المفتوح ، فلم يتم التخطيط والتصميم العمراني وفق نموذج معين ومميز ، بل أنها خضعت بالدرجة الأولى لمؤثرات البيئة الطبيعية وخاصة المناخ ، والإعتبارات الإجتماعية والثقافية .

٢ – مرحلة التشيد والبناء (١٩٧١ – ١٩٨٥ م) .

منذ قيام الإتحاد في عام ١٩٧١م وظهور النفط بكميات كبيرة إتجه عدد السكان بمعدلات سريعة إلى الأعلى مما أدى إلى تزايد وتباين صور النهضة العمرانية ، ونتيجة لممارسة الدولة بشكل عام في رفع المستوى المعيشي للسكان ، وبفعل تيارات الهجرة المتدفقة على الدولة ، حدث ضغط شديد أدى إلى الإسراع بالإعمار لتوفير السكن الملائم والحديث الذي يواكب الحياة العصرية المتجددة في جميع إمارات الدولة منها على حد الخصوص إمارة الشارقة ، حيث كان أقرب الحلول هو الشروع بتنفيذ المشروعات العمرانية ، ولكن كمشاريع مستقلة جاءت على شكل مخططات جزئية خاصة بمناطق ومشروعات معينة بدون وضع خطط إستراتيجية شاملة تحكم محاور وإتجاهات وشكل توسع هذه المراكز العمرانية ، مما يدل على عدم وجود أيديولوجية محددة تحكم السياسة العمرانية في تلك الفترة ، والحقيقة أنها كانت مشاريع لا تقبل التأخير على الرغم من أنها جاءت لمعالجة نواحي محدودة ، ولهذا السبب لم يحالفها النجاح للتبدل السريع الذي تمر به الإمارة في النواحي الإقتصادية والإجتماعية والسكانية والأمنية .

لقد إستمر هذا الإتجاه طويلاً بشكل واضح لأن مقومات التوسع العمراني كانت ومازالت متوفرة أكثر من السابق ، فهي بحاجة إلى وضع الخطط الإستراتيجية العمرانية التي تتناسب مع الإمكانيات المتاحة في جميع الميادين الحياتية والعملية .

لذلك واكب إستثمار الأموال العائدة من الثروة النفطية عدة عمليات ساهمت بدرجة كبيرة في

تطور النمو العمراني في جميع مناطق إمارة الشارقة ، ومن هذه العمليات تغير الأنماط القديمة للعمران ، حيث هدمت معظم المباني القديمة وإمتد عبرها الزحف العمراني في مختلف الإتجاهات سواء المحاذية للشواطئ أو على ضفاف الأودية الجبلية ، أو المناطق الصحراوية المغطاة بالكثبان الرملية المنتشرة في أجزاء متفرقة من الإمارة ، ولم يقتصر التغير في هذه الفترة على التوسع والإمتداد السريع فحسب ، بل أنه شمل أيضا تغير طراز البناء وتغير مواد البناء ، كما شمل إزالة وإعادة المناطق السكنية القديمة ، خاصة على جوانب الشوارع التي شقت في تلك المناطق ، إلى جانب تخطيط هذه المراكز وإعادة تعبيد الشوارع بين أجزائها حتى في بعض الأحياء القديمة ، وبعد إنحصار المسمى على العمران الريفي في إمارة الشارقة ، وعمليات التشييد والبناء ، أصبح العمران الحضري سائداً في مختلف المناطق الجغرافية التابعة للإمارة ، تلك الصفات التي تميزت بها مرحلة الطفرة العمرانية.

٣ – مرحلة الطفرة العمرانية (١٩٨٦ – ٢٠٠٣ م) .

إن التطور العمراني في هذه المرحلة يعتبر إمتداداً وتركيزاً للتطور الذي بدأ في المراحل السابقة ، كما أنه تميز بتغلب التمدد الأفقي على التمدد الرأسي ، فمعظم الأبنية بمناطق التوسع الحديثة تتكون من طابق أو طابقين وهو على صعيد المساكن ، أما عن البنايات فهي متعددة الطوابق بإستثناء المنطقة الوسطى والمنطقة الشرقية فهي محدودة الطوابق بحيث لا تتعدى ستة طوابق وذلك لما يدخل في تخطيطها وبنائها العمراني من عوامل جغرافية وبيئية مؤثره .

لقد إستغلت مساحات واسعة في مناطق متفرقة لهذا التوسع العمراني ، حيث ظهرت المناطق السكنية والتي زحفت إلى مساحات واسعة عما كانت عليها في الماضي ، كذلك المناطق الصناعية ، بالإضافة إلى المناطق التجارية وما بها من محلات وأسواق متطورة وحديثة ، وهناك المناطق الزراعية التي إنتشرت في عدة مناطق قريبة من التجمعات السكنية ، وما أجري على المناطق الصحراوية من عمليات تشيد ورصف للطرقات وظهور المراكز العمرانية فيها والتي أصبحت بعيدة عن مركز المدينة .

لقد شهدت حركة التعمير والبناء في إمارة الشارقة خلال السنوات الأخيرة العديد من التطورات

ويرجع ذلك لعوامل عدة أبرزها :

- إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة الذي نتج عنه النمو الإقتصادي السريع لكـــافة مدن الدولة لا سيما منها إمارة الشارقة فضلا عن إنخفاض أسعار مواد البناء في فترة البناء والتشيد مما أدى إلى تسارع نشاط التعمير وحركة توزيع الأراضي السكنية في مناطق الإمارة .

- نمو السكان نتيجة عودة المحليين وتدفق المهاجرين من سائر دول الخليج العربي للعمل في الدولة ، بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية السكانية التي تمثلت في تقديم كافة الخدمات الصحية مما أسهمت إلى إنخفاض معدل الوفيات وزيادة معدل المواليد في الإمارة .

- إتجاه بعض رؤوس الأموال في دول مجلس التعاون الخليجي على حد الخصوص نحو الإستثمار في قطاع العمران في بعض مناطق الإمارة .

إن التطور العمراني السريع الذي شهدته إمارة الشارقة وما صاحبة من عمليات تقنية وتكنولوجية حديثة في البناء والتشيد للمراكز العمرانية تطلبت توفر كافة الخدمات الحياتية وإنتشارها بشكل متساوي كي تغطي جميع هذه المراكز العمرانية ، حيث أنشئت المدارس والمستشفيات والمرافق الحكومية ، ومازالت توجد هناك العديد من التوسعات العمرانية نظراً لما يوجد في الإمارة من تقدم في المجالات الإقتصادية والثقافية والإجتماعية .

بعد ظهور المناطق الحضرية والريفية الحديثة التي تطورت مع مرور السنوات أصبح من الصعب التغلب على بعض المشكلات الأمنية التي تواجهها المراكز العمرانية سواء كانت تجارية أو صناعية أو زراعية أو سكنية ، فهي غالبا ما تكون بعيدة عن مراكز الخدمة الأمنية من ناحية ، وهي عرضة لحدوث الجريمة وإنتشارها في أي وقت من ناحية أخرى، ومع تقدم الحياة وتطورها وما يتطلبه المجتمع من مواكبة النمو في ميادين مختلفة ، نجد أن دور الخدمات الأمنية يزداد صعوبة في ظل مواجهة العديد من التحديات العصرية ولما تشهده إمارة الشارقة من تطور ونمو في شتى الميادين المختلفة خلال السنوات الأخيرة ، وأهم ما يلاحظ من التطور العمراني في المدن بصفة خاصة أو القرى كبيرة الحجم هو توجه المواطنون نحو بناء فلل على طرز متقدمه وبمساحات واسعة خارج حدود العمران القديم ، وتركوا وسط المدينة أو القرى بمساكنه الأقـدم



صورة رقم ٤ حي المربعة السكني الحديث في (كلباء)

للوافدين والعمال ذو الدخول المنخفضة ، ومن ثم أصبح وسط المدن يتشكل من عمارات سكنية لا يفضلها المواطنون ، وقد شجع على ذلك تفير الحكومة لهذه المخططات العمرانية الحديثة كافة الخدمات الأساسية من مياه وكهرباء وطرق معبدة وإتصالات وأمن .

ثالثاً – التوزيع الجغرافي للمراكز العمرانية والعوامل المؤثرة فيه.

يقصد بالتوزيع إنتشار مراكز الإستقرار على صفحة الإقليم ، وهو نقطة البداية الضرورية لدراسة أي ظاهرة جغرافية ، وتتوزع المراكز العمرانية في إمارة الشارقة على الرقعة المساحية التابعة لها ، ومن الطبيعي أن يتفاوت هذا التوزيع الجغرافي للمراكز العمرانية بين مناطق الإمارة المختلفة ، فهو يتركز في بعض المناطق الجغرافية والتي كانت منذ القدم مركزاً تجارياً أو زراعياً هاماً، وينحصر في مناطق أخرى ، ولدراسة التوزيع الجغرافي للمراكز العمرانية لابد من الوقوف عند العوامل التي تؤثر في التوزيع الجغرافي لهذه المراكز العمرانية لعل أبرزها :

أ – **العوامل الطبيعية :**

تعتبر العوامل الطبيعية من أهم العوامل الجغرافية المؤثرة في توزيع المراكز العمرانية ، فقد جعل الموقع الجغرافي لإمارة الشارقة من مراكز العمران في الساحلين الغربي والشرقي بيئة صالحة لظروف المعيشة والإستقرار البشري ، فأغلب مراكز العمران القديمة جاء موقعها الجغرافي بالقرب من البحر والذي سهل سبل الحياة المستقرة ، ومع تطور الزمن أصبح من البحر موانئ هامة يعتمد عليها النشاط الإقتصادي في الإمارة . فقد توفرت في السهل الساحلي الغربي (الخليج العربي) كل المقومات التي ساعدت على ظهور مدينة الشارقة ، حيث توزعت المراكز العمرانية في مساحات واسعة من المدينة إلى أن زحفت نحو الشرق ، ويدل ذلك على التقدم الحضاري والثقافي المتطور في شتى ميادين الحياة المختلفة الذي شهدته إمارة الشارقة بشكل عام ومدينة الشارقة بشكل خاص في السنوات الأخيرة .

وفي الجانب الآخر نجد أن مظاهر السطح قد لعبت دوراً رئيسياً في توزيع المراكز العمرانية وما صاحبها من توزيع للسكان ، فمن الواضح أن وعورة مظاهر السطح في جبال عمان لشدة إنحدارها نحو الساحل جعل توزيع العمران والسكان في مناطق إمارة الشارقة الواقعة على السهل الساحلي الشرقي (خليج عمان) مشتتاً ومتناثراً ، ويتجلى ذلك ما بين منطقة دبا الحصن شمالاً وكلباء جنوباً وما يوجد من مراكز عمرانية وأهمها خورفكان عملت على تجمع السكان فيها بسبب توفر البيئة الملائمة للزراعة ، والمياه الجوفية .

ومن جانب آخر نلاحظ وجود السهول الحصوية المحصورة بين سلسلة الجبال شرقاً والكثبان الرملية غرباً والتي تقع ضمنها المنطقة الوسطى التابعة لإمارة الشارقة (منطقة الذيد وضواحيها) حيث ساعد على تركز السكان ونمو المراكز العمرانية خلال السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ ، ويرجع السبب في ذلك هو إنسجام التجمعات السكانية بالبيئة القبلية وما تميزت بها هذه المنطقة منذ القدم ، إلى جانب وجود التربة الصالحة للزراعة ، وإستغلال الأرض في تنمية الثروة الحيوانية ومن جهة أخرى نلاحظ أن موارد المياه في الحياة تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل نمط التوزيع

السكاني ، لذلك نجد أن للظروف المناخية وموارد المياه (الآبار – العيون – الأفلاج ..الخ) لها بالغ الأثر في توزيع المراكز العمرانية بإمارة الشارقة .

وخلاصة القول .. إن للعوامل الطبيعية أثراً كبيراً في توزيع المراكز العمرانية بإمارة الشارقة ، حيث أدى التخطيط العمراني إلى تباين تجمع السكان في مناطق جغرافية مختلقة فرضت عليهم ظروف الحياة الإستقرار بها ، وساهم من تباعد المراكز العمرانية في مناطق أخرى عن سواها نتيجة قسوة الأرض وتضرسها وشدة وعورتها ، وإنتشرت بعض التجمعات السكانية في المدينة الحضرية وذلك نتيجة البحث عن راحتها لتوفر فرص العمل بها .

ب – العوامل البشرية :

تعتبر العوامل الإقتصادية هي من إحدى العوامل الجغرافية البشرية المؤثرة في توزيع المراكز العمرانية ، حيث يرتبط تركز السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة بإمكانيات المكان الإقتصادية وبمقدار ما أتاحه من تسهيلات للحصول على مطالب الحياة اللازمة للإستقرار .

لقد كانت التجمعات السكانية في إمارة الشارقة منذ القدم موزعة في نطاقين ، النطاق الأول شمل تلك التجمعات السكانية والتي كان يعمل سكانها بالنقل البحري والتجارة والغوص كما هو موجود في مدينة الشارقة المطلة على الخليج العربي، والمنطقة الشرقية الواقعة على خليج عمان ، أما النطاق الثاني فيتمثل في تلك التجمعات السكانية الزراعية في المناطق الصالحة للزراعة والمتمثلة في المنطقة الوسطى (الذيد – المليحة – المدام) ، بالإضافة إلى وجود تجمعات سكانية غير مستقرة يعمل سكانها على رعي الحيوانات في الصحراء والعروق الرملية .

عموما تطورت مراكز الإستقرار القديمة في العصور التالية وإستمرت لتبقى نويات أولى لمراكز الإستقرار الحالية وذلك حتى تبقى العوامل الجغرافية التي أوجدتها ، ومع ظهور الثروة النفطية في عام ١٩٥٨م ، أدى هذا العامل إلى حدوث خلل في التوازن البيئي ، حيث أثرت العوامل الإقتصادية في إعادة توزيع السكان ، ومما لاشك فيه أن لقطاع التجارة والصناعة دور في التوازن البيئي ويتجلى ذلك في تركز السكان خصوصا العمالة الوافدة التي تجلبها العديد من الشركات التجارية والمصانع الضخمة للعمل بها ، ومن هنا نجد أن مدينة الشارقة تميزت عن باقي مناطق

الإمارة بتجمعات سكانية كبيرة نتيجة للطفرة التجارية والصناعية التي شهدتها خلال السنوات الأخيرة ، إلى جانب عامل إستثمار الأموال من قبل الشركات الأجنبية العاملة في مدينة الشارقة والتي أحدثت نقله نوعية في عملية التوسع العمراني المتطور وما ينعكس ذلك على إقتصاد الإمارة في المستقبل .

توجد هناك علاقة وطيدة بين المراكز العمرانية وطرق النقل ، فإن الغاية من تطوير طرق النقل هو الرقي للمستويات المتقدمة في شتى المجالات ، كما نجد أن هناك علاقة طردية بين النشاط الإقتصادي والنقل ، حيث تربط شبكات النقل بين مناطق الإنتاج الإقتصادي مع بعضها البعض من ناحية ، وربطها بأسواق التصريف المختلفة سواء كانت داخلية أو خارجية من ناحية أخرى . ومما لاشك فيه أن حاجة المدن التجارية والصناعية لطرق النقل تزداد عن المناطق الزراعية ، وذلك لتربط مناطق الإنتاج بكل من مصادر الخامات وأسواق تصريف الإنتاج الداخلية والخارجية

ومن جانب آخر عندما تخترق شبكات النقل مناطق معينة تؤدي إلى إكتساب هذه المناطق أهمية يتحدد على أساسها مستقبل وحجم المراكز العمرانية. حيث نجد أن المراكز العمرانية التي تقع على طرق معبدة وحيده هي من أكبر المراكز وأهمها ، وقد ينشأ في بعضها أسواقاً تجارية ضخمه قادرة على تقديم أنواع من السلع والخـدمات التجارية فيتكون بذلك نشاط إقتصادي هام ، يرتكز على طلبات محلية وغير محلية ، ويمثل هذا النشاط الإقتصادي ركيزة هامة في الحياة الاقتصادية .

ومن هذا المنطلق ... حرصت حكومة إمارة الشارقة بتوفير كافة الخدمات لسكانها ، ولقد إهتمت بمناطقها الجغرافية المنتشرة على طول الساحل الشرقي والمنطقة الوسطى ، حيث شهدت هذه المناطق تطوراً حضارياً ملحوظاً في السنوات الأخيرة ، فعملت على تعبيد الطرق البرية وربطها بالمدينة وذلك من عدة جهات جغرافية ، وطبقت التجربة العمرانية التي شهدتها مدينة الشارقة في تلك المناطق الجغرافية والتي ظهرت على محاورها تجمعات سكانية جديدة لم تكن معروفة من قبل مثل (منطقة وادي الحلو على محور طريق كلباء) ، ومنطقة الصجعة على محور طريق الذيد — الشارقة .



صورة رقم ٥ أحد الطرق السريعة وهو النفق الذي يربط منطقة كلباء بمدينة الشارقة عن طريق منطقة وادي الحلو

إن للعوامل البشرية أثر واضح في توزيع المراكز العمرانية ، منها ما فرض على السكان للإتجاه والإستقرار في المدينة لما يتوفر بها من تطور إقتصادي وإجتماعي وثقافي متميز ، لتشكيل أحجام متفاوتة وأنماط متعددة تمثل بها المراكز العمرانية ، ونجد في الجانب الآخر ظهور مراكز عمرانية جديدة وحديثة تميزت بإكتسابها ملامح المدينة العمرانية رغم مقارنتها بالمدن بأنها قرى صغيرة ، ولكنها إستطاعت بأن تفرض طبيعتها وترسم بمعايير دقيقة عصرية متقدمة حدودها على خريطة إمارة الشارقة الجغرافية .

- نمط التوزيع الجغرافي للمراكز العمرانية في إمارة الشارقة .

تتوزع المراكز العمرانية بإمارة الشارقة في ثلاث مناطق جغرافية ، وتتركز كثافتها في مدينة الشارقة حيث أنها تعتبر المركز الإداري الرئيسي للإمارة ، وتأتي بقية المراكز العمرانية في المنطقة الوسطى المتمثلة بكل من (الذيد – المدام – المليحة) والمنطقة الشرقية التي تشمل (خورفكان – كلباء – دبا الحصن) .

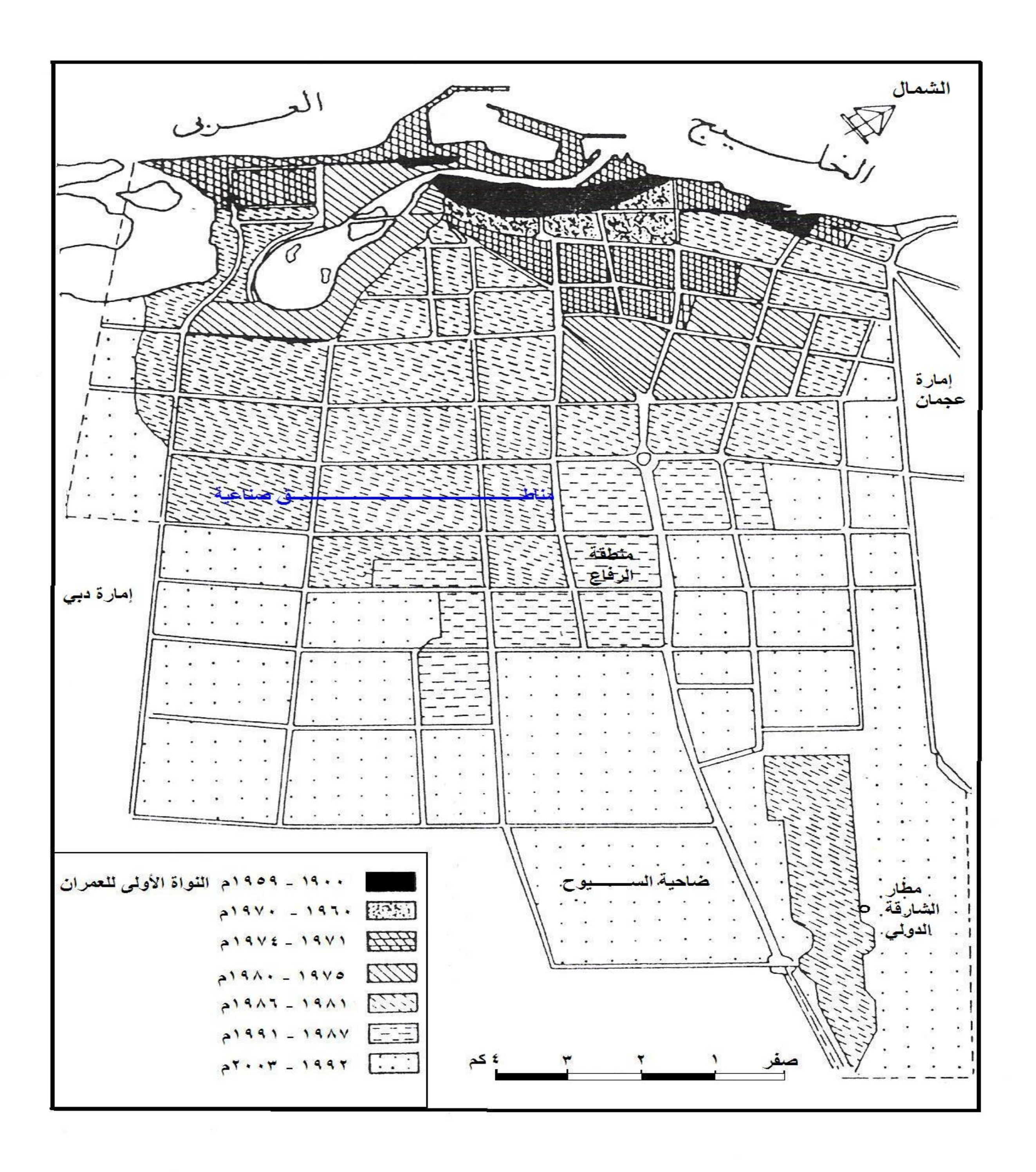
١ – مدينة الشارقة .

كانت نواة مدينة الشارقة قد نمت على جبهة بحرية وهي الخور وهي تضم المدينة الحالية بأحيائها التقليدية ، حيث كانت المساحة التي تشغلها مدينة الشارقة لا تزيد عن ٢كم٢ وذلك في الأربعينات وكما أشرنا سابقا الوصف العام التي تميزت بها المراكز العمرانية في تلك الفترة . ولما كانت طبوغرافية المدينة منبسطة لا تزيد الإرتفاعات فيها عن مترين فوق سطح البحر ، فلم تكن هناك عوائق طبيعية تحول دون الإمتداد الأفقي للمدينة ، وفي ظل إكتشاف النفط وزيادة عدد السكان ضاق وسط المدينة بسكانه وتعددت جنسيات المهاجرين ، وكان لابد من وضع تخطيط للمدينة لما أبصرت به الحكومة الرشيدة في تلك الفترة ، وبالفعل قامت إحدى الشركات الأجنبية بعملية التخطيط المستقبلية بحيث تستوعب عدد من السكان قدر بنحو ٢٥٠الف نسمة.

ونمت مدينة الشارقة في عدة إتجاهات وذلك بعد الخروج من النواة القديمة ، وقد ساعد هذا النمو من إتساع المجال المساحي أمام المدينة ، ولم توجد هناك عوائق طبيعية بإستثناء بحيرة خالد في الجنوب الغربي ، وقد ساعد ذلك إلى إستواء السطح ووفرة الأراضي بمساحات كبيرة وبأثمان معقولة بالمقارنة بمنطقة وسط المدينة .

ومن خلال تتبع الشكل رقم (٢٧) نجد أن نمو المدينة بدأ بالأجزاء القديمة من النواة ، حيث نشأت الأحياء السكنية إلى الجنوب من منطقة النواة مثل أحياء المرقاب ، شرقان الشرقي و شرقان الغربي ، البوطينة ، نباعة ، الغوير ، أم الطوافة ، تقع إلى الجنوب من شارع العروبة كما شمل هذا النطاق العمراني مجموعة من الأحياء السكنية الحديثة النشأة مثل القادسية الناصرية ، ميسلون ، المصلى وهي تقع إلى الجنوب من شارع الزهراء ومع إستمرار البناء والتشيد ، وظهور الشركات العالمية المستثمرة للمشاريع العمرانية ، ظهرت مجموعة من الأحياء مثل أم خنور ، الجعرانة ، المنصورة ، الفيحاء ، القاسمية ، أبو شغارة والتي وقعت جميعها إلى الجنوب من شارع الكويت ، ولقد توالت بعد ذلك التوسعات العمرانية في مدينة الشارقة وبالتحديد في الفترة (١٩٨٥ – ٢٠٠٣) م ونتيجة لتوافد العمالة الأجنبية وتدفقها بأعداد كبيرة ، وتطور عدد السكان المواطنين ، ظهرت مناطق الغافية ، والرقة ، ودسمان ،

رقم (٢٧) النمو العمراني لمدينة الشارقة خلال الفترة (١٩٠٠– ٢٠٠٣) م



المصدر : دائرة التخطيط والمساحة في مدينة الشارقة – قسم تخطيط الأراضي السكنية .

والغبيبة ، كما إمتد ذلك الظهور إلى أن وصلت ناحية الشرق والجنوب الشرقي للمدينة حيث مناطق الفلج ، سمنان ،الشهباء ، الرفاع ، الطلاع ، الدراري ، مغيدير ، المدينة الجامعية ، ومن ناحية الجنوب الغربي ظهرت المناطق الصناعية ، منطقة النهدة السكنية التي ترتبط حدودها الداخلية مع إمارة دبي ، وهناك أيضا منطقة الخالدية والخان الجديدة ، وبلغ عدد المناطق العمرانية في مدينة الشارقة نحو ٧٢ منطقة عمرانية (١) .

لقد صاحب هذا النمو العمراني السريع العديد من التطورات الحديثة في مجال طرق النقل ، حيث ربطت المناطق بشبكات النقل سواء كانت طرقات رئيسية بين المناطق المتباعدة أو الطرق الفرعية بين الأحياء السكنية والتي زودت بأحدث التقنيات في عمليات التخطيط المساحي للمدينة .

عموما نجد أن مدينة الشارقة أصبحت بحكم نموها هذا عرضة للشد بين قوتين ترسمان صورة المستقبل ويقف التخطيط والتنظيم فيها موقف المعالج الموائم بين طبيعة هاتين القوتين ، الأولى قوة جذب النواة القديمة وهي الواجهة البحرية في الشمال الغربي ، وقوة ثانية معاكسة هي قوة طاردة من داخل المدينة وبصفه خاصة من داخل النواة القديمة (٢) ، إذ يؤدي التركز التجاري وإرتفاع أسعارالعقارات إلى الخروج خارج النواة حيث الأراضي أرخص ويمكن بناء المساكن الحديثة على مساحات كبيرة .

وخلاصة القول .. إن هاتان القوتان هما المحور الذي تطورت من خلاله مدينة الشارقة ، ونتج عنها وضعها الحالي المتميز أحيانا ، فهناك الأحياء ذات العمارات متعددت الطوابق كما هو الحال في هذا الوقت تلك الموجودة على شارع الشارقة – دبي ، وهناك مناطق السكن الشعبي البسيطة كما هو الحال في منطقة الخالدية بالإضافة إلى وجود مناطق حديثة التخطيط مثل المناطق الواقعة بين شارع المطار وتقاطع رقم ٦ في مدينة الشارقة ، حيث الأحياء السكنية المؤلفة من طابقين في بنائها والذي أعطى هذه المناطق أهمية بالغة رغم بعدها عن وسط المدينة .

---

(١) دائرة التنمية الإقتصادية – المرجع السابق– ٢٠٠٣م – ص ٣

(٢) علي مبارك بن حنيفة – جغرافية السكان لإمارة الشارقة – دائرة الثقافة والإعلام – الطبعة الأولى – ١٩٩٧م – ص٤٨ .

٢ – المنطقة الوسطى .

تعتبر المنطقة الوسطى المتمثلة بمنطقة الذيد وضواحيها من المناطق العمرانية التي شهدت نمواً متأخراً قي مراكزها العمرانية ، إذ أنها كانت تمثل حلقة الوصل بين الساحل الغربي والساحل الشرقي لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ القدم وحتى يومنا هذا ، وتتمثل النواة الأولى في حي الحصن ، وجدير بالذكر أن النمو العمراني للمحلات العمرانية في كل من الذيد والمليحة والمدام تطور قد أتى متأخراً عن ذلك التطور الذي شهدته باقي المناطق الجغرافية التابعة لإمارة الشارقة ، حيث نشأ حي الزعفران إلى جهة الغرب من النواة الأولى لتكوين منطقة الذيد ، أما في جهة الشمال الشرقي فنشأ حي البستان وحي السوايح في مطلع عام ١٩٩٨م .

لقد تطور نمو العمراني في المنطقة الوسطى من إمارة الشارقة وإمتد إلى جهة الجنوب والجنوب الغربي حيث حي جبل عمر وحي الشريعة وحي الطيبة ، وعلى بعد ٢٨ كم تقريباً نشأت مناطق عمرانية جديدة هي منطقة المليحة وبها حي حمده وحي الرويضه ومنطقة المدام وبها حي المعاشي ، وحي بحايص ، وحي طويلع ، وتجدر الإشارة إلى أن التوسع العمراني للمحلات العمرانية في المنطقة الوسطى مازالت مستمرة في التطوير حتى يومنا هذا .

٣ – المنطقة الشرقية .

لتحديد بداية نشأة مراكز الإستقرار البشري في المنطقة الشرقية ، لابد من العودة إلى تاريخ إنشاء المراكز العمرانية فيها ، والوقوف على أسباب اختيار مواضعها خاصة وأن معظم مناطق السهول في الماضي كانت عبارة عن بحيرات شاطئية على الساحل الذي قضى على كثير من الآثار الدالة على ذلك وأغلب محلات العمران كانت عبارة عن محلات صيد ترجع إلى حوالي (٦٠٠٠ – ٧٠٠٠ سنة ق . م) ، وبعد هذا التاريخ حوالي ٢٠٠٠ – ٣٠٠٠ سنة ق.م ، كان سطح البحر أكثر إرتفاعاً عنه الآن بحوالي (٣–٧ متراً) على سواحل خليج عمان (١) ، وإمتدت الكثبان الرملية على طول خط الساحل ، وبين الكثبان والبحر إنتشرت اللاجونات والخلجان والتي

---

(١) حسن أبو العنين – المرجع السابق – ص١٧٣ ص ١٧ .

ملأتهـــــا الرواسب وتمثلها السبخات الحالية ، ووفرت هذه اللاجونات موانئ ومرافئ لقوارب الصيد ، زودت السكان بالغذاء البحري ، بالإضافة إلى أنهـا كانـت غنيـة بأشجار المانجروف ، وهي تعتبر مصدر هام للوقود والخشب اللازم للبناء في ذلك الوقت .

وبالنظر إلى مختلف نتائج إختيار المواقع الثلاث على حد الخصوص لمناطق إمارة الشارقة في مراكز الإستقرار نلاحظ أنها كانت تمثل ما يلي :

– إن أكبر التجمعات البشرية كانت في مواضع النطاق الساحلي والذي سادت بـه حرفـة صيد لأسماك مما أتاح لهم قدراً كبيراً من التعاون والتجمع في محلات صيد صغيرة فاقت تلك المحلات العمرانية التي نشأت في النطاقات الجبلية .

– سهولة الدفاع والحماية ، كانت من أبرز العوامل المؤدية إلى اختيار مواضع المراكز في مراحل النشأة المبكرة ، فالشعور بالخوف يجعل الإنسان يبحث عن الأمن في التجمع ، لذلك كانت مهمة هذه المراكز هي توفير الأمن والطمأنينة للسكان ، فالمراكز كانت تتطلب فرقة لحراسة الطرق والممرات كي لا تنهب القوافل التي تمر من هذه المناطق ، ومن هنا نشأت فكرة إنشاء الأبراج والقلاع لدى السكان قديما ، كما كانت هذه التجمعات تحتاج إلى سيد يحميها ضد الغزاة ،فظهرت بذلك الأشكال الأولى للحكومات ، فكان تأمين وسائل الحماية كفيلاً بنمو الحياة الإقتصادية وإزدهارها .

– إن مواضع مراكز العمران الأولى كانت قريبة من مصادر مادة بناء المساكن الدائمة والمؤقتة ، فالطين والحجارة كما تم ذكره سلفاً يشكلان مواد بناء كانت منتشرة في المنطقة ، ويمكن الحصول على الخشب من جذوع النخيل أو النباتات الأخرى .

– إن مدى القرب من النبع المائي يحدد مكان التجمع البشري إلى الشرق من مرتفعات الشميلية ،وإذا كان المصدر المائي يتحكم في إختيار الموضع فحسب ، فإن غزارة مياهه تؤثر في نمو المركز البشري الذي يقوم بجواره .

ومن هنا نجد أن المنطقة الشرقية من إمارة الشارقة واحدة من المناطق التي شهدت تطورات عمرانية كما هو الحال في مدينة الشارقة والمنطقة الوسطى ، لذلك نجد هذا التطور ينحصر في

ثلاث مناطق جغرافية حيث جاء نموها العمراني فيها ما يلي :

- منطقة خورفكان :

نلاحظ أن النواة الأولى لمنطقة خورفكان كانت تتمثل في حي الشرق والذي يقع بالتحديد بالقرب من البحر ، حيث تركزت البيوت القديمة والمتلاصقة مع بعضها البعض لتشكل صورة المراكز العمرانية في ذلك الوقت ، بالإضافة إلى منطقة حياوة والتي تقع غرب حي الشرق ، لذا أخذت الكتلة المبنية في الإمتداد نحو الداخل بإتجاه الجنوب الغربي من خط الساحل ، حيث وقفت السفوح الشرقية لجبل العوينة وجبل الشيخ عائقاُ أمام الإمتداد العمراني لرقعة المنطقة من جهة الغرب ، كذلك عملت السفوح الغربية لمنحدرات جبل خورفكان وجبل الخبة وجبل اليرادية على أعاقة الإمتداد جهة الشرق والجنوب .، ومن ثم بدأ العمران في منطقة خورفكان بالفترة الأخيرة يتجه نحو الإمتداد الرأسي وهو نمط لم يكن سائداً من قبل ، حيث أخذت المساحات الخالية في التناقض الواضح ، وتناقصت الفواصل المساحية الكبيرة بين باقي أحياء المنطقة .

وتعد الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٣م) هي فترة الإزدهار الحقيقي والتوسع الأفقي الكبير في عمران المنطقة نتيجة للإزدهار الإقتصادي ، وتفعيل دور الميناء وما صاحبها من تزايد أعداد السكان وبدأت أحياء جديدة تضاف إلى رقعة المنطقة ، حيث شهد النطاق الغربي والشمال الغربي للمدينة إزدهاراً في البناء مع إنشاء مناطق اللؤلؤية والزبارة وحصي ، بالإضافة إلى منطقة المديفي الجديدة ،الحوامي ، حطين ، واليرموك ، والقادسية ، ومن ناحية الجنوب والجنوب الغربي بالنسبة لحي الشرق ظهرت مناطق الرفاع ، والبردي ، والخبة ، والمصلى القديم ، والنحوة التي ضهرت في جيب محافظة مدحاء العمانية ..

وعلى الرغم من تزايد الإهتمام بشبكات الطرق الحديثة بين قلب منطقة خورفكان وأحيائها السكنية الجديدة ، إلا أن بعض الأحياء مازالت تعاني من قصور لمثل هذه الخدمة ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ، يلاحظ من أحياء الخبة والمديفي الجديدة وحياوة وجزء من منطقتي اللؤلؤية والزبارة أنها تعاني من قلة الطرق المرصوفة والخدمات التي يقدمها هذا المجتمع وخاصة الأمنية منها .

– منطقة كلباء :

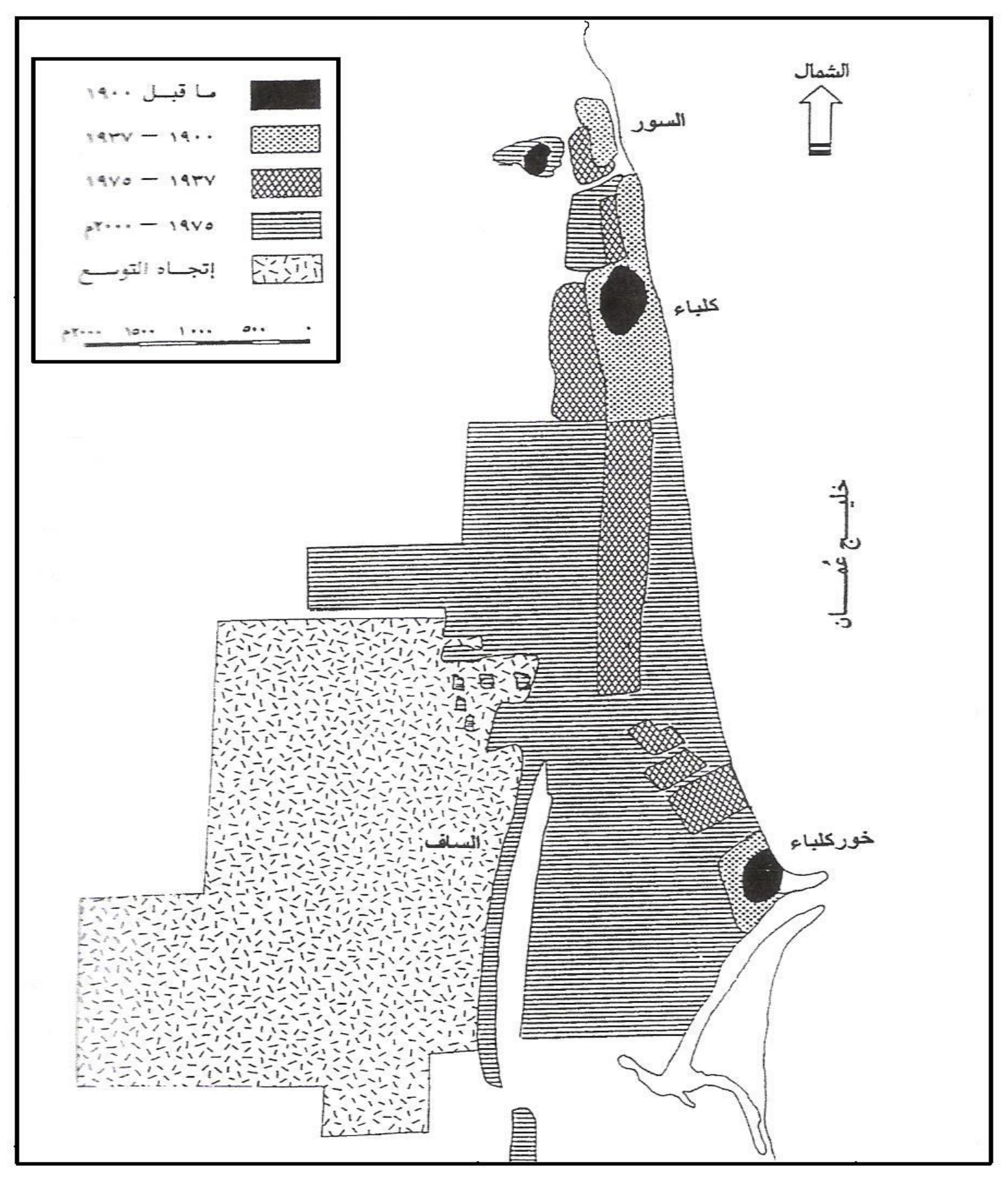
لقد إتخذت رقعة البناء الأساسية من السهول مستقراً لها بسبب سهولة البناء وشق الطرق ، فقد إمتدت كتلتها السكنية بشدة بإتجاه الجنوب مع محاور مواصلاتها حتى إقتربت من الحدود السياسية مع سلطنة عمان كما يتضح من الشكل رقم (٢٨) ، وأصبحت هذه المحاور بمثابة إطار يحدد إتجاهات نموها وشكلها المورفولوجي في المستقبل .

ومع نمو المنطقة المتزايد والمستمر إمتدت الأحياء السكنية مع شوارعها الجديدة والنامية بمعدلات سريعة نسبياً نحو المواضع الفسيحة بالقرب من سهل الساف خاصة على الطريق المؤدي إلى حي الغيل وسلطنة عمان ، وكان من نتاج ذلك النمو هو عدوانها على بعض المساحات الزراعية حيث تحولت بعض الأراضي الزراعية وغابات السمر والغاف إلى مناطق سكنية ، أما في من جهة الشمال وبالتحديد جهة قرية السور ، فقد أصبحت هذه القرى نماذج تتكرر في مجال تحويل الملامح الريفية إلى أراضي سكنية ضخمة ، فقد قضت قرية السور الغربية على المزارع المجاورة لا سيما الشرقية منها ، حيث نشأت منطقة مساكن شعبية للمواطنين والوافدين من السكان .

ومن جانب آخر نلاحظ أن معالم النهضة العمرانية في منطقة كلباء بدأت بخطوات ثابتة ، كما ظهر العديد من الأحياء السكنية ، بالإضافة إلى حي السور الشرقي والغربي ظهرت أحياء كل من سهيلة ،العاقولة ،الخوير ،المصلى ،العود ، السدره ، وخور كلباء ، وكل ذلك كان بالإمتداد ناحية الجنوب من حي السور والذي يعتبر مدخل المنطقة والذي يشترك بالحدود الداخلية مع منطقة الرغيلات التابعة لإمارة الفجيرة ، بالإضافة إلى حي طريف الذي يقع على الأطراف الغربية لمنطقة كلباء وإمتداده الطولي في حي الغيل ووادي الحلو ، وفي الجانب الآخر ومع نمو العمران في المنطقة ظهرت أحياء عمرانية جديدة مثل حي البراحة صوب الجنوب .

كما شهدت منطقة كلباء تطوراً سريعاً في الخدمات التجارية ، ويرجع السبب في ذلك لما تشهده المنطقة الشرقية بشكل عام من طفرة إقتصادية وصناعية .

رقم (٢٨) مراحل تطور العمران في المنطقة الشرقية (كلباء)



المصدر : دائرة التخطيط والمساحة في إمارة الشارقة (فرع كلباء)

- **منطقة دبا الحصن :**

تعتبر منطقة دبا الحصن من المناطق العمرانية التي تميزت ببساطة النشأة في بداية تكوينها ، حيث كانت النواة الأولى للمنطقة هو الحي القديم الذي يقع بالقرب من ساحل خليج عمان ، وبمرور السنوات تطورت هذه المنطقة العمرانية رغم صغر مساحتها وإرتباطها بالحدود الدولية مع سلطنة عمان .

وقد إتجه الإمتداد العمراني إلى جهة الجنوب والجنوب الغربي للمنطقة ، ويرجع السبب في ذلك هو موقعها الجغرافي ووقوعها على الحدود الدولية مع سلطنة عمان شمالاً في منطقة دبا البيعة، وحدودها جنوباً مع دبا الفجيرة التي تتبع إمارة الفجيرة ، ومن هنا كان إتجاه نموها إجبارياً وفي إتجاه الغرب دائماً ، وحول الحي القديم ظهرت أحياء سكنية جديدة مثل حي المهلب وحي السيح وحي الدوب ، ومازالت هذه المنطقة تشهد توسعات عمرانية بالإتجاه نحو الجنوب الغربي .

إمتدت الأحياء العمرانية الجديدة بعيداً عن نطاق نفوذ المراكز الأمنية القديمة ، وبعدما كانت المناطق الصناعية في مدينة الشارقة محصورة بالقرب من مركز المدينة ، أصبحت الآن تمتد نحو الشرق والجنوب ومتصلة بالحدود الداخلية مع إمارة دبي ، بالإضافة إلى المناطق السكنية التي إمتدت خارج نطاق مركز المدينة لتصبح بعمرانها العصري بعيدة المسافة من أقرب مركز أمني موجود سواء كان مركز شرطة أو مركز للدفاع المدني ، وفي الجانب الآخر أن المناطق التجارية توسعت وإمتدت حتى أن إتصلت بحدودها مع إمارة دبي عن طريق منطقة النهدة من جهة الجنوب والجنوب الغربي، وإمارة عجمان عن طريق منطقة المرقاب من جهة الشمال حيث البنايات والمحلات التجارية الضخمة ، أما المناطق الزراعية والرعوية فجاء توسعها العمراني خارج مدينة الشارقة لتقع في ضاحية مويلح وهي بعيدة عن أي مركز أمني .

وبالنسبة للمنطقة الوسطى نجد أن مركز شرطة الذيد هو الوحيد الذي يغطي كافة الحوادث الجنائية المرتكبة في كل من الأحياء العمرانية المختلفة ، ولقد أدى التوسع العمراني في هذه المنطقة إلى الحاجة الماسة لإستقرار الأمن فيها ، حيث وقعت الأحياء التجارية على إمتداد

الشوارع الرئيسية والفرعية لمنطقة الذيد وضواحيها وما زالت التوسعات العمرانية التجارية وغيرها متوالية على هذه المنطقة ، الأمر الذي يوسع نطاق دور الخدمات الأمنية الموجودة سواء كانت من مركز الشرطة أو مركز الدفاع المدني أو النقاط الأمنية ، بالإضافة إلى ذلك نجد أن الأراضي الزراعية تتبعثر في عدة مناطق وفقاً لوفرة الماء، وما يوجد بها من طبيعة رعوية تربك الحركة اليومية في شوارعها ، أما عن المناطق السكنية فهي بحد ذاتها تشهد تطوراً عمرانياً مع زيادة عدد السكان ، ونجدها منتشرة وتأخذ طابع الحياة القبلية في عاداتها وتقاليدها ، وبالنسبة للمناطق الصناعية فيوجد هناك العديد من الورش الصناعية مختلفة المهن وهي تقع إلى الجنوب من مركز شرطة الذيد وعلى إمتداد الشارع الرئيسي المؤدي إلى حي المدام والمليحة والمتصل بالحدود الداخلية مع مدينة العين ، وعلى الرغم من الموقع الجغرافي لهذه المناطق العمرانية حسب وصفها ، إلا أن هناك مساحات واسعة من الأراضي الصحراوية الخالية غير مأهولة بالسكان والتي يمكن من خلالها إرتكاب أي نوع من الجرائم الجنائية الخطيرة .

وفي المنطقة الشرقية وعلى الرغم من صغر مساحة كل منطقة جغرافية فيها ، إلا أن الجرائم المرتكبة تزداد من فترة لأخرى ، حيث نلاحظ أن منطقة خورفكان مع مرور الزمن يتطور بها العمران وتتباين المشاريع التنموية فيها ، ، وإستغلت المساحات الواسعة الشاغرة لإنشاء المساكن في ظل زيادة عدد سكان المنطقة ،بالإضافة إلى أنها شهدت تطوراً عمرانياً في جميع الأحياء سواء كانت تجارية متمثلة في المحلات التجارية الواقعة على إمتداد الشوارع الرئيسية والتي مازالت تزحف نحو الشمال من المنطقة ، أو الورش الصناعية والتي إمتدت من المدخل الجنوبي للمنطقة حتى وأن وصلت إلى الحدود الداخلية مع إمارة الفجيرة عن طريق (منطقة البدية) ، أو الأراضي الزراعية والرعوية المتوزعة في مساحات جغرافية مختلفة .

لذلك نجد أن هذه الأحياء العمرانية يغطيها مركز أمني واحدة بالإضافة لمركز الدفاع المدني ، ومن الملاحظ أن هناك مساحات عمرانية واسعة يستطيع من خلالها مرتكبي الجرائم الإختباء بها ، مع العلم بأن جغرافية المنطقة الشرقية من إمارة الشارقة هي من العوامل المؤدية إلى تطور الظاهرة الإجرامية فيها .

أما منطقة كلباء فقد شهدت نمواً عمرانياً سريعاً خاصة في إتجاه الشمال والجنوب والغرب ، حيث إمتدت الأحياء السكنية والمحلات التجارية نحو الجنوب من مدخل منطقة كلباء الشمالي حتى وأن وصلت إلى حي الغيل المتصل بالحدود الدولية مع سلطنة عمان عن طريق المركز الأمني الحدودي، وإمتدت الأراضي الزراعية بحلتها الجديدة إلى الشمال الغربي من مركز شرطة كلباء ، بينما وقعت المحلات التجارية على الشوارع الرئيسية من المنطقة ، والورش الصناعية في المنطقة الصناعية .

وفي منطقة دبا الحصن نجد أن لصغر مساحة هذه المنطقة وإرتباطها بالحدود الدولية مع سلطنة عمان عن طريق منطقة (دبا البيعة) كان له الأثر الواضح من تقارب المراكز العمرانية مختلفة الأنماط وتشابكها مع بعضها البعض ، ولكن شهدت هذه المنطقة إعادة في التخطيط العمراني الحديث ، حيث توسعت الأحياء السكنية على حساب الأراضي الزراعية غير المستغلة من قبل مالكيها ، إلى جانب المحلات التجارية التي أخذت الطابع المتميز في عمرانها ، كما نلاحظ أن في منطقة دبا الحصن لا توجد ورش صناعية إلا بأعداد قليلة ، وهي تقع في مواقع جغرافية متفرقة سواء كانت في غرب المنطقة أو في الجزء الشرقي منها .

إن التوسعات العمرانية التي نلاحظها في أي مجتمع من المجتمعات المتطورة يمكن مراعاة متطلباتها حين بدء تنفيذ المشاريع العمرانية ، وهي بالتالي تحتاج إلى حفظ النظام العام فيها ، وحمايتها من أي خطر يحدث في داخلها والذي يستطيع في بعض الفترات بأن يؤثر على تطورها الحضاري .

رابعاً: التطور الإقتصادي والنمو العمراني والجريمة في إمارة الشارقة .

كان النمو العمراني المراكز العمرانية في إمارة الشارقة متنوه في إستخداماته الأرضية ، فهناك المناطق التجارية وما يوجد بها من مراكز تجارية وأسواق ومعارض تحتوي في مجملها على ثروات مالية ، بالإضافة إلى المناطق السكنية والتي يقطن بها سكان الإمارة ، إلى جانب المناطق الصناعية والتي يقوم عليها الإقتصاد القومي وما يوجد بها من مصانع وورش تحتوي على سلع تجارية و

معدات ، إلى جانب المناطق الزراعية والرعوية والتي لا تقل أهمية عن المناطق العمرانية السابقة .

وكل هذه الإستخدامات في حاجة إلى حماية وأمن من نوع خاص حسب طبيعية إستخدام الأرض ولما كانت المراكز العمرانية في أي مجتمع ترتبط بالعديد من المؤثرات التي تحيط بها ، ووجود الخدمات المختلفة فيها يساعد في تطورها شكلاً ومضموناً ، لذلك أن الخدمات الأمنية هي واحدة من بين هذه الخدمات التي تعمل بدورها على إرساء الأمن والإستقرار والطمأنينة في مختلف أجزائها .

وكما سبق ذكره شهدت المراكز العمرانية في إمارة الشارقة تطوراً حضارياً عصرياً ، وأدت هذه الحضارة الحديثة والمعاصرة التي جاءت مع وفود أعداد كبيرة من المهاجرين بشتى فئاتهم وجنسياتهم أدت إلى ظهور أنواع وظواهر إجرامية حديثة لم تكن موجودة في إمارة الشارقة من قبل ، فبعد أن كان الإجرام ليس من عهد بعيد متسماً بطابع العنف ، أصبح في هذه الفترة المعاصرة طابعه المكر والخداع ، ولا شك أن أثر هذا التغير كان بفعل التطور الذي شمل كافة مناحي الحياة خصوصاً منها الجانب المادي منها، فالإنسان لم يعد يعتمد في كفاحه من أجل هذه الحياة على قوته العضلية بقدر إعتماده على مقدرته العقلية ، وكان من نتائج التحضر إتساع إحتياجات الفرد والأسرة ، فأضحى ما كان من الكماليات في زمن مضى مطلباً أساسياً في يومنا الحالي ، وليس من شك أن هذه المطالب وتلك الحاجات تتطلب المال اللازم لإشباعها ، فإذا لم يكن ميسوراً بالطرق الشرعية ربما تم اللجوء لغرض إشباعها إلى مسلك الجريمة .

وقد واكب التطور الإقتصادي والإجتماعي في منطقة الدراسة بعد الوفرة المالية التي واكبت العوائد المالية الضخمة من بيع البترول ، كان من أبرزها ذلك التحول الكبير الذي أن يتحول النظام الإقتصادي من نظام يرتكز أساساً على التجارة والزراعة والصيد أي النظام التقليدي إلى نظام يعتمد على التقنية والتكنولوجيا المتطورة الحديثة في ميادين الحياة المختلفة ، ومن هنا ظهرت العقلية الإجرامية الجديدة تماشياً مع النظام الجديد ، فإنتشرت الجرائم الخطيرة (كالغش التجاري – تزيف العملة – تهريب المخدرات ..الخ) من أجل الإثراء السريع ، وإتسم الإجرام

الإقتصادي بشكل عام بإنتشار جرائم النصب وخيانة الأمانة والسرقة والتزوير والرشوة ، وبرزت حديثاً الجرائم الإلكترونية وجرائم الإنترنت وجرائم غسيل الأموال .

وتتنوع الجرائم وفقاً للإطار الجغرافي الذي تقع فيه ، ففي المناطق السكنية تختلف الجريمة عن المناطق التجارية أو الصناعية ، فالجرائم تحدث في المناطق السكنية تكون في أوقات محدودة بدقة وبأساليب إجرامية حديثة ، يستطيع المجرم بأن يتعدى على حرمة منزل غيره بقصد السرقة ، أو يقوم بالإعتداء على العرض ، أو يقوم بالحريق العمد وإتلاف الممتلكات الخاصة بقصد العداوة الشخصية ، وكما هو معروف بأن الجريمة المرتكبة في مثل هذه المناطق تكون في أغلب الأحيان مجهولة لدى مراكز الخدمات الأمنية حتى يتم الكشف عن مرتكبيها وتقديمهم للعدالة، ويكون المجرم متبع أسلوب إجرامي متمكن من خلاله بأن يسطو على أي ممتلك يحدده ، وفي أي وقت يريده.

تختلف المناطق السكنية في إمارة الشارقة من حيث طبيعة سكنها ، فهناك الأحياء السكنية والتي تم الإشارة لها سابقاً ذات الطابق أو الطابقين ، وأيضا يسكن بعض من السكان في البنايات متعددة الطوابق ، ومن هنا نجد أن الجريمة المرتكبة في الأحياء السكنية تختلف في كل من النوعين السابقين ، ومما لا شك فيه أن الرقابة الأمنية المسئولة في هذه المناطق عادة ما تكون ملقاه على دوريات الشرطة سواء كانت بسيارات الشرطة بشقيها العسكري والمدني أو الدوريات الراجلة .

إن المناطق التجارية واحدة من أهم المراكز العمرانية بما تضمه من المحلات التجارية سواء أكانت مراكز وأسواق تجارية واقعة في بنايات متعددة الطوابق أو بين الأحياء السكنية ، و شركات تجارية خاصة أو مستثمرة للأموال ، ويقبل عليها المجرم لإرتكاب الجريمة بقصد الحصول على المال وذلك لعدة أسباب ، سواء كان الفقر أو البطالة ، ويختار الوقت المناسب والبعيد عن أنظار رجال الخدمات الأمنية لينفذ جريمته ، ويخلف العديد من الخسائر المادية في المحلات التجارية التي وقعت تحت سيطرته ، مما يؤدي إلى حالة من عدم الإستقرار الأمني في مثل هذه المناطق التجارية عند حدوث الجريمة.

لقد صاحب التطور التجاري الذي شهدته إمارة الشارقة العديد من التطورات لا سيما في المجال الأمني ، حيث أضيفت التقنيات الحديثة للمراكز التجارية وعي أحد أنواع الخدمات الأمنية التي تقدم للمجتمع ، ومن أبرزها تخصيص ما يسمى بـ (نقاط الأمن التجارية) ، وهي المكلفة بحماية هذه الممتلكات التجارية ومكافحة الإجرام فيها ولقد إنتشرت هذه النقاط الأمنية في جميع المرافق التجارية الموجودة بإمارة الشارقة نذكر منها (نقطة أمن السوق المركزي في مدينة الشارقة) ، بالإضافة إلى تلك النقاط الأمنية الموجودة في كل من المنطقة الوسطى والمنطقة الشرقية ومن ناحية أخرى حرصت مراكز الخدمات الأمنية في الإمارة على تزويد المراكز التجارية الكبيرة منها بأجهزة إنذار حديثة متصلة بشكل مستمر مع غرف عمليات مراكز الخدمة الأمنية ، وذلك للمواجهة والتصدي لأي طارئ يشكل خطرًا على المحلات التجارية سواء كانت معرضة للسرقة أو السطو أو الحريق، مثل محلات المجوهرات ، المراكز التجارية متعددة الطوابق ..الخ .

وعلى الرغم من هذه الجهود الحثيثة المبذولة من قبل القائمين على الخدمات الأمنية في الإمارة إلا أن بعض من أفراد المجتمع يجهل هذه الخدمات والمقصود بهم هنا المجرمون ذوي العقول المدبرة والذين يبتكرون أساليب إجرامية متطورة بقصد إرتكاب جرمهم لإكتساب المال وإشباع النفس أو لغرض آخر .

أما عن الجريمة في المناطق الصناعية فقد تطورت من سنة لأخرى بإتساع نطاق هذه المناطق الجغرافية، حيث أنها تقع في حيز جغرافي يستطيع من خلاله المجرم بأن يرتكب جرمه بسهوله ، وهي تحتوي على العديد من الورش الصناعية والمصانع متعددة الأنشطة و المهن ، كما نجد أن جرائم خيانة الأمانة والإختلاس والنصب والاحتيال في مثل هذه المناطق تكثر ، ويرجع السبب في ذلك هو التبادل التجاري اليومي الذي يحدث بين الأفراد في السلع المستهكة أو غيرها

وجدير بالذكر أنه من الطبيعي أن تصبح هذه المناطق ساتراً للعديد من الجرائم الخطيرة ، على سبيل المثال لا الحصر .. جرائم التسلل حيث يمكن أن يختبأ بها المتسللين وذلك عن طريق العمل في الورش الصناعية أو المصانع البعيدة عن الرقابة الأمنية ، إلى جانب تلك الجرائم المتعلقة بقانون دخول وإقامة الأجانب ، حيث يقوم العديد من الأشخاص وبمختلف الجنسيات بالهروب

من كفلائهم واللجوء لمثل هذه المناطق وذلك بحثا عن مصدر الرزق ولكن بصورة غير شرعية ، وتحدث أيضا جرائم الإتجار بالمشروبات الكحولية وهنا يقبل أحد من تجار الخمور على إستئجار أحد المستودعات الفارغة ذات المساحة الواسعة وذلك بقصد تخزين المشروبات الكحولية وبيعها بسريه، بالإضافة إلى ذلك نجد أن جرائم المخدرات تزداد نوعاً ما في هذه المناطق الصناعية ، حيث يتم في بعض الأحيان تبادل المواد المخدرة بين التاجر والمشترى ، أو يقوم متعاطي المخدرات بإستغلال هذه المناطق حاجزاً بينهم وبين أجهزة الخدمات الأمنية لتأدية ما يسعون إليه من تنفيذ جريمتهم ، وكما هو حال الرقابة الأمنية في المناطق السكنية ينطبق تماماً في المناطق الصناعية .

أما الجريمة في المناطق الزراعية والرعوية لايختلف نوعاً فيها عن باقي المناطق العمرانية السابقة حيث نجد أن أنواع متعددة من الجرائم التي ترتكب في الحيز الجغرافي لهذه المناطق ، فهناك جرائم السرقة مثل سرقة الماشية من داخل المزارع ، بالإضافة إلى جرائم الحريق العمد ، وجرائم التسلل ، وجرائم المخدرات ، وقد تصل في بعض من الفترات إلى إرتكاب جرائم الدعارة .

وخلاصة القول .. صاحب النمو العمراني الذي شهدته إمارة الشارقة سواء أكانت مركز عمرانية سكنية أو تجارية أو صناعية أو زراعية أو رعوية تغيرات جذرية في العديد من المفاهيم والأنظمة الحياتية ، وتشكلت أحياء جديدة وشوارع مختلفة الإتجاهات ومباني متطورة ومتعددت الطوابق ، إلى جانب المدن الصناعية ، والمراكز التجارية ، وكل ذلك يحتاج إلى حماية أمنية ، حيث كان النمو السريع في هذه المراكز أسرع من النمو في مراكز الخدمات الأمنية ، وجاءت كل هذه التغيرات العمرانية على عاتق مراكز الخدمات الأمنية وزادت من مسؤوليتها سواء في الحضر أم في المناطق الريفية ، ونظراً لإختلاف الجرائم المرتكبة بأعدادها وأنواعها في كل من هذه المناطق ، فإن دور الخدمات الأمنية يتزايد مع هذا التزايد في الإمتداد العمراني ، ومن ثم لوحظ أن هناك مناطق وأحياء أصبحت بعيدة كل البعد عن مراكز الخدمات الأمنية ، ومن البديهي أن أمن الإمارة شأنه شأن الأمن أينما كان تتشكل خصائصه ومتطلباته تبعاً لعدة عوامل أهمها البيئة

الجغرافية والديموغرافية والعوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، وهذا يعني أن حفظ الأمن العام وأجهزة مكافحة الجريمة تتأثر بطبيعة وإفرازات البيئة الجغرافية وغيرها من عوامل لا سيما المراكز العمرانية الحديثة المتشكلة في السنوات الأخيرة بإمارة الشارقة .

خامساً : دور العمران والجريمة على الخدمات الأمنية في إمارة الشارقة .

إن التطوير الذي أصاب الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية والرعوية قد خلف العديد من الإنعكاسات السلبية الأمنية على معدل إرتكاب الجرائم بمختلف أنواعها بدءاً من المخالفات البسيطة وإنتهاء بالجرائم الأمنية الخطيرة ، ومن جهة أخرى ظهرت أنماط مستحدثة في الجريمة تتفق مع درجة التحديث الذي أصاب المجتمع مما أدى إلى مضاعفة حجم الأعباء الملقاه على دور الأجهزة الأمنية .

لقد إنحصرت مراكز الخدمات الأمنية في الماضي حول نواة المدينة ، ولكن بمرور السنوات وإستغلال المساحات الواسعة في النهضة العمرانية أدى إلى تباعد المراكز الأمنية عن المناطق والأحياء العمرانية الجديدة ، مما أدى إلى حدوث عدم التوازن الأمني في توزيع المراكز الأمنية بالشكل العمراني الحديث .

ومن هنا نلاحظ أن عدد الجرائم المرتكبة في المراكز العمرانية واحدة من العلاقات التي تميز أي مجتمع ومدى تطوره على مر السنين ، ويعتبر مجتمع إمارة الشارقة واحد من بين المجتمعات الذي تأثر بإتساع رقعته العمرانية خلال السنوات الماضية ، الأمر الذي أدى إلى تباين معدلات الجرائم المرتكبة في مختلف الأحياء العمرانية ، وبمختلف أنواعها سواء تلك الجرائم الواقعة على الأموال ، أو الجرائم الواقعة على الأشخاص ، أو جرائم المخدرات ، أو جرائم جناح الأحداث ، بالإضافة إلى جرائم الحرائق بمختلف أنواعها ، والجرائم المتعلقة بقانون دخول وإقامة الأجانب .

بإيجـــــاز ..

لقد أدى التطور العمراني في إمارة الشارقة إلى تشكيل مفاهيم جديدة في الحياة ، لذلك تطورت الخدمات الأمنية خلال السنوات الماضية بفعل التوسعات العمرانية ، حيث كانت بسيطة قبل قيام الاتحاد ، ولكنها سابقت الزمن لتواكب متطلبات المجتمع وتحدياته ، كي تحقق هدفها

وهو التصدي لمشكلة إنتشار الظاهرة الإجرامية بمختلف أنواعها وأحجامها في إمارة الشارقة ، ويتجلى ذلك بما تحتويه مراكز الخدمات الأمنية من إدارات وأقسام وأفرع أمنية ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الفصل القادم .

الفصل الخامس

الخدمات الأمنية في إمارة الشارقة

تمهيد .

أولاً: نشأة الأمن التقليدي في مجتمع الإمارات

١- الجذور التاريخية لخدمات الأمن في مجتمع الإمارات .

٢- الخدمات الأمنية في مرحلة الإستعمار البريطاني .

٣ — خدمات الأمن بعد قيام الإتحاد .

ثانياً : التوزيع الجغرافي للخدمات الامنية في امارة الشارقة .

١ — الإدارة العامة للشرطة في إمارة الشارقة ،.

٢ — الإدارة العامة للدفاع المدني في إمارة الشارقة .

٣ — الإدارة العامة للجنسية والإقامة في إمارة الشارقة .

ثالثاً : الجرائم المرتكبة في مناطق إختصاص مراكز الخدمات الأمنية .

١- واقع الجريمة المرتكبة في مراكز الشرطة بمدينة الشارقة .

٢- الجرائم المرتكبة بمراكز الشرطة في المنطقة الوسطى والمطقة الشرقية في عام ٢٠٠٣ م

الفصل الخامس

الخدمات الأمنية في إمارة الشارقة

تمهيد ..

إن الأمن غاية يحرص عليها الإنسان ، ففيه الإطمئنان والأمان النفسي والإجتماعي ، ولقد كان الإنسان تواقاً للعيش مع الآخرين ومن خلال تواجد الإنسان مع الجماعة يشعر بالأمـــان والإستقرار (١) ، ومنذ أقدم العصور إهتمت المجتمعات بما يسمى (الأمن الاجتماعي) وكانت بداياته في الدولة المصرية القديمة، حيث كان الإهتمام بالأمن عند الفراعنة عندما أصبح له أناس متخصصون يقومون عليه ، كما أن القائم على الأمن في الإسلام يطلق علية (صاحب العسس) ، والعسس هم المكلفون بالحماية الأمنية والتجول ليلاً للرقابة الأمنية ، وبهذا أصبحت الجماعة المختصة بالحفاظ على الأمن من أهم معاوني الحاكم ومساعديه ، ولقد إرتبط التنظيم القبلي بنظام الحماية الأمنية الداخلية والخارجية ، ومن حق الزعيم إصدار الأوامر التي تنصب في حماية دولته ، بالإضافة إلى ذلك توجد عيون وعسس خاصة للزعيم ترصد أي حركة غير عادية في القبيلة .

أبان الإستعمار البريطاني في دولة الإمارات العربية المتحدة ، كان الأمن جزءاً لا يتجزأ من سلطة الحاكـم (الشيخ) ، إلا أن الإنجليز بدؤا يتدخلون بالشؤون الداخلية للإمارات بحكم السيطرة عليها ، فقد أنشأ الإنجليز قوة ساحل عمان وهي القوة الأمنية التي عليها مسؤلية حماية الشركات العاملة في إستخدام النفط ، إلى جانب تأمين تحرك القوافل العسكرية من القاعدة البريطانية في الشارقة (٢) ،ونظراً لتدفق لهجرات المتتالية على الإمارات ، وإزدهار الحياة بعد إكتشاف النفط ، ظهرت ملامح الوعي الأمني وذلك بالتفكير إلى

---

(١) محمد السيد الوكيل – القيادة والجندية في الإسلام – جمهورية مصر العربية – الوفاء للطباعة والنشر – المنصورة – الجزء الثاني – ١٩٨٦م – ص ٢١٩ .

(٢) عبدالله حمد الشامسي – الحياة السياسية والأمنية في مجتمع الامارات – دولة الإمارات العربية المتحدة – الدائرة الثقافية – الشارقة – الطبعة الأولى – ٢٠٠٠م – ص٧٨ .

الحاجة الضرورية لوجود جهاز أمني يحمي مجتمع الإمارات ويعمل على إستقرار الحالة الأمنية فيه ، لذلك تكونت أجهزة أمنية كان دورها في بادية الأمر تقوم على الحراسة فقط ، ثم تطورت للدخول في وظائف جديدة وأعمال تواكب حركة التطور التي بدأت تظهر معالمها بوضوح بعد إتحاد دولة الامارات في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١م ، وجاء إنشاء وزارة الداخلية في دولة الإمارات متزامناً مع قيام الإتحاد والتي إهتمت بالعمل على إرساء الأنظمة والقوانين التي تهدف إلى حفظ النظام والأمن والإستقرار في الدولة ، وإمداد مراكز الأجهزة الامنية بالمعداد والكوادر المتدربة والقادرة على مكافحة الظاهرة الإجرامية في المجتمع المتغير .

أولاً: نشأة الأمن التقليدي في مجتمع الإمارات .

لقد مر الأمن في دولة الامارت العربية المتحدة بالعديد من التطورات التى رسمت الصورة الحقيقة عما كان علية ا منذ القدم وما إتسم بمميزات وصفات تجعله في مقام الخدمات الحياتية المختلفة الموجودة بالدولة . ونجد أن نشأة الأمن في الامارات مر بثلاث مراحـــــل هي :

١- الجذور التاريخية لخدمات الأمن في مجتمع الإمارات .

إن الحياة القبلية التي عاشها أبناء المجتمع الاماراتي في الماضي سواء أكانت في الصحراء أو في المناطق أو الجبلية أو الساحلية تفرض عليهم أعرافهاً وعاداتها وتقاليدها وقيمها نظاماً إجتماعياً محدداً يلتزم الجميع بإحترامه ، وعدم الخروج عليه .

لقد نشأ المجتمع الإماراتي نتيجة للهجرات المتوافدة لبعض القبائل من شبه الجزيرة العربية وإستقرارها في أماكن متفرقة بمنطقة الإمارات ، بحثاً عن الإستقرار المعيشي ووفرة المياه العذبة والعشب أو مصدر آخر للإرتزاق منه، حيث إستقر جزءاً من السكان في الصحراء والآخر في الساحل والمناطق والجبلية ، وظلت حركة الهجرة متواترة ودائمة ، وكان للنظام القبلي دور كبير في خلق العصبية عند أبناء القبيلة والذي كان أحد مثيرات عدم الإستقرار الأمني .

وكانت الصراعات القبلية التي تولد النزاعات في مختلف أنواع مناطق إستقرار القبائل تحدث بين فترة وأخرى ، ومن هنا حرص أبناء القبائل على تكوين قوة عسكرية للقبيلة يرأسها

(الشيخ) (١) ، لأن نظرة هؤلاء الأبناء للقبيلة على أنها وحدة عسكرية تتطلب منهم حمايتها ومن ثم القبيلة حماية أمنية داخلية لها ، إذ أن جميع المنتمين للقبيلة متدربون على إستخدام السلاح وعلى القتال ، إلى جانب وجود مجموعة من أبناء القبيلة يوكل لهم حراسة مساكن القبيلة ، ومن صفاتهم أنهم قادرون على الحراسة ، ومتابعة القادمين للقبيلة ، وملاحقة أي معتد أو لص من خلال الدراية والقدرة على تتبع الآثار الموجودة على الرمال .

ومن ثم كان من أهم وظائف السلطة في القبيلة هو تأمين الجانب الداخلي لها ، ونشر الأمن والإطمئنان في نفوس الأفراد الذين يعيشون في مجتمعها ، فعند حدوث ما يعكر صفو الحياة الإجتماعية والأمنية يقوم الشيخ مع مجموعته المرافقة له دائماً تحديد ماهية الحادث وكيفية التصرف فيه دون تأخير . وبالتالي فإن الشيخ يتولى دوراً أمنياً في التحقيق حول القضايا التي تعرض عليه ، ويتخذ القرار المناسب لكل منها ، ويحل المنازعات بين أفراد القبيلة والمشاكل التى تحدث ، حيث يجلس في المجلس الذي كان يسمى (البرزة) أما الحصن أو داخله ليستقبل المتنازعين ويستمع إليهم ، وكان يرافق الشيخ أو مجموعة من الحرس يطلق عليهم إسم (المطارزية) وهي فئة مسلحة من أبرز واجباتها تلقي أوامر الشيخ وتنفيذها ، سواء بإستدعاء المتخاصمين ، أو لتنفيذ حد من حدود الله ، كالجلد أو الحبس أو أنها تقوم بالحراسة الليلية والمرور في الأسواق للاطمئنان على حالة القرية ، إلى جانب حماية الشيخ أينما ذهب ، لذلك إعتبرت هذه الفئة المسلحة (المطارزية) هي بداية تكوين الشرطة بمفهومها العام (٢) .

من هذه الفئة بدأت نشأة الأمن في ظل العشيرة والقبيلة ، لأن الأمن تحتاجه كافة المجتمعات الإنسانية وتسعى إليه ، حتى يأمن الإنسان على نفسه وأهله وماله ، فأصبح أمن القبيلة أمناً شاملاً ، الكل يشارك فيه بقدر تحت أمر (الشيخ) ، فهو الموجه والقائم على الأمن في

---

(١) نبيل حنا – المجتمعات الصحراوية في الوطن العربي – جمهورية مصر العربية – دار المعارف – القاهرة – الطبعة الاولى – ١٩٨٤م – ص١٤٤.

(٢) مقابلة أجريت مع رئيس قسم البحث الجنائي بإدارة شرطة المنطقة الشرقية بخورفكان – ١٦ – ٩ – ٢٠٠٤م

القبيلة ، وأصبحت الأهمية بأن ينتمي الفرد إلى جماعة كبيرة الحجم ضماناً لأمنـــــــه ، وطمأنينته وسلامته وما يملكه من مال وجاه .

٢- الخدمات الأمنية في مرحلة الإستعمار البريطاني .

لقد إستطاعت القوى الغربية السيطرة على منطقة الخليج العربي ، وكانت للحركة التجارية والإقتصادية دوراً بارزاً للوجود البريطاني في منطقة الإمارات ، ومن خلال المعتمد البريطاني بدأت بريطانيا تتحكم سياسياً وإقتصادياً وإدارياً وعسكريا في الإمارات ، وبهذا سيطرت على إمارات ساحل عمان ، مما جعلها تفرض الغرامات الباهضة على سكانها ، وشددت على السفن التجارية التي كانت مصدراً للرزق لسكانها ، وكان الهدف الحقيقي من وراء ذلك هو إظهار النفوذ البريطاني الإستعماري في صورة الهيمنة الفعلية على مجريات الأمور ، وهذا ما أوصلها بالتدريج للتدخل بالشؤون الداخلية لهذه الامارات (١) .

لقد كان مصدر إهتمام بريطانيا بإمارات ساحل عمان بعد الحرب العالمية الأولى هو أن تحصل من شيوخ الإمارات بعدم منح الإمتيازات النفطية في إماراتهم لأي جهة إلا لمن توافق عليه الحكومة البريطانية ، وعلى الرغم من المعاهدات والإتفاقيات بين شيوخ الامارات والسلطة البريطانية التي أبرمت بتواريخ مختلفة بهذا الشـأن ، إلا أن بريطانيا لعبت دوراً بارزاً في خلق الفتن والمشاكل الحدودية بين الإمارات وجيرانها ، مما أدى إلى تدخلها بعمق الداخل الإماراتي وإنشاء قوة ساحل عمان عام ١٩٥١م والتي أطلق عليها إسم قوة كشافة ساحل عمان في عام ١٩٥٤م .

لقد كانت قوة كشافة ساحل عمان والتي يشرف عليها أفراد محليين من الأجانب وقليل من المواطنين بمثابة شرطة أمنية تقوم بمتابعة الجرائم الأمنية التي يتم إرتكابها في الامارات ، حيث تبلغ سلطة الإمارة قيادة هذه القوة عن الجريمة وتفاصيلها وتبدأ بملاحقة المجرمين في الإمارات الأخرى لطلب تسليمهم ومعاقبتهم من قبل سلطة الإمارة (٢) .

---

(١) فؤاد العابد – سياسة بريطانيا في الخليج العربي – ذات السلاسل – الكويت – الطبعة الاولى – ١٩٨١م – ص ١٨٨

(٢) كلود موريس – صقر الصحراء – وزارة الاعلام والثقافة – دولة الإمارت العربية المتحدة – أبوظبي – ١٩٧٥م – ص ٣١.

بمرور السنوات وبعد عقد الإتفاقيات المختلفة بين بريطانيا والإمارات ، زادت السلطة المحلية المثلة في الشيخ الإهتمام بالشؤن الأمنية وبث الطمأنينة في نفوس المواطنين ، حيث بدأت بعض الإمارات بوضع أنظمة للحراسة الليلية في الأسواق والمحلات والمتاجر وذلك من قبل الحرس الذين يقومون بالتناوب عليها ، وتطورت إهتمامات الشيخ بأمور الرعية وحل المشاكل اليومية بينهم عما كان علية في الماضي ، حيث زاد عدد السكان وتشابكت العلاقات وظهرت أعداد من المهاجرين الأجانب الذين كانت لهم مشاكلهم الخاصة جراء إحتكاكهم بالمواطنين ، وبالتالي إرتفع عدد (المطارزية) حتى تغطي المسئولية الملقاه على عاتق الشيخ، حيث تباين حجم المهاجرين بين كل إمارة وأخرى من الإمارات ، الأمر الذي جعل ظهور الجرائم بكثرة في مجتمع كان خالياً إلى حد ما من الجرائم العادية إلا في أضيق الحدود ، لهذا كان دور قوة كشافة ساحل عمان كبيراً من الناحية الأمنية وخاصة فيما يتعلق بقضايا المهاجرين الأجانب ومشكلاتهم ، إذ كانت هذه القوة الأمنية تابعه للوكيل السياسي البريطاني ولا تتبع أي إمارة .

٣ – خدمات الأمن بعد قيام الإتحاد .

لقد زاد إهتمام شيوخ الإمارات بالناحية الامنية بشكل ملحوظ ، ووجهوا الأوامر في تنسيق العمل الأمني سواء من حيث زيادة عدد رجال الأمن العاملين على الحراسات ، أو الإهتمام الكبير بإنتشار بالظاهرة الإجرامية الجديدة الداخلة على المجتمع ، وإنزال العقوبه على المتهمين ، وشدة المعاملة لكل من يخرج عن النظام والأعراف المتبعة في أي إمارة ، لذلك أصبح الوضع الأمني بهذا التطبيق العملي تحت السيطرة ، وجاءت فترة إضمحلال الموارد الاقتصادية التي أثرت بشكل ملفت للأنظار على الحياة الإقتصادية في المجتمع الإماراتي ، مما دعا أبناء المجتمع للبحث عن مصدر آخر بعد إنتهاء الطلب على اللؤلؤ الطبيعي ، فكانت الهجرة الخارجية من الإمارات موجهة الإتجاه إلى دول الخليج العربي القريبة ، ونزح الكثيرون من أبناء الإمارات إلى دول الخليج بحثاً عن فرص عمل ، وكانت شركات النفط تطلب أيدي عاملة لسد حاجتها ، وإنخفض معدل السكان سواء في الصحراء أو في عدد سكان الحضر والريف ،

لأن هذه الهجرة كانت شاملة .

بعد تلك السنين العجاف وبظهور النفط الذي كان العامل المؤثر في عودة أبناء الإمارات إلى وطنهم للعمل في فرص العمل الجديدة ، وبدأت حركة التطور الحضاري والتغير الإجتماعي والإقتصادي والسياسي والثقافي والأمني ، مما جعل واقع الحياة الاماراتية يرتقي لمستويات مرتفعة .

من هذا المنطلق .. جاءت فكرة إنشاء الشرطة والتي تعتبر نوع من أنواع الخدمات الامنية في مجتمع دولة الامارات العربية المتحدة ، حيث تم تأسيس النواة الأولى النظامية لشرطة دبي عام ١٩٥٧م ، وتم تعين ظابط إنجليزي مرشح من المعتمد السياسي البريطاني في الإمارات لتولي بداية التأسيس التي كانت بسيطة كأي نظام جديد ، وبعد تلك الفترة وبإنتهاء السيطرة البريطانية على الإمارات ، توزعت المهام الأمنية على الضباط المواطنين (١) ، وكانت الشرطة تتبع الشيخ (الحاكم) مباشرة ، وتستمد واجباتها ووظائفها من قبل رئيس دائرة المحاكم .

ونظراً لموقع إمارة دبي التجاري كان من أهم واجبات الشرطة هو الحراسة ، حيث توجد العديد من الحوانيت والمتاجر والأسواق التي كان مقرها في منطقة ديرة على الساحل (الكورنيش) .

لقد كان يعمل أفراد الشرطة بطريقة المناوبة خلال الساعات اليومية ، وكانت وسيلة التنقل التي تعتمد عليها الشرطة في تلك الفترة هي الخيول ، بالإضافة إلى وجود الدوريات الراجلة في الأسواق وبين الأحياء السكنية .

ونظراً للتوسع العمراني وتطور الحياة والتقدم التقني الحديث الذي شهده مجتمع الإمارات بعد قيام الإتحاد عام ١٩٧١م، توسعت القيادة وتطور جهاز الشرطة في الإمارة بالإمكانيات المتاحة وإدخال خدمات الحاسب الآلي إلى العمل الأمني ، وأدخلت نظم حفظ المعلومات ، وأعدت غرفة للعمليات السلكية واللاسلكية على مستوى متطور جداً ، إلى جانب إنشاء المختبرات الجنائية للكشف عن الجرائم الكبرى ، وتم تشكيل وحدة الكلاب البوليسية التي لعبت دوراً بارزاً للكشف عن لجرائم الجنائية الخطيرة كالقتل والمخدرات ...الخ ، وتعددت المراكز الأمنية

(١) عبدالله حمد الشامسي – المرجع السابق– ص٩١ .

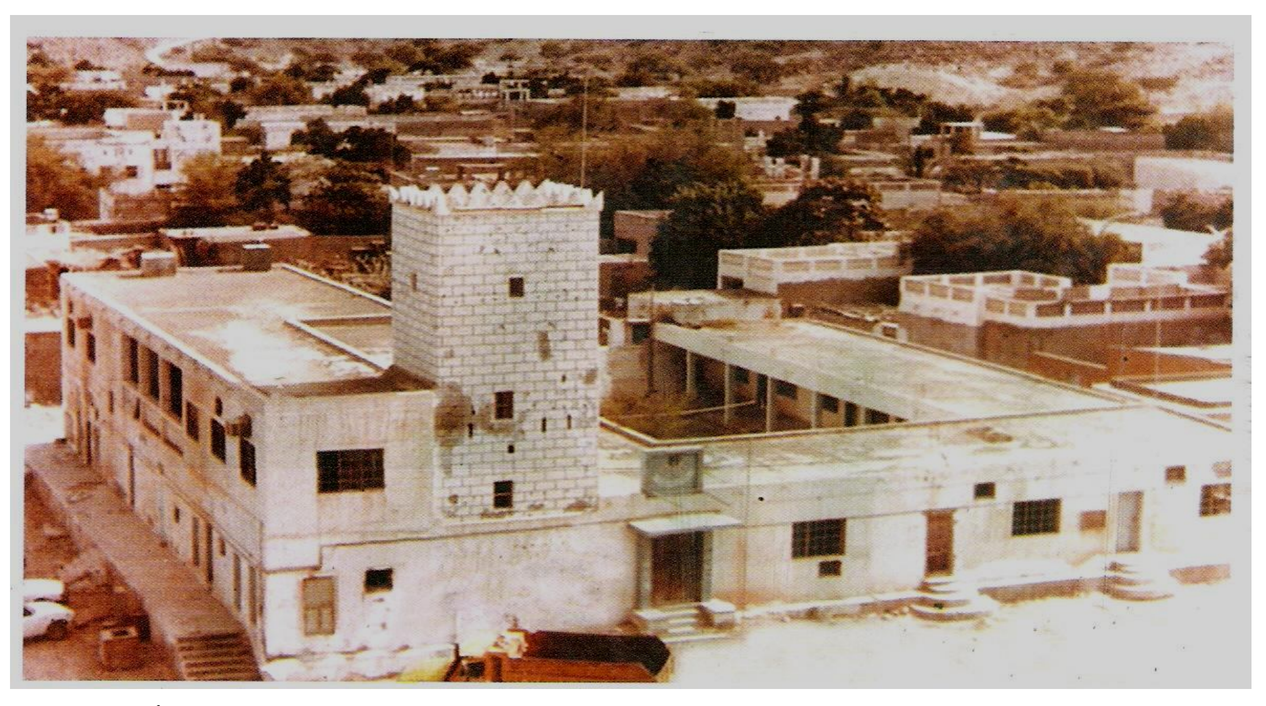
في إمارة دبي وكانت مرجعيتها هي القيادة العامة لشرطة دبي ، وقد إعتبرت بمثابة الشرطة المحلية للإمارة ، وإنتشرت هناك العديد من الأقسام والأفرع الأمنية التي لعبت دوراً حيوياً في مكافحة شتى أساليب وصور الظاهرة الإجرامية في الإمارة .

أما عن بداية تأسيس نواة الشرطة في إمارة الشارقة فقد كان مقترناً بتاريخ ١ – ٦ – ١٩٦٧م حيث صدر قانون شرطة الشارقة ، فقد رأت حكومة الشارقة أنه من الضروري تأسيس نواة للشرطة يكون هدفها المسئولية الأمنية في الإمارة وحماية الأرواح والممتلكات في المجتمع .

لقد عهد الضابط الانجليزي (بيرنز) تولي هذ المهمة ، فبدأ بوضع الأسس لهذه القوة وأصبح أول قائد شرطة في الشارقة ، وكان يعاونه الضابط الإنجليزي (تيرنر) وهو بمثابة نائباً لقائد الشرطة ، وكانت البداية متواضعة حيث كان عدد الأفراد لا يتجاوز (٢٥) فرداً ، وإعتبر قائد الشرطة هو رئيس المركز ، ويليه نائب قائد الشرطة ، ثم ضابط التحقيق ، ثم ضابط المرور ، ثم ضابط الحراسات ، وكانت القيادة في الحصن القديم ، حيث تم وضع ميزانية سنوية من مكتب التطوير في الإمارة ، وبعد ذلك بدأ القائد الإنجليزي محاولة جذب المواطنين للعمل في سلك الشرطة والأمن العام خاصة المتعلمين منهم الذين تلقوا تدريباً على مهام الشرطة ، وهكذا إستمرت أعداد المنتسبين في قوة الشرطة بالتزايد المستمر ، وتطورت هذه القوة خلال فترة زمنية قصيرة ، وأرسل عدد من أبناء الإمارة في دورات عسكرية خارجية ، ثم عادو بالإنضمام إلى الجهاز الأمني ، ليكملوا المسيرة الأمنية التي تهدف خدمة المجتمع في المقـــــام الأول . صورة رقم ٦

في عام ١٩٧٠م تأسس الحرس الوطني بمثابة قوة دفاع للإمارة ،إلا أنها كانت غير متكاملة وهي متعاونة إلى حد كبير مع جهاز الشرطة ، لذلك أطلق على القوتين العسكريتين إسم مشترك هو (دائرة الشرطة والأمن العام والحرس الوطني) ، وعلى الرغم من الدمج الإداري والرئاسي لكلا الجهازين إلا أن هناك تباين في الإختصاص الأمني والعمل المناط لكل منهما .

في عام ١٩٧١م إستحدث في شرطة الشارقة ما أطلق علية إسم (مكتب الإدعاء العام) يرأسه أحد الضباط ويرتبط بالتحقيقات الجنائية من إختصاصة القيام بالإدعاء العام أمام المحاكم في



رقم ٦ مبنى الشرطة في المنطقة الشرقية بخورفكان عام ١٩٦٧م في ظل تأسيس النواة الأولى للشرطة في إمارة الشارقة .

القضايا الجنائية ، ويعتبر هذا المكتب إنطلاقه جديدة نحو حفظ الحقوق والممتلكات العامة للجمهور ، إلى جانب ضمان العدالة لكل الأطراف ، وإعتبر الإدعاء العام في ذلك الوقت هو تمثيل للمجتمع .

في عام ١٩٧٢م صدر قرار من الحكومة بتولي الشيخ صقر بن محمد القاسمي قيادة شرطة الشارقة ، ويرجع الفضل لهذه الشخصية الأمنية تطور جهاز الشرطة في إمارة الشارقة والتي إعتبرت تلك الفترة نقطة التحول السريع في الجهاز الأمني ، حيث بدأ بوضع الأسس الأمنية وذلك بالتخطيط لدورات دراسية في كليات الشرطة العربية مثل (جمهورية مصر العربية ، والاردن والكويت ،) لتاهيل الكوادر المواطنة وإنخراطهم بالعمل الأمني لإستكمال المسيرة الأمنية التي تسعى لها الدولة بشكل عام ، وفي عام ١٩٧٣م صدر قرار محلي بشأن إستلام السجن من إدارته الإنجليزيـــة ، وبدأ تأهيـل أفراد الشرطة وذلك عن طريق إنضمامهم إلى مدرسة الشرطة

والتي جهزت خصيصاً للعمل الأمني من خلال ما يدرس بها من مواد نظرية وعملية وميدانية، تهتم بعمل الشرطة وسلوكياتها كما أنشئت وحدة الطوارئ تابعة للشرطة المحلية بإمارة الشارقة ، وفي عام ١٩٧٥م أعلن حاكم الشارقة في بيان تاريخي دمج دوائر الشرطة والأمن العام في إمارة الشارقة بوزارة الداخلية على أن تبقى شرطة محلية تابعة للإمارة .

إستمرت قوة شرطة الشارقة في التقدم والتطوير ، حيث واكب إنضمامها لوزارة الداخلية إضافة قدرة جديدة لأعمالها الأمنية ، وتوسعت مجالات خدمة المواطنين وزاد عدد مراكز الخدمات الشرطية ، وإستحدثت أقسام جديدة تواكب التطور والتنمية المجتمعية في الدولة الإتحادية .

ونظراً للتطورات المتلاحقة التي شهدتها إمارة الشارقة وتحديداً في فترة الثمانينات ، إتسع نطاق الأمن وتعدد مهامه ، فقد برزت الحاجة الضرورية لإستمرار التدريب الذاتي بشرطة الشارقة ، وفي عام ١٩٨٨م تم إنشاء وحدة للتدريب بقوة الطوارئ ، والتي خرجت العديد من المنتسبين والعاملين في شرطة الشارقة ، وبمرور السنوات على تأسيس جهاز الشرطة في إمارة الشارقة ، تم وضع الخطط الأمنية وتصحيح جميع المسميات الإدارية في الأقسام والأفرع الأمنية ، والتي تعمل جميعها جنبا إلى جنب في السعي وراء مكافحة الظاهرة الإجرامية في الامارة .

ثانياً : التوزيع الجغرافي للخدمات الأمنية في إمارة الشارقة .

لقد شهدت إمارة الشارقة تطوراً كبيراً في قطاع الخدمات الامنية خلال الفترة (١٩٧٣ — ٢٠٠٣م) بعد تشكيل أجهزتها المكونة من الإدارة العامة لشرطة الشارقة ، والإدارة العامة للدفاع المدني ، والإدارة العامة للجنسية والإقامة ، حيث ظهرت أقسام وأفرع أمنية جديد لم تكن موجودة في الماضي ، بالإضافة إلى إستحداث المعدات والآليات التي تستخدم في العمل الأمني والتي تطورت مع مرور الزمن .

** وقفت عقبات رئيسية لتغطية هذا الفصل بصورة أفضل وذلك لسرية كافة البيانات الخاصة بجوانب هذه الدراسة ، وخاصة فيما يتمثل بأعداد المركبات والخصائص العددية واليموجرافية للعاملين بمراكز الأمن المختلفة ، والتي كانت ستزيد الدراسة عمقاً جغرافياً في حال توافرها .

ونظراً لتطور معدلات الجريمة في مناطق الإمارة ، وإختلاف الأساليب الإجرامية المتبعة من قبل المجرمين ، وتشكل عصابات إجرامية من مختلف الجنسيات ، رأت الإدارات الإقليمية التابعة للخدمات الامنية في إمارة الشارقة ضرورة إنشاء مراكز أمنية في المناطق التي تحتاج وجود لمثل هذه الخدمات ، حتى تسد النقص التي تواجهها هذه المناطق من الخدمات الأمنية ، ولمكافحة الإجرام فيها ، والعمل على ضبط المجرمين الذين يرتكبون الجرائم الجنائية المختلفة ، إلى جانب التخطيط الأمني لضمان إستتباب الأمن وبث الطمأنينة في المجتمع .

لذلك توزعت مراكز الخدمات الأمنية توزيعاً جغرافياً في مختلف المناطق التابعة لإمارة الشارقة ، ولكنها إختلفت في حجم المعدات والآليات والكوادر البشرية الموجودة بها ، وتباينت بين كل منطقة جغرافية وأخرى ، حيث عملت الإدارات الإتحادية على إنشاء المراكز الأمنية سواء كان مركز للشرطة ،أو مركز للدفاع المدني ، أو حتى قسم تابع للجنسية والاقامة ، وبدأت في تنظيم أعمالها وتنفيذ دورها تجاه المجتمع ، ولقد حرصت وزارة الداخلية على متابعة كافة التطورات التي صاحبت هذه المراكز الأمنية ، وهي توفر لها جميع المعدات والآليات المجهزة بأحدث التقنيات التكنولوجية منذ بداياتها وحتى يومنا هذا .

تعتبر الخدمات الأمنية في إمارة الشارقة واحدة من أهم الخدمات التي تقدمها دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام وإمارة الشارقة بشكل خاص لسكانها ، لذلك نلاحظ أن توزيعها الجغرافي يتلخص فيما يلي :

١- جهاز الشرطة في إمارة الشارقة .

لقد مر جهاز الشرطة في إمارة الشارقة بتطورات عديدة مثل باقي أجهزة الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وبعد تكوين النشأة الأولى في شرطة الشارقة وما تبعها من أحداث شكلت به الشرطة العمل المبدئي لمواجهة التحديات المستقبلية ، إستطاعت وزارة الداخلية وبفترة ليست طويلة من إصدار القرارات الوزارية بشأن الرقي بجهاز الشرطة في إمارة الشارقة ، وتطوير كافة الأقسام الإدارية الأمنية فيه ، وتعديل مسميات بعض من الإدارات الفرعيـــــــة ،

رقم (٢٩) نموذج توضيحي لأقسام الإدارة العامة لشرطة الشارقة

وإضافة أقسام أمنية يحتوي على فروع مختلفة متطورة بالأساليب والأفكار الأمنية التي تتناسب مع المتغيرات الإجرامية التى تواجه المجتمع .

وفي قرار وزاري رقم (٤٩٨) لسنة ١٩٩٦م تم تشكيل الهيكل التنظيمي للإدارة العامة بشرطة الشارقة ، وإرتبطت بهذه الإدارة العديد من الوحدات الادارية ، حيث تخصصت كل وحدة إدارية بدورها الأمني الذي يهدف إلى تحقيق الترابط الداخلي في شرطة الشارقة من أجل خدمة المجتمع ، وحماية الممتلكات العامة ، وجاء تقسيمها إلى عدة وحدات على النحو الاتي (١) :

شكل ٤٣

الوحدة الأولى – إدارة البحث الجنائي .

تتالف إدارة البحث الجنائي بشرطة الشارقة من الأقسام التالية :

أ – **قسم التحريات** . وهو يقدم خدماته لكل الإمارة ، حيث يوجد قسم في مبنى الإدارة العامة لشرطة الشارقة وهو يغطي مدينة الشارقة ، كما يوجد فرعين الأول في المنطقة الوسطى والثاني في المنطقة الشرقية ، حيث يقوم قسم التحريات بالعديد من الأعمال والتي تسهم في مكافحة الظاهرة الإجرامية والحد منها بالإمارة ، حيث يعمل فرع المباحث على جمع المعلومات عن النشاط الإجرامي وتقيمها وتحليلها ، إلى جانب القيام بأعمال البحث والتحري وجمع الإستدلالات الهامة في الجرائم المرتكبة ، بالإضافة إلى إجراء المعاينة وتقيمها في مسرح الجريمة وجمع الأدلة التي توصلهم لمرتكب الجريمة ، وإخطار قسم الأدلة الجنائية بكل تطور يحدث في عمليات البحث ، ومن جهة أخرى يلاحظ أن هذا القسم يعمل على حفظ النظام في المجتمع من خلال القيام بالدوريات الأمنية المدنية في مختلف مناطق الامارة ، وتقصي الأسلوب الإجرامي المشتبه به ، وتتبع الحالة الأمنية اليومية من خلال التواصل الأمني بين الإدارات الشرطية المختلفة سواء الموجودة في الإمارة أو الإمارات الأخرى (٢) .

يوجد في قسم التحريات فرع للمطلوبين حيث يعمل هذا الفرع على متابعة المطلوبين في القضايا

---

(١) مركز البحوث والدراسات – المرجع السابق– ٢٠٠٣م – ص١٣٣

(٢) مقابلة أجريت مع رئيس قسم البحث الجنائي بإدارة شرطة المنطقة الشرقية بخورفكان – ٢١ – ١١ – ٢٠٠٤م

الجنائية المختلفة وضبطهم وإحالتهم إلى الجهات المختصة ، كما يقوم بتعقب المطلوبين على المستوى المحلي والدولي ، ومراقبة أصحاب السوابق والمشتبه بهم .

أما فرع التحقيق الجنائي ، فيتجلى دوره في تلقي الشكاوي والبلاغات المقدمة من قبل أفراد المجتمع ، والإنتقال إلى مسرح الجريمة والتحفظ على مرتكبي الجريمة، وتدوين كل البيانات الخاصة بالمجني علية ، وإحالة القضايا بعد إستكمال جمع الإستدلالات وضبط الجناه من قبل رجال التحريات إلى النيابة العامة .

ويعتبر قسم التحريات في الإدارة العامة لشرطة الشارقة من الأقسام الأمنية الهامة والحيوية والتي تعتمد عليه الإدارات الأمنية الأخرى ، كما يوجد هناك ترابط أمني بين قسم التحريات والأقسام الأمنية الأخرى سواء على المستوى المحلي أو المستوى الإتحادي (١) وذلك عن طريق التقنيات المتطورة في المعدات والآليات مثل إدخال نظام الحاسب الالي في جميع الإدارات وربطها بشبكات عالية المستوى والتي أسهمت بشكل كبير في رفع كفاءة العمل الشرطي بهذا القسم ، كما إتبعت طرق جديد في التعامل مع ضبط الأشخاص المتهمين في العديد من القضايا الجنائية المرتكبة في الإمارة أو باقي الإمارات الأخرى إن كان المتهم موجود في مناطق إختصاصهم .

ب – قسم الأدلة الجنائية .

يقوم قسم الأدلة الجنائية بالإدارة العامة لشرطة الشارقة بأعمال مختلفة ، وهو لا يقل أهمية عن قسم التحريات ، بل إن هناك إرتباط وثيق في العمل الأمني بين كل من القسمين .

لذلك ينقسم قسم الأدلة الجنائية إلى فرعين رئيسيين هما فرع البصمات حيث يعمل على جمع الأدلة الجنائية والبصمات الموجودة في مسرح الجريمة ، وفحصها وتحليلها وإعداد التقارير اللازمة وإحالتها إلى الجهات الأمنية وذلك من قبل خبراء البصمة المتخصصين والذين لديهم الخبرة في مجال رفع البصمات . إلى جانب ذلك يقوم هذا الفرع على مضاهاة البصمات وتصنيفها وحفظها .

---

(١) مقابلة أجريت مع مدير فرع البحث الجنائي بمركز شرطة كلباء في المنطقة الشرقية – ١٩ – ٤ – ٢٠٠٤م

أما <u>فرع التسجيل الجنائي</u> فيعمل هذا الفرع على تنظيم البطاقات الخاصة ببصمات المشتبه بهم وحفظها ، بالإضافة إلى تصنيف المعلومات الجنائية وتبويبها وحفظها وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية ، وإعداد النظام الإحصائي الجنائي ، كما يقوم بإصدار شهادات حسن السيرة والسلوك لأفراد المجتمع الراغبين في الحصول عليها (١) ، وهناك قسم للأدلة الجنائية في مبنى الإدارة العامة لشرطة الشارقة يغطي كافة مدينة الشارقة أما في المنطقة الوسطى فيوجد فرع كما هو الحال في المنطقة الشرقية .

ج- قسم مكافحة الخدرات .

مما لا شك فيه أن قسم المخدرات من الأقسام الأمنية التي يلقى على عاتقها مهام وأعمال عديدة ، حيث يوجد في قسم مكافحة المخدرات في الإدارة العامة لشرطة الشارقة فرعين أمنيين هامين يعملان جنباً إلى جنب في الحد من ترويج المواد المخدرة الممنوعة إلى الدولة ، وما ينتج عنها من آثار سلبية تنعكس على المجتمع (٢) ، الفرع الأول هو <u>فرع المكافحة</u> يعمل على مكافحة المخدرات والمواد المؤثرة على العقل بكافة أنواعها المصنفة قانونياً ، بالإضافة إلى جمع المعلومات عن كل من يتاجر أو يروج هذه المواد الممنوعة وضبطه ، كما يقوم بالتنسيق مع الجهات الأمنية المختصة في مراقبة بيع المواد المخدرة التي تصرف بدون تصريح رسمي ، كما يقوم بإحالة قضايا جرائم المخدرات بعد إستكمالها إلى النيابة العامة ، وإعداد الخطط والكمائن الأمنية والإشراف عليها للتحقق من أداء أهدافها.

أما فرع المعلومات بقسم الخدرات ، فإنه يعمل على تحليل المعلومات الموجود سواء كانت متعلقة بالأشخاص المدمنين أو التجار المروجين للمواد المخدرة ، بالإضافة إلى تنظيم سجلات المتهمين والمجرمين والمشبوهين وأصحاب السوابق في هذا النوع من الجرائم ، ومتابعة المدمنين الخارجين من السجون من خلال الكشف الطبي عليهم وأخذ العينات منهم حسب المدة المقررة من قسم مكافحة المخدرات في الإدارة العامة لشرطة الشارقة ، جدير بالذكر أن جميع أفرع

---

(١) مقابلة أجريت مع مدير فرع الأدلة الجنائية بإدارة شرطة المنطقة الشرقية – ٣ – ٣ – ٢٠٠٤م

(٢) مقابلة أجريت مع مدير فرع المخدرات بإدارة شرطة المنطقة الشرقية بخورفكان – ٢٠٠٣

المخدرات الموجودة في المراكز الأمنية الشرطية في إمارة الشارقة تابعة لقسم مكافحة المخدرات في مبنى الإدارة العامة لشرطة الشارقة .

د- قسم المختبر الجنائي .

يعمل هذا القسم في الإدارة العامة لشرطة الشارقة على التوصل للعديد من الحقائق الأمنية التي يستند عليها رجال الأمن في القضايا الجنائية ومتابعة للحالات الأمنية المجهولة .

يوجد في قسم المختبر الجنائي ثلاثة أفرع رئيسية ، **الفرع الأول** هو فرع التحاليل الكيميائية يقوم بتحليل العينات بمختلف أنواعها الخاصة بالمتهمين للكشف عن نوع الجريمة ، وحسب كل تقرير عن العينة المراد بالكشف عنها ، بالإضافة إلى تحليل المواد الجهولة وغير المجهولة وبيان علاقتها بالحوادث الجنائية المرتكبة .

أما **الفرع الثاني** في قسم المختبر الجنائي بالإدارة العامة لشرطة الشارقة هو فرع التحاليل البيولوجية ، حيث يعمل هذا الفرع على تحليل الدم السائل والجاف وبيان فصائله ومقارنته بالأشخاص المشتبه بهم ، إلى جانب تحديد نسبة الكحول في الدم ، وتحليل مختلف إفرزات الجسم البشري .

أما **الفرع الثالث** في هذا القسم هو فرع فحص الأثار المادية ، حيث يقوم بأعمال ومهام مختلفة منها الكشف عن التزوير في المستندات والوثائق وتزييف العملات ، إلى جانب قيامه بإجراء عمليات المضاهاة في الخطوط اليدوية وكل ما يستخدم بالكاتبة والطابعات ، ويقوم بفحص ومقارنة بصمات الأختام ، وتحديد شخصية ونوع السلاح المستخدم في الجرائم المرتكبة ، وفحص آثار الآلات المستخدمة على الأقفال والكوالين ، وفحص الزجاج وجهة الكسر ، ونجد من أعماله أيضاً القيام بفحص الخزائن الحديدية في قضايا السرقات والإختلاس ، وفحص آثار المفاتيح في الجرائم المتطورة ، وفحص آثار الحريق والآثار المتخلفة منه وبيان سببه ، والقيام بعمليات التصوير بمختلف أنواعه .

وجدير بالذكر أن الأفرع الثلاثة تؤدي عملاً أمنياً مشتركاً وهو قيام العاملين به بالإنتقال لمواقع

الحوادث المختلفة لجمع الأدلة ، بالإضافة إلى أنهم يعملون على متابعة المورد البشري اللازم للعمل في المختبر الجنائي مع الجهات المختصة ، وأن مقره الرئيسي في مدينة الشارقة ولا يوجد له أفرع في المنطقة الوسطى والمنطقة الشرقية .

الوحدة الثانية – إدارة المرور والترخيص .

تعتبر إدارة المرور والترخيص بالإدارة العامة لشرطة الشارقة من الإدارات الأمنية الفعالة بدورها الأمني تجاه خدمة الجمهور ، فهي تعمل على تسير الأمور الفنية على الطرقات المختلفة ، مثل تنظيم حركة المرور وتسهيلها ، فض الإختناقات المرورية ..الخ ، لذلك تنقسم إدارة المرور والترخيص إلى ما يلي :

أ- قسم ترخيص المركبات .

يتألف من فرعين رئيسيين الأول فرع ترخيص المركبات ويقوم بإصدار رخص المركبات بعد إجراء الفحص الفني عليها بواسطة الأجهزة المتطورة الحديثة ، والتاكد من مدى صلاحية سيرها على الطرق العامة ، بالإضافة إلى أنه يقوم بحفظ السجلات والمعاملات المتعلقة بإصدار رخص المركبات .

أما الفرع الثاني هو فرع الفحص الفني فيقوم بالتنظيم والإشراف على لجان الفحص الفني لمنح رخص قيادة المركبات للجمهور ، وحفظ السجلات والمعاملات المتعلقة بهذه اللجان ، وإقتراح الأنظمة والتعليمات والإجراءات المناسبة لتنظيم التراخيص .

ب- قسم ترخيص السواقين .

يتألف قسم ترخيص السواقين من فرعين الأول هو فرع رخص القيادة ومن أهم الأعمال التي يقوم بها إصدار رخص قيادة المركبات للمتقدمين من الجمهور الراغبين في الحصول عليها ، وتجديد رخص القيادة منتهية الصلاحية، بالإضافة إلى حفظ السجلات والملفات والمعاملات المتعلقة بإصدار الرخص .

أما الفرع الثاني هو فرع فحص السواقين فيعمل على فحص أفراد المجتمع الراغبين في الحصول على رخص قيادة المركبات بعد التحقق من قدرتهم على القيادة ، وتنظيم الإشراف على لجان

فحص القيادة ، والقيام بعملية التقييم اللازمة للمتدربين . حيث يتم منحهم الرخص بأنواعها سواء كانت رخصة قيادة مركبة خفيفة ، أو رخصة قيادة مركبة ثقيلة ، أو رخصة قيادة دراجة نارية .

ج- قسم المرور .

يتألف من ثلاثة أفرع أمنية ، الفرع الأول هو فرع تحقيق الحوادث ، حيث يقوم بمراقبة وتنظيم حركة المرور على الطرقات الداخلية والخارجية للإمارة ، كما يعمل على جمع الإستدلالات في القضايا المرورية وإستكمالها وإحالتها إلى النيابة العامة ، كما يقوم بالإشراف الفني على فروع المرور بمختلف مراكز الشرطة في الإدارة العامة لشرطة الشارقة ، وهو يعمل أيضاً على حفظ السجلات والملفات الخاصة بالقضايا المرورية .

أما الفرع الثاني في قسم المرور هو **فرع المخالفات** ويعمل على ضبط المخالفين لأنظمة المرور في النطاق الإقليمي لعمل الإدارة وإتخاذ الإجراءات اللازمة ضدهم .

والفرع الثالث هو **فرع تعقيب المرور** نجد أن دور هذا الفرع يتمثل في تعقب المخالفين لقوانين وأنظمة المرور والتعميم عليهم ، إلى جانب تسيير الدوريات المدنية بمختلف أنواعها المرورية فقط والإشراف عليها من قبل قسم المرور ، وجدير بالذكر أنه يوجد قسمين أمنيين هامين لإدارة المرور والترخيص الأول في المنطقة الوسطى ، والثاني في المنطقة الشرقية ، إلى جانب مبنى إدارة المرور والترخيص في منطقة الرمثا في مدينة الشارقة .

الوحدة الثالثة – إدارة مراكز الشرطة .

تعتبر إدارة مراكز الشرطة في شرطة الشارقة هي الإدارة المشرفة على سير العمل في مراكز الشرطة بمدينة الشارقة والمنطقة الوسطى من الإمارة ، حيث تتألف من الأقسام التالية :

أ- مركز شرطة البحيرة .

يقع مركز شرطة البحيرة في مدينة الشارقة وذلك إلى جهة الجنوب من الإدارة العامة لشرطة الشارقة ، وهو يعمل بمستوى القسم ، حيث يتألف من عدة أفرع أمنية هامة ، هي فرع

البحث الجنائي ، وفرع المرور ، وفرع الحراسات ، ونقطة شرطة ميناء خالد . بالإضافة إلى ذلك فإنه يقوم بحراسة وتأمين المنشآت الهامة والمناطق التجارية والأحياء السكنية وفقاً للتعليمات الصادرة من جهة الإختصاص ، ويعمل على متابعة سير العمل في النقاط الأمنية التي يشرف عليها ، تجدر الإشارة إلى أن مركز شرطة البحيرة يختص بالعديد من المناطق العمرانية منها منطقة المجاز ، منطقة الخان ، منطقة النهدة ، وعلى الرغم من ذلك إلا أنه يتلقى البلاغات الطارئة والتى تستدعي التدخل السريع من قبل رجال الأمن حيثما كانت الدوريات الأمنية تتواجد في مدينة الشارقة ، وبعدها تحال الحالة لمركز الإختصاص . وبالمثل يحدث ذلك في المراكز الأمنية الأخرى في مدينة الشارقة ، أما بالنسبة لدور نقطة شرطة ميناء خالد فهي تعمل على تنظيم عملية الدخول والخروج إلى الميناء ، والتأكد من صلاحية التصاريح الصادرة وفقاً للتعليمات والأوامر الصادرة من الجهات المختصة .

ب- مركز شرطة الغرب .

يقع هذا المركز الأمني في مدينة الشارقة وبالتحديد إلى الجنوب الشرقي من الإدارة العامة لشرطة الشارقة ، وهو يتألف من فرع البحث الجنائي ، وفرع المرور ، وفرع الحراسات .

يعتبر الدور الأمني الذي يقوم به مركز شرطة الغرب مشابهاً للمراكز الأمنية الشرطية الموجود في مدينة الشارقة ، ونلاحظ أن مركز شرطة الغرب من أكثر مراكز الشرطة في مدينة الشارقة إختصاصاً من حيث المناطق العمرانية ، حيث يختص بـ ٢٧ منطقة منها المناطق الصناعية ، ومنطقة القاسمية ، ومنطقة اليرموك ، أبوشغارة ، مما يضاعف العبء علية في ظل الزيادة المستمرة للجرائم الجنائية والمرورية المتمثلة بحوادث التصادم والتدهور والدهس وغيرها .

نظراً لإتساع المنطقة الجغرافية التي يغطيها المركز ووقوعه في وسط المدينة إضافة إلى الشريحة السكانية الوافدة التمركزة في مناطق إختصاصه وما تتميز به من ثقافات وإنتماءات دينية وعرقية مختلفة متداخلة ، أدى إلى زيادة عدد الجرائم التي يتلقاها المركز خاصة جرائم (السرقة — الإختلاس — خيانة الامانة — السطو) (١) .

---

(١) الإدارة العامة لشرطة الشارقة – مجلة الشرطي – العدد الخامس — ٢٠٠٢م — ص١٣

ج- مركز شرطة الحيرة .

يقع إلى الشمال من الإدارة العامة لشرطة الشارقة ، وهو يعمل بمستوى قسم مثل باقي المراكز الأمنية في مدينة الشارقة ، وتتعدد به الأفرع الأمنية ، فيوجد فرع البحث الجنائي ، بالإضافة إلى فرع المرور ، وفرع الحراسات ، ويتلقى مركز شرطة الحيرة بحكم موقعه مختلف أنواع الجرائم الجنائية ، فهو يشرف على مناطق عمرانية أغلبها مناطق سكنية منها منطقة الغافية ، ومنطقة أم خنور ، ومنطقة الفشت ، ومنطقة شرقان ، ومنطقة النخيلات .

د- مركز شرطة المطار .

يقع في مطار الشارقة الدولي بمدينة الشارقة ، حيث يقوم بحفظ الأمن والنظام في المطار ، إلى جانب حماية كافة المنشآت الهامة فيه ، وحماية المسافرين والإبقاء على سلامتهم ، ويتألف من فرعين هما فرع البحث الجنائي ، وفرع الحراسات (١) .

هـ- مركز شرطة الحمرية :

يعمل مركز الحمرية بمستوى القسم ، ويتألف من فرع البحث الجنائي ، وفرع المرور ، وفرع الحراسات ، وتقوم هذه الأفرع الأمنية بإختصاصاتها وأدوارها في مكافحة الظاهرة الاجرامية ، حيث أنها تغطي الأحياء العمرانية في منطقة الحمرية التابعة لإمارة الشارقة ، ونلاحظ أن منطقة الحمرية ترتبط بالحدود الداخلية مع كل من إمارة عجمان وإمارة أم القيوين ، أي أنها تقع خارج النطاق الإقليمي للإمارة (وذلك حسب الإتفاقيات التي أبرمت بين حكومة الشارقة وحكومة عجمان) (٢) ، لذلك تتوزع الدوريات الأمنية في نطاق المنطقة فقط دون أن تتخطى منطقة الاختصاص ، ويرجع السبب في ذلك هو عدم وجود الترابط الأمني الإتحادي في مناطق الإختصاص بين إدارات الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة .

و- مركز شرطة الذيد .

يقع إلى الشرق من مدينة الشارقة وبالتحديد في المنطقة الوسطى للإمارة (الذيد) ، ويعمل هذا

---

(١) الإدارة العامة لشرطة الشارقة – المرجع السابق – العدد الرابع – ٢٠٠٤ – ص٢٤

(٢) الإدارة العامة لشرطة الشارقة – المرجع السابق –العدد السادس – ٢٠٠٤م – ص٣٥

المركز الأمني بمستوى قسم ، وهو يتألف من أفراع أمنية مختلفة هي فرع البحث الجنائي ، وفرع المرور ، وفرع الحرسات بالإضافة إلى ذلك توجد نقطة شرطة المليحة والتي تقع إلى الجنوب من مركز شرطة الذيد ، ونقطة شرطة المدام والتي تقع على نفس الإتجاه المرتبط بالحدود الداخلية مع إمارة ابوظبي عن طريق (مدينة العين) ، حيث تغطي هاتين النقطتين الأمنيتين الأحياء العمرانية الموجودة في نطاق الإختصاص .

بالاضافة لتلك المراكز الامنية الشرطية ، تشرف إدارة مراكز الشرطة على مركز شرطة أبوموسى ، ومركز شرطة صير بونعير . حيث يوجد فرع البحث الجنائي ، وفرع المرور ، وفرع الحراسات في كل مركز .

الوحدة الرابعة – إدارة العمليات .

تمثل إدارة العمليات بشرطة الشارقة حلقة وصل أمنية بين الوحدات الإدارية الأمنية الموجودة في جهاز الشرطة ، وهي تتوزع في جميع مراكز الخدمات الأمنية الموجودة في إمارة الشارقة وتتألف من قسمين هامين هما :

أ – **قسم العمليات .** حيث يقوم بجمع المعلومات والبيانات التي تخدم خطط العمليات وتنفيذها وحصر الإمكانات البشرية والمادية المتوفرة لدى جميع وحدات الإدارة العامة للشرطة ، بالإضافة إلى ذلك يعمل قسم العمليات على إعداد مختلف خطط العمليات لمواجهة الأحداث المخله بالأمن الداخلي والمتوقع حدوثها ، كما أنه يقوم بوضع خطط لتأمين المواكب الرسمية مع الجهات المختصة ، ويهتم قسم العمليات أيضاً بإعداد المورد البشري اللازم في خطط العمليات وتدريبه ، إلى جانب متابعة جميع التطورات الأمنية وذلك بالتنسيق مع الإدارات الشرطيـــــة الموجودة بالإمارات الأخرى من جهة ، ووزارة الدخلية من جهة أخرى .

ويشرف قسم العمليات على جميع غرف العمليات الموجودة بالإدارة العامة لشرطة الشارقة ، حيث يقوم بإرسال التقارير والتعاميم الأمنية العاجلة والعادية لها حتى تتحق عملية التواصل الأمني بين مخـتلف الوحدات الادارية والمراكز والنقاط الأمنية العاملة في شرطة الشارقة ، والإدرات الشرطية على مستوى الدولة .

لقد إهتمت الإدارة العامة لشرطة الشارقة بغرف العمليات الموجودة في مبنى الإدارة بمدينة الشارقة ، ومبنى إدارة المنطقة الشرقية ، حيث عملت على تجهيزها بأحدث التقنيات التي تواكب التطورات الحضارية في المجتمع المتغير ، وزودت هذه الغرف بأجهزة متطورة سلكية ولاسلكية ترتبط بمختلف الوحدات الادارية في الادارة العامة لشرطة الشارقة ووزارة الداخلية .

ونظراً لما تشهده إمارة الشارقة من توسعات عمرانية مختلفة ، فقد وضعت الكاميرات التي تبين الحركة الأمنية اليومية على مختلف الطرقات والمناطق العمرانية وهي متصلة بشاشات عرض موجودة في غرف العمليات تبين أي خلل يربك الحالة الأمنية.

من جانب آخر نلاحظ أن غرف العمليات هي التي توجه الدوريات الأمنية الشرطية العاملة في مختلف مناطق الإمارة سواء كانت دوريات مرورية عند وقوع الحوادث المرورية ، أو دوريات البحث الجنائي عند وقوع جرائم جنائية ، إلى جانب تلقيها للبلاغات والشكاوي وتحويلها للجهة الأمنية المختصة وذلك على حسب نوعية البلاغ الوارد .

ب – قسم الدوريات .

يقوم قسم الدوريات (الأنجاد) في إدارة العمليات بشرطة الشارقة بالعديد من الأعمال والمهام الأمنية ، حيث يعمل على حفظ النظام العام وأعمال الرقابة الأمنية ، بالإضافة إلى أنه يسهم في تحقيق الحضور الشرطي في المجتمع من خلال تقديم الخدمة الأمنية للجمهور ، ويعمل على التدخل السريع لمنع إرتكاب الجريمة ، ويعمل على ضبط الجريمة المرتكبة وإتخاذ الإجراءات الأولية وفقاً لمقتضياتها ، كما يتعامل مع حوادث السير بإستكمال الإجراءات الأولية ويقوم بتحويل الحادث المروري للمركز الأمني المختص ، ويتولي عملية الإنقاذ والإسعاف الأولي .

كما نلاحظ أن قسم الدوريات يعمل على تسيير الدوريات الراجلة على شواطئ الإمارة المختلفة ، كما يقوم بتوزيع عدد معين من الدوريات الأمنية المختصة في منطقة واحدة ويطبق ذلك في باقي أجزاء الإمارة ، وتجدر الإشارة إلى أن قسم الدوريات (الأنجاد) يتميز بالعمل الميداني ، لذلك يعتبر قسم الدوريات من الأقسام الشموليه في العمل الامني بمعنى أنه يقوم بالتحفظ على الحالة الأمنية الواقعة لحين وصول الدوريات الأمنية المختصة ، وجدير بالذكر أن جميع المراكز

الأمنية الشرطية في إمارة الشارقة تتواجد أفرع الأنجاد .

الوحدة الخامسة – إدارة المنشآت الإصلاحية والعقابية .

للمؤسسات الإصلاحية والعقابية في يومنا هذا أهدافاً أكثر إتساعاً من قبل ، حيث أصبح الإهتمام متزايداً بالدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق الأمن من خلال دورها التقليدي ودورها الحديث المتجدد ، فقد كان إلى زمن طويل يعتقد أن الهدف الأساسي لعقوبة السجن هو حماية المجتمع ، ثم إبراز هدف آخر متمشياً مع ذلك أو مخالفاً له يدعو إلى حماية السجين نفسه (١) .

إن التغيرات التي طرأت على عقوبة السجن أو الحبس ما هي سوى تغيرات في صورتها فقط ، بحيث أن كل الأهداف الأخرى المتعلقة بالعقوبة المفروضة إنما تستهدف حفظ النظام في المجتمع وإحترامه ، ويمكننا القول إن تلك الأمور جميعها تصب في نهاية الأمر إلى تحقيق الأمن من خلال المؤسسات الإصلاحية والعقابية .

إن المؤسسات الإصلاحية والعقابية في الوقت الحالي ينظر إليها كمؤسسة تؤدي وظيفة أمنية إجتماعية ضرورية ، وهي لا تقوم بأداء واجبها عن طريق سلب حرية الأفراد المحكوم عليهم فقط ، بل إن الهدف الأهم هو تعديل سلوكياتهم وإصلاحهم وإرجاعهم للمجتمع كأسوياء ، وهذه المؤسسات تؤدي دورها عن طريق إعدا البرامج التأهيلية والإصلاحية المحترفة ،بذلك يكون لها نفوذ قوي جداً على النزلاء ، وبالتالي تلعب دوراً هاماً عند عودة هؤلاء النزلاء للمجتمع .

إن إدارة المنشآت الإصلاحية والعقابية في شرطة الشارقة عملت على إرساء وتنفيذ تلك الأهداف سعياً وراء إصلاح سلوك ومبادئ النزلاء من مختلف الجنسيات والمحكوم عليهم بقضايا مختلفة ، كما أنها عملت على فصل المحكوم عليهم في عنابر مختلفة حسب قضاياهم التي إرتكبوها .

إن نظام الإصلاح في المنشآت العقابية هو نتاج لتوجهات فكرية متعددة وتجارب عملية شاقة

---

(١) عباس أبو شامة – دور المؤسسات الإصلاحية والعقابية في تحقيق الأمن – أكاديمية نايف للعلوم الأمنية – المملكة العربية السعودية – ١٩٩٩ – ص٤٤ .

ذلك وفق الوظيفة الحديثة لهذه المؤسسات والتي تسعى إلى دمج النزيل في المجتمع بعد خروجه من المؤسسة حتى يكون محصناً إلى حد كبير في عدم العودة لمسلك الإجرام ومرافقة أصحاب السوء السابقين ، وفي فترة من الفترات كان نظام الإصلاح موجهاً بصفة أساسية إلى صغار السن من الأحداث المنحرفين ، ولكن في نهاية الأمر طغت الفكرة الإصلاحية فشملت الكبار أيضاً ، ونجاح هذا التوجه الإصلاحي من شأنه أن يلعب دوراً هاماً في تحقيق أهم أهداف المؤسسات الإصلاحية وهو تحقيق الأمن .

إن التاهيل داخل المنشآت الإصلاحية والعقابية لا يكفي وحده ، ولكن الأهمية تبرز بمكان الرعاية اللاحقة للنزيل بعد خروجه من المؤسسة وذلك لغرض تأقلمه مع الحياة ومساعدته للإندماج الحقيقي في المجتمع (١) ، وعدم عزله أو إحساسه بالوصمة الإجتماعية جراء السابقة الجنائية ، ويتحقق ذلك بالإطمئنان لعدم إستبعاد ذلك الشخص من المجتمع نهائياً ، وعدم قبوله عضواً فيه .

إن عودة النزيل للجريمة مرة أخرى بعد خروجه من المؤسسة هو من أهم المقاييس التي تحدد نجاح المؤسسات في أداء دورها ، بل إن عدم العودة للجريمة يعتبر عاملاً حاسماً في تحقيق دور هذه المؤسسات تجاه أمن المجتمع وإستقراره ، وبذلك قد أدت دوراً منيعاً مهماً في مكافحة الجريمة .

عموماً تتألف إدارة المنشآت الإصلاحية والعقابية من عدة أقسام أمنية إجتماعية منها قسم التأهيل ، وقسم الصحة ، وقسم الحراسة ، بالإضافة إلى الأقسام الإمنية الإدارية ، وتتلخص أهم الأعمال التي تقوم بها هذه الأقسام تجاه الموقوفين هو حماية المجتمع منهم وردعهم من خلال تنفيذ الحكم الصادر ضدهم ، والعزل ، والعلاج الأخلاقي والسلوكي ، والتهيئة لإعادة إنضمام الفرد للجماعة ، والتماسك الإجتماعي ، والرعاية الصحية والنفسية والتعليمية . كما تتوفر سجون للرجال ، وسجون للنساء ، بالإضافة إلى وجود مركز لرعاية الأحداث في مبنى خاص منفصل تشرف عليه إدارة المنشآت الإصلاحية والعقابية في شرطة الشارقة ،ويلاحظ أن

---

(١) عباس أبو شامه – المرجع السابق– ص١١٠ .

إدارة المنشآت الإصلاحية والعقابية بمدينة الشارقة هي التي تعتبر بمثابة السجن المركزي التابع للإمارة والذي يسع حوالي ١٠٠٠ — ١٥٠٠ سجين ، بينما يوجد في مبنى الإدارة العامة لشرطة الشارقة قسم لتوقيف المتهمين حيث أنه يسع لحوالي ١٥٠ — ٢٥٠ سجين ، كما يوجد في كل من المراكز الأمنية في مدينة الشارقة والمنطقة الوسطى ومركز شرطة كلباء ، ومركز شرطة دبا الحصن أقسام للتوقيف المؤقت التي تسع لحوالي ٤٠ — ٥٠ سجين ، وبالنسبة لمبنى إدارة شرطة المنطقة الشرقية يوجد قسم للتوقيف يسع لحوالي ١٠٠– ١٣٠ سجين .

الوحدة السادسة – إدارة التخطيط والتطوير .

تمثل إدارة التخطيط والتطوير بالإدارة العامة لشرطة الشارقة العمود الفقري الذي ترتكز علية دعائم وبناء وتطوير العمل الوظيفي بكافة المؤسسات المدنية والعسكرية ، نظراً لحساسية وطبيعة المهام التي تؤديها سواء كان على مستوى الكوادر البشرية ، أو المنشآت الأمنية ، أو المعدات والآليات والتجهيزات التكنولوجية بما يتناسب مع المتغيرات والتطورات الدائمة والمستمرة في مكافحة الجريمة ، وتكريس مفاهيم الأمن والإستقرار للفرد في المجتمع ، وتتألف إدارة التخطيط والتطوير من ثلاثة أقسام رئيسية هي :

أ – قسم التخطيط والتنظيم والإحصاء .

يقوم قسم التخطيط والتنظيم بإقتراح مشاريع خطط الإدارة العامة ومتابعة تنفيذها بعد إقرارها من الجهات المختصة ، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الإدارة العامة للتخطيط والتطوير في وزارة الداخلية ، بالإضافة إلى ذلك يعمل على تطوير النظم الإحصائية المختلفة بالإدارة العامة لشرطة الشارقة مع إعداد النماذج الإحصائية والعمل على تطويرها في المستقبل ، إلى جانب إقتراح تطوير الهيكل التنظيمي للإدارة العامة ودراسة تطوير أساليب العمل المختلفة .

ومن جهة أخرى يقوم قسم التخطيط بعمل حصر للقوة البشرية العاملة في شرطة الشارقة وإقتراح تطويرها ودعمها ومتابعة توزيعها على الوحدات الإدارية ، كما أنه يضع معايير لتقييم أداء القوة العاملة في الإدارات المختلفة ، والإشراف الفني على الوحدات الإحصائية والإدارية الموجودة بالإدارات المختلفة الأخرى بشرطة الشارقة .

ب – قسم التدريب .

يعمل قسم التدريب على إعداد خطط التدريب والتأهيل السنوية لشرطة الشارقة ، إلى جانب إعداد مشروع القواعد الخاصة بتنظيم التأهيل والتدريب العام والتخصصي لمختلف فئات العاملين وتحديد أساليب ووسائل تنفيذها ، كما يقوم هذا القسم بإعداد ومتابعة وتقييم مناهج الدورات المختلفة التي تعقد بمعهد الشرطة في أكاديمية العلوم الشرطية في مدينة الشارقة ، بالإضافة إلى الإشراف الفني على هذا المعهد ، ويوفر المستلزمات التدريبية المختلفة ، ويعمل كذلك على إجراء دراسات وبحوث لتطوير التدريب والإرتقاء به ، ويقترح أيضاً التنسيب للدورات والبعثات المختلفة للعاملين بشرطة الشارقة .

الوحدة السابعة– وحدة الحرس الأميري

تعمل وحدة الحرس الاميري بما جاء في القرار الوزاري رقم (٤٩٨) لسنة ١٩٩٦م بمستوى الإدارة وتتألف من قسمين :

القسم الأول هو قوة الحماية الثابتة ويتألف من السرية الاولى ، السرية الثاني ،السرية الثالثة، حيث تعمل هذه السرايا على حراسة وتأمين قصور صاحب السمو عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة الشارقة ونائبة ومساعدية وأماكن إقامتهم . بالإضافة إلى حراسة وتأمين المقر الرسمي الحكومي (الديوان الاميري) ومكتب سمو الحاكم ، والمنشآت الحكومية الأخرى الخاصة بالحاكم .

القسم الثاني هو قوة الحماية المتحركة ومن الأعمال والواجبات التي يقوم بها حراسة وتأمين سلامة شخص صاحب السمو حاكم الشارقة ونائبة وجميع أسره ، وتأمين سلامة صاحب السمو في تنقلاته داخل وخارج الإمارة ، وتولي القيام بأعمال التشريفات العسكرية الخاصة لصاحب السمو الحاكم وضيوف سموه وحكومته ، بالإضافة إلى حراسة وتأمين سلامة ضيوف صاحب السمو طوال مدة تواجدهم داخل الإمارة .

الوحدة الثامنة– وحدة الطوارئ .

تعمل وحدة الطوارئ بالإدارة العامة لشرطة الشارقة بمستوى الإدارة المحلية في إمارة الشارقة

غير مرتبطة بوزارة الداخلية ، وتتالف من الأقسام التالية :

١ – قوة حفظ النظام .

٢ – قوة مكافحة الإرهاب

٣ – قسم حراسة منشآت النفط .

تتألف قوة حفظ النظام من ثلاثة سرايا هي السرية الاولى ، والسريةالثانية ، والسرية الثالثة ، حيث تقوم بالعمل على إرساء الأمن والإستقرار وحفظه في نطاق الإختصاص الاقليمي للإمارة ، إلى جانب مباشرة عمليات مكافحة الشغب بأنواعة والتجمهر التي تربك الحالة الأمنية في نطاق معين ، والقيام بعملية حماية الشخصيات الهامة وتأمين أماكن إقامتهم ، بالإضافة إلى حفظ الأمن والنظام في الملاعب والمناسبات المختلفة ، وحماية المنشآت الحكومية الهامة ، ومساندة قوات الشرطة في مختلف الإدارات وتقديم المساعدة والدعم لهم في القضايا الجنائية ذات الطابع الخاص .

من جانب آخر نلاحظ أن قوة حفظ النظام تقوم بحراسة الجزر المحتلة لإمارة الشارقة وسواحلها ، كما تعمل على إجراء التدريبات الخاصة بالقوة والقيام بأعمال الإنقاذ والمساعدة والإيواء .

أما عن قوة مكافحة الإرهاب فهي تعمل بمستوى القسم وتتألف من ثلاثة فروع هي القوة الخاصة ، فرع كلاب الأثر ، فرع المتفجرات ، وتقوم بالأعمال التالية :

فرع القوة الخاصة :

– وضع خطط مكافحة الإرهاب بأنواعه ومستوياته .

– تنفيذ خطط مكافحة الإرهاب بعد إعتمادها .

– تنفيذ المهام ذات الطبيعة الخاصة .

– إقتراح دراسة رفع مستوى القوة وإجراء التدريبات المستمرة لها .

– حصر إحتياجات القوة وما تتطلبه من إمكانات ومعدات ورفع ما يلزم بشأنها من إقتراحات

– توفير المعلومات اللازمة التي تخدم الأهداف التي أنشئت من أجلها القوة .

- متابعة تأهيل المدربين لإجراء التدريبات المستمرة للقوة وتطويرها .

فرع كلاب الاثر .

- المشاركة بالقضايا الجنائية التي تكلف بها مثل قضايا المخدرات والقتل وغيرها .
- الإحتفاظ بقوة مدربة من كلاب الشرطة وتدريبها والإعتناء بها وتوفير أماكن إيوائها .

فرع المتفجرات :

- الكشف عن المتفجرات والتعامل معها .
- الإشراف على نقل وإستيراد المتفجرات بالتنسيق والتعاون مع الجهات المختصة .
- متابعة ترخيص المتفجرات للشركات الخاصة في الإمارة .
- مسح ومراقبة أماكن الإحتفالات والمناسبات المختلفة في الإمارة .

أما عن قسم حراسة منشآت النفط فهو يتألف من فرعين أمنيين هما :

- فرع أمن الحقول .
- فرع أمن المعامل .

من الأعمال التي يقوم بها الفرعين هي تأمين المنشآت النفطية والحقول التي تقع في نطاق الإمارة والجزر التابعة لها ، وحراسة وتأمين منشآت وموانئ تصدير النفط وموانئ الشحن وخزانات النفط ومصانع التكثيف ، إلى جانب الإحتفاظ بقوة مدربة ومؤهلة للقيام بعمليات الحراسة ، وإقتراح خطط تطوير القوة وحصر إحتياجاتها .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك نقاط أمنية حديثة تم إنشائها في شرطة الشارقة وبالتحديد في مدينة الشارقة أهمها وحدة شرطة المدينة الجامعية حيث تعمل على رعاية الطلاب الجامعيين والهيئة التدريسية وموظفي الجامعة والسهر على مصالحهم وحل مشكلاتهم ، بالإضافة إلى حل القضايا الجنائية التي تحدث داخل النطاق الجامعي .

كما يوجد قسم للشرطة النسائية والذي لا يقل أهمية عن باقي الأقسام الأمنية الموجودة في شرطة الشارقة ، وتبرز هذه الأهمية في أن العمل الشرطي أصبح أكثر تداخلاً وتفاعلاً مع مشكلات المجتمع اليومية وكافة القضايا ذات البعد القومي ، والأمر الآخر هو دخول دولة الامارات

رقم (٣٠) التوزيع الجغرافي لمراكز الشرطة في إمارة الشارقة

- مبنى الإدارة العامة لشرطة الشارقة
- مركز شرطة الغرب
- مركز شرطة الحيرة
- مركز شرطة البحيرة
- مركز شرطة الذيد
- إدارة شرطة المنطقة الشرقية خورفكان
- مركز شرطة كلباء

المصدر : إعداد الطالب

بشكل عام في طور الإنتاج والحياة الحديثة الذي أصبح من الضروري مشاركة المرأة حتى تدعم هذا التطور ، ومن هنا إعتبرت رسالة الشرطة النسائية رسالة سامية ذات أبعاد إنسانية (١) .

كما تعتبر وحدة الإسعاف والإنقاذ بشرطة الشارقة من الوحدات الشرطية المتطورة في أدائها ، وهي تتعامل في إتجاهين مع الحوادث ، الإتجاه الأول هو الإسعاف البري والإتجاه الثاني هو الإنقاذ البحري (٢) . وعلى الرغم من حداثة نشأتها عام ٢٠٠٢م ، إلا أن مستوى الأداء والخدمات التي تقدمها لأفراد المجتمع تلبي كافة الإحتياجات الحالية ، حيث تعمل على إنقاذ حياة الأشخاص سواء كان في حادث مروري لا يمكن إخراج المصابين من السيارات المتصادمة أو في حادث حريق أو السقوط من أماكن مرتفعة أو على نوعية البلاغ الوارد إليها ، وجدير بالذكر أن هذه الوحدة تتبع إدارة العمليات بشرطة الشارقة .

كما توجد وحدة لجناح الجو في شرطة الشارقة والذي يتحرك أفرادها في المهمات الصعبة بالمناطق الجغرافية التابعة لإمارة الشارقة ، أو على السواحل البحرية ، وتقوم بالتنسيق مع الجهات المختصة عند تلقيها للبلاغات الأمنية العاجلة ، ويوجد مقر قاعدتها في مدينة الشارقة

الوحدة التاسعة – إدارة شرطة المنطقة الشرقية .

تقع إدارة شرطة المنطقة الشرقية في منطقة خورفكان التابعة لإمارة الشارقة على ساحل خليج عمان (شكل رقم ٣٠) ، حيث تتعدد فيها الأقسام والأفرع الأمنية لعل أبرزها ما يلي :

- قسم البحث الجنائي .
- قسم المرور
- قسم نقاط الشرطة .
- قسم العمليات .
- مركز شرطة كلباء .
- مركز شرطة دبا الحصن .

---

(١) عفاف أحمد هاشم – دور الشرطة النسائية – دولة الإمارات العربية المتحدة – مركز البحوث والدراسات بشرطة أبوظبي – ١٩٩٨م

(٢) الإدارة العامة لشرطة الشارقة – المرجع السابق – العدد السابع – ٢٠٠٣ – ص٢٢ – ص ٤٥

نلاحظ أن قسم نقاط الشرطة يتألف من وحدات إدارية تقوم بمهام مختلفة ، حيث يوجد فرع الحراسات والذي يشرف على جميع المنشآت الحكومية الشرطية ويعمل على تأمين حمايتها ، على سبيل المثال لا الحصر نقطة أمن الكورنيش ، نقطة أمن مستشفى خورفكان .

من جهة أخرى نجد أن هناك نقاط أمنية تختلف في واجباتها الأمنية ، وتعتبر نقطة شرطة الميناء والتي تعمل بمستوى فرع وتقوم بحماية أمن ميناء خورفكان من أهم النقاط الأمنية التي تحد من الظاهرة الإجرامية ، كما توجد نقطة أمن النحوه التي تقع في منطقة النحوة التابعة لإمارة الشارقة المرتبطة بالحدود الدولية مع سلطنة عمان وهي تعمل بمستوى فرع أمني تابعة لقسم نقاط الشرطة (١) ، كما يعمل مركز شرطة كلباء بمستوى القسم ، ويتألف من فرع البحث الجنائي ، وفرع المرور ، وفرع الحراسات . بالإضافة إلى مركز شرطة دبا الحصن الذي يمثل هو الآخر مستوى القسم ، ويتألف من نفس الأفرع الأمنية الموجودة في المركز الأمني السابق .

٢ – جهاز الدفاع المدني في إمارة الشارقة .

يعتبر الدفاع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة أحد الخدمات الأمنية التي لا يقل أهمية عن جهاز الشرطة ، فهو يعمل على حماية الوطن والمواطنين والمقيمين من كل المخاطر ، ويحافظ على القوى البشرية والممتلكات ، بالإضافة إلى أنه جهاز أمني يكمل الخدمات الأمنية التي حرصت الدولة على توفيرها .

إن المقصود بالدفاع المدني هو مجموعة الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى حماية ووقاية الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة ، وتأمين سلامة المواصلات والمخابرات ، وضمان سير العمل بإنتظام وإطراد في جميع المرافق وحماية المنشآت والمؤسسات والمشروعات العامة والخاصة ، ومصادر الثروة الوطنية في حالات الحرب والطوارئ والكوارث العامة (٢) .

في دولة الإمارات العربية المتحدة صدر القرار رقم ٤ لسنة ١٩٧٦م (٣) ، الذي ينص بالموافقة

---

(١) الإدارة العامة لشرطة الشارقة – المرجع السابق – العدد الخامس – ٢٠٠٢م – ص ٣٣

(٢) صلاح الدين عبدالحميد – الدفاع المدني المفهوم التدابير الادارة – دولة الإمارات العربية المتحدة – إمارة الشارقة – العدد ٧٩ – ١٩٩٩ – ص٣

(٣) وزارة الداخلية – المرجع السابق – الهيكل التنظيمي لإدارة الدفاع المدني بإمارة الشارقة – ١٩٩٦م

شكل رقم (٣١) نموضج توضيحي لأقسام إدارة الدفاع المدني بإمارة الشارقة



على إنشاء الإدارة العامة للدفاع المدني ، حيث وضع الإطار العام لتشكيلها ، وحددت أهدافها وواجباتها في جميع أنحاء الدولة كأحد الأجهزة الأمنية الرئيسية لوزارة الداخلية ، وقامت وزارة الداخلية بمخاطبة رؤساء البلديات لأن الدفاع المدني كان قبل صدور القرار عبارة عن وحدات إطفاء تابعة للبلديات ، وقد بدأت الإدارة العامة للدفاع المدني في رسم الأهداف التي تسعى إليها من أبرزها :

– مراقبة وتنفيذ التدابير الوقائية من الحريق في شتى المؤسسات الصناعية والتجارية والمنشآت والمرافق الحكومية العامة .

– القيام بعمليات الإطفاء والإنقاذ في الحوادث المختلفة .

– توعية المواطنين وتثقيفهم حول إجراءات السلامة في حالة السلم والحرب .

– تدريب المواطنين على أعمال الدفاع المدني للإستفادة منهم عند الحاجة .

بعد سلسة من القرارات الوزارية بشأن الدفاع المدني وتعديل نظام وزارة الداخلية ، تم العمل بالقرار الوزاري رقم (٤٩٢) لسنة ١٩٩٦م لإعادة تنظيم الإدارة العامة للدفاع المدني .

ونص القرار على أن تعمل الإدارة العامة للدفاع المدني في إمارة الشارقة بمستوى وحدة إدارية إقليمية ، وتتالف من الأقسام التالية :

الشعبه الأولى – قسم العمليات .

يتألف قسم العمليات من فرعين هامين هما :

أ– فرع غرف العمليات .

ب– فرع التخطيط للعمليات والتدريب .

أ– فرع غرف العمليات .

يعمل هذا الفرع على إعداد وإنشاء غرف العمليات الرئيسية والفرعية ، كما أنه يقوم بتوفير

التجهيزات اللازمة لغرف العمليات ، ووضع التعليمات والقواعد الفنية المنظمة لإنشاء غرف العمليات وكيفية التعامل مع الأجهزة ، بالإضافة إلى إجراء التجارب على جميع الأجهزة الفنية بالغرفة ، وتوفير أجهزة ربط غرف العمليات فيما بينها ، وتحديد إحتياجات الغرف والعمل على توفيرها .

من جانب آخر يقوم فرع غرف العمليات على إقتراح ودراسة العمل على إدخال التجهيزات الحديثة بالغرف ، والعمل على تحقيق سهولة وإنسياب تبادل المعلومات من خلال غرف العمليات الموجودة في الإدارات الإقليمية التابعة للدفاع المدني الموجودة في إمارات الأخرى ، كما يشرف على غرف العمليات المتنقلة ووضع التعليمات المنظمة لها ، وعلى أعمال الصيانة للأجهزة الفنية بالغرف ومتابعتها ، ويقوم بإعداد ووضع التعليمات الفنية لإدارة غرف العمليات ومراقبة تنفيذها (١) ، كما يقوم فرع غرف العمليات بدور مهم هو الإشراف على إستخدام الأجهزة الفنية بالغرفة ، ومتابعة حسن إستخدام الأجهزة بغرف العمليات ، ووضع القواعد المنظمة لكيفية تنفيذ خطط العمليات من خلال غرف العمليات ، والإشتراك في تنفيذ التمارين والتجارب والمشاريع الوهمية (سيناريوهات) من خلال غرف العمليات العمل ، ويعمل على وضع تعليمات وإجراءات أمن الغرف والمعلومات .

ب – فرع التخطيط للعمليات والتدريب .

يقوم فرع هذا الفرع بإعداد خطط العمليات وتحديثها لمواجهة كافة حالات الطوارئ أثناء الحروب والكوارث العامة ، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الإدارات الإقليمية الأخرى ، كما يعمل على إقتراح خطط المعونة المتبادلة الداخلية والخارجية ، ومتابعة تنفيذ الخطط وتطبيقها وتقييمها ، إلى جانب ذلك يقوم بإعداد تمارين وهمية جماعية ومشتركة (سيناريوهات) تطبيقية ودراسة تحليل نتائجها ، ويضع الحلول للسلبيات والمعوقات التي تعترض تنفيذ الخطط ، والتقارير الدورية اللازمة ، كما يقوم بحصر وتوفير المعلومات بالتعاون مع الجهات

---

(١) غريب شعبان –٠ الدفاع المدني المفهوم والتدابير – الإدارة العامة للدفاع المدني بالشارقة – دولة الإمارات– ١٩٩٨م – ص٧٦

المعنية الأخرى بشأن الإمكانيات البشرية والآليات والمعدات والتجهيزات وتوزيعها على أجهزة وزارة الداخلية والوزارات الأخرى التي لها دور في مجالات الدفاع المدني وفرقها وإمكانياتها على المناطق الإستراتيجية بالدولة ، وكذلك المعلومات الأساسية التي تستخدم في إعداد خطط الدفاع المدني لتحقيق أهدافه ، بالإضافة إلى أنه يقوم بالمتابعة المستمرة للحوادث والكوارث الطبيعية وحصر الأضرار الناتجة عنها ودراستها وتحليلها وإصدار شهادات لمن يهمه الأمر بشأنها ، ويضع النماذج الإحصائية وإنشاء قاعدة بيانات لها بالتنسيق مع الجهات المعنية ، وتزويد غرف العمليات المركزية والفرعية بالمعلومات .

من جانب آخر يقوم فرع التخطيط للعمليات والتدريب بالإدارة العامة للدفاع المدني في إمارة الشارقة بالإشراف على كل ما يتعلق بالتدريب التخصصي الفني لطلبة الدورات ، ومتابعة تنفيذها ، وتوفير مستلزمات التدريب الفني للإطفاء والإنقاذ والإسعاف ، إلى جانب الإشراف على مخازن وورش معدات التدريب الفني ، وإعداد برامج اللياقة البدنية لطلبة الدورات ومتابعة تنفيذها ، ومتابعة البرامج الرياضية لطلبة الدورات بالتنسيق مع الجهات المعنية ومتابعة تنفيذها ، كما أنه يوفر المستلزمات الرياضية لطلبة المعهد بالتنسيق مع إدارة الشؤون الإدارية والمالية بالإدارة العامة للدفاع المدني في إمارة أبوظبي . والإشراف على مدربي الرياضة لتطوير العمل الميداني .

الشعبه الثانية – قسم الحماية المدنية والسلامة

يتألف قسم الحماية المدنية والسلامة في الإدارة العامة للدفاع المدني بإمارة الشارقة من الأفرع الأمنية التالية :

أ – فرع الحماية المدنية .

ب – فرع الوقاية والسلامة .

ج – فرع مراقبة المتفجرات والمواد الخطرة .

أ- فرع الحماية المدنية

حيث يقوم فرع الحماية المدنية بالأعمال التالية :

- وضع الأسس الكفيلة بتنسيق خدمات الدفاع المدني والحماية المدنية بين الإدارة العامة للدفاع المدني في الإمارة والجهات الحكومية المختصة في الدولة .

- تنظيم تدابير الدفاع المدني المتعلقة بحماية المدنيين مع الجهات المختصة ومتابعة تنفيذها .

- إتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على الصحة العامة وإعداد نظام الكشف عن مدى تلوث البيئة ولا سيما الناجم عن العمليات الصناعية والإشعاعية وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية .

- الإشراف على إنشاء وضع المواصفات والمقاييس الفنية للملاجئ العامة وتجهيزها وإعداد خطة متكاملة لإستخدامها عند الضرورة .

- الإشراف على تنظيم وسائل الإنذار وتطويرها والتنسيق مع القوات المسلحة والجهات الأخرى ذات الاختصاص الحكومي .

- العمل على حماية ووقاية وتقليل الخسائر لمصادر الثروة الوطنية في حالات الحرب والطوارئ والكوارث العامة بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية .

- تنظيم عمليات الإسهام في إعادة الحياة الطبيعية للمناطق المنكوبة والإشراف على تنظيم فرق الإخلاء والإيواء وتجهيزها .

- حصر المخزون الإستراتيجي من المواد الغذائية والتجهيزات اللازمة لإستمرار الحياة وقت الحرب وفي الحالات الطارئة والكوارث العامة بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية .

- التعاون والتنسيق مع وزارة الصحة في تهيئة المستشفيات ومراكز الإسعاف الأولي لإستقبال المصابين وتهيئة مراكز التطهير وتشكيل الفرق الطبية الخاصة وتخزين الأدوية ونقل الضحايا .

- التعاون والتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية في عمليات الإخلاء والإيواء وتقديم المساعدات

اللازمة ، والعمل على متابعة تنفيذ قرارات مجلس الدفاع المدني .

- وضع نظام لحصر مهام الجهات الأخرى في الوزارات والمؤسسات والهيئات والشركات التي لها دور في مجالات الدفاع المدني والتنسيق فيما بينها مع الإدارة العامة للدفاع المدني وفروعها .

- إقتراح الدراسات الفنية لمجالات وتدابير الدفاع المدني ومتابعة الدراسات التي تجري للظواهر التي تتعرض لها الدولة ، والعمل على تنفيذ الإجراءات التي تحددها الدراسات للتخفيف من آثار الظواهر الطبيعية ، كما يقوم بمتابعة ما يصدر من اللجان المحلية بالإمارات والتأكد من مطابقتها للسياسة الوقائية وخطط تدابير الدفاع المدني التي تصدر من مجلس الدفاع المدني .

- وضع خطط التدخل بالتعاون مع الإدارات المركزية والفرعية وخاصة إدارة العمليات للتقليل من الخسائر المادية والمعنوية .

- الإشراف على تنظيم فرق المتطوعين في مختلف أعمال الدفاع المدني وإعدادهم للمشاركة الفعالة في حالات الطوارئ والكوارث العامة .

- وضع القواعد والشروط الخاصة بتنظيم فرق المتطوعين وتوزيعهم على المناطق الجغرافية في إمارة الشارقة ، والإشراف على إعداد النماذج الخاصة بتنظيم المتطوعين حسب القواعد والشروط المطلوبة ، بالإضافة إلى الإشراف على إعداد وتحديث سجلات المتطوعين والبطاقات والشارات وحفظ السجلات ، ووضع قواعد الإستدعاء للمتطوعين ، و إختبار تجارب الإستدعاء وتقييمها ووضع البرامج والمناهج التدريبية للمتطوعين ومتابعة تنفيذها .

- يقوم أيضاً فرع الحماية المدنية بتحديد مراكز التطوع بالتنسيق مع الإدارات المعنية وتوفير المعدات والتجهيزات اللازمة وتزويد المتطوعين بها ، والإسهام في إعادة الحياة الطبيعية للمناطق المنكوبة والإشراف على تنظيم فرق الإخلاء والإيواء وتجهيزها .

ب- فرع الوقاية والسلامة

يقوم فرع الوقاية والسلامة بإدارة الدفاع المدني في إمارة الشارقة بإقتراح إشتراطات الوقاية والسلامة في المباني السكنية والتجارية والصناعية والمنشآت العامة والخاصة ومتابعة تنفيذها . كما أنه يعمل على متابعة تنفيذ القواعد والقرارات الصادرة بشأن الوقاية من الحريق ، ومن واجباته أيضاً التنسيق والمتابعة المستمرة مع أقسام الوقاية بالإدارات الإقليمية والتأكد من تنفيذ الشروط والقواعد والقوانين الخاصة بالوقاية من الحرائق ، وإاقتراح قواعد الترخيص بالإتجار وتداول معدات وتجهيزات الدفاع المدني ، والإشراف على تنفيذ قواعد الترخيص بالإتجار في معدات وتجهيزات الدفاع المدني طبقاً للقوانين واللوائح المقررة من وزارة الداخلية ، والتحقق من توافرها قبل إصدار التراخيص ، ويعمل على التنسيق الأمني في جميع متطالبات الإدارة العامة للدفاع المدني في الإمارة وذلك بالتعاون مع الجهات المختصة .

ج – فرع مراقبة المتفجرات والمواد الخطرة .

يقوم فرع مراقبة المتفجرات والمواد الخطرة بالأعمال التالية :

– الإشراف على تنفيذ الإشتراطات في نقل وتداول وإستخدام وتخزين المواد المتفجرة للأغراض السلمية ومتابعة تنفيذها .

– إقتراح القواعد المنظمة للمتعاملين مع المتفجرات بالهيئات والشركات والمؤسسات والإشراف على تنفيذها ، ومراجعة تقارير التفتيش على مخازن المتفجرات التي ترد من الإدارات الإقليمية التابعة للدفاع المدني في الدولة .

– مراقبة حركة تداول المفرقعات النارية وسلامة الإجراءات بالتعاون مع الإدارات الإقليمية والإدارات العامة للشرطة في الإمارات ، والإشراف على إشتراطات هدم المباني بإستخدام المواد المتفجرة بالتعاون والتنسيق مع البلديات الحكومية.

– إجراء الدراسات اللازمة في مجال أمن المتفجرات طبقاً للمستجدات في هذا الشأن ، وإقتراح

القواعد في شأن أمن المتفجرات ومتابعة صدورها بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية .

– إقتراح قواعد الإستكشاف والإزالة وإبطال المفعول بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية والعمل على وضع هذه القواعد موضع التنفيذ .

– تصميم النماذج والسجلات المستخدمة في جميع الأعمال المتعلقة بأمن المتفجرات ومتابعة العمل بها ، كما يقوم بالتعاون والتنسيق مع قسم العلاقات والتوجيه المعنوي بالإدارة العامة للدفاع المدني بإمارة أبوظبي لإصدار النشرات التوضيحية بمجال أمن المتفجرات .

– الإشراف على تنفيذ القوانين والقرارات القواعد والإشتراطات المنظمة لإستخدام هذه المواد الخطرة التي لها إستخدامات سلمية ، وعلى إجراءات الوقاية من مخاطر أسلحة الحرب غير التقليدية " ذري " بيولوجي ، كيماوي " .

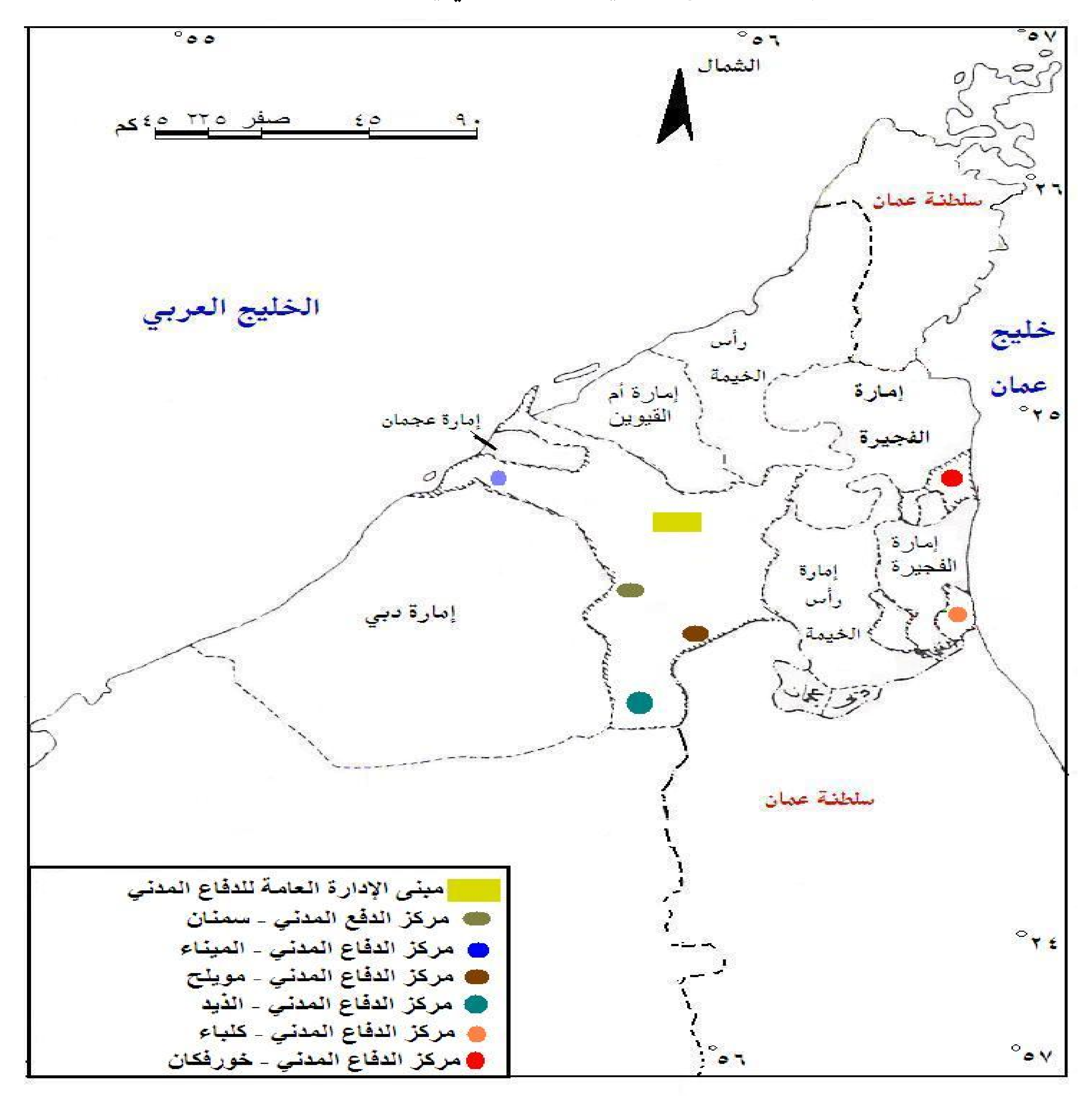
– الإشراف على إنشاء فرق الكشف والمراكز والتطهير من الأسلحة غير التقليدية بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى .

– التعاون والتنسيق مع قسم العلاقات والتوجيه المعنوي بالإدارة العامة للدفاع المدني بإمارة أبوظبي لإصدار النشرات التوضيحية في مجال أمن المواد الخطرة والكتيبات .

الشعبة الثالثة – قسم المراكز المشرف على مراكز الدفاع المدني .

يشرف قسم المراكز على الوحدات الإدارية التابعة للدفاع المدني ، حيث يوجد في مدينة الشارقة مبنى مركز الإدارة العامة للدفاع المدني الذي يقع في منطقة ميسلون ، ومركز الدفاع المدني فرع الميناء الذي يقع في منطقة الخان ، ومركز الدفاع المدني فرع سمنان الذي يقع في منطقة سمنان ، ومركز الدفاع المدني فرع مويلح الذي يقع في جهة الجنوب الشرقي من الإدارة العامة للدفاع المدني في مدينة الشارقة بالإضافة إلى أنه يشرف على مركز الدفاع المدني في المنطقة الوسطى (الذيد) ، ومركز الدفاع المدني في منطقة كلباء ذلك ما يوضحه شكل رقم ٣٢

رقم (٣٢) التوزيع الجغرافي لمراكز الدفاع المدني في إمارة الشارقة



المصدر : إعداد الطالب

كما يوجد فرع التحقيق الفني والمتابعة حيث يقوم بالإشراف على التحقيق في الحوادث والخسائر التي تدخل في إختصاصات الإدارة العامة للدفاع المدني ، ويعمل على إعداد التحليل الفني للحوادث وخسائرها . وإجراء عمليات الإحصاء الشهرية والسنوية للحوادث والإصابات والخسائر المادية . كذلك يقوم بإعداد المعلومات الإحصائية الأساسية التي تستخدم لإعداد خطط عمليات الدفاع المدني، بالإضافة إلى إعداد المعلومات عن المناطق الجغرافية الإستراتيجية الهامة على مستوى الدولة بالتنسيق مع أفرع التحقيق بالإدارات الإقليمية المختلفة ، والتنسيق مع المختبر الجنائي في الإدارات العامة للشرطة في إعداد تقارير الحوادث والحرائق .

الشعبة الرابعة – قسم الدفاع المدني في منطقة خورفكان.

يقع في منطقة خورفكان ويتألف هذا القسم من فرعين الأول فرع الإطفاء والإنقاذ حيث يعمل على التحرك الفوري عند حدوث وإندلاع الحريق في أي حي عمراني ، وتتوفر الكوادر البشرية والمعدات والآليات لأداء هذه المهمات فيه، كما يقوم بتلقي البلاغات من الأجهزة الأمنية الأخرى وذلك للمساعدة في عمليات أمنية حسب نوعها ، مثل التحرك في الحوادث المرورية الخطيرة ، ويوجد أيضا فرع الوقاية والسلامة ، إلى جانب ذلك توجد وحدة للمتفجرات والمواد الخطرة .

نلاحظ أن قسم الدفاع المدني بمنطقة خورفكان يعد من الأقسام الذي يتحمل عبء كبير في أداء خدمته تجاه المجتمع ، حيث يغطي هذا القسم منطقة خورفكان بالإضافة إلى المناطق الواقعة في نطاق إمارة الفجيرة والقريبة منه حسب طلب الإدارة العامة للدفاع المدني بإمارة الفجيرة ، ونظراً لبعد مراكز الدفاع المدني في إمارة الفجيرة عن مناطقها الجغرافية، تحدث عملية التنسيق عن طريق غرفة العمليات مع قسم الدفاع المدني بخورفكان عند وقوع حادث حريق في أحد هذه المناطق ، حيث تجاور منطقة خورفكان كل من منطقة (البدية – قدفع – مربح) وهي مناطق عمرانية تابعة لإمارة الفجيرة .

تجدر الإشارة إلى أن كل قسم في الإدارة العامة للدفاع المدني بإمارة الشارقة يشرف على أفرعه

الأمنية الموجودة في المراكز التابعة للدفاع المدني وبالإضافة إلى قسم خورفكان ، فهي تعمل تحت عامل وهدف مشترك هو بث الأمن والإستقرار والطمأنينة في قلوب الجمهور كباقي الخدمات الامنية الموجودة في إمارة الشارقة بشكل خاص .

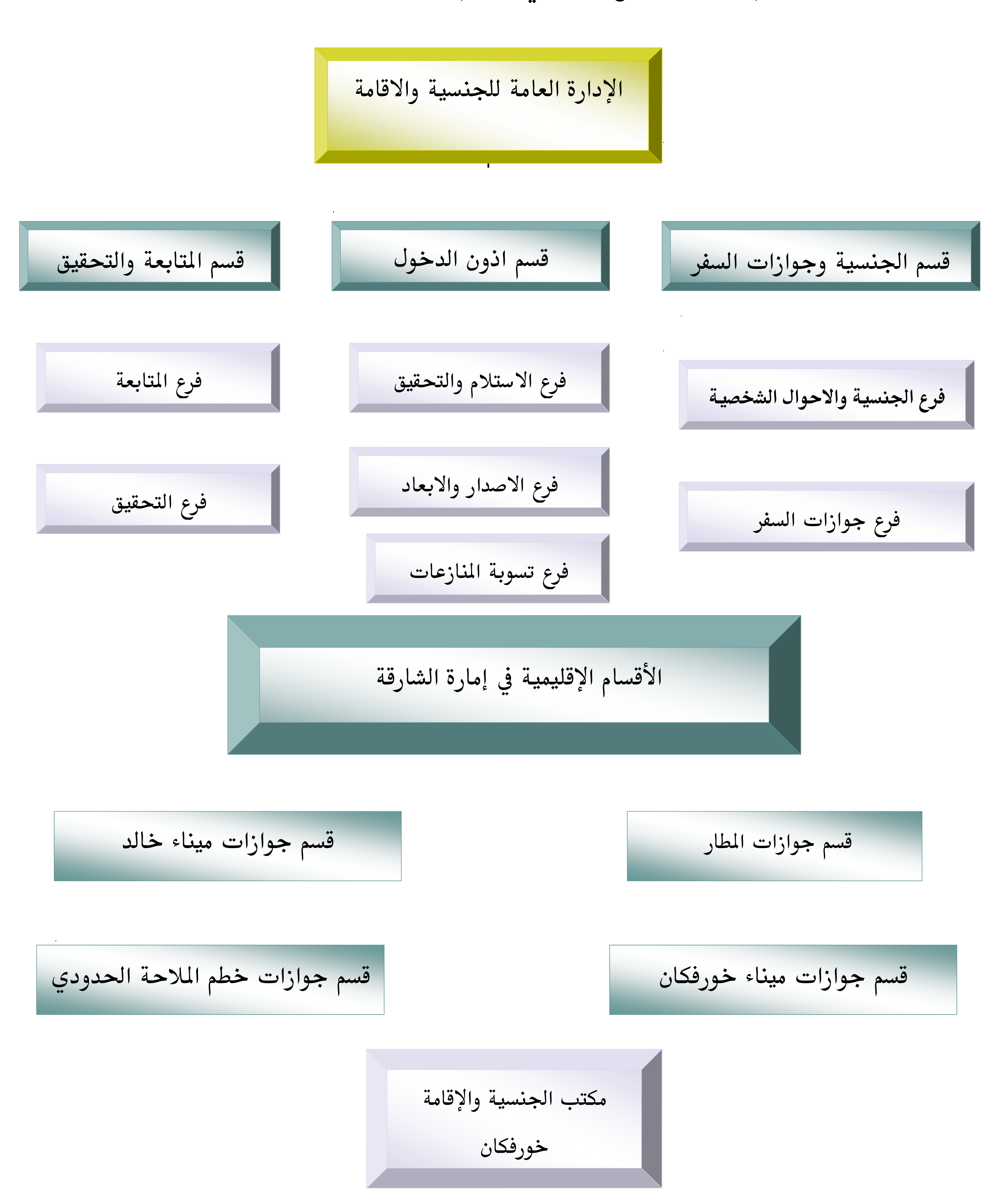
٣ – الإدارة العامة للجنسية والإقامة في إمارة الشارقة .

نظراً لتطور الحركة الإقتصادية وإزدهار النشاط التجاري في مختلف الإمارات ، وظهور المدن الصناعية المتمثلة بزيادة المصانع والورش المهنية ، كان لابد من وجود إدارة أمنية تهتم في شؤون المواطنين والمهاجرين من السكان في الدولة ، وتلزمهم بكل القوانين الخاصة بوجودهم ، وتطبيق العقوبات على كل مخالف منهم تجاه الدولة ، لذلك جاء قرار إنشاء الإدارة العامة للجنسية والإقامة إهتماماً من القيادة الحكيمة لدولة الإمارات في السعي وراء تنظيم الأمن والعمل على إستقراره بعد صدور القرارات الوزارية بشأن تنظيم الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للجنسية والإقامة ، وربطها بوزارة الداخلية وذلك عن طريق الوكيل المساعد لشؤون الجنسية والاقامة ، وتعتبر الإدارة العامة للجنسية والإقامة في إمارة الشارقة من الإدارات الإقليمية المرتبطة بالفرع الرئيسي بوزارة الداخلية ، حيث دوشنت بنظام إلكتروني متطور في أدائها لخدمة كافة أفراد المجتمع .

من جانب آخر توجد في المنطقة الشرقية خدمات لإدارة الجنسية والإقامة واحدة منها في ميناء خورفكان ، والثاني في مبنى يقع إلى الشمال من إدارة شرطة المنطقة الشرقية ولكن لا يعمل هذا المكتب التابع لها بمستوى قسم ، وإنما يقوم بإستكمال إجراءات المعاملات عن طريق إرسالها إلى الإدارة العامة للجنسية والإقامة في مدينة الشارقة

لذلك تنقسم الإدارة العامة للجنسية والإقامة إلى أقسام وأفرع أمنية مختلفة المهام هدفها الرئيسي هو خدمة المواطنين والوافدين إلى دولة الإمارات بشكل عام وإمارة الشارقة بصفة خاصة ما يلي

شكل رقم (٣٣) نموذج توضيحي لأقسام إدارة الجنسية والإقامة بإمارة الشارقة



أ- قسم الجنسية وجوازات السفر

يعمل هذا القسم الأمني لخدمة المواطنين فقط في دولة الامارات العربية المتحدة عامة وامارة الشارقة خاصة ، حيث يتألف من فرعين هما :

- **فرع الجنسية والأحوال الشخصية .**

حيث يقوم بتحويل معاملات المواطنين الراغبين بالحصول على بطاقات هوية أو إضافة أي بيانات متعلقة بأحوالهم الشخصية والتي تسجل في خلاصة القيد إلى الفرع الرئيسي بإمارة أبوظبي ، بالإضافة إلى أنه يعمل على التنسيق مع الأقسام والأفرع الأمنية المختلفة في الإدارة بشأن المعاملات اليومية من حيث إدخال البيانات والمعلومات التي يتلقاها وبرمجتها بقاعدة البيانات في الحاسب الآلي الإتحادي المتصل مباشرة بكافة الإدارات الإقليمية في الدولة .

كما يقوم فرع الجنسية والأحوال الشخصية بالتحقق من صحة الأوراق الثبوتية عند إضافة أي إسم في خلاصة القيد أو شطبه منها ، بالإضافة إلى أنه يعمل بالتنسيق مع الجهات المختصة في منح الجنسية الخاصة بالدولة لأصحابها بعد صدور الأوامر من السلطات المختصة .

- **فرع جوازات السفر .**

من أهم الأعمال التي يقوم بها فرع جوازات السفر بالإدارة العامة للجنسية والإقامة في إمارة الشارقة هو إصدار جوازات السفر لمواطني الإمارة فقط ، والعمل على إدخال البيانات والمعلومات المتعلقة بهم عبر الحاسب الآلي ، كما أنه يقوم بتجديد جوازات سفر المواطنين ، بالإضافة إلى أنه يعمل مع جهاز الشرطة في إدراج أسماء المطلوبين للعدالة ضمن القائمة السوداء ومنعهم من السفر خارج الدولة ، ويقوم بالتنسيق أيضاً في القبض عليهم عن طريق رجال الشرطة .

ب – قسم إذن الدخول .

يتألف قسم إذن الدخول بالإدارة العامة للجنسية والإقامة في إمارة الشارقة من فرعين رئسيين هما فرع الإستلام والتحقيق حيث يعمل على إستلام كافة المعاملات المتعلقة بالأشخاص الوافدين

إلى إمارة الشارقة والتدقيق على صحة البيانات والتحقق منها وذلك بمراجعة الأوراق الثبوتية المرفقة في المعاملات الخاصة بهم .

كما يوجد فرع الإصدار والإلغاء ويعمل على إصدار الإقامات المتعلقة بالعمالة الأجنبية الوافدة بعد التأكد من الإجراءات القانونية التي تسمح بدخولهم وإقامتهم بالدولة ، بالإضافة إلى أنه يقوم بإلغاء إقامة أفراد العمالة الوافدة وذلك حسب الأسباب التي يطلع عليها هذا الفرع ، سواء من قبل الكفيل أو تورط المكفول في إحدى القضايا الجنائية .

ج – قسم الإقامة .

من أبرز المهام التي يقوم بها قسم الإقامة إستلام جميع المعاملات المحاله من قسم إذن الدخول والعمل على إستكمال إجراءاتها عن طريق إدخال كافة المعلومات والبيانات عبر الحاسب الآلي، كما يعمل على إصدار الإقامات الخاصة بالأفراد الوافدين والمقيمين في إمارة الشارقة ، وهو يتألف من فرعين هما فرع الإستلام والتحقيق ، وفرع الإصدار والإلغاء .

د – قسم المتابعة والتحقيق .

يعتبر قسم المتابعة والتحقيق من الأقسام الأمنية المهمة في الإدارة العامة للجنسية والإقامة بإمارة الشارقة ، حيث يرتبط هذا القسم بجهاز الشرطة وذلك في عملية ضبط المخالفين لقانون الجنسية والإقامة في دولة الامارات العربية المتحدة .

ويتألف قسم المتابعة والتحقيق بالإدارة العامة للجنسية والاقامة في إمارة الشارقة من ثلاث أفرع رئيسية ويتصل كل منهم بالآخر وذلك في ضبط القضايا الجنائية المتعلقة بقانون الاجانب وإحالتها إلى العدالة .

– فرع المتابعة .

يعمل على متابعة المخالفين وتعقبهم في إمارة الشارقة من خلال المعلومات الواردة إلى الفرع ، حيث يقوم بتنظيم عدة حملات تفتيشية وذلك بالتعاون مع جهاز الشرطة ووزارة العمل والعمال

من أجل ضبط المخالفين سواء في المناطق السكنية (المنازل المستأجرة من قبل مجموعة من الأشخاص ينتمون لجنسيات متعددة) ، أو المحلات والمنشآت التجارية ، أو في المناطق الصناعية والتي يكثر بها المخالفين وخصوصا من العمالة الآسيوية غير العربية .

- فرع التحقيق .

يعمل على مباشرة التحقيق مع المضبوطين المخالفين لقانون الجنسية والإقامة ، كما يقوم بالتنسيق مع فرع المتابعة في عملية إستكمال كافة المعلومات و البيانات المتعلقة بهؤلاء المخالفين وأماكن ضبطهم ، وتجهيز القضايا وإحالتها إلى نيابة الجنسية والاقامة في مدينة الشارقة ، وفي المنطقة الشرقية يقوم فرع التحقيق بإحالة القضايا إلى نيابة خورفكان .

- فرع تسوية المنازعات .

يقوم فرع تسوية المنازعات بإعطاء كل من المتنازعين حقهم من خلال الصلح بين الأطراف ، ويعمل على إعادة النظر في القضايا المتعلقة بالإدارة العامة للجنسية والإقامة في إمارة الشارقة .

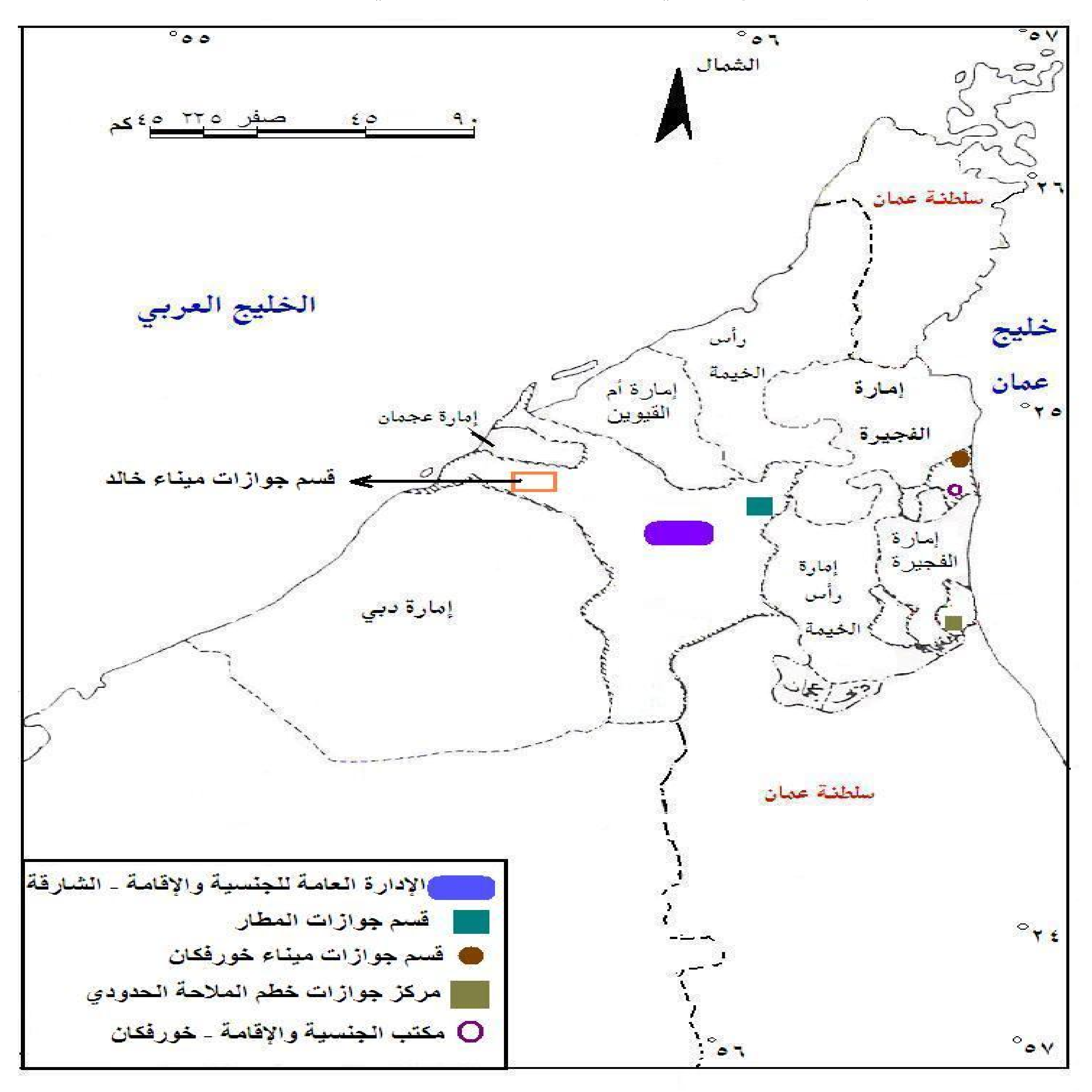
ومن الملاحظ أن هناك إرتباط وتنسيق بين الإدارة العامة للجنسية والإقامة ووزارة العمل والعمال في كل ما يتعلق بشؤون أفراد العمالة الوافدة ، حيث تعمل وزارة العمل والعمال على إصدار بطاقات العمل لأفراد العمالة الوافدة والتي تعمل في المهن التجارية والصناعية وغيرها، ومن ثم يتم إرسالها لقسم الإقامة وذلك لتقيدها في الملفات الخاصة بهم وإضافتها في جواز السفر أما بالنسبة للإدارة العامة للجنسية والإقامة في إمارة الشارقة فهي تقوم بإصدار الإقامات مختلفة المهن والمسميات على سبيل المثال لا الحصر ... الزراعية (المزارع) والرعوية (الراعي) ومهن قيادة السيارات (السائق) ، كما يوجد في إدارة الجنسية وحدة للحاسب الآلي وتقوم بإدخال كافة البيانات المتعلقة بشأن العمالة الوافدة وحفظها ، بالإضافة إلى جميع المعلومات التي تتلقاها الإدارة بشأن كل تطور يضاف على المهنة الخاصة بالعامل الوافد ، وجدير بالذكر أن هذه الشبكة مرتبطة مع الأقسام الإدارية المتوزعة في مناطق الدولة .

يلاحظ وجود جميع الأفرع السابقة في قسم جوازات المطار في مدينة الشارقة إلا أنه يعمل لخدمة المغادرين والقادمين فقط ، ولايقوم بإصدار أي من المعاملات أو أي تأشيرات سياحية ،أما قسم جوازات ميناء خالد ، فيعمل على متابعة حركة المسافرين عن طريق البحر سواء قادمين أم مغادرين وهو نفس العمل الذي يقوم به قسم جوازات خورفكان ، وبالنسبة لمركز جوازات خطم الملاحة الحدودي فيعمل على خدمة المسافرين براً القادمين والمغادرين ، أما مكتب الجنسية والإقامة بخورفكان فيعمل على إستلام المعاملات وإرسالها إلى الإدارة العامة للجنسية والإقامة في مدينة الشارقة لإستكمالها . شكل رقم

على الرغم من وجود مراكز الخدمات الأمنية في إمارة الشارقة إلا أن هناك نقص في بعض الأقسام والفروع الأمنية الموجودة ، ويظهر ذلك جلياً بمختلف المناطق الجغرافية الواقعة خارج مدينة الشارقة ، بالإضافة إلى المنطقة الوسطى والمنطقة الشرقية من الإمارة ، وعلى سبيل المثال لا الحصر .. نجد في جهاز الشرطة بالمنطقة الشرقية عدم وجود وحدة للطوارئ ممثلة بقوة لحفظ النظام وذلك في الحالات الأمنية الطارئة ، أو وحدة للمختبر الجنائي وذلك لتسهيل مهمة رجال الأمن في عملية الكشف عن القضايا المجهولة عن طريق أخذ نتائج العينات المرسلة وغيرها من الأقسام الأمنية الأخرى في المنطقة الشرقية .

ومن جانب آخر نلاحظ عدم وجود مركز للدفاع المدني في منطقة دبا الحصن ، والتي تعتبر من المناطق العمرانية المتطورة خلال السنوات القليلة الماضية في مشاريعها التنموية المختلفة ، وعلى الرغم من أهمية الدور العظيم الذي تقوم به أجهزة الخدمات الأمنية بإمارة الشارقة في المحافظة على الأمن والإهتمام المتزايد من قبل وزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة ، ومدها بأحدث الوسائل العصرية في سبيل مواجهة الجريمة والدعم اللامحدود لها وإجتهاد المفكرين من أبناء الأجهزة الأمنية ورجال القانون للنهوض بمستواها ورفع كفاءة العاملين فيها إلا أنها لا تستطيع وحدها القيام بواجباتها على خير وجه والمحافظة على الأمن والنظام العام دون تعاون من جانب كافة المؤسسات الأخرى والأفراد من أبناء المجتمع .

رقم (٣٤) التوزيع الجغرافي لخدمات إدارة الجنسية والإقامة في إمارة الشارقة



المصدر : إعداد الطالب

ثالثاً : الجرائم المرتكبة في مناطق إختصاص الخدمات الأمنية بإمارة الشارقة .

تختلف معدلات الجرائم المرتكبة كماً ونوعاً في مراكز الخدمات الأمنية بإمارة الشارقة ، حيث يهتم كل مركز أمني بمناطق إختصاصه سواء كان في المدينة الحضرية أو المنـــاطق الريفيـــة ، وتعتبر مراكز الشرطة هي من أكثر الخدمات الأمنية بروزاً على الساحة الأمنية ، فهي التي تتلقى البلاغات المختلفة وتحيلها إلى جهة الإختصاص ، كما أنها تقوم بتسهيل مهمة الإدارات الأمنية الأخرى من حيث الإنتقال السريع لموقع الحادث ، أو مساعدتها في إستكمال الإجراءات الأمنية ، لذلك توجد هناك مؤشرات أمنية تبرز مدى تأثر كل مركز أمني بالمنطقة الجغرافية المختص بها .

١- واقع الجريمة المرتكبة في مراكز الشرطة في مدينة الشارقة خلال عامي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣م.

تتباين معدلات الجريمة في مراكز الشرطة بإمارة الشارقة كماً وكيفاً ، وقد تطورت أعداد الجريمة خلال العقود الثلاثة الماضية من القرن العشرين .

جدول رقم (٣٢) عدد الجرائم المرتكبة في المراكز الأمنية الشرطية بمدينة الشارقة خلال الفتــرة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٣م)

المركز الامني	عدد الجرائم المرتكبة عام ٢٠٠٢	النسبة	عدد الجرائم المرتكبة عام ٢٠٠٣	النسبة
مبنى الإدارة العامة	١٤٣١	١٤,٧٪	١٣٦٨	١٤,٤٪
مركز الغرب	٥١١٥	٥٢,٢٪	٤١٧٦	٤٤٪
مركز الحيرة	١٠٥٩	١٠,٩٪	١٥٣١	١٦,٢٪
مركز البحيرة	٢٠١٠	٢٠,٦٪	٢٢٤٧	٢٣,٧٪
مركز الحمرية	٧٦	٠,٨٪	٥٦	٠,٦٪
إدارة الهجرة والاقامة	٣٧	٠,٤٪	٨٥	٠,٩٪
أمن المدينة الجامعية	٨	٠,١٪	٢٣	٠,٢٪
المجموع	٩٧٣٦	١٠٠٪	٩٤٨٦	١٠٠٪

المصدر : مركز البحوث والدراسات – المرجع السابق – ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، والنسب من حساب الطالب إعتماداً على بيانات الجدول

من خلال دراسة بيانات الجدول رقم (٣٢) يمكن إستنتاج ما يلي :

- في عام ٢٠٠٢م تلقى مبنى الإدارة العامة لشـــــــرطة الشارقة عدد ١٤٣١ جريمـــة بنسبة (١٤,٧٪) ، وترتبط الإدارة العامة بمناطق إختصاص متعددة أبرزها ميسلون والناصرية والمنصورة والفيحاء والقادسية ...الخ ، وفي واقع الأمر أن هناك العديد من الجرائم المرتكبة والتي سجلت في مبنى الإدارة العامة تأتي تحت مسمى الجرائم الواقعة عـــلى الأموال و التي تتفرع منها جرائم خيانة الامانة ، وإصدار الشيك بسوء نيه ، والإختلاس هي من أبرز البلاغات التى تلقتها أقسام الإدارة المختصة إلى جانب جرائم السرقة ، وقد إنخفضت هذه الجرائم المرتكبة في عام ٢٠٠٣م إلى ٦٣ جريمة بنسبة (٠,٣٪) وهي نسبة بسيطة جداً إذا ما قورنت بالمراكز الأمنية الأخرى الموجودة في مدينة الشارقة .

- بلغ عدد الجرائم المرتكبة في مناطق إختصاص مركز شرطة الحيرة عام ٢٠٠٢م نحو عدد ١٠٥٩ جريمة بنسبة بلغت (١٠,٩٪) من مجموع الجرائم المرتكبة في مراكز الخدمات الأمنية بمدينة الشارقة ، وإرتفع عدد الجرائم المرتكبة في عام ٢٠٠٣م إلى ٤٧٢ جريمة مشكلة نسبة بلغت (٥,٣٪) حيث بلغ عددها ١٥٣١جريمة بنسبة بلغت (١٦,٢٪) ، ومما لا شك فيه أن زيادة عدد السكان المواطنين والمهاجرين ، وظهور مناطق سكنية جديدة وقعت ضمن إختصاص المركز من أبرز العوامل المؤدية الى هذه الزيادة العددية في الجريمة ، وقد إنعكست هذه الظاهرة على أداء ودور مركز شرطة الحيرة في تسير الدوريات الأمنية ، ومن أبرز الجرائم التي يتلقاها المركز جرائم الخلوة غير الشرعية وأغلبها ترتكب من خادمات المنازل ومن جنسيات آسيوية غير عربية ، وجرائم التعدي الجنائي ، وإتلاف مال الغير ، والسرقة ، والإعتداء بالضرب ..الخ .

ومن الملاحظ أن هذا المركز لم تسجل به الجرائم المستحدثة كجرائم الانترنت ، وغسيل الأموال ، الجرائم الإقتصادية الحديثة ، ويرجع السبب في ذلك هو عدم الزيادة في الإحتكاك المتواصل تلك التي تشهدها المناطق التجارية السكنية في وسط المدينة على الرغم من وجود الأسواق مغاير التجارية المتوزعة بين الأحياء السكنية ، وإختلاف الأفكار الإجرامية لإرتكاب نشاط إجرامي

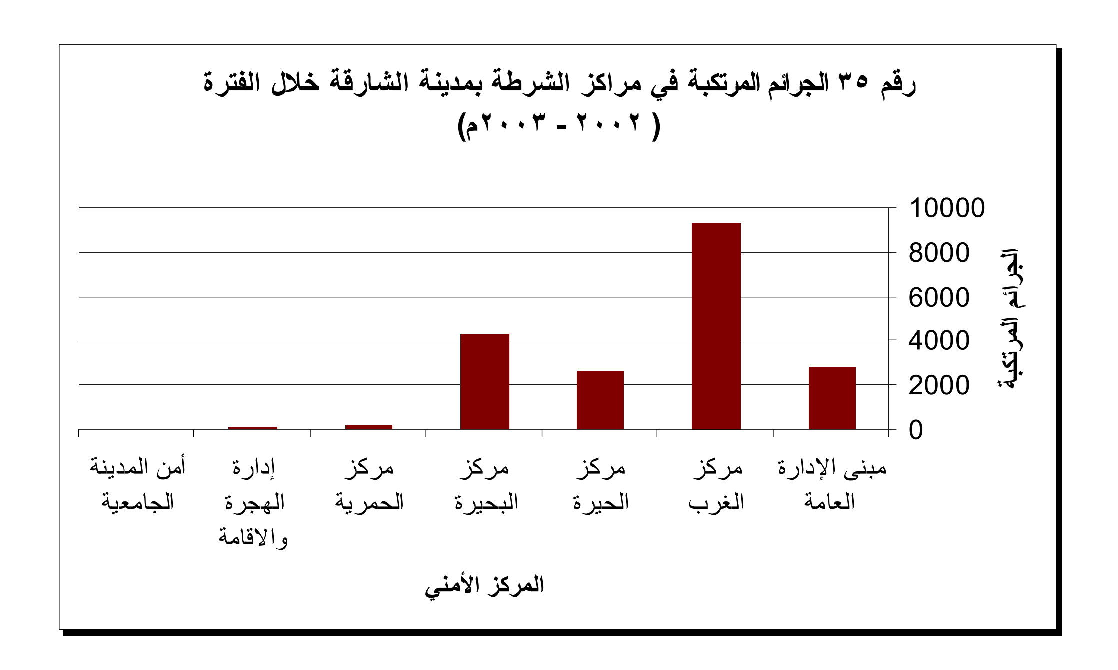
عما يحدث في المناطق التجارية السكنية والصناعية .

- شهد مركز شرطة الحمرية في عام ٢٠٠٢م عدد ٧٦ جريمة بنسبة بلغت ٠,٧٨٪ وإنخفضت في عام ٢٠٠٣م إلى ٢٠ جريمة حيث بلغ عددها ٥٦ جريمة مشكلة نسبة بلغت ٠,٥٩٪ ، وتجدر الإشارة إلى أن منطقة الحمرية من المناطق التي تتميز بتقارب الأحياء العمرانية من بعضها البعض ، ولا تزيد المسافة بينها وبين مركز الشرطة سوى الكيلو مترات ، حيث تزداد الدوريات الأمنية الليلية في مثل هذه الأحياء العمرانية ، بالإضافة إلى مراقبة مدخل ومخرج المنطقة وذلك عن طريق وضع النقاط الأمنية التفتيشية .

- نلاحظ من الجدول أيضاً أن إدارة الجنسية والإقامة قد سجلت في عام ٢٠٠٢م عدد ٣٧ جريمة من الجرائم المتعلقة بقانون الجنسية والإقامة بنسبة بلغت ٠,٣٨٪ ، وإرتفع مؤشر الجريمة خلال عام ٢٠٠٣م إلى ٤٨ جريمة حيث بلغ عددها ٨٥ جريمة مشكلة نسبة بلغت ٠,٨٩٪ ، ونظراً للزيادة المطردة التي تشهدها مدينة الشارقة في المشاريع التجارية والصناعية والسياحية ، عمد بعض من الأشخاص الذين يحملون جنسيات مختلفة بالعمل في مواقع بعيدة عن الرقابة الأمنية ، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد الجرائم المضبوطة خلال عام ٢٠٠٣م ، وقامت وزارة الداخلية مؤخراً بالتعاون مع الإدارات الأمنية في مختلف مناطق الدولة في تنظيم الحملات التفتيشية للتوعية الأمنية وهدفها ضبط المخالفين لقانون الجنسية والإقامة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، حيث تم ضبط العديد من المخالفين وإحالتهم إلى العدالة .

- أما عن نقطة أمن المدينة الجامعية فقد تم إرتكاب عدد ٨ جرائم خلال عام ٢٠٠٢ م ، ونتيجة للزيادة في أعداد الطلاب المواطنين والوافدين ، وإستحداث التعليم وفتح كليات تعليمية جديدة ، وإتساع الرقعة الثقافية في مدينة الشارقة وبالتحديد في الحرم الجامعي الواقع إلى الشرق من مركز المدينة ، طرأت زيادة في عدد الجرائم المرتكبة خلال عام ٢٠٠٣م حيث بلغ عددها نحو ٢٣ جريمة ، مشكلة زيادة عدديه بلغت نحو ١٥ جريمة .

ما يزيد عن نصف الجرائم الواقعة في مدينة الشارقة خلال عام ٢٠٠٢م وقعت ضمن إختصاص



إختصاص مركز الغرب ، ويعتبر هذا المؤشر مرتفع جداً عن باقي المراكز الأمنية الموجودة في المدينة ، حيث يختص مركز الغرب بما يقارب (٢٧) منطقة عمرانية منها

بطبيعة الحال تجارية وسكنية وصناعية ، بالإضافة إلى وجود الجنسيات المختلفة من أفراد العمالة الوافدة والتي تقطن هذه المناطق ، وتعتبر العمالة العربية ، والآسيوية غير العربية ، والأفريقية ، هي الأكثر تواجداً في مثل هذه المناطق حيث القرب من سوق العمل ، والحركة التجارية والصناعية المتزايدة التي تشهدها مدينة الشارقة في مناطق القاسمية ، واليرموك ، والمناطق الصناعية التي تقع ضمن إختصاص مركز الغرب . شكل رقم ٣٥

– شهد عام ٢٠٠٣م إنخفاض في عدد الجرائم المرتكبة حيث بلغ هذا الإنخفاض عدد ٩٣٩ جريمة بنسبة ٨,٢٪ ، ويرجع السبب في ذلك هو زيادة في عدد القوة العاملة من الضباط والأفراد في المركز بشكل خاص ، والإدارة العامة لشرطة الشارقة بشكل عام ، كما تم تدعيم المركز بمعدات وآليات مستحدثة في العمل الأمني .

كما نلاحظ أن مركز شرطة البحيرة وقعت به عدد ٢٠١٠ جريمة بنسبة بلغت ٢٠,٦٪ ، وتمثل المناطق الواقعة ضمن إختصاص هذا المركز الأمني مناطق تجارية وسكنية ، إلى جانب وجود المنتزهات والحدائق في منطقة المجاز التي تقع ضمن إختصاص مركز شرطة البحيرة حيث تحدث بها بعض من الجرائم على سبيل المثال لا الحصر. تلك الجرائم المتعلقة بالآداب العامة

العامة وجرائم المشاجرة ، وجرائم النصب والإحتيال ، وعلى الرغم من ذلك إلا أن هناك دوريات أمنية راجلة خصصت لهذه الأماكن السياحية العامة ، بالإضافة إلى منطقة الخان ما يوجد بها من مناطق سكنية وفنادق سياحية التي يتردد عليها من سياح والذين لا توجد لديهم درايه تامه بالأنظمة والقوانين الموجودة في إمارة الشارقة على حد الخصوص ، حيث قانون الإحتشام وما يفرض على السائح أن يلتزم به ، بالإضافة إلى وجود قانون يمنع به تناول المشروبات الكحولية والمتاجرة بها في الإمارة بشكل عام .

أما في عام ٢٠٠٣م فقد شهد مركز شرطة البحيرة زيادة في عدد الجرائم المرتكبة حيث بلغت عدد ٢٣٧ جريمة بنسبة بلغت ٣,١٪ ، ولعل أبرز الأسباب هي التوسعات العمرانية الحديثة التي شهدتها مدينة الشارقة خلال العام نفسه ، حيث إمتدت مناطق الإختصاص لتشمل منطقة النهدة الجديدة ، ومنطقة البحيرات ، ومنطقة شارع التعاون ، وجميعها مناطق تجارية وسكنية متمثلة ببنايات متعددة الطوابق ومراكز تجارية ضخمة .

عموما نلاحظ ان الجرائم المرتكبة في مراكز الخدمات الأمنية تباينت بين الإرتفاع والإنخفاض حسب كل مركز أمني خلال الفترة (٢٠٠٢ — ٢٠٠٣ م) ، حيث أدت زيادة المناطق العمرانية التي يختص بها كل مركز أمني في بروز مظاهر إجرامية متنوعة وجديدة ، مما أدت إلى مضاعفة الجهد في الوصول إلى الإستقرار الأمني بكل منطقة جغرافية من مناطق مدينة الشارقة .

ولعامل تباعد المراكز الأمنية عن بعضها البعض دور مؤثر ومهم في التصدي لكل مظاهر الإجرام في إمارة الشارقة ، بالإضافة إلى عدم وجود مراكز أمنية اضافية في المناطق العمرانية الحديثة صعب من مهمة المراكز الحالية الموجودة وجعل معدلات الجريمة تتباين خلال السنوات الأخيرة

٢ – الجرائم المرتكبة بمراكز الشرطة في المنطقة الوسطى والمنطقة الشرقية خلال عام ٢٠٠٣م .

يوجد في المنطقة الوسطى مركز أمني واحد على الرغم من المساحة الواسعة التي تشغرها ، ونجد أن المنطقة الشرقية تضم ثلاثة مراكز أمنية هامة يختص كل مركز أمني بمنطقة إختصاصة ولكن تكون مرجعيتها الأمنية إلى مبنى إدارة شرطة المنطقة الشرقية بخورفكان .

جدول رقم (٣٣) عدد الجرائم المرتكبة في المراكز الأمنية الشرطية بالمنطقة الوسطى والمنطقة الشرقية من إمارة الشارقة خلال عام ٢٠٠٣م

المركز الامني	عدد الجرائم عام ٢٠٠٣ م	النسبة
المنطقة الوسطى	٣٤٤	٢٩,٧٪
مبنى إدارة المنطقة الشرقية	٣٦٠	٣١٪
مركز شرطة كلباء	٣٥٦	٢٩,٦٪
مركز شرطة دبا الحصن	٩٨	٩٪
المجموع	١١٥٨	١٠٠٪

المصدر : مركز البحوث والدراسات – المرجع السابق – ٢٠٠٣م

النسب من حساب الطالب إعتماداً على بيانات الجدول

من دراسة الجدول رقم يمكن إستنتاج ما يلي :

– شهدت المنطقة الوسطى في إمارة الشارقة خلال عام ٢٠٠٣م عدد ٣٤٤ جريمة مشكلة نسبة بلغت ٢٩,٧٪.

– بعد التطور الذي شهدته المنطقة الشرقية من إمارة الشارقة في قطاع العمران والإقتصاد والصناعة تباينت معدلات الجرائم المرتكبة فيها ، ومن الملاحظ أن جغرافية المنطقة الشرقية ساهمت في إبراز الظاهرة الإجرامية وساعدت على ظهور جرائم المخدرات والسرقة بوجهة خاص .

– بلغ عدد الجرائم المرتكبة التي تلقاها مبنى إدارة المنطقة الشرقية (شرطة خورفكان) عام ٢٠٠٣ م نحو ٣٦٠ جريمة مشكلة نسبة بـــلغت نسبة ٣١ ٪ .

على الرغم من رقي الأجهزة الأمنية في المنطقة الشرقية وبالتحديد في منطقة خورفكان والمتمثل بإستخدام جهاز الشرطة الأساليب المتطورة في الرقابة الأمنية للطرقات والشـــوارع ، من خلال وضع الكاميرات المرئية وربطها بغرفة العمليات المتطورة في مبنى إدارة شرطة المنطقة الشرقية ، إلا أن الظاهرة الإجرامية منتشرة بين فترة وأخرى .

– أما في منطقة كلباء فقد بلغ عدد الجرائم المرتكبة خلال عام ٢٠٠٣م نحو ٣٥٦ جريمة من مجموع الجرائم المرتكبة في مراكز الخدمات الأمنية في المنطقة الشرقية ، وإنخفض عدد الجرائم بنسبة بلغت ٣٠٪ .

يمكن القول بأن إستقرار الحالة الامنية نسبياً في منطقة كلباء خلال عام ٢٠٠٣ من أبرز الأسباب التي أدت إلى إنخفاض معدل الجريمة فيها مقارنة بالسنوات الماضية، ولاشك في أن التطور العمراني الممتد نحو الجنوب من مركز شرطة كلباء، وظهور منطقة كلباء الجديدة ، قد يساعد في المستقبل على تطور الظاهرة الإجرامية في ظل وجود مركز واحد للشرطة ، بالإضافة إلى ذلك توجد منطقة وادي الحلو حيث ترتبط النقطة الأمنية التى تعمل على متابعة كافة التطورات الأمنية التى تحدث في هذه المنطقة بمركز شرطة كلباء ، وتحدث في مثل هذه المناطق العديد من الجرائم نظراً لعدم وجود الرقابة الأمنية المستمرة بها .

كما نلاحظ أن مركز شرطة دبا الحصن سجل عدد ٩٨ جريمة من مجموع الجرائم المرتكبة في مراكز الخدمات الأمنية في المنطقة الشرقية من إمارة الشارقة ، ولعـــل أبرز الأسباب في ذلك هو صغر مساحة منطقة دبا الحصن ، إلى جانب عدم وجود المناطق الصناعية فيها وما ينتج عنها من بعض المظاهر الإجرامية التي تشترك في إرتكابها جنسيات مختلفة مثل تلك المناطق الموجودة في مدينة الشارقة .

بإيجـــــــــاز ..

لقد مرت أجهزة الخدمات الأمنية بالعديد من التطورات المختلفة سواء كانت تلك على المستوى الإداري أو على المستوى الأمني ، حيث تطور عدد منتسبي القوة العاملة في مختلف المراكز الأمنية منذ قيام الإتحاد وحتى عام ٢٠٠٣م سواء من الضباط أو الأفراد ، بالإضافة إلى التطور التقني الحديث الذي لازم إنشاء مراكز الخدمات الأمنية وما بها من أجهزة تكنولوجية معاصرة تعمل على تنظيم الأداء الأمني الداخلي والخارجي ، إلى جانب توفير المعدات والآليات الحديثة التي يتم إستغلالها وتوظيفها في العمل الامني ، وعلى الرغم من توافر العوامل المؤدية إلى الرقي بكفاءة أداء الخدمات الأمنية في إمارة الشارقة ، إلا أن إلى إنتشار الظاهرة الإجرامية

في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام وإمارة الشارقة بشكل خاص تأثرت تأثيراً عنقودياً بفعل العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية إلى جانب العوامل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية خلال السنوات القليلة الماضية .

الخاتمة .

لعبت الخصائص الطبيعية المتمثلة بعناصرها الأساسية (الموقع الجغرافي ، المساحة والحدود ، مظاهر السطح ، المناخ) دوراً بارزاً في إنتشار الظاهرة الإجرامية وتعدد أشكالها وأساليبها ، ويتجلى ذلك في إرتفاع عدد الجرائم المرتكبة بدولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام وإمارة الشارقة بشكل خاص ، وقد تباينت هذه المعدلات بصورة واضحة في مناطق إمارة الشارقة ، مما أدى إلى خلق ظروف صعبة للتصدي لها ومنع حدوثها في بعض المناطق .

وعلى الجانب الآخر كانت الزيادة الضخمة في أعداد السكان بإمارة الشارقة لها أثرها في تضاعف دور الأمن وأجهزته في القضاء على الجرائم ، وكانت هذه الزيادة الضخمة في أعداد السكان نتيجة للتدفق الهائل للمهاجرين (العمالة الوافدة) إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وخصوصا إمارة الشارقة وأصبحت نسبة مساهمة الوافدين إلى جملة سكان منطقة الدراسة مرتفعة حتى أنها تقترب من ثلاثة أرباع جملة السكان مما أدى إلى إحداث الخلل في التركيبة السكانية مما ترتبت عليه آثار أمنية سلبية عديدة منها :

- إدخال أفكار إجرامية جديدة نتيجة لتداخل الثقافات والعادات والتقاليد واللغات في المجتمع الاماراتي .
- ساعدت الهجرة على إضعاف الشخصية الإماراتية التي كانت بارزة منذ القدم ، وأثرت بمستواها الإجرامي على باقي أفراد المجتمع في إمارة الشارقة .
- أدت زيادة العمالة الوافدة إلى إرتفاع معدلات الجرائم المرتكبة في إمارة الشارقة مقارنة بالنسبة للسكان المواطنين .
- تمكنت العمالة الوافدة الآسيوية غير العربية على حد الخصوص من تشكيل مجتمعات مصغرة داخل مجتمع الامارات ، مما ساهم في خلق بؤر إجرامية قد تعمل على زعزعة الأمن والإستقرار في إمارة الشارقة .
- لعبت العمالة الوافدة دوراً بارزاً في هدم القيم والمبادئ الإمارتية ، حيث إختلطت الأديان ، وإختلفت الطقوس والتي أثرت على أفراد المجتمع في الإمارة وخصوصا الأحداث الذين تأثروا

بالعادات والتقاليد التي تحملها جنسيات مختلفة وذلك من حيث الملبس واللغة وتمكنوا من إستيعاب الأفكار الإجرامية من خلال مرافقتهم لبعض الفئات العمرية ، ولغيرها من مؤثرات سلبية ناجمة من العمالة الوافدة ، إستطاعت من بأن تشكل فجوة أمنية لها إنعكاسات سلبية مباشرة على الدور الذي تقوم به أجهزة الخدمات الأمنية تجاه مكافحة الظاهرة الاجرامية في إمارة الشارقة .

– واكبت الزيادة السكانية في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين زيادة في الإمتداد العمراني للمحلات العمرانية الحضرية والريفية مما أدى إلى حدوث عدم التوازن في توزيع الخدمات الامنية في منطقة الدراسة ، وفي المناطق السكنية الجديدة ، والمناطق التجارية الضخمة ، والمناطق الصناعية الممتدة لمساحات شاسعة من أراضي الامارة ، والمناطق الزراعية والرعوية إلى ترك فرص سهلة للمجرمين من إرتكاب جرائم مختلفة ، وإنتشارها بين فترة وأخرى وذلك لوقعها بعيداً عن هذه المراكز الأمنية

– على الرغم من تطور الخدمات الأمنية في إمارة الشارقة منذ قيام الإتحاد وحتى يومنا هذا ، المتمثلة بإدخال التقنيات الحديثة في المعدات والآليات ، وتشكيل إدارات وأقسام امنية جديدة بفروعها المختلفة ، وتأهيل الكوادر البشرية لإستكمال المسيرة الأمنية التي تسعى إليها وزارة الداخلية بشكل عام وشرطة الشارقة بشكل خاص ، إلا أن بعض المناطق الجغرافية التابعة لإمارة الشارقة إفتقرت إلى خدمات بعض الأقسام الأمنية الجديدة في مدينة الشارقة ، والتي أدت إلى توتر الحالة الأمنية في بعض الأوقات الحرجة .

– على الرغم من وجود أجهزة الخدمات الأمنية في إمارة الشارقة وكفاءة الأداء الامني ، إلا أن معدلات الجريمة فيها تتزايد من فترة لأخرى .

– أدى عدم التنسيق الأمني بين الإدارات الموجودة في الخدمات الأمنية على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تطور حجم الجريمة ، مما صعب دور الأجهزة الأمنية على مستوى

إمارة معينة من إمارات الدولة في ملاحقة المجرمين الهاربين من العدالة ، خاصة مع تداخل الحدود ، ووجود موانع دستوريه من القبض عليهم إذا ما فر من إمارة إلى أخرى مجاورة .

يمكن إبراز أهم التوصيات التي تساهم في تفعيل دور أجهزة الخدمات الأمنية في إمارة الشارقة للحد من إنتشار الظاهرة الإجرامية ، وتشكيل الصورة العصرية لهذا النوع من في المجتمع المتطور :

- العمل على إدخال نظم المعلومات الجغرافية في جميع الخدمات الأمنية والعمل بها للحد من المعوقات التي تواجه العمل الأمني من خلال إنتشار الجريمة في المجتمع .
- إعداد قاعدة بيانات متكاملة مرتبطة بين أجهزة الخدمات الأمنية وخدمات المرافق الحكومية الأخرى في الإمارة .
- إنشاء قاعدة للمعلومات والبرامج ويخصص لها كوادر بشرية ذوي خبرة من متخصصين جغرافيين محللين ومساحين للخرائط في أجهزة الخدمات الأمنية .
- معالجة المعلومات الجغرافية الأمنية وغيرها عن طريق إظهار الخرائط المخصصة لمناطق الإمارة .
- العمل على توحيد جهاز الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة وفق قوانين وأنظمة تكون مركزيتها وزارة الداخلية للحد من المشكلات الأمنية التي تعوق التقدم الأمني .
- تشديد العقوبة على المرشدين والمتعاونين والمتسترين وإيقاع العقوبة الصارمة عليهم وعلى كل من يحاول دخول الدولة بصورة غير مشروعة ،.
- العمل على توعية الجماهير بالقوانين الصادرة من قبل السلطات المختصة وذلك عن طريق تكثيف البرامج الأمنية الهادفة .
- إنشاء مراكز حدودية دولية في كل من المناطق الجغرافية التابعة لدولة الإمارات التي تتداخل حدودها مع الدول المجاورة لمنع التسلل وزيادة معدلات الجرائم .

- إنشاء مراكز للخدمات الأمنية في الأراضي التي شهدت نمواً عمرنياً في دولة الإمارات بشكل عام وإمارة الشارقة بشكل خاص .
- إنشاء مراكز للدفاع المدني في كل من المناطق التي تفتقر لهذا النوع من الخدمات الأمنية
- العمل على إنشاء أقسام تابعة لإدارة الجنسية والإقامة في كل من منطقة خورفكان ومنطقة كلباء وتفعيل دورها الأمني .
- العمل على تشكيل الشرطة الكشفية ومهمتها مكافحة الجريمة والحد منها في المناطق الجبلية الوعرة في إمارة الشارقة و توفير المعدات والآليات التي تحقق نجاحها .
- تعاني الخدمات الأمنية بالمنطقة الوسطى والمنطقة الشرقية من قصور واضح وتوصي الدراسة بإضافة بعض من اا‌لخدمات الأمنية فيها .
- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لمواجهة مشكلة المخدرات ، والإهتمام بتوعية الجماهير بأضرارها العقلية والجسدية والإقتصادية ، وتنقيح المجتمع الإماراتي منها أمنياً .
- تشديد الرقابة الأمنية على الأشخاص المخالفين لقانون دخول وإقامة الأجانب في الدولة بشن الحملات التفتيشية الفجائية .
- ضرورة إعادة النظر في طرق التسجيل الجنائي بما يكفل لها الدقة والوضح لتعينة على سرعة الوصول إلى مرتكبي الجرائم في جهاز الشرطة بإمارة الشارقة .
- الإهتمام بسياسة التوعية الأمنية من قبل وسائل الاعلام في دولة الامارات العربية المتحدة بشكل عام وإمارة الشارقة بشكل خاص .
- التنسيق الأمني بين جهاز الشرطة في إمارة الشارقة وقوة حرس الحدود والسواحل لتشديد الرقابة الساحلية في المنطقة الشرقية (ميناء خورفكان – ميناء دبا الحصن) .
- تغير البنية الإدارية والمهنية لواقع المؤسسات الإصلاحية بحيث يشرف عليها أخصائيون في علوم النفس والإجتماع والخدمة الاجتماعية .
- الإسهام في مشروع التوطين والعمل به في كافة الأجهزة الأمنية في دولة الإمارات العربية المتحدة

- وضع البرامج والخطط لمستقبل الخدمات الأمنية في دولة الإمارات العربية المتحدة .
- تأهيل الكوادر الشمولية في العمل الأمني لمواجهة التغيرات الحديثة في المجتمع .
- إضافة العمل الميداني لإدارة الدفاع المدني ، وإدارة الجنسية والإقامة من خلال نشر الدوريات داخل مناطق الإمارة .
- الإهتمام بمشاكل الأحداث بإعتبارهم بناة المستقبل .
- العمل على التنسيق الأمني الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة وغير المنظمة .
- الإرتقاء بأساليب الكشف عن الجريمة بما يتناسب مع التطور العلمي الحديث في إرتكاب الجريمة .
- ضرورة العمل على التنسيق الأمني الداخلي بين الدوائر الحكومية وأجهزة الخدمات الأمنية التشجيع على إجراء المزيد من الدراسات عن الأحوال الأمنية ، وإمداد الباحثين بالبيانات المطلوبة لزيادة عمق دراساتهم ولتحقيق الفائدة المرجوه .

في النهاية يجب أن يشير الطالب إلى أن مسؤولية مكافحة الجريمة لا تقتصر على أجهزة الخدمات الأمنية فقط ، وإنما هي مسؤولية المجتمع بأسره سواء كان من الأفراد أو المؤسسات أو الهيئات العلمية ، إذ لابد من قيام التعاون بين تلك الشرائح المختلفة في المجتمع من أجل مواجهة الجريمة والتخفيف من حدتها ووقاية المجتمع من آثارها السلبية السيئة .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : قائمة المراجـــــــــع العربية .

١) إبراهيم عبد الرحمن عبد الرحيم – **مراكز العمران البشري في السهل الساحلي الشرقي لدولة الإمارات العربية المتحدة"دراسة تطبيقية على إمارة الفجيرة"** – رسالة دكتوراة – وزارة الإعلام والثقافة – الشارقة – ٢٠٠٢م

٢) أحمد الربايعة – **أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد لإرتكاب الجريمة** – المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب – الرياض – ١٩٨٤م

٣) أحمد شوقي أبو خطوة – **الجرائم الواقعة على الأشخاص– دراسة مقارنة** – مطابع دبي التجارية – الطبعة الأولى – ١٩٩٧م

٤) أحمد قاسم البوريني – **الإمارات السبع على الساحل الأخضر** – دار الحكمة – بيروت – ١٩٥٧م.

٥) أحمد محمد البرشمجي – **نبذه عن أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة** – وزارة الزراعة والثروة السمكية – أبوظبي – ١٩٩٧م

٦) الإدارة العامة لشرطة الشارقة – **مجلة الشرطي** – الأعداد ٤ : ٧ الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٤م)

٧) أسامه جعفر فقيه – **التنمية البشرية وضرورات التصحيح والإصلاح الهيكلي في العالم العربي** – صندوق النقد العربي – أبوظبي – ١٩٩١م

٨) أمل يوسف الصباح – **سكان دولة الإمارات العربية المتحدة** – جامعة الكويت (قسم الجغرافيا) – الكويت – ١٩٧٩م

٩) ج.ج.لوريمر – **دليل الخليج – القسم الجغرافي** — الجزء الثاني – ترجمة الديوان الاميري القطري – الدوحة – ١٩٠٤

١٠) جودة حسنين جودة – **جغرافية العالم العربي الإقليمية** – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية – الطبعة الأولى – ١٩٩٨ م

١١) حسن أبو العنين - **الخليج العربي تطوره الباليوجرافي — بحث في كتاب دولة الإمارات (دراسات وبحوث جغرافية)** — درا صفاء للنشر والتوزيع — سلطنة عمان — ١٩٩٦م

١٢) حسن محمد ربيع — **مبادئ علمي الإجرام والعقاب** - مطابع دبي التجارية — دولة الإمارات - ١٩٩١م

١٣) حصة محمد الطاغي — **جغرافية الخدمات التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة** — رسالة دكتوارة منشورة — القاهرة — ٢٠٠٠م

١٤) خالد بن محمد القاسمي — **التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات** — دار الثقافة العربية - بيروت — ١٩٩٨م

١٥) خزعل مهدي الجاسم — **ندوة عن الآثار الإقتصادية والإجتماعية للهجرة في الإمـــارات** — بغداد — ١٩٨٠ م

١٦) دولة الإمارات العربية المتحدة — **الشارقة خلال خمسة عشر عاما** — الديوان الأميري — إمارة الشارقة — ١٩٨٨م

١٧) دولة الإمارات العربية المتحدة - **حرس الحدود والسواحل** — إمارة أبوظبي — ٢٠٠٠م

١٨) دولة الإمارات العربية المتحدة - **دائرة التنمية الاقتصادية — الكتاب الإحصائي السنوي** - إمارة الشارقة - السنوات (١٩٩٣ — ٢٠٠٣م)

١٩) دولة الإمارات العربية المتحدة - **مركز البحوث والدراسات - التقرير الإحصائي السنوي - شرطة الشارقة** — السنوات (١٩٩٠ - ٢٠٠٣م)

٢٠) دولة الإمارات العربية المتحدة - **وزارة التخطيط - المجموعة الإحصائية** — السنـــــوات (١٩٦٨ — ١٩٩٥م)

٢١) دولة الإمارات العربية المتحدة - **وزارة الداخلية - السنوية الإحصائية** — السنــــوات (١٩٨٥ — ٢٠٠٣م)

٢٢) سامية حسن الساعاتي – **الجريمة والمجتمع** – دار النهضة العربية – بيروت – الطبعة الثانية – ١٩٨٣م.

٢٣) سليم التكريتي – **الصراع على الخليج العربي** – بغداد – ١٩٦٦م

٢٤) سليمان سعدون البدر – **منطقة الخليج العربي خلال الألفين الرابع والثالث قبل الميلاد** – مطبعة حكومة الكويت – الكويت – ١٩٧٨م

٢٥) السيد رمضان – **الجريمة والإنحراف من منظور الخدمة الإجتماعية** – المكتب الجامعي الحديث – الإسكندرية – ٢٠٠١م

٢٦) سيد محمد عبدالمقصود – **إتجاهات وأنماط الهجرة الداخلية في مصر** – معهد التخطيط القومي القاهرة – ١٩٨٣م –

٢٧) سيد نوفل – **الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة** – الكتاب الثاني – الطبعة الثانية – إمارات ساحل عمان – معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة – ١٩٧٢م

٢٨) سيف سالم القايدي وآخرون – **مذكرة جغرافية دولة الإمارات العربية المتحدة** – جامعة الإمارات – العين – ٢٠٠٤م

٢٩) صباح كرم شعبان – **جرائم المخدرات دراسة مقارنه** – مطبعة الأديب البغدادية المحدودة – بغداد – ١٩٨٤م

٣٠) صلاح الدين عبدالحميد – **الدفاع المدني المفهوم التدابير الادارة** – دولة الإمارات العربية المتحدة – إمارة الشارقة – العدد ٧٩ – ١٩٩٩

٣١) عائشة إبراهيم البريمي – **الإدمان دراسة تحليلة مدينة الشارقة كنموذج** – مركز البحوث والدراسات – شرطة الشارقة – ٢٠٠١م

٣٢) عائشة على السيار – **الأصول التاريخية والتطورات المعاصرة الموحدة بين إمارات الساحل العماني** – رسالة دكتوراة غير منشورة – القاهرة – ١٩٩٠م

٣٣) عادل مصطفى حسين – **مكافحة الإجرام في إمارة الشارقة** – مركز البحوث والدراسات – شرطة الشارقة – العدد ٣٦ – ١٩٩٩م

٣٤) عباس أبو شامة – **دور المؤسسات الإصلاحية والعقابية في تحقيق الأمن** – أكاديمية نايف للعلوم الأمنية – المملكة العربية السعودية – ١٩٩٩ م

٣٥) عبدالحميد غنيم – **جغرافية دولة الإمارات العربية المتحدة** – جامعة دولة الإمارات – مدينة العين – الإمارات العربية المتحدة – ٢٠٠١ م .

٣٦) عبدالرحمن محمد عيسوي – **علم النفس الجنائي** – الدار الجامعية – بيروت – ١٩٩٠م

٣٧) عبدالرحمن ناصر علوي - **الجريمة في دولة الإمارات العربية المتحدة** - رسالة دكتوراة – الجامعة الأردنية – ٢٠٠٠م

٣٨) عبدالرزاق فارس الفارسي – **تخطيط القوى العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة** – كلية الإقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – رسالة ماجستير غير منشورة – ١٩٨٣م

٣٩) عبدالقادر زلوم – **عمان والإمارات السبع** – دراسة جغرافية إنسانية – دار مكتبة الحياة – بيروت – ١٩٦٣م

٤٠) عبدالله حمد الشامسي – **الحياة السياسية والأمنية في مجتمع الإمارات** – دولة الإمارات العربية المتحدة – الدائرة الثقافية – الشارقة – الطبعة الأولى – ٢٠٠٠م

٤١) عبدالمنعم عبدالوهاب – **جغرافية العلاقات السياسية** – مركز الدراسات والبحوث العربية – بيروت – ١٩٩٢ م

٤٢) عدنان الدورى – **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي** – منشورات ذات السلاسل – الكويت – الطبعة الثالثة – ١٩٨٤ م

٤٣)   عفاف أحمد هاشم – **دور الشرطة النسائية** – دولة الإمارات العربية المتحدة – مركز البحوث والدراسات بشرطة أبوظبي – ١٩٩٨م

٤٤)   على القيشي – **جغرافية السكان في دولة الإمارات** – رسالة دكتوراة غير منشورة – جامعة بيروت العربية – عام ٢٠٠١م .

٤٥)   على عبدالقادر القهوجي ، فتوح عبدالله الشاذلي – **علم الإجرام والعقاب** – دار الجامعة الجديدة للنشر – الإسكندرية – ١٩٩٧م

٤٦)   علي مبارك بن حنيفة – **جغرافية السكان لإمارة الشارقة** – دولة الإمارات – دائرة الثقافة والإعلام – الطبعة الأولى – ١٩٩٧م

٤٧)   غريب شعبان –. **الدفاع المدني المفهوم والتدابير** – دولة الإمارات – الإدارة العامة للدفاع المدني بالشارقة – ١٩٩٨م

٤٨)   فؤاد العابد – **سياسة بريطانيا في الخليج العربي** – ذات السلاسل – الكويت – الطبعة الاولى – ١٩٨١م

٤٩)   فالح حنظل – **المفصل في تاريخ الإمارات** – الجزء الأول – لجنة التراث والتاريخ – مؤسسة دار الفكر – أبوظبي – ١٩٨٨م

٥٠)   فايز محمد العيسوي – **أسس جغرافية السكان** – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية – ٢٠٠١م

٥١)   فايز محمد العيسوي – **نمو سكان دولة الإمارات العربية المتحـــدة** (١٩٧٥ – ٢٠٠٢م) وأبعاده الجغرافية – مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية – مجلد ٢١ – العدد الأول – ٢٠٠٥م

٥٢) **فتحي أبو عيانه – سكان دولة الإمارات العربية المتحدة – معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة – ١٩٧٨م**

٥٣) فتحي أبو عيانه – **جغرافية العمران (دراسة تحليلية للقرية والمدينة)** – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية – ١٩٩٩م

٥٤) كلود موريس – **صقر الصحراء** – وزارة الاعلام والثقافة – دولة الإمارت العربية المتحدة – أبوظبي – ١٩٧٥م

٥٥) محمد أحمد بن فهد – **الهجرة إلى دولة الإمارات دراسة في البعد السكاني** – رسالة دكتوراة منشورة – القاهرة – ٢٠٠٢م

٥٦) محمد السيد الوكيل – **القيادة والجندية في الإسلام** – جمهورية مصر العربية – الوفاء للطباعة والنشر – المنصورة – الجزء الثاني – ١٩٨٦م

٥٧) حمد رشيد الفيل – **إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة** – معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة – ١٩٧٤م

٥٨) محمد سمير مصطفى ، عزة محمد سليمان – **الهجرة الخارجية من منظور السياسات الإقتصادية في مصر** – معهد التخطيط القومي – ١٩٩٠ م

٥٩) محمد متولي – **حوض الخليج العربي** – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة – ١٩٧٠م

٦٠) محمد مدحت جابر – **الأبعاد الجغرافية لظاهرة الجريمة في المدن الخليجية** – معهد الدرسات والبحوث العربية – الدراسات الخاصة – القاهرة – ١٩٨٧م .

٦١) محمود توفيق – **الموقع كطرف في معادلة القوة السياسية لدولة الإمارات** – الكتاب الجغرافي السنوي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – العدد الثالث – ١٩٨٧م .

٦٢) مصطفى عبدالمجيد كاره – **مقدمة في الإنحراف الاجتماعي** – منشورات دار الإنماء العربي – بيروت – الطبعة الأولى – ١٩٨٥م

٦٣) مطر أحمد عبدالله – **الخلل في التركيبة السكانية وطرق علاجها** – وحدة الدراسات بجريدة الخليج – الشارقة – ١٩٩٩م

٦٤) المعهد العربي للتخطيط – **ملف معلومات حول العمالة الأجنبية في الخليج** – الكويت – ١٩٨٠م

٦٥) ممدوح عبد الحميد عبد المطلب – **الجيوبوليتك والإستراتيجيات الأمنية** – مركز البحوث والدراسات – دولة الإمارات – شرطة الشارقة – ٢٠٠١م.

٦٦) ناصر ثابت – **التحدي الاجتماعي**– ندوة التحديات الحضارية والغزو الثقافي في دول الخليج العربي – الكويت – ١٩٨٧م

٦٧) نبيل حنا – **المجتمعات الصحراوية في الوطن العربي** – جمهورية مصر العربية – دار المعارف – القاهرة – الطبعة الاولى – ١٩٨٤م

٦٨) نجاة محمد رضا إسماعيل – **الخدمات الصحية في دولة الإمارات** – رسالة دكتوراة غير منشورة – القاهرة – ٢٠٠١م

٦٩) نجيب عيسى – **نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي** – معهد الإنماء العربي – بيروت – ١٩٧٦م

٧٠) يوسف موسى علي – **الجريمة في إمارة الشارقة** – مركز البحوث والدراسات – شرطة الشارقة – ١٩٩٩م



1) (London – Longman Group Ltd, 1973)
2) A . Loquat- People on the move , (Neu York –U.N Fund Population Activities, Populi , Vol , 7 No . 3 , 1980)
3) Admyiat, Bahrain island, Londonm,1955
4) Baldwin , J., and Bettoms,T. The Urban Criminal , A Study in Sheffield , Tavisteck , London . 1976.
5) Daniel , E , G., Geography of Crime and Violence , New York , 1978 .
6) Dickinson – R-E – (City Region and Regionalism) Routledge And Kegan – paul ltd-4th- Pression London – 1960
7) East , July 1991 .
8) Harries , K . D ., The Geography of Crime and Justice , McGraw-Hills , New York , 1974 .
9) Helm , 1980 .
10) K.G. Fenelon – The United Arab Emirates, An Economic and Social Survey
11) L.A. Sjaasted – The Costs and Returns of Human Migration – Journal of Political Economy– 1962
12) Lieutenant, A.B. Kemball, Arab tribes of Persian calf, submitted to Government on the, October 1844. selection from Bombay Government
13) Michael Todaro – Internal Migration in Developing Countries – Geneva – I.L.O. – 1967
14) Miles, The Countries and tribes of the Persian Gulf, London, 1919Hussaain Al-Baharna, The Legal Status of the Arabian Gulf States
15) Niblock , T. , Social and Economic Development in the Arab Gulf , Croom
16) P. Meigs – Geography of Coastal Deserts – Paris – Unesco Research – 1966
17) Pyle , G . F ., The Spatial Dynamics of Crime , Geog . Dept . University of Chicago (Research Paper) No. 159 , 1974
18) Smailes – A-E- (The Geography of Towns) Hutchinson's University Library – London 1960
19) Winckler , O ., The Immigration Policy of the G . C . C States in Middle


الفهـــــــــــــارس

فهرست الجداول

فهرست الخرائط والأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشـــــــكل	رقم الشكل

فهرست الصور الفوتوغرافية

فهرس الموضوعات

١. إبراهيم عبد الرحمن عبد الرحيم – مراكز العمران البشري في السهل الساحلي الشرقي لدولة الإمارات العربية المتحدة"دراسة تطبيقية على إمارة الفجيرة" – رسالة دكتوراة – وزارة الإعلام والثقافة – الشارقة – ٢٠٠٢م

٢. أحمد الربايعة – أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد لإرتكاب الجريمة – المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب – الرياض – ١٩٨٤م

٣. أحمد شوقي أبو خطوة – الجرائم الواقعة على الأشخاص– دراسة مقارنة – مطابع دبي التجارية – الطبعة الأولى – ١٩٩٧م

٤. أحمد قاسم البوريني – الإمارات السبع على الساحل الأخضر – دار الحكمة – بيروت – ١٩٥٧م.

٥. أحمد محمد البرشمجي – نبذه عن أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة – وزارة الزراعة والثروة السمكية – أبوظبي – ١٩٩٧م

٦. الإدارة العامة لشرطة الشارقة – مجلة الشرطي – الأعداد ٤ : ٧ الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٤م)

٧. أسامه جعفر فقيه – التنمية البشرية وضرورات التصحيح والإصلاح الهيكلي في العالم العربي – صندوق النقد العربي – أبوظبي – ١٩٩١م

٨. أمل يوسف الصباح – سكان دولة الإمارات العربية المتحدة – جامعة الكويت (قسم الجغرافيا) – الكويت – ١٩٧٩م

٩. ج.ج.لوريمر – دليل الخليج – القسم الجغرافي —– الجزء الثاني – ترجمة الديوان الاميري القطري – الدوحة – ١٩٠٤

١٠. جودة حسنين جودة – جغرافية العالم العربي الإقليمية – المكتب الجامعي الجديد – الإسكندرية – الطبعة الأولى – ١٩٩٨ م

١١. حسن أبو العنين – الخليج العربي تطوره الباليوجرافي — بحث في كتاب دولة الإمارات (دراسات وبحوث جغرافية) — درا صفاء للنشر والتوزيع — سلطنة عمان — ١٩٩٦م
١٢. حسن محمد ربيع — مبادئ علمي الإجرام والعقاب – مطابع دبي التجارية — دولة الإمارات – ١٩٩١م
١٣. حصة محمد الطاغي — جغرافية الخدمات التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة — رسالة دكتوارة منشورة — القاهرة — ٢٠٠٠م
١٤. خالد بن محمد القاسمي — التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات — دار الثقافة العربية – بيروت — ١٩٩٨م
١٥. خزعل مهدي الجاسم — ندوة عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة في الإمـــارات — بغداد — ١٩٨٠ م
١٦. دولة الإمارات العربية المتحدة – حرس الحدود والسواحل – إمارة أبوظبي — ٢٠٠٠م
١٧. دولة الإمارات العربية المتحدة – دائرة التنمية الاقتصادية – الكتاب الإحصائي السنوي – إمارة الشارقة – السنوات (١٩٩٣ — ٢٠٠٣م)
١٨. دولة الإمارات العربية المتحدة – مركز البحوث والدراسات – التقرير الإحصائي السنوي – شرطة الشارقة — السنوات (١٩٩٠ – ٢٠٠٣م)
١٩. دولة الإمارات العربية المتحدة – وزارة التخطيط – المجموعة الإحصائية — السنـــــوات (١٩٦٨ — ١٩٩٥م)
٢٠. دولة الإمارات العربية المتحدة – وزارة الداخلية – السنوية الإحصائية — السنـــوات (١٩٨٥ — ٢٠٠٣م)
٢١. دولة الإمارات العربية المتحدة— الشارقة خلال خمسة عشر عاما — الديوان الأميري — إمارة الشارقة — ١٩٨٨م
٢٢. سامية حسن الساعاتي — الجريمة والمجتمع — دار النهضة العربية — بيروت — الطبعة الثانية — ١٩٨٣م.

٢٣. سليم التكريتي — الصراع على الخليج العربي — بغداد — ١٩٦٦م
٢٤. سليمان سعدون البدر — منطقة الخليج العربي خلال الألفين الرابع والثالث قبل الميلاد — مطبعة حكومة الكويت — الكويت — ١٩٧٨م
٢٥. السيد رمضان — الجريمة والإنحراف من منظور الخدمة الإجتماعية — المكتب الجامعي الحديث — الإسكندرية — ٢٠٠١م
٢٦. سيد محمد عبدالمقصود — إتجاهات وأنماط الهجرة الداخلية في مصر — معهد التخطيط القومي القاهرة — ١٩٨٣م —
٢٧. سيد نوفل — الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة — الكتاب الثاني — الطبعة الثانية — إمارات ساحل عمان — معهد البحوث والدراسات العربية — القاهرة — ١٩٧٢م
٢٨. صباح كرم شعبان — جرائم المخدرات دراسة مقارنه — مطبعة الأديب البغدادية المحدودة — بغداد — ١٩٨٤م
٢٩. سيف سالم القايدي وآخرون — مذكرة جغرافية دولة الإمارات العربية المتحدة — جامعة الإمارات — العين — ٢٠٠٤م
٣٠. صلاح الدين عبدالحميد — الدفاع المدني المفهوم التدابير الادارة — دولة الإمارات العربية المتحدة – إمارة الشارقة — العدد ٧٩ — ١٩٩٩
٣١. عائشة إبراهيم البريمي — الإدمان دراسة تحليلة مدينة الشارقة كنموذج — مركز البحوث والدراسات — شرطة الشارقة — ٢٠٠١م
٣٢. عائشة على السيار — الأصول التاريخية والتطورات المعاصرة الموحدة بين إمارات الساحل العماني — رسالة دكتوراة غير منشورة — القاهرة – ١٩٩٠م
٣٣. عادل مصطفى حسين — مكافحة الإجرام في إمارة الشارقة — مركز البحوث والدراسات — شرطة الشارقة — العدد ٣٦ — ١٩٩٩م

٣٤. عباس أبو شامة – دور المؤسسات الإصلاحية والعقابية في تحقيق الأمن – أكاديمية نايف للعلوم الأمنية – المملكة العربية السعودبة – ١٩٩٩ م
عبدالحميد غنيم – جغرافية دولة الإمارات العربية المتحدة – جامعة دولة الإمارات – مدينة العين – الإمارات العربية المتحدة – ٢٠٠١ م .
٣٥. عبدالرحمن محمد عيسوي – علم النفس الجنائي – الدار الجامعية – بيروت – ١٩٩٠م
٣٦. عبدالرحمن ناصر علوي – الجريمة في دولة الإمارات العربية المتحدة رسالة دكتوراة – الجامعة الأردنية – ٢٠٠٠م
٣٧. عبدالرزاق فارس الفارسي – تخطيط القوى العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة – كلية الإقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – رسالة ماجستير غير منشورة – ١٩٨٣م
٣٨. عبدالقادر زلوم – عمان والإمارات السبع – دراسة جغرافية إنسانية – دار مكتبة الحياة – بيروت – ١٩٦٣م
٣٩. عبدالله حمد الشامسي – الحياة السياسية والأمنية في مجتمع الإمارات – دولة الإمارات العربية المتحدة – الدائرة الثقافية – الشارقة – الطبعة الأولى – ٢٠٠٠م
٤٠. عبدالمنعم عبدالوهاب – جغرافية العلاقات السياسية – مركز الدراسات والبحوث العربية – بيروت – ١٩٩٢ م
٤١. عدنان الدورى – أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي – منشورات ذات السلاسل – الكويت – الطبعة الثالثة – ١٩٨٤ م
٤٢. عفاف أحمد هاشم – دور الشرطة النسائية – دولة الإمارات العربية المتحدة – مركز البحوث والدراسات بشرطة أبوظبي – ١٩٩٨م
٤٣. على القيشي – جغرافية السكان في دولة الإمارات – رسالة دكتوراة غير منشورة – جامعة بيروت العربية – عام ٢٠٠١م .

٤٤. على عبدالقادر القهوجي ، فتوح عبدالله الشاذلي – علم الإجرام والعقاب – دار الجامعة الجديدة للنشر – الإسكندرية – ١٩٩٧م
٤٥. علي مبارك بن حنيفة – جغرافية السكان لإمارة الشارقة – دولة الإمارات – دائرة الثقافة والإعلام – الطبعة الأولى – ١٩٩٧م
٤٦. غريب شعبان –٠ الدفاع المدني المفهوم والتدابير – دولة الإمارات – الإدارة العامة للدفاع المدني بالشارقة – ١٩٩٨م
٤٧. فؤاد العابد – سياسة بريطانيا في الخليج العربي – ذات السلاسل – الكويت – الطبعة الاولى – ١٩٨١م
٤٨. فالح حنظل – المفصل في تاريخ الإمارات – الجزء الأول – لجنة التراث والتاريخ – مؤسسة دار الفكر – أبوظبي – ١٩٨٨م
٤٩. فايز محمد العيسوي – أسس جغرافية السكان – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية – ٢٠٠١م
٥٠. فايز محمد العيسوي – نمو سكان دولة الإمارات العربية المتحدة (١٩٧٥ – ٢٠٠٢م) وأبعاده الجغرافية – مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية – مجلد ٢١ – العدد الأول – ٢٠٠٥م
٥١. فتحي أبو عيانه – جغرافية العمران (دراسة تحليلية للقرية والمدينة) – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية – ١٩٩٩م
٥٢. فتحي أبو عيانه – سكان دولة الإمارات العربية المتحدة – معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة – ١٩٧٨م
٥٣. كلود موريس – صقر الصحراء – وزارة الاعلام والثقافة – دولة الإمارت العربية المتحدة – أبوظبي – ١٩٧٥م
٥٤. محمد أحمد بن فهد – الهجرة إلى دولة الإمارات دراسة في البعد السكاني – رسالة دكتوراة منشورة – القاهرة – ٢٠٠٢م

٥٥. محمد السيد الوكيل – القيادة والجندية في الإسلام – جمهورية مصر العربية – الوفاء للطباعة والنشر – المنصورة – الجزء الثاني – ١٩٨٦م

٥٦. محمد رشيد الفيل – إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة – معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة – ١٩٧٤م

٥٧. محمد سمير مصطفى ، عزة محمد سليمان – الهجرة الخارجية من منظور السياسات الاقتصادية في مصر – معهد التخطيط القومي – ١٩٩٠ م

٥٨. محمد متولي – حوض الخليج العربي – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة – ١٩٧٠م

٥٩. محمد مدحت جابر – الأبعاد الجغرافية لظاهرة الجريمة في المدن الخليجية – معهد الدرسات والبحوث العربية – الدراسات الخاصة – القاهرة – ١٩٨٧م .

٦٠. محمود توفيق – الموقع كطرف في معادلة القوة السياسية لدولة الإمارات – الكتاب الجغرافي السنوي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – العدد الثالث – ١٩٨٧م .

٦١. مصطفى عبدالمجيد كاره – مقدمة في الإنحراف الاجتماعي – منشورات دار الإنماء العربي – بيروت – الطبعة الأولى – ١٩٨٥م

٦٢. مطر أحمد عبدالله – الخلل في التركيبة السكانية وطرق علاجها – وحدة الدراسات بجريدة الخليج – الشارقة – ١٩٩٩م

٦٣. المعهد العربي للتخطيط – ملف معلومات حول العمالة الأجنبية في الخليج – الكويت – ١٩٨٠م

٦٤. ممدوح عبد الحميد عبد المطلب – الجيوبوليتك والإستراتيجيات الأمنية – مركز البحوث والدراسات – دولة الإمارات – شرطة الشارقة – ٢٠٠١م.

٦٥. ناصر ثابت – التحدي الاجتماعي– ندوة التحديات الحضارية والغزو الثقافي في دول الخليج العربي – الكويت – ١٩٨٧م

٦٦. نبيل حنا – المجتمعات الصحراوية في الوطن العربي – جمهورية مصر العربية – دار المعارف – القاهرة – الطبعة الاولى – ١٩٨٤م

٦٧. نجاة محمد رضا إسماعيل عن الخدمات الصحية في دولة الإمارات – رسالة دكتوراة غير منشورة – القاهرة – ٢٠٠١م

٦٨. نجيب عيسى – نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي – معهد الإنماء العربي – بيروت – ١٩٧٦م

٦٩. يوسف موسى علي – الجريمة في إمارة الشارقة – مركز البحوث والدراسات – شرطة الشارقة – ١٩٩٩م

قائمة المراجع الأجنبية :

1) **A . Loquat- People on the move , (Neu York –U.N Fund Population Activities, Populi , Vol , 7 No . 3 , 1980)**
2) **Admyiat, Bahrain island, Londonm,1955**
3) **Baldwin , J., and Bettoms,T. The Urban Criminal , A Study in Sheffield , Tavisteck , London . 1976.**
4) **Daniel , E , G., Geography of Crime and Violence , New York , 1978 .**
5) **Dickinson – R-E – (City Region and Regionalism) Routledge And Kegan – paul ltd-4th- Pression London – 1960**
6) **East , July 1991 .**
7) **Harries , K . D ., The Geography of Crime and Justice , McGraw-Hills , New York , 1974 .**
8) **Helm , 1980 .**
9) **K.G. Fenelon – The United Arab Emirates, An Economic and Social Survey**
10) **L.A. Sjaasted – The Costs and Returns of Human Migration – Journal of Political Economy– 1962**
11) **Lieutenant, A.B. Kemball, Arab tribes of Persian calf, submitted to Government on the, October 1844. selection from Bombay Government**
12) **Michael Todaro – Internal Migration in Developing Countries – Geneva – I.L.O. – 1967**
13) **Miles, The Countries and tribes of the Persian Gulf, London, 1919Hussaain Al-Baharna, The Legal Status of the Arabian Gulf States**
14) **Niblock , T. , Social and Economic Development in the Arab Gulf , Croom**
15) **P. Meigs – Geography of Coastal Deserts – Paris – Unesco Research – 1966**
16) **Pyle , G . F ., The Spatial Dynamics of Crime , Geog . Dept . University of Chicago (Research Paper) No. 159 , 1974**
17) **Smailes – A-E- (The Geography of Towns) Hutchinson's University Library – London 1960**
18) **Winckler , O ., The Immigration Policy of the G . C . C States in Middle**

المواقع الإلكترونية :

http-www. Minshawi . Com / Old / Internet - Crime
http-www.Shj-Planning.Gov. Ae-Images –Lib -01gif
http-www.Shj Police.gov.ae
http-www. Umn. Edu/Humanrts/CrgoCrime

فهرست الجداول

فهرست الخرائط والأشكال البيانية
